



جامعة الكويت  
مركز البحوث والدراسات والنشر



ISBN: 978-9922-726-66-3

# الصوت والمعنى

عند اللغويين العرب

في هدي الدراسات اللسانية المعاصرة

تأليف

الدكتور تحسين عبدالرضا الوزان

مراجعة

دكتوراه اللغويات (علم الأصوات) - جامعة بغداد

جامعة الكويت

## منشورات

مركز البحوث والدراسات والنشر  
جامعة الكوت



٢ / ٤١٢

و ٥٢٩ الوزان، تحسين عبد الرضا كريم.  
الصوت والمعنى عند اللغويين العرب في هدي الدراسات  
اللسانية المعاصرة / تحسين عبد الرضا كريم الوزان. - ط١. -  
بغداد: مطبعة جامعة الكوت، ٢٠٢٥.  
٣٨٧ ص؛ ٢٤ سم.

١ - اللغة العربية - الاصوات - أ - العنوان.

رقم الايداع

٢٠٢٥/ ٥٧٤٣

المكتبة الوطنية/الفهرسة اثناء النشر

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد

٥٧٤٣ لسنة ٢٠٢٥ م

الرقم الدولي: ISBN: 978-9922-726-66-3

### ملاحظة

مركز البحوث والدراسات والنشر في جامعة الكوت  
غير مسؤول عن الافكار والرؤى التي يتضمنها الكتاب  
والمسؤول عن ذلك الكاتب او الباحث فقط.



## الإهداء

ومن أحقُّ بالإهداء

يا من كنت ثمرة لجهودهما

أبي (رحمه الله) الذي كدَّ وتعبَ وشقيَّ من أجل لقمة العيش

فكان يوصل الليل بالنهار ليوفر لنا عيشاً رغيداً

أمي (رحمها الله) قاست مع أبي وعانت قسوة الحياة، فوجَّهت

فكانت نِعَمَ الموجهة والمربية الفاضلة

هذا العمل ثمرة جهدي، فلا أُهدي ثمرة جهدي إلا لمن كنت ثمرة لجهودهما وإلى الجيل

المتواصل الذين هم جزء من ثمار جهدي يا من هم أعزُّ من الولد :

رضاً - زيد - غيث - مريم - زهراء، أحفادي

هذا جهد جدِّكم

أبي علي تحسين بن عبدالرضا الوزان

## شكر وعرفان

كان هذا الجهد كتابًا محفوظًا في مدرجاتي، لعل يومًا من الأيام أخرجته إلى القراء الكرام، فطال عليه الزمن، وقد طلب إليّ الأخ العزيز السيّد الدكتور طالب زيدان الموسويّ أن يطبع الكتاب على نفقة جامعة الكوت التي هو مؤسسها ولأكثر من مرّة، ولكن أعاقنتي أمور شتّى تذرعت بها لعل أهمها عدم وجود الوقت لمراجعتها، وبعد لأيّ، أودعت الكتاب إلى مركز البحوث والدراسات والنشر التابع إلى جامعة الكوت، وهكذا كان الأمر بعد التوكّل على الله.

فلهذا الرجل الكريم المحتدّ الذي دفعني إلى مراجعة الكتاب وأن أخلصه ممّا وقع فيه من أغلاط، أتقدّم له بالشكر الجزيل الذي لا تسعّه كلمات ولا سطور، فهذا من حرصه على العاملين معه في مؤسسته وله خير الجزاء.

ويطيب لي في هذا المقام، ومن باب العرفان بالجميل، إذ لا بدّ لي من أن أذكر أيادي حبيب في نفسي حبّ اللغة العربيّة منذ وقت مبكر من حياتي لاتصالي المباشر بهم وبعلمهم، فكان لهم الفضل في صقل شخصيتي اللغوية، ويعود إليهم الفضل في حبّي اللغة العربيّة وتركوا الأثر العميق في نفسي، أذكرهم في كلّ محفلٍ، وفي كلّ حين: الدكتور مهديّ المخزوميّ، والدكتور عناد غزوان، والذي رحل عنا مبكرًا الدكتور جواد أحمد علوش (رحمهم الله جميعًا).

وثمة رجل أسهم في بناء شخصيتي اللغوية، وحبّب لي الكتاب، وعلمني أن أقرأ وأحلل، وأنا في مرحلة الدراسة الأولىّة (مرحلة البكالوريوس)، فكان راعيًا وما زال، الدكتور طارق عبد عون الجنابي (أمّد الله في عمره).

ولأنسى أن أذكر بالعرفان اثنين مدّا إليّ يد المساعدة حينما كان البحث لمّا يزل مشروعًا، فبعثنا لي كتبًا تتّصل بموضوع البحث مباشرةً، وهما: الأستاذ الدكتور



صبيح التميمي، حينما كان يعمل في الجمهورية اليمنية، والأخ الصديق الأستاذ الدكتور فاخر جبر مطر، حينما كان يعمل في ليبيا، جعل الله ما قدّماه في ميزان حسناتهما (أمدّ الله في عمرهما).

وأنتما يا ولديّ الحبيبين اللذين خرجت بهما في هذه الدنيا، أوصيكما خيرًا في أولادكم، علّموهم حبّ العلم، والإقبال على الدرس والمعرفة، فهما سلاحان ذوا حدّين في هذه الدنيا، وفَضَّلَ اللهُ العالم على الجاهل، يعينكما في ذلك زوجكما الكريمان، أعانكما الله على تربيتهما التربية الصحيحة.

وختامها مسك إلى التي وقفت مع شريك حياتها في الضراء والسراء، شريكة العمر والحياة، فكانت خير عون في تربية الأولاد التربية الصحيحة، ربتهما على حب الخير ومساعدة المحتاجين، ووفّرت لهما الأجواء الصحيّة الصحيحة للدرس والتحصيل، في الوقت الذي كنت فيه منهما في الدراسة والبحث، جعل الله عملها خالصًا لوجه الله....

ومن الله نستمدّ العون، والحمد له وحده، والصلاة والسلام على النبي الذي لا نبي بعده، وعلى آله الطيبين الطاهرين. بغداد في الأوّل من شهر كانون الثاني من عام ألفين وستة وعشرين

الأستاذ الدكتور

تحسين بن عبدالرّضا بن كريم الوزان (الوائلي)

جامعة الكوت

مركز البحوث والدراسات والنشر

## المحتويات

المقدمة	14-9
التمهيد	49-15
المحور الأول: اللغة	25-16
المحور الثاني: اللغة، الكلام، اللسان	36-26
المحور الثالث: نظريات نشأة اللغة	49-36
أ. التوقيف والإلهام	40-38
ب. المواضعة والاصطلاح	44-40
ج. المحاكاة لأصوات الطبيعة	49-44
الفصل الأول: المصطلحات	97-50
المبحث الأول: الصوت	58-51
المبحث الثاني: الحرف	68-59
المبحث الثالث: الصوت والحرف	76-69
المبحث الرابع: المعنى والدلالة	97-76
أ. المعنى	88-76
ب. الدلالة	97-88
الفصل الثاني: دلالة الصوت مفرداً	173-98
المبحث الأول: الصوت اللغوي	104-99
المبحث الثاني: الصوت الإيحائي والصوت الانفعالي	109-104

المبحث الثالث: مخارج الأصوات .....	109 - 119
المبحث الرابع: صفات الأصوات .....	119 - 149
المبحث الخامس: الحدث اللساني بين الطبيعة والاعتباطية .....	150 - 173
الفصل الثالث: دلالة الصوت في الكلمة .....	174 - 264
المبحث الأول: الكلمة العربية بين القدماء والمحدثين .....	174 - 183
المبحث الثاني: طبيعة الكلمة العربية .....	184 - 192
المبحث الثالث: ثنائية الكلمة العربية .....	192 - 212
المبحث الرابع: الأصول الثلاثية للكلمة العربية ....	212 - 218
المبحث الخامس: (الفونيم) الوحدة الصوتية .....	218 - 234
المبحث السادس: المقطع بين القدماء والمحدثين .....	234 - 244
المبحث السابع: الإبدال في العربية .....	244 - 264
أ. مقارنة بين الجزريات والعربية .....	244 - 249
ب. الإبدال عند اللغويين القدماء .....	249 - 255
ج. الإبدال عند اللغويين المحدثين .....	255 - 264
الفصل الرابع: دلالة الكلمة في التركيب .....	265 - 357
المبحث الأول: التركيب .....	266 - 274
المبحث الثاني: ظاهرة الإعراب .....	274 - 301

أ. أصالة الإعراب في العربية.....	283-281
ب. سبب وقوع الإعراب على آخر الكلام .....	284
ج. القائلون بالأعراب وأدلتهم.....	292-284
د. المنكرون للأعراب وأدلتهم.....	298-293
هـ. الإعراب في داخل الكلمة .....	301-298
المبحث الثالث: النبر في العربية.....	318-302
المبحث الرابع: التنغيم في العربية .....	331-319
المبحث الخامس: السياق اللغوي.....	357-331
الخاتمة: النتائج التي توصل إليها البحث .....	361-358
المصادر والمراجع .....	384-361

## المقدمة :

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على الهادي الأمين، خاتم الأنبياء والمرسلين محمد العظيم، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وعلى أصحابه البررة المنتجبين الى يوم الدين. أما بعد...

فقد كنت في زمن يقرب من العقدين ونصف العقد، مدرساً للغة العربية في المدارس الثانوية، درست فيها مراحلها جميعاً، وقد رأيت التواء ألسنة المتعلمين، وما يعانونه من ضعف في القراءة، وعدم إخراج الحرف من موضعه الصحيح، وأسمع أحياناً عدم الدقة في الابتداء والوقف، وعدم فهم معنى الكلم الذي ينطقونه، وكم متيت النفس لو أنني وضعت منهجاً يكون عوناً لهم يعينهم على هذين الأمرين من الفعل المعرفي (القراءة) الذي هو غاية الدرس اللغوي. وشغفت كذلك بدراسة المعنى وما يتصل به منذ ذلك الوقت، الصوت، المفردة، الجملة. على أنني ظننت حينها - وهذا أمر مفروغ منه لمثلي في ذلك الوقت - أن مثل هذا المنهج منهج غربي، لم يدرسه العربي، وهو من معطيات التقدم الحضاري، وكأن علماء العرب القدماء يجهلونه جهلاً تاماً، ولم يكن من مباحثهم، لما بهرنا من علم الغربيين، وتأثر المستغربين به. فكان أن شددت العزم لأن ألبى ما ناديت به نفسي، وأن أقدم شيئاً من هذا، فكان هذا البحث في موضوعه المنصوص عليه. (الصوت والمعنى في الدرس اللغوي عند العرب القدماء في هدي الدراسات للسانية المعاصرة).

والدلالة - كما هو معروف لدى أهل العلم - هي العلم الذي يعنى بدراسة المعنى وما يدور في فلكه، فعلم الدلالة مفروض على دارس المعنى، فالدرس الدلالي هو قمة الدراسات اللغوية قديماً وحديثاً؛ لأنه المعين على فهم المعنى ودراسته، ولا سيما ارتباط الصوت به، وكان هذا الدرس موضوع اهتمام اللغويين العرب القدماء، إلا أنهم لم يسمّوه، درسوه من طريق علوم متعددة، منها على سبيل المثال لا الحصر، علم البلاغة، وعلى وجه الخصوص في مباحث علمائنا الرواد في علم المعاني، والبيان، أقول يمكنني أن أضّم مصطلحات هذين العلمين ليؤلفا المصطلح الدلالي القديم.

مرّ هذا المنهج بعصور متعددة، مرّ بين البحث، والدرس، والتمحيص، فدرسه الغربيون على أنه علمهم، خالص لهم، في مناحيه العلمية والمنهجية كافة، فاستحدثوا مصطلحات جديدة في نظرهم على مسارب هذا العلم، وقد تأثر كثير من دارسي اللغة المحدثين بهذا المنحى، فنقلوا ما كتبوه من غير أن يكونوا أصيلين لمبادئ علم الأجداد، ونحن أولئك الاحفاد الذين لم ينسوا أن لهم أصالة عمقها عمق التاريخ الحضاري لهذه الأمة العتيقة الكريمة المحتد، هذه الأصالة تمنعهم أن يكونوا مقلّدين، لكن أن يكونوا مؤسسين وهكذا كانوا.

أقول، لقد نقلوا ما قرؤوه، ولم يتفحصوه، ولم يتبينوا أسسه، ولم يرسخ في اذهانهم، أن أمة هذا عمقها، أمة تنبّه علماؤها لدراسة لغة القرآن الكريم لغة آبائهم وأجدادهم فكتبوا قواعد لغتهم في زمن يعدّ متقدّمًا في حسابات الزمن الحالي، وفي زمن تفتقر فيه الأمم الأخرى الى مثل هذا النشاط العلمي، كلّ ذلك حماية لكتاب الله تعالى الذي نزل بلغة العرب.

وأكرر القول إن أولئك الأجداد سبقوا أممًا كثيرة فيما توصّلوا اليه في حقول العلوم كافة، ولا سيّما علوم اللغة العربية؛ لأنها علوم تتصل بأقدس كتاب نزل على خير أمة أخرجها الله تعالى للناس.

وعود على بدء أن قضية الصوت والمعنى كانت واحدة من تلك المحاور التي ناقشها علماؤنا الافذاذ، وبشكل تفصيلي، فقد أطلق عليها علماء البلاغة والنقاد، اللفظ والمعنى، وعلاقة بعضهما ببعض، فكانت هذه القضية محورًا لدرسهم البلاغي والنقدي ولكنهم لم يدرسوها في مستواها اللغوي إلا نادرًا.

أمّا علماء اللغة، فكان درسهم موقوفًا على دراسة علاقة الصوت بالمعنى، وقيمة الصوت في الكلمة، والقيمة التعبيرية للحرف، ثم الكلمة وأثرها في الاسلوب على مستوى السياق اللغوي، لقد ارتبط هذا الموضوع بقضية كانت محورًا لدراسات لغويّنا العرب وهي مباحث نشأة اللغة، فقد ارتبط هذا الموضوع مباشرة بقضية تفكيرهم بنشأة اللغة، ونظرياتها التي أسسها علماء عرب. فجزور القضية إذًا (قضية الصوت والمعنى) هي من مباحث نشأة اللغة، والتفكير بدراساتها، على وفق منهجهم العلمي الذي تصوّروه.

لذلك اقتضى الموضوع أن يدرس على أربعة فصول يسبقها تمهيد، ويخلفها النتائج التي توصل اليها الباحث، وعلى النحو الآتي:

**التمهيد:** وقد قسمته على ثلاثة محاور متّصلة اتصالاً مباشراً بالموضوع، المحور الأول وقفت فيه عند حدّ اللغة عند القدماء والمحدثين، والمحور الثاني، وكان للتفريق بين مصطلحات ثلاثة (اللغة- الكلام- اللسان) مستفيداً من الصوت موضوعاً، ودرساً، ومنهجاً. وقد خصّ المحور الثالث لإلقاء نظرة سريعة على نظريات نشأة اللغة، وقفت على النظريات العربية فقط، وهي: نظرية التوقيف الإلهي، ونظرية الاصطلاح والمواضعة، ونظرية المحاكاة الصوتية، لما لهذه النظريات وموضوعاتها من علاقة وثيقة بموضوع الدرس.

ولما كانت المصطلحات الخاصة بالموضوع مهمّة بأهمية الموضوع، فقد خصصت **الفصل الأول**، لجلاء الاشتباكات الحاصلة في مصطلحات الدرس، على أنّها قد تداخلت بعضها وبعض، فبدأ قسم منها واضحاً، والآخر غامضاً، وبذا عملت على فكّ الإشكال والاشتباك اللذين حصلا عند الدارسين ما استطعت الى ذلك سبيلاً، مدعماً ذلك بأقوال العلماء قديماً وحديثاً.. وقد قسمت الفصل على المباحث الآتية:

**المبحث الأول:** الصوت وحدّه عند اللغويين القدماء، والمحدثين.

**المبحث الثاني:** الحرف وحدّه عند اللغويين القدماء، والمحدثين.

**المبحث الثالث:** الفرق بين الصوت، والحرف على حسب نظرة اللغويين قدمائهم، ومحدثيهم، مستفيداً من المبحثين السابقين.

**المبحث الرابع:** المعنى والدلالة، وقد درست كلّ مصطلح على حده، وما يتصل بهما من معانٍ، حتى فصلت بين المصطلحين.

وممّا يتصل بدراسة المعنى وعلاقته بالصوت فقد كان **الفصل الثاني** حريّاً بذلك فعنوانته (دلالة الصوت مفرداً)، فقد كانت مباحث الفصل كلّها معنية بهذه القضية، وكلّ ما يتصل بها من أمور تعين على دلالة الصوت على معنى وهو منفرد، وقسمته على المباحث:

**المبحث الأول:** الصوت اللغوي، وبينت فيه ما يعني الصوت اللغوي، وميزته من غيره من الأصوات.

**المبحث الثاني:** الصوت الایحائي والصوت الانفعالي، ومعنى كل واحد منهما.

**المبحث الثالث:** مخارج الأصوات.

**المبحث الرابع:** صفات الأصوات، وأوضحت ما له علاقة منها بدلالة الصوت المنفرد.

**المبحث الخامس:** الحدث اللساني بين الطبيعية والاعتباطية، وقصدت به علاقة الصوت بمعناه طبيعية هي أم إعتباطية؟

ولا يعطي الصوت وحده معنى تاماً يستفيد منه السامع، بل يمكن ذلك اذا تركّب في سلسلة كلامية بسيطة هي (الكلمة)، لذا جاء **الفصل الثالث** الذي وسمته بـ، (الصوت في الكلمة) معنياً بذلك، وما يؤديه من أثر في مستوى معنى الكلمة ، إمّا تعديلاً، وإمّا تغييراً، متناولاً كل ما يرتبط بدلالة الصوت على مستوى الكلمة، لذا اقتضى أن ينقسم الفصل على سبعة مباحث درست هذه المشكلات المتصلة بالكلمة وهي:

**المبحث الأول:** الكلمة العربية في حدودها بين اللغويين القدماء والمحدثين.

**المبحث الثاني:** طبيعة الكلمة العربية، أو ما يجب أن تكون عليه الكلمة في اللغة العربية.

**المبحث الثالث:** الأصول الثنائية للكلمة العربية.

**المبحث الرابع:** الاصول الثلاثية للكلمة العربية.

**المبحث الخامس:** نظرية الصوتيم (الفونيم) في العربية.

**المبحث السادس:** المقطع في العربية.

**المبحث السابع:** الإبدال اللغوي، ودرسته على اساس ما يحدثه الصوت في الكلمة من جزاء استبدال صوت بصوت، وما يجوز منه وما لا يجوز، لذا اقتضت طبيعة المبحث دراسته على:

أ. مقارنة بين الجزريات والعربية.

ب. رأي اللغويين العرب القدماء .

ت. رأي اللغويين المحدثين.

ث. أمثلة لتعزيز ما ذهب اليه.

وليست الكلمة وحدها أيضاً فيها دلالة على معناها الدقيق إن لم تكن في نسيج كلامي أكبر، وهو الجملة أو التركيب، لذا عنونت **الفصل الرابع** (دلالة الكلمة في التركيب)، وقد بحثت فيه ما تؤدّيه الكلمة من أثر في المعنى على مستوى التركيب Syntex، ومديات تطوّر معنى الكلمة في داخل التركيب (جملة أو نصاً)، وابتدأته بمفهوم التركيب، وما اصطلح عليه، وأثره في إيضاح المعنى للكلمة، لذا انقسم الفصل على مباحث خمسة هي:

**المبحث الأول:** التركيب (مصطلحاً لغوياً).



**المبحث الثاني:** ظاهرة الإعراب على أنها ممّا يتصل بالوظيفة النحوية لإيضاح المعاني النحوية الوظيفية، أي المعنى الوظيفي النحوي ما يعنى وظيفة الكلمة مع الكلمة في الكلام المفرد.

**المبحث الثالث:** النبر، وأثره في الكلمة وما يؤديه من وظيفة معنويّة على مستوى الكلمة لتكون في التركيب، وإنّما وضعته في هذا الفصل لصلته الوثيقة بالتنعيم.

**المبحث الرابع:** التنعيم، وتأثيره في مستوى الأسلوب العربي اللغوي.

**المبحث الخامس:** السياق، ويعدّ من أظهر مظاهر تطوير دلالة الكلمة على مستوى التركيب.

وأما الخاتمة فقد تضمنت كل ما توصل اليه البحث من نتائج.

وأود التنويه بأنّ بعض الفصول جاء أطول من آخر غيره، أو حتى المباحث طال بعضها عن بعض، وذلك ما اقتضته ضرورة البحث في ما كتبت.

ومع ذلك فلا أجدني قد وصلت بها الى درجة الكمال، فالكمال مطلوب ولكنني بذلت ما بوسعي ليكون بحثي كذلك، والكمال لله تعالى وحده.

وأترك للقارئ الفطن أن يقرأ ويجدّ في القراءة للنظر في تقويم البحث، ومسيره في جادة الصواب على أن بعضاً أو كثيراً مما يقال أو يمكن أن يقال هو من باب الاختلاف في وجهات النظر، فإن تطابقت فنعمت وحسنت، وإن اختلفت فهذا من شأنه وضع البحث على جادة الصواب وسبيله إغناء اتكم السديدة.

وأبين أن المصاعب التي واجهت الباحث، هي ليست عدم وجود المصادر أو قلتها، أو عدم توافرها فهذا أمر واقع منه، فلا بُدّ من أن يسعى الانسان للبحث فيما توافر لديه من مصادر ومراجع، واشير الى أن ما كتب في هذا الموضوع قليل جداً، بل نادر إلاّ بعض الدراسات المتصلة بالدلالة الصوتية، التي لم تتناول كل ما يتصل بالموضوع، وهما دراستان عربيتان:

1. الدلالة الصوتية- لمؤلفه صالح سليم عبد القادر.

2. الدلالة الصوتية- لمؤلفه د. زكي حسام الدين.

فعثرت على الكتاب الأول، ولم أحصل على الكتاب الثاني.

ودراسة غربية واحدة وقعت بين يدي هي:

ست محاضرات في الصوت والمعنى - لياكوبسن ترجمة حسن ناظم وآخر، وربما وجدت دراسات آخر لكنني لم أتوافر عليها في وقتها للأحوال العصيبة والصعبة التي مر الوطن حينها. والله من وراء القصد

أ.د. تحسين عبد الرضا كريم الوزان  
جامعة الكو

# التمهيد

المحور الأول: الكلام على اللغة  
المحور الثاني: اللغة – الكلام – اللسان  
المحور الثالث: نظريات نشأة اللغة

## التمهيد

سأقصر الكلام هنا على ما له علاقة بواقع الرسالة وبموضوع الدرس وهو ثلاثة محاور:

المحور الأول: الكلام على اللغة.

المحور الثاني: اللغة - الكلام - اللسان.

المحور الثالث: نظريات نشأة اللغة.

على أن ما كتب في هذه القضايا ليس قليلاً، ولكن ضرورة البحث اقتضت ذلك.

### المحور الأول: اللغة :

لم يؤلف كتاب له صلة بالبحث في اللغة، لا يحتوي كلاماً على اللغة وحدّها، وسأذكر في هذا المجال تعريفات للغويّنا الأوائل، وما أستقرّ عليه تفكيرهم في هذا الشأن، موازناً، بما توصل اليه حدّ اللغة عند المحدثين، ولن أُنطرق الى حدّ اللغة عند المعجميين، بل سأتناول الحدود الاصطلاحية، مما له صلة بالموضوع.

وأشير في هذا المقام الى أن العرب في بداية التفكير في الدرس اللغويّ، أولعوا بالحدود والتعريفات كثيراً، اللغويّة، والاصطلاحية؛ وغرضهم من ذلك إيصال ما وقر من تفكيرهم في هذا الأمر، أمّا سبب ذلك فيرى عبدة الراجحي أنه متأّت من تأثرهم بالمنطق الأرسطي<sup>(1)</sup>.

ومع هذا الاهتمام الشديد بالحدود، لم نجد لهم تعريفاً في اللغة على كثرة ما ألفوه في الدرس اللغويّ الى أواخر القرن الرابع الهجري، وفيما وصل الى معارفنا في أثناء البحث، أنّ أول تعريف للغة يظهر العالم العربي ابن جنّي (392هـ) أواخر القرن الرابع الهجري، إذ هو يقول في اللغة<sup>(2)</sup>: "أمّا حدّها فإنّها أصواتٌ يعبرُ بها كلّ قومٍ عن أغراضهم".

لقد أدرك ابن جنّي منذ ذلك الزمن الطبيعة الصوتية للغة، وهذا فيما يبدو وقت مبكر لمثل هذا الحدّ، وهو بهذا الحدّ يكون قد أثار دهشة الدارسين فذلك اللغوي الذي أبتعد من تطوّر الحياة العلمية العربية، يقترب المحدثون من تعريفه هذا اقتراباً شديداً<sup>(3)</sup>.

---

(1) فقه اللغة في الكتب العربية ص59.

(2) الخصائص 33/1.

(3) فقه اللغة في الكتب العربية: د. عبدة الراجحي ص60.

وأزعمُ أنّه مؤسس في حدّه هذا، ولست بدعاً في هذا الأمر؛ مع أنّه لم يكن من علماء التشريح، إنّما هو عالم تجريبي، يعرف طبيعة الأشياء بالتحسس والتجريب، فكيف بالمحدثين وقد توصّلوا بالتجريب، وبالمخابر العلمية الى هذا الكشف؟ وهو أن اللغة أصوات.

ويظهر تعريف ابن جنّي أن الاصوات هي الأصل في اللغة، بمعنى أنّه يعطى الطبيعة الصوتية الأولية في حدّه اللغة، وهو بهذا قد أخرج الكتابة، وذلك دليل واضح على أن العلماء العرب حينما كانوا يدرسون اللغة يدرسونها وهي منطوقة، ولم يدرسوها مكتوبة وهذا مطابق لوجهه نظر اللسانيات (علم اللغة) بمفهومه الحديث أيضاً<sup>(1)</sup>.

وإرى ما يراه الدارسون المنصفون من المحدثين أن مصطلح فقه اللغة عند العرب هو مساوٍ لمصطلح اللسانيات علم اللغة عند الغربيين مع فارق يسير.

لا يبتعد تعريف اللغة عند المحدثين كثيراً ممّا أقرّه ابن جنّي، من أنها أصوات، فلقد بين د. التهامي الراجحي الهاشمي تعريفات متعددة تناولت اللغة، أكثرها كان لغربيين، وأورد تعريف اللغويّ الألماني همبولت Humboldt إذ يقول فيه<sup>(2)</sup>: "اللغة جهاز عضويّ، ويجب معالجته على هذا الأساس"، إن هذا التعريف قد ساد الاوساط اللغوية في القرن التاسع عشر، وإن عضوية جهاز اللغة تنطق من أنها -اللغة- الكلام، واللغة عنده وعند من تابعه من اللغويين شرط لازم للفكر، و "إنّ عملية الكلام تنحصر كلّها في منحها للفكر مادة يعتمد عليها، بإزالتها الإبهام عما تتركه الاصوات المقطّعة من أثر ثابت، باجبارها الذهن على أن تنتظم جميع معانيها بانتظام الالفاظ المتعاقبة"<sup>(3)</sup>.

ويقدر فرنز بوب Franz Bopp، ما أقرّه سابقه في تعريف اللغة على "أنها الجسم العضويّ الحي"<sup>(4)</sup>، إن منحى ربط اللغة بالفكر يكون قاصراً عن فهم اللغة، ولو أن همبولت قد أقرّ بالطبيعة الصوتية، وهذا ما يهمنّا.

(1) فقه اللغة في الكتب العربية- الراجحي 61.

(2) توطئة لدراسة علم اللغة- د. التهامي الراجحي الهاشمي - ص45.

(3) توطئة لدراسة علم اللغة- ص45.

(4) توطئة لدراسة علم اللغة- ص51.

أما السلوكيون فيرون أن اللغة واحدة من الأشكال المادية العلمية على وفق نظرهم، فهي سلوك للفرد الحيّ، تظهر عبر استجابات يصدرها المتكلم بازاء المثير الذي يتلقاه في بيئته، وهذه الاستجابة التي يصدرها الكائن الحيّ بازاء المثير تنتج من اشباع لبعض الحاجات أو الرغبات<sup>(1)</sup>.

ويتجلى في ضوء هذا الفهم للغة المظهر الصوتي فيها، لما فيه من إثارة، واستجابة تكون ردّ فعل لمقتضى حاجة يروم الكائن البشريّ تأديتها؛ لأن اللغة لا تكون إلاّ للكائنات البشرية، وهي حاصلة بين اثنين، متكلم، وسماع، وإلا لما تحصل الفائدة -الاستجابة-.

ويرى سابير Sapir، وهو من رواد المدرسة الاجتماعية "أن جوهر اللغة يكمن في اسناد أصوات وضعية، ومقطعة إراديّاً أو ما يناظرها الى مختلف عناصر التجربة<sup>(2)</sup>"، على أنه يربط بين اللغة حقيقة لغوية لا يمكن ادراكها إلاّ في أثناء الواقع السمعي الحادث على الأذن، وهذه الحقيقة لا يدركها الجهاز السمعي ما لم يكن هناك جهاز نطقي، يكون الحدث اللغوي من أصوات (حروف)، وحركات تنطق بحسب نظام مخصوص، وجهاز نطقي متكامل،

وهذه الجوانب المتعددة التي يظهرها دي سوسيو هي: الجانب الفيزياويّ (الطبيعيّ)، والجانب الفلسفي (الوظيفة)، والجانب السايكولوجي (النفسي)، وهذا مما يؤكد الطبيعة الصوتية المرتبطة باللسان، وهذا ما أظهره من الجانب الفيزياويّ، إذ يرتبط الجانب الفيزياويّ بالصوت، شرط أن يؤديّ وظيفة وهذا تأكيد لجانب الاستجابة لدى السامع في مجتمعه.

ويرى ويتي Whitney أنّ اللغة أشبه ما تكون بمؤسسة اجتماعية، مثل أية مؤسسة أخرى، فليس الصوت وحده وسيلة اللغة، ولكنه أحد وسائلها، وبمقدور الانسان اختيار الحركة واستعمال الصور البصرية موضع الصور السمعية<sup>(3)</sup>، وهنا إشارة للطبيعة الصوتية أيضاً ويؤكد فندريس Vendryes أن اللغة نظام من العلامات، وهذا هو أعمّ تعريف لديه، ويوضّح هذه العلامات بأنها تكمن في الحواس الانسانية جميعها، ويكون الصوت أول معالجاته العلاماتية التي أشار اليها<sup>(4)</sup>.

(1) المدخل السلوكي لدراسة اللغة- د. مصطفى التوني- ص15.

(2) اللغة- ادوار سابير- ص23.

(3) محاضرات ي اللسانية العامة: سوسير ترجمة يوسف غازي ومجيد النصر 21.

(4) اللغة: فندريس 31.

نخلص من ذلك كله أن اللغة أولاً هي ذات طبيعة صوتية، وأنها تدرس بوصفها منطوقة، أصواتاً، لا بوصفها حروفاً مكتوبة، وهذه قضية دقيقة، على أن قسماً منهم يرى أن العلامات أو الرموز هي إشارة الى جانب غير الجانب الصوتي، أي أن هناك لغة للبكم، كما هي الحال في لغة الإشارة، لكنّ ابن فارس (395هـ) فصل في هذا الأمر بقوله "لأن الأبكم قد يدل بإشارات وحركات له على أكثر مراده ثم لا يسمّى متكلماً<sup>(1)</sup>".

وهل بعد ذلك شكّ في دراسة لغويينا العرب للغة على أساس أنّها أصوات؟ فهم الذين بشّروا بهذا النوع من التفكير في الدراسة اللغوية، فالأصل أن تدرس اللغة المتكلمة المنطوقة؛ لأننا "نرى أنّ الاستعمال يتفق والتقاليد في تأكيد اختلاف اللغة المكتوبة عن اللغة المتكلمة، والواقع أنهما لا يختلطان أبداً، ومن الخطأ أن نظنّ أن النص المكتوب يُعدّ تمثيلاً دقيقاً للكلام<sup>(2)</sup>". فاللغة المكتوبة لا تصلح للدراسة فهي الطابع المميز للغات المشتركة، ونعلم من تراثنا اللغويّ أن اللغة المشتركة في صراع دائم مع اللغة المتكلمة المنطوقة؛ لأنّها حينما تخضع لأي تأثير فرديّ، تميل دائماً الى الابتعاد من المثل الأعلى الذي تسلكه اللغة المشتركة، وكثيراً ما تكون اللغة المكتوبة معرضة لضربات اللغة المتكلمة المنطوقة<sup>(3)</sup>.

ولا نقصد باللغة المكتوبة هنا هي اللغة الأدبية؛ لأن اللغة الأدبية تكون في طبقة معينة منعزلة، لها تقاليدها وعوائدها وامتيازاتها، وفي هذه الحال كان للغتهم خصائص اللغة الخاصة كلّها<sup>(4)</sup>.

أمّا أنّ العلماء العرب قد حدّوا اللغة بأنها أصوات، فهذا مما يفسّر المنهج العربي في درسهـم العلماء العرب- لجمع اللغة واستقراءها من طريق الرواية والمشافهة، وحديثهم الواسع والمستفيض عن السماع، ومنهج علم القراءات في التلقي والعرض<sup>(5)</sup>.

---

(1) الصاحبي: 40.

(2) اللغة: فندريس 404.

(3) اللغة: فندريس 405.

(4) اللغة: فندريس 340.

(5) فقد اللغة في الكتب العربية: الراجحي 63، واللهجات العربية في القراءات القرآنية: الراجحي 73-94.

وبذا يكون العلماء العرب أول من قرر أن اللغة أصوات، وتابعهم من جاء بعدهم من بحث في أمر اللغة من المستشرقين والغربيين والمستغربين، وعلى وجه الدقة، فلقد كان للعلماء العرب تأثير في الدرس اللغوي فيمن جاء بعدهم من علماء اللغة.

ويضيف ابن جنّي الى تعريفه وظيفتين أخريين شغلت اللغويين؛ ولا سيّما المحدثين، ولكنه - ابن جنّي - قد أشار إليهما إشارة فقط دونما تفصيل في ذلك، هما التوصيل والتعبير، إذ يسمّى كل نظام من أنظمة التعبير الإرادي لغةً، ولهذا صحّ تعريف بعضهم<sup>(1)</sup> اللغة أنها نظام من العلامات، أولها الصوت، وثانيها التعبير، والتوصيل، وهذه العلامات تختلف بحسب الحاسة التي تدرّكها، وي طرح الأنطائي السؤال: "هل للحيوان لغة كما هي عند الإنسان؟؟".

ويجيب الأنطائي عن هذا السؤال بأنه إن كانت اللغة مجرد وسيلة للاتصال بالآخرين كان جواب السؤال بالإيجاب؛ لأن العلماء الذين اهتموا بتفسير اللغات، قد كشفوا عن وسائل كثيرة يتوسل بها الحيوان للاتصال بافراد جنسه لغرض تلبية حاجات غريزية متنوعة، ولا سيّما الحيوانات التي تعيش على شكل جماعات كالنحل، والنمل، والقردة، والوعول، وغيرها، وهي تعبيرات لا إرادية.

ويقسم د. وافي<sup>(2)</sup> انواع التعبير الانساني على قسمين:

أحدهما: التعبير الطبيعي عن الانفعالات، ويشمل الأمور الفطرية غير المقصودة جميعاً تلك التي تصحب مختلف الانفعالات السارة والأليمة، وقد اشار اليه الأنطائي آنفاً.

الآخر: التعبير الوضعي الإرادي، ويشمل الوسائل الإرادية جميعاً التي يلجأ اليها الإنسان للتعبير عن المعاني التي يودّ وقوف غيره عليها، وأطلق عليه الأنطائي بالتعبير الارادي عن الفكر، فليس عند الحيوانات - وهذا افتراض أولي - لغة من أي شكل من الاشكال، فالإنسان هو المعني بها.

وهنا بنا حاجة الى أن نميّز الإنسان من الحيوان باللغة، فقد قيل عن الحيوان الشيء الكثير في تعبيره عن انفعالاته بما يشبه اللغة، بالصياح والصراخ، كما عند الشمبانزي من

(1) الوجيز في فقه اللغة: محمد الأنطائي 53.

(2) علم اللغة: د. وافي 81-88، والوجيز في فقه اللغة، الأنطائي 53-54.



القردة، أو النحل إذ تدلّ بالرقص على تلبية حاجاتها إلى الأشياء، لكن هذا الضرب من اللغة - إذا صحّ ذلك - يتميز تمييزاً قاطعاً من اللغة التي يستعملها الانسان<sup>(1)</sup>.

وذكر السعران<sup>(2)</sup> شيئاً من هذا، وردّه الى دراسات هي في الأصل دراسات غير لغوية، وإنّما هذا من اثر الفلسفة، إذ يرى الفلاسفة ولا سيّما المناطق أن دراسة اللغة فرع من دراسة الفلسفة، أو أنّها - اللغة - فرع من فروع علم النفس، أو فرع من فروع الانثربولوجيا الاجتماعية، وخلاصة هذه الدراسات كلها هو وصف اللغة على أنها "وسيلة للتعبير عن الافكار، والعواطف، والرغبات، أو وسيلة لتوصيل الافكار... إلخ<sup>(3)</sup>".

يقدم هنري سويت Henry Sweet نوعاً من النظر القديم (الكلاسيكي) الى اللغة بقوله: "إنّ اللغة هي التعبير عن الافكار بوساطة الاصوات الكلامية المؤتلفة في كلمات<sup>(4)</sup>"، ويذهب ادوارد سابير الى المذهب نفسه بقوله: "اللغة وسيلة خالصة، وغير غرضية إطلاقاً لتوصيل الافكار، والانفعالات، والرغبات عبر نظام من الرموز التي تصدر بطريقة إرادية<sup>(5)</sup>" وهذه الرموز فيما ازعم من قصده هي الأصوات.

ينظر قسم من دارسي اللغة المحدثين الى اللغة مثل هذه النظرة الضيقة، على الرغم من دراستهم (الكلام الحيّ المنطوق)، وقد استعانوا على ذلك بعلم الاجتماع في دراسة اللغة. إن (الافكار)، و (الانفعالات)، و (العواطف)، و (الغرائز)، و (الرغبات) كلها مصطلحات نُقلت الى دراسة اللغة من دراسات أخرى هي غير لغوية، لذا جاز القول إنّ اللغة هي تعبير عن الفكر، على أن الفكر هو أحد وظائفها، والفرق واضح بين الغريزة والفكر (بين العلاقة الغرضية، والعلاقة الذهنية-الفكرية).

يحيا الحيوان بالغريزة، وهو كثير الطلب لها، ويتصرف من أجل الحصول عليها تصرفات غير طبيعية؛ لذا أطلق عليها تصرفات (حيوانية) دلالة على عدم معقوليتها، ولا يخرج

(1) في اللغة والفكر: د. عثمان امين 12.

(2) اللغة والمجتمع: د. محمود السعران 4.

(3) اللغة والمجتمع: السعران 4.

(4) اللغة والمجتمع: السعران 4. وينظر مصدره.

(5) اللغة والمجتمع: السعران 4.

عن تلك الغريزة، وإلاّ كان الهلاك مصيره. أمّا العقل ففيه حرّيّة، ولا كمال فيه، فهو يتكامل باستمرار، قال برجسون<sup>(1)</sup>: "إن العلاقة الغريزية علاقة ملازمة، بينما العلاقات الذهنية متحركة غير مستقرة، وبهذا تستطيع اللغة الانسانية التعبير عن مواقف لا حصر لها من مواقف الحياة اليومية لا تلبية رغبات فقط، ذلك لأن العقل الانسانيّ أداة كلية شاملة تستطيع أن تخدم الانسان في ضروب الملايسات والمصادفات جميعاً، أمّا لغة الحيوان فتقتصر على التعبير عن بعض المواقف، وان كانت ضيّقة"، تلك التي قدّرها الله تعالى لها.

نعم، إنّ الانسان لا يستطيع أن يفكر بلا لغة تعينه على ذلك أيّاً كانت تلك اللغة، وليس ثمة أدنى شكّ في أن التفكير في أغلب حالاته يقتضي استعمال اللغة<sup>(2)</sup>.

ومما يثير الوهم بأن ثمة تفكيراً بدون لغة، والصحيح إنّما هي أفكار أمكن استحضارها في أثناء الصمت، والواقع أنّ الصمت الظاهري إنّما هو كلمات وألفاظ، ولقد ذهب واطسن إلى التوحيد بين اللغة والفكر فهو يرى " أنّ الفكر ليس شيئاً أكثر من الكلام الذي بقي وراء الصوت، إنه كلام الحنجرة لا الصوت، وعندما يفكر الانسان فإنّه يتكلم على الرغم من أن هذا الكلام لا يسمع"<sup>(3)</sup>.  
نطرح السؤال الاتي: هل ثمة توصيل للأفكار أو تعبير عن الأفكار في لغة التحايا، ولغة التأدّب، ولغة التدريب الرياضي والعسكريّ مثلاً؟ الجواب عن هذا السؤال أن ليس ثمة توصيل للأفكار أو التعبير عنها في مثل ذلك، اذا ما تعود الانسان ذلك، ولكنها تكون مرتبطة به، -التوصيل والتعبير عنه- اذا كان الانسان قاصراً عن ذلك.

وبذا تكون النظرة الى اللغة من هذه الزاوية ضيّقة، لأنّ اللغة هي وعاء الفكر كما يعبرون عنها، والتعبير عن الفكر ليس كل اللغة بل هو وظيفة من إحدى وظائفها، وكذلك يرى أولئك الذين درسوا اللغة مرتبطة بفروع المعرفة أنّ<sup>(4)</sup>:

1. الوظيفة الاساسية للغة هي أنّها وسيلة من وسائل "الاتصال" أو "التوصيل" أو "النقل" أو "التعبير" من طريق الأصوات الكلامية.

---

(1) اللغة والفكر: د. عثمان أمين 13.

(2) العلاقة بين اللغة والفكر: د. احمد عبد الرحمن حمّاد 21.

(3) العلاقة بين اللغة والفكر: حمّاد 20-21.

(4) اللغة والمجتمع: السعران 5.

2. وأنّ ما توصله اللغة، أو تنتقله، أو تعبّر عنه هو الافكار، والمعاني، والانفعالات، والغرائز، والرغبات، أو.. الخ أو الفكر بوجه عام.

وقد شاركهم في هذا المذهب كثير من علماء اللغة ولا سيّما من درس اللغة على اساس منطقيّ، او "فلسفيّ" أو "نفسيّ" أو "رياضيّ" أو "آليّ".

وما دام الكلام على التعبير عن الافكار والمعاني، فلقد اورد السيوطي<sup>(1)</sup> (911هـ) تعريفين ربط بهما صاحباهما بين اللفظ والمعنى، أحدهما لأبن حاجب (646هـ) بقوله: "حدّ اللغة كل لفظ وضع لمعنى"، وتعريف الاسنويّ (772هـ): "اللغات عبارة عن الألفاظ الموضوعة للمعاني"، فاللغة عندهما تلك الألفاظ، والألفاظ مؤلفة من أصوات، والألفاظ تقتضي معنى مفهّمًا للسامع، وهذا شرط في اللغة فإن لم تُنْهَ فهي ليست لغة.

بقي أن تعريف ابن جنّي قد تطرّق الى مسألة (تعبير كل قوم عن أغراضهم)، فالتعبير والتوصيل من الأغراض التي سبقت الإشارة اليهما، وإن مفهوم القوم الوارد في التعريف هو الدلالة على الجماعة، فهي -اللغة- لا تعيش بمعزل عنهم -الجماعة-، وهذه اشارة الى وظيفة اخرى شغلت علماء اللغة في العصر الحديث ألا وهي وظيفتها الاجتماعية. ووظيفة اللغة الاجتماعية عبّر عنها وتتي في مقالته التي نوهنا بها آنفًا بأنّها مؤسسة اجتماعية، تعمل فيها انظمة متعددة، وتكون بعد ذلك لغة مفهومة يتبادلها أبناء المجتمع الواحد. وهنا أيضًا إشارة الى الطبيعة الصوتية.

فاللغة (أية لغة) تبلور الخبرات البشرية، وتنقل تجارب الأمم في كلام يفهمه الآخر، ويمكن أن يستفيدوا منه، وبها يُدَوّن التراث الثقافي لذلك المجتمع -مجموعة من البشر تجمعهم بيئة واحدة (القوم)؛ لكي يحتفظ به جيل بعد جيل، وتشارك اللغة كذلك في تعديل سلوك الفرد لكي يتلاءم والمجتمع الذي يعيش فيه، وترتّد الفرد العبارات المناسبة لكلّ مقام، فقد قال العرب قديمًا "لكل مقام مقال"،

(1) المزهر في علوم اللغة وانواعها، 8/1.

وحيثما يتعلم الفرد تلك العبارات ويردها في أحوالها المناسبة، يحاول بهذا أن يخضع سلوكه بوصفه فردًا لما يقتضيه المجتمع<sup>(1)</sup>.

ومهما قيل عن اللغة عند السلوكيين من النفسيين، فإنها لا تستطيع أن تعيش بمعزل عن المجتمع، وتقوم على أساس أنها نشاط للفرد يكتسبه من بيئة مجتمعه، الذي تربطه به روابط معينة، كالجنس، والدين، والعادات، والوطن، يروي عبد الرحمن أيوب<sup>(2)</sup> قصة أحد ملوك المصريين من الأسرة الثانية، حين عزل طفلًا وليدًا عن الاتصال بالناس، ليرى أيتكلم حين اكتمال نموه، إن لم يكن هناك مجتمع يكتسب منه لغته، ومما قيل عن أولئك الآدميين الذين وُجدوا متروكين في الغابات، يعيشون مع حيواناتها، وقد أخذ هؤلاء ودربوا على الكلام فاستطاعوا اكتساب اللغة، وذلك ينهض دليلًا على أن اللغة تولد فطرية مع الإنسان، ولكن اكتسابها لا يكون إلا في المجتمع.

وأما نظرة سوسير الاجتماعية في اللغة فإنها تنبني على أساس من نظرية دوركهايم Durkheim رائد المدرسة الاجتماعية، إذ يعدّ ما يسميه (نشاط الجماعة) أو (النشاط الجماعي) مستقلاً تمام الاستقلال عن أي فرد من أفراد المجتمع الذي ينتمون إليه، فللفرد عنده وجود خاص، ويقرر أيضًا أن الظواهر الاجتماعية ذات وجود خاص، وتكون بذلك اللفظة ظاهرة من جملة تلك الظواهر الاجتماعية، ولخصائص سلوك الفرد وجود مستقل أيضًا، فاللغة إحدى هذه الظواهر الاجتماعية<sup>(3)</sup>.

ولا نستطيع في الواقع عزل الظواهر اللغوية عن مقاماتها الاجتماعية، ولا عن دلالاتها الاجتماعية، فإننا نلمس بوضوح حاجة ملحة إلى التواصل بين أفرادها، فاللغة من هذا الباب حقيقة اجتماعية ككل الحقائق الواقعية، هي ظاهرة بما للكلمة من معنى، لا لأنها تكون عاكسة للواقع الاجتماعي الذي هو منبعها، ولا هي نابعة عن الشعور الانساني،

---

(1) العلاقة بين اللغة والفكر: حماد 50-51.

(2) محاضرات في اللغة 22.

(3) علم اللغة: السعران 301.

ولكن لأنها مظهر جليّ يمكن أن نرى فيه المجتمع واضحاً جليّاً<sup>(1)</sup>. ويرى محمود السعران<sup>(2)</sup> أن دراسة الوظيفة الاجتماعية للغة يتطلب منهجاً خاصاً خلاصته: أولاً: يعدّ هذا المنهج الكائن البشري مركزاً لدراسة اللغة، وثانياً تؤرخ للتطور اللغوي للشخص في الجماعة.

ويهتمّ هذا المنهج بالشخص والشخصية اهتماماً واضحاً وجليّاً، فالشخص يظلّ دائماً عاملاً مؤثراً ذا صلة وثيقة بالموضوع، ثم أنّ الاهتمام بالشخص والشخصية يفيد في جوانب كثيرة من الدرس اللغويّ، وهو ما يدرس اللغة في إطارها الاجتماعي. وخلاصة القضية أنّ حدّ اللغة قد وُلد عربياً في بيئة عربية، وجاء دقيقاً معبراً عن حقيقتها وواقعها، في مسائل شغلت اللغويين المحدثين، ويتفقون جميعاً على أنها أصوات، وتعبير، وتوصيل، وظاهرة اجتماعية، ونفسية... كل ذلك ما قال به اللغويون العرب القدماء، وأكدّه اللغويون من المحدثين.

حينما حدد اللغويون المحدثون مستويات التحليل اللغويّ، وأنها تدرس معاً، تبدأ من المستوى الأول: الأصوات ويدوّسه علما الصوت العام والتشكيل الصوتي، والمستوى الثاني: البنية (بنية الكلمة)، ويدرسه علم الصرف وعلم الصرف الصوتي، والمستوى الثالث: التركيب ويدرسه علما النحو والبلاغة، والمستوى الرابع: الدلالة (المعنى والمعجم). فقد اقترب المحدثون من حدّ ابن جنّي في الكلام على ذلك. وقد جاء معبراً عنها، وبه تطابقت وجهة النظر الحديثة ووجهة النظر العربية القديمة، فعلماء العربية قد سبقوا أكثر الشعوب في تععيد لغتهم، وبذا جاءت نظرياتهم متقدّمة على كثير من النظريات في العالم.

---

(1) اللسانيات من خلال النصوص: المسدّي 171.

(2) اللغة والمجتمع: السعران 13-14.

## المحور الثاني: اللغة Language، اللسان Langue، الكلام Parole:

يقودنا الكلام على حدّ اللغة الى أن نقف على مصطلحات ثلاثة، وقف عندها علماء اللغة المحدثون، وفصلوا القول فيها؛ لأن الكلام على هذه المصطلحات بالشكل الذي يخدم هذه الدراسة، ممّا له صلة مباشرة بدراسة الصوت وعلاقته بالمعنى، تلك المصطلحات هي اللغة Language، واللسان Langue، والكلام Parole، فإنني واجد أنّ ثمة ارتباطاً عضوياً بين هذه الاصطلاحات الثلاثة، ولم أكن أول من يتعرض لهذه الثلاثة، بل سأحاول أن أقدمها بشكل غير ما طرحه من سبقني، على أنني سأستفيد من مقالات كلّ أولئك، متتبّعاً إيّاها عند من تقدّم من لغويّينا العرب الأوّل.

لقد حدّد اللغويون العرب اللغة بأنّها أصوات<sup>(1)</sup>، وأنّها من اللغو، قال تعالى: "وأذا مرّوا باللغو مرّوا كراما (الفرقان 73)" أي بالباطل<sup>(2)</sup>، وفي الحديث: "من قال في الجمعة صة فقد لغا: أي تكلم" أورده ابن جني<sup>(3)</sup>، والسيوطي<sup>(4)</sup>، فاللغو هو التكلّم، وقد ورد عن إمام الحرمين معنى اللغة أنّها "اللغة من لغّي يلغي من باب رضي إذا لهج بالكلام، وقيل من لغّي يلغّي"<sup>(5)</sup>، فاللغة تأتي لمعنى تكلم أي تكلم كلاماً، وبهذا تكون اللغة أعم من الكلام.

يبين من هذا أن اللغة عند القدماء هي الكلام الموضوع للدلالة على معانٍ هي مستقرّة في ذهن السامع، أو في الألفاظ الدالة على ذلك، وهي عند ابن جنّي أصوات يشترط فيها أن تودّي معاني تستقر في اذهان متداولي اللغة، ولا تختلف التعريفات كثيراً، فالأصوات هي المكوّنة للألفاظ، وما تدلّ به من علاقات بينها هي الدلالة على المعاني، وبذا تكون الأصوات هي المكوّنة للألفاظ، والألفاظ هي المكوّنة للكلام، والكلام يولّد اللغة. ويتردد تعريف اللغة<sup>(6)</sup> عند الفلاسفة: "أنّها وظيفة التعبير اللفظي عن الفكر سواء كان داخلياً أو خارجياً"،

---

(1) الخصائص: ابن جني، 33/1.

(2) المزهر: السنوطي 7/1.

(3) الخصائص: 33/1.

(4) المزهر: 7/1.

(5) المزهر: 8/1.

(6) في اللغة والفكر: د. عثمان امين 11.

وبهذا المعنى قال دولاكروا: إن نية الكلام وهي ليست بالضرورة لغة، بل ليست لغة داخلية، تفضي الى اللغة الداخلية أي الكلام.

وعلاقة الكلام باللغة هي ما قال به العلماء العرب القدامى، فماذا صنع المحدثون؟، كل ما في الأمر أنهم جعلوا اللغة وظيفة في المجتمع يؤدّيها متداولوها، على أن في المجتمع وظائف يؤدّيها الأفراد، واللغة واحدة من هذه الوظائف أو نشاط من أنشطته تلك.

ويرى بعض المحدثين<sup>(1)</sup> أنّها (اللغة) نظام من العلائق يشترط أن تكون دالة، ليتمكن استعمالها وسيلة للاتصال. وقد قال علماء العربية الأول بذلك، ونقل د. عثمان أمين<sup>(2)</sup> تعريفاً للغة لباحث لغوي يرى أنه من التعريفات الدقيقة وهو: "أنّها القدرة على اختراع العلاقات الدالة أو استعمالها قصداً وعمداً"، وهذا كلام يبدو لي أنه عام وغير دقيق؛ ذلك لأن اللغة ليست القدرة الفردية على اختراع الرموز أو العلاقات وإنما نتاج مجموعة بشرية، وحينما أورد التعريف القدرة لم يحدد نوعها.

ويعرّف هالة Halla<sup>(3)</sup> اللغة بأنّها: "نمط اجتماعي منظم يتواصل بها البشر الواحد مع الآخر". فهي نظام انساني بحث عند هالة، لأنّه يتطرق الى المجتمع والتواصل البشري بين متداولي اللغة، فهي بنت المجتمع، ويظهر أن هذا التعريف اجتماعي سلوكي؛ لأن فيه إشارة الى جوانب سلوكية تميّز بالاستجابات في مقابل مثيرات معيّنة، وأنه يقع في إطار مصطلح السلوكيين.

ويمكن أن نتصوّر اللغة على أنّها نظام أي قانون، ويعني ذلك خضوعها لتنظيم معيّن في مستوياتها الأربعة: الصوتية، والصرفية، والنحوية، والدلالية، وهذا النظام ليس فوضوياً، بل يخضع لتنظيمات محددة، وهي في الأساس أصوات. فلقد تكلم الانسان اللغة قبل أن يتمثلها كتابة، وأن الطفل يتكلم اللغة قبل أن يستطيع كتابتها. واللغة رموز، أي أن الكلمات رموز لما تدلّ عليه، بمعنى أنّه انتقال الصوت من البعد الزماني إلى البعد المكاني، فهي على هذا نظام ترميز، وعلى متداوليها يقع حلّ تلك الرموز، ووظيفتها نقل الافكار والمشاعر، وليس نقل الأفكار فقط، ويبرز أثرها في نقل

(1) في اللغة والفكر، د. عثمان أمين 11.

(2) في اللغة والفكر: 11.

(3) اللغة - جون لاينز، ترجمة د. مصطفى التوني 89.

المشاعر في عبارات المجاملة والتحايا والمواساة التي يتبادلها الناس، فهم الذين يتبادلون المشاعر، ويتبادلون الأفكار، لذا أثرها اجتماعي منطقي فضلاً عن أثرها الفكري الإعلامي.

واشرع بالحديث عما يعنيه (الكلام) في درس اللغويين العرب القدماء، ونبدأ بمقالة الزجاجي<sup>(1)</sup> إذ يقول: "إنما جعل الكلام ليعبّر به العباد عما هجس في نفوسهم، وخاطب به بعضهم بعضاً بما في ضمائرهم مما لا يوقف عليه بالإشارة ولا بإيماء ولا رمز بحاجب". فقد أخرج كل ما لا يعمل فيه جهاز النطق مثل الإشارة، أو الإيماء، أو الرمز، وإنما هو تعبير عما في هاجس النفوس فهو أثر نفسي، يعتمد على المخاطبة فيما بين المتكلم والسامع، ويشترط فيه أدائه معنى تاماً يستقرّ في ذهن السامع.

وقد قال الرضي<sup>(2)</sup> (684هـ): "إن اشتقاق الكلمة، والكلام، من الكلّم، وهو الجرح لتأثيرهما في النفس"، ومنه قد استقيد المعنى الاصطلاحي، وهو التأثير في النفس، إذ الكلام عنده لم يخرج عما جاء به الزجاجي، والكلام عند الرضي ممّا يطلق على المفيد والمهمّل.

ونذكر ابن عصفور<sup>(3)</sup> (669هـ) معاني للكلام منها أنه "لفظ مشترك بين معانٍ كثيرة، منها المعاني التي في النفس"، ويستدل على ذلك بقول للأخطل في قوله:

إنّ الكلام لفي الفؤاد وإنّما جُعل اللسان على الفؤاد دليلاً

ومن المعاني التي ذكرها ابن عصفور الاشبيلي أنّه (الكلام) ممّا يفهم من حال الشيء، فضلاً عن المعاني المستقرّة في النفس، وبذا سُمّي قولاً، قال الله تعالى: "ويقولون في أنفسهم لولا يُعَذِّبُنا الله"، (المجادلة:8)، فقد جعل المعاني التي في النفس قولاً، ومن المعاني الدالة الإشارة، وعليه قول الشاعر:

إذا كلّمتني بالعيونِ الفواترِ رددت عليها بالدموعِ البوادرِ

فجعل الإشارة بالعين كلاماً.

أمّا الكلام في اصطلاح النحويين فهو اللفظ المركب بالوضع أي المسند والمسند اليه (الجملة)، وأشار الى ذلك غير واحد منهم.

(1) الايضاح في علل النحو 42.

(2) شرح الكافية 1/ 2.

(3) شرح الجمل، تحقيق د. صاحب ابو جناح 85/1-87.



وذهب الرضي<sup>(1)</sup> الى أنّ الكلام موضوع لجنس ما يُتكلّم به سواء كان كلمة على حرف أو أكثر، أو كان أكثر من كلمة، سواء كان مهملاً أو لم يكن، وهو ممّا كان من تقرّيات النحويين بين الكلمة، والكلام، والكلم، وتأتي لديه مصطلحات ثلاثة ممّا يتعلق بموضوع الكلام هي: القول، والكلام، واللفظ، فالقول اشتهر بالمفيد بخلاف اللفظ والكلام، والكلام ممّا اشتهر في المركّب من حرفين فصاعداً، وأمّا اللفظ فهو خاص بما يخرج من الفم الى القول.

وأحسب أنّ الكلام لا يكون إلّا في المركّب مع حصول الفائدة، وهذا ما قال به النحويون، وقد يلتقي بمصطلح الحرف عند الرضي فهو ليس الحرف الذي نعرف، وقد يكون ممّا تركّب من كلمتين، مع اضطراب في حدّ الحرف عندهم<sup>(2)</sup>.

لكنّ تعريف النحويين للكلام على نحو ما ذكرنا ينظر الى الكلام من حيث هو حقيقة لغوية واقعة في ذهن السامع، وتصرف النظر عن أنّ الحقيقة اللغوية نفسها وليدة ملابسات خارجية، وعناصر جزئية شديدة التعقّد<sup>(3)</sup>.

ويلخص د. حسن ظا<sup>(4)</sup> رأي إخوان الصفا في الكلام، ويذهب الى أنه (الكلام) ظاهرة خاصة بالإنسان الناطق، فهو المعنى القائم عندهم في النفس أولاً، بمعنى أنه إدراك عقليّ لحقيقة، ثم يُعبّر باللفظ عن حقيقة هذا الإدراك، وحينما يتحول المعنى الى أصوات تحصل عملية تبادلية بين المتكلم باللسان، والسامع بالاذن، وفصلوا أنواع الكلام، ابتداءً من المحادثات العملية اليسيرة، والكلام الفني بفصاحته وبلاغته شعراً ونثراً، الى الكلام العلمي والفلسفي، بمناقشاته وقواعده في ضبط العمليات العقلية المعقّدة. لقد قدم إخوان الصفا فكرة دقيقة عن الكلام، لكنهم لم يصفوا له (الكلام) حدّاً يعيننا في هذا المجال، وهذا الفهم يقترب من مفهوم الصوت.

---

(1) شرح الكافية 1/ 3.

(2) شرح المفصل: ابن يعيش 20/1.

(3) اللسان والانسان: د. حسن ظا 24.

(4) اللسان والانسان: 28.

أما في نظر المحدثين فإنّ الكلام "عملية عضوية تقوم بها أعضاء يطلق عليها تجاوزاً أعضاء النطق"<sup>(1)</sup>، نشاط فردي يقوم به الفرد بهذه الاعضاء التي تسمى أعضاء النطق، أما أنّ عبد الرحمن ايوب قد قال (تجاوزاً) فلأنّ هذه الاعضاء هي أصلاً لم تكن وظيفتها الاساسية الكلام؛ لأنّ لكل عضو من أعضاء هذا الجهاز وظيفة فلسجية اخرى، تختص بالفرد البشري؛ فعلى سبيل المثال أن اللسان يستعمله الانسان في الأكل والبلع، أما في عملية انتاج الكلام ف للسان أثر واضح، بل هو العضو الرئيس في هذا الجهاز، واقرنت اللغة به، ثم تتبعه أعضاء أخر. ولي على هذا التجوز قول، إذ إنه ليس صحيحاً أن يقال مثل ذلك فأعضاء النطق وإن اشغلت بعمليات فيسيولوجية أخرى إلا أن الله جلّ وعلا خلقها وأوجد لها عند الإنسان لعملية النطق.

يحدث الكلام نتيجة حتمية لنشاط يقوم به غير واحد من الأعضاء سميت جهاز النطق ويشتمل هذا الجهاز على الرئتين، والحجاب الحاجز، والقفص الصدري، والقصبه الهوائية، والحنجرة، والممر الانفي، والممر الفموي بما يحتويه من أعضاء هي: اللهاة، وسقف الحنك الرخو، وسقفه الصلب، واللثة، والأسنان، والشفتان، والعملية الأهم في انتاج الكلام هي عملية التنفس (الشهيق والزفير)، إلا أنّ الكلام لا يحدث إلاّ حينما يُطرد الهواء الى الخارج في عملية الزفير، ويكون في حالات قليلة جداً (ان لم تكن نادرة) لغوية هذه الحالات، أو غير لغوية جذباً له من الخارج الى الداخل<sup>(2)</sup>.

فالكلام (الحدث اللغوي) حدث فردي مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالصوت، إن لم يكن الكلام مجموعة أصوات، وبذا يقترب مفهوم الكلام عند المحدثين مما قاله علماء العربية القدامى، فالكلام من هذه الوجهة "هو ما يصدر من الفرد من ألفاظ سواء أفادت أم لا"<sup>(3)</sup>.

(1) الكلام - انتاجه وتحليله: د. عبد الرحمن ايوب 19.

(2) الكلام - انتاجه وتحليله 21.

(3) العلاقة بين الفكر واللغة: حماد 45.

ويرى د. حسن ظاظا<sup>(1)</sup> أن أفضل مفهوم للكلام هو ما قاله العالم اللغوي إدوارد سابير<sup>(2)</sup> Sapir من أن "الكلام نشاط انساني يتغير من غير حدّ مسمّى حين التنقل من مجتمع الى مجتمع آخر، لأنه تراث تأريخي للمجتمع، ونتيجة استعمال اجتماعي تواصل منذ زمن بعيد، ويتغير الكلام تتغير كل الطاقات الإبداعية، ولكنه ليس أكثر تغيراً من الأديان والعقائد والعادات، والفنون عند الشعوب المختلفة، فالمشي وظيفة جسميّة غريزيّة (وليس طبعاً غريزة في ذاته)، بينما الكلام ليس وظيفة غريزية، بل هو وظيفة ثقافية مكتسبة".

يبدو من ذلك أن الكلام نشاط، وينتقل هذا النشاط بالأصوات، وهذا النشاط من خصائص الحياة اليومية للفرد، فالكلام عند سابير أمر طبيعي للإنسان كالمشي، أما أنه - سابير - قد قرن الكلام بالمشي، ذلك أن المشي بالإمكان أن يتعلّمه الفرد ما إن تصل قوى الطفل العضلية والعظمية والعصبية إلى مستوى معيّن، ويبذل مجهوداً تلقائياً وحده حتى ينهض ثم يمشي ويجري، بمعنى أنّ التكوين الجسماني العضويّ هو الذي يمكّنه من ذلك، لكنّ هذا الأمر لا يكون في الكلام؛ لأنّ الإنسان ليس ميسراً للكلام بطبيعته، وبمجرد تردّد نسمات الحياة بين جوانحه، بل بأمر آخر هو ضرورة وجوده في المجتمع، يعيش فيه مع أبناء نوعه عضواً من أعضائه، فهو مضطر للتجاوب والتفاهم معه، وبمجرد أن يعيش وحيداً في احضان هذه الطبيعة، فهو يمشي لكنه لا يتكلم<sup>(3)</sup>، لأن المشي قدرة يتعلّمها الفرد، والكلام نشاط فردي يكتسب عبر تعامله مع أفراد المجتمع الذي يحيا فيه ويعيش.

ويثير سابير<sup>(4)</sup> في فهمه الكلام قضية أخرى، وهي انتقال الفرد من مجتمع الى مجتمع آخر، ترى هل يتغير مشيه؟ بالتأكيد لا يتغير نوع مشيه الذي يمشي فيه، بتغير طبيعة المجتمع وأفراده الذين يعيشون معه في بيئة واحدة، لكن كلامه هذا النشاط المرتبط بالمجتمع سيتغير حتماً في حال الانتقال هذه؛ ذلك لأن الكلام نتاج الاستعمال الاجتماعي الذي استمر زمناً طويلاً، ويستمر.

---

(1) اللسان والانسان: 28.

(2) اللغة، سابير 16.

(3) اللسان والانسان، ظاظا 29، وعلم اللغة، السعرا 56-57.

(4) علم اللغة، السعرا 57.

ويعصف نايف خرما عملية انتاج الكلام، ويفترض افتراضات لهذه العملية، تبدأ أن يكون هناك (مثير)، إذ لا بد لمن يرغب في الكلام أن يتأثر في ما يدفعه لذلك، وربما تشترك أكثر من حاسة، لأن هذا المؤثر يمكن أن يكون آتياً من الخارج، أو من الداخل، وفي هذه الحال تكون مرحلة إرسال الرسالة، وإطلاقها على شكل أصوات تختصّ بالمتكلم نفسه، بمعنى أنه ذلك التفكير العقلي فيما سيصدره، وبعد ذلك تنتقل هذه الاصوات على شكل أمواج صوتية عبر الهواء، وهنا يعمل جهازان من أجهزة الإنسان الناطق هما: جهاز النطق لدى المتكلم، وجهاز الاستقبال (الأذن) لدى السامع، ولا بد لهذه الرسالة من أن يختار المرسل فيها المعاني، يضعها في القوالب الجاهزة المتعارف عليها والمتوافرة في لغته، أي هي عملية تبادلية بين ما يريد المرسل أن يتكلمه ليدركه السامع، على وفق القواعد اللغوية التي تفرضها عليه بيئته، وتأتي المرحلة الأخيرة التي يحل فيها السامع رموز تلك الرسالة الصوتية، والتوصل الى تركيبها الصوتي، والصرفي، والنحوي، ويستخلص منها المعنى الذي يقصده المتكلم<sup>(1)</sup>.

ويمكنني في أثناء ما مرّ أن أبين مخططاً لعملية الكلام على النحو الآتي:

مثير (يشترك فيه أكثر من حاسة) — رسالة — أصوات (رموز) تنتقل على شكل أمواج صوتية — معنى في داخل ذهن المتكلم — قوالب لغوية متعارف عليها تتوافر عليها اللغة المعنية — تحليل هذه الرموز (صوتياً، وصرفياً، ونحويّاً، ودلالياً) — إدراك الرسالة.

أما المصطلح الثالث اللسان *Langue* فهو كما نعلم فطرياً أحد أعضاء جهاز النطق، وله أثر كبير في إصدار الأصوات، وبه يرتبط مصطلح اللغة، وقد ورد في اصطلاح الناس على أنه المقصود به اللغة، كما ورد في قوله تعالى: "بلسان عربي مبين" (الشعراء) 195 وقوله تعالى: "وهذا لسان عربي مبين" (النحل 103).

يستعمل المتكلم اللسان لتلبية حاجاته إلى الحديث والتحدّث، وأحياناً تكون الحاجات ملموسة، إذ يتجه في هذه الحال بناء اللسان لدى المتكلم نحو التحدّث، أي نحو الكلام، ويتعلق الأمر هنا عند المتكلم في الأقل باستعماله الصيغ المعقّدة في سياق معيّن بالامكان تلمّسها، ولا تكمن الصعوبة في فهم اللسان أن تتطابق الصيغ المستعملة مع معاييرها، ولكن الصعوبة في

(1) اذواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، د. نايف خرما 78-89، وعلم اللغة العام، د. محمد توفيق شاهين، 69-73.

الأساس تقع في المعنى الجديد الذي تكتسبه هذه الصيغة حين استعمالها في السياق<sup>(1)</sup>، هذا تفسير ماديّ يربط بين اللسان الناطق والكلام، على أن اللسان عضو ماديّ معني بالكلام. وتنتظر الوجهة النفسية، أن الباحث اللغوي إذا تصدّى لدراسة لسان قوم فهو أمام خيارين في موضوع الدرس، الخيار الأول: موضوعه اللغة لأنها ظاهرة من ظواهر المجتمع وأداة يتفاهم بها بين أفراد المجتمع الواحد، الثاني: انصرافه الى دراسة الكلام، على أنه نوع من أنواع السلوك الفرديّ، ويتجلى ذلك من طريق كل ما يصدر عن الفرد من أقوال ملفوظة أو مسطورة (مكتوبة)<sup>(2)</sup>. فلا يدرس الكلام منفصلاً عن اللغة على ما ذهب اليه د. تمام حسان<sup>(3)</sup>، إلاّ حينما يكون عملاً صوتيّاً بحثاً مقطوع الصلة بالمعنى، وهذا ما يحدث حين الفحص عن المرضى بالعيوب الكلامية، لأن الدراسة اللغوية للكلام تجعله على صلة باللغة، ولا بد من أن يكون كذلك من حيث أنه قُصد به أن يدل على معنى. فالكلام على ما يبدو من دواعيه أن يكون ذا معنى يفهمه السامع، وله صلة باللسان غير منفصل عن اللغة بأي حال من الأحوال.

فموضوعا اللسان<sup>(4)</sup> Langue هما: اللغة Language، والكلام Parole، أي دراسة ما هو جماعي اللغة، وما هو فردي الكلام، فاللسان يُعدّ مجالاً لتحقيق الظاهرة اللغوية، فيكشف لدارسي علم اللغة، عن علاقة اللغة بالحياة الجماعية، ويعينه على ادراك خصائص اللغة من طريق الفروق القائمة بين اللسان، فاللسان جملة من القواعد تواضع عليها المجتمع بافراده كافة، حتى أن الفرد من هؤلاء الجماعة يولد، فيجد اللسان قائماً أمامه كالقانون الجماعي الصارم الذي يتعين بالفرد وحده، ولا وجود له -اللسان- خارج المجموعة، ذلك أن له وجوداً مستقلاً عن وجود كل فرد من تلك المجموعة، وبذا قد يصحّ القول إنّ اللسان ظاهرة مجردة من جهة عن كل فرد بمفرده، وتوجد في كل فرد من جهة أخرى بوصفه جزءاً من كل.

ويذكر السعمران<sup>(5)</sup> عن اللغة التي يتخذها علم اللغة موضوعاً له، هي التي (اللغة) تربط بمضمونات الفكر الإنسانيّ بأصوات ينتجها (النطق) بجهازه . فاللغة التي تجري فيها عمليتا

(1) الماركسية وفلسفة اللغة، باختين 90.

(2) العلاقة بين اللغة والفكر، حماد 46، والكلام للدكتور حنفي عيسى في كتابه محاضرات في علم النفس اللغوي 70.

(3) اللغة العربية، معناها ومبناها 33.

(4) اللسانيات وأسسها المعرفية - المسدّي 100.

(5) علم اللغة 55.

الاصدار والاستقبال، الاصدار أصوات تحدثها عملية (الكلام)، فالاصل أن تكون اللغة كلاماً، وأن تكون مشافهة، وبذا تستبعد الكتابة أو لغة الكتابة؛ فهي لغة أخرى تقصد الى تمثيل الكلام المنطوق بطريقة منظورة، أي التحوّل باللغة من البعد الزمني (الكلام المنطوق) الى البعد المكاني (اللغة المكتوبة) فالكتابة اختراع إنساني لاحق على اختراع (اللغة)، وبعض المجتمعات لم توجد لنفسها هذه الوسيلة المتطورة من تمثيل اللغة الملفوظة.

ويعدّ دي سوسير<sup>(1)</sup> من أكثر اللغويين المحدثين اهتماماً بثنائية اللغة والكلام، فميّز المقدرة اللغوية من الظواهر الواقعية التي هي مادة علم اللغة الخام، ويقصد بها المنطوقات بوصفهما اللغة Language، والكلام Parole، فقد سار هذان المصطلحان السوسريان دون ترجمة في التداول اللغوي مثل مصطلحات أخرى كثيرة جداً، فالكلام هو المادة التي يحصل اللغويّ عليها، والهدف الصحيح له لغة كل جماعة لغوية، فالاصوات والقواعد، والمعجم تغرس في كل فرد من افراد المجتمع، بسبب نشأته في المجتمع المعين، وينشأ على الاسس التي على وفقها يتكلم لغة هذا المجتمع ويفهمها، وقد يكون مبالغاً (سوسير)؛ لأنه متأثر كثيراً بالنظرية اللغوية الاجتماعية لأميل دوركهايم، بالنسبة لتقديره للواقع فوق الشخصي للغة Language، فضلاً عن الواقع الفردي، وبشكل أخصّ حينما يعترف بأنّه التغيّرات التي يحدثها الافراد في كلامهم Parole، في حين يصرّح أيضاً بأن اللغة لا تخضع لقدرة الفرد على التغيير لأنه نتاج جماعي.

وشغل هذا الأمر الباحثين بعد سوسير فطفقوا يدرسون هذه الثنائية (اللغة- الكلام) ويحلّلونها بدراسات مطوّلة، وفي مقالة دي سوسير<sup>(2)</sup> في الفصل بين اللغة، والكلام أنه يعني هذا:

1. فصل بين ما هو جماعي Langue لغة، وما هو فردي Parole كلام، لأن الكلام عند سوسير الجانب التنفيذي للغة، إذ تعدّ ملكة الاستقبال وملكة التنسيق بوظائفهما؛ لأن الكلام عبارة عن صور وانطباعات ذهنية واحدة، وهذه جميعاً تحدث في عقول المتكلمين من

(1) موجز تاريخ علم اللغة في الغرب- ه. روبنز 320.

(2) علم اللغة العام، دي سوسير 32-33، واللغة، جون لاينر 91، وفي علم اللغة العام، شاهين 42-43، واللسانيات واسسها المعرفية، المسدي 101-102.

متداولي اللغة، أي من حصولنا على صور الكلمات جميعاً، تختزن في عقول الافراد جميعاً، أمكن تمييز الجزء الاجتماعي الذي يؤلف اللغة، فهو مخزون يملؤه افراد المجتمع من طريق الاستعمال الفاعل للكلام، فلا يكمل وجود اللغة إلا في المجتمع

2. يفصل بين ما هو جوهري، وما هو ثانوي وعرضي الى درجة ما، أي ما هو أساس عمّا هو تابع أو عارض، فاللغة هي الجوهر أي الأساس، والتابع هو الكلام، فاللغة ليست وظيفة الفرد المتكلم بها؛ إنّها النتاج أو الثمرة التي يسجلها الفرد دون قصد أو وعي منه، ولا تتطلب اللغة تأملاً سابقاً، وليس للتفكير دخل فيه إلا في صدد ترتيبه، أما الكلام فهو عمل فردي نابع عن إرادة وذكاء، هو عمل عقلي مقصود وينبغي له أن يميّز فيه:

أ: الارتباطات، أي المجموعات التي يستعمل فيها الفرد المتكلم رموز اللغة للتعبير عن فكره الشخصي.

ب: الآلية النفسية المادية (السايكوفيزيائية) التي تسمح باخراج هذه المجموعات (الرموز) الى حيّز السماع.

وممّن فرق بين اللغة والكلام من الباحثين اللغويين (السير ألان جاردنر)<sup>(1)</sup> الذي يرى أن عقل الانسان في ساعات يقظته لا يستريح بل يفكر دائماً، وهو لا يتكلم دائماً بل يفكر وحيداً، وربما فكر دون كلام، وهو في جماعة، وفي الكلام العادي لا بدّ من وجود شخص آخر في الأقل، ولا يستلزم حدوث الكلام وجود الآخرين، وقد يحدث الكلام في الوحدة بأن يحدث الفرد نفسه على طريقة المونولوج. ومن هذا يستنتج أن الكلام نشاط فردي وليس جماعياً.

ونخلص إلى القول في مفارقة الكلام واللغة ضمن المحاور الآتية<sup>(2)</sup>:

1. أن اللغة هي القانون الذي يسمح للانسان بأن يتواصل به داخل مجموعته اللغوية، في حين أن الكلام هو تشغيل هذا القانون بأفعال ملموسة.
2. وضمن محور المواجهة جماعي- فردي: إنّ اللغة تتحدد بأنها مجموعة من العادات اللغوية تسمح لشخص بأن ينتسب الى مجموعة بأن يفهم الآخرين، وأن يعرب عن نفسه أمامهم،

(1) مناهج البحث في اللغة- د. تمام حستان 37.

(2) اللغة العربية، معناها ومبناها، د. تمام حستان 32، والثنائيات اللسانية، د. التهامي الراجي الهاشمي 20-24.

ولكي تكون هناك لغة لا بد من أن توجد مجموعة مُتكلّمة، وهي لا توجد خارج الفعل الاجتماعي، بيد أن الكلام فرديّ، وليس ثمة أي نشاط لفاعل الكلام على مستوى اللغة.

3. وضمن محور المواجهة فعل الذاكرة- فعل الابداع: ذكرنا في الفقرة المذكورة آنفاً أنه ليس ثمة نشاط لفاعل الكلام على مستوى اللغة، نستطيع القول إن اللغة ليست إلّا نتاجاً يسجلّه الفرد بشكل غير إرادي، وأنها -اللغة- مجرد مجموعة من عوامل الذاكرة، أمّا الكلام فإنه يوصف بأنه عمل فردي للإرادة والذكاء، وإليه يعود كلّ ما يمكن الحديث أن يحتويه في طريق الابداع.

### المحور الثالث: نظريات نشأة اللغة :

ما دمنا في معرض الحديث عن اللغة ومصطلحاتها التي تعين الباحث على الدرس والتقصّي، ولا أشكّ أنّ العرب قد غنّوا بدراسة اللغة عناية لا تفوقها أيّ عناية؛ لأنّ العرب قد استقرّوا لغتهم استقرّاً دقيقاً، بما ألّفوه من كتب تدرس مفرداتها، ووضعوا قواعدها، وبذلك صحّ أنّ يتسم الدرس اللغويّ عند علمائنا العرب بالعلمية. وهم في ذلك سبقوا أمماً كثيرة، في هذا الموضوع، على أنني أرى أن جُلّ ما جاء به اللغويون المحدثون في دراساتهم في المجال اللغويّ قد قال به اللغويون العرب القدامى، إذ لم يتركوا شاردة ولا واردة إلّا كانت من مجالات درسمهم، مع فارق في المنهج والمصطلح والمعالجة؛ وذلك بسبب التقدّم الحضاري والفكري الذي شهدته الدراسات اللغوية. فالمحدثون قد اضافوا إلى البحث اللغوي المنهج، ووضعوا له مصطلحات الدرس، ووضعوا نظريات هذا العلم، وأفاضوا في دراسة قضاياه ، لتكون ملبية لحاجات الدرس الحديث ومواكبة التطور في واقع الدرس.

ومن المسائل التي كانت محوراً لدراسة العلماء العرب القدماء قضية نشأة اللغة، على الرغم ممّا قيل عن هذا النوع من الدرس اللغويّ في العصر الحديث، وبالتحديد منذ مطلع القرن التاسع عشر، فقد كان همهم (اللغويون المحدثون) أن يتوصّلوا الى حلّ لهذا المشكل اللغويّ، ولكنهم فيما يبدو في كل ذلك كانوا يدورون في حلقة مفرغة من الدرس، حتى عدّ كثير من اللغويين هذا الدرس من القضايا غير اللغوية ولا تتصل به .



وقد أدت محدودية الأدلة التجريبية بالباحثين لتصنيف الموضوع كاملاً بأنه غير صالح للدراسة الجادة. ففي عام 1866م حظرت جمعية باريس اللغوية (Linguistic Society of Paris) المناقشة في هذا الموضوع فتأثر العالم الغربي به حتى نهايات القرن العشرين المنصرم، عدد هائل من الفرضيات عن كيف، لماذا، متى، وأين ظهرت اللغات للمرة الأولى. قد يبدو في بادئ الأمر أن هناك اتفاقاً أكثر مما كان عليه الموضوع قبل مئة عام، حينما أثارت موجة من التكهّنات بشأن موضوع اللغة بعد أن نشر تشارلز داروين نظريته التطورية بالانتقاء الطبيعي، مع ذلك منذ بداية التسعينيات حاول اللغويون وعلماء الآثار، وعلماء النفس، وعلماء الإنسان (الأنثروبولوجيا) استعمال أساليب جديدة لما قد يكون «أصعب مشكلة في العلم»، ألا وهي قضية نشأة اللغة.

ويعمل لذلك اللغويّ الفرنسي فندريس<sup>(1)</sup> بقوله: "فغالبية أولئك الذين كتبوا عن أصل الكلام منذ مئة عام يهيمنون في تيه من الضلال؛ لأنهم لم ينتهوا الى هذه الحقيقة، وغلطتهم الأساسية أنهم يواجهون هذه المسألة من الناحية اللغوية، كما لو كان أصل الكلام يختلط بأصل اللغات"، والحقيقة التي أشار إليها فندريس هي أنّ دراسة أصل الكلام ليس من مسائل علم اللغة، لما بين اللغة والكلام من فرق، فكأن الدارسين لأصل اللغة إنّما يؤصلون للكلام، وهم بهذا قد يقعون في خلط كبير، لأن الكلام شيء، واللغة شيء، كما فصلنا القول في ذلك في المبحث السابق. وعلى أية حال فقد كان أصل اللغة من مباحث لغويّينا العرب القدماء، وقد شغل حيّزاً في دراساتهم، وتفكيرهم في مجال فقه اللغة بالاصطلاح العربيّ، وقد أسسوا ثلاث نظريات قالوا بها، وهي:

النظرية الأولى: التوقيف والالهام.

النظرية الثانية: المحاكاة لأصوات الطبيعة.

النظرية الثالثة: المواضعة والاصطلاح.

ولكل نظرية من هذه النظريات قائلون بها، ولهم أدلتهم التي تدعم ما يقولون، وسأشرع بمبحث هذه النظريات بشيء من الإيجاز؛ لأنها من مقولات علماء عرب، على أنّ كتب فقه اللغة

(1) اللغة 29.

قد فصلت القول في كل نظرية من هذه النظريات. وأمّا النظريات الأخرى التي درسها العلماء المحدثون فلم تخرج عن طوق نظريات العلماء العرب. وأمر آخر دعاني الى البحث في هذه النظريات أنها ذات صلة وثيقة بمقالات العلماء في قضية (الصوت والمعنى) موضوع الدراسة.

## النظرية الأولى: التوقيف والإلهام (الوحي والإلهام) :

لما أعجب المسلمون باللغة العربية بحثوا فيها، وسحرتهم لغة التنزيل، فكان أن كان من دراساتهم الأولى (مسألة الاعجاز اللغوي في القرآن الكريم)، وجرّتهم مثل هذه الدراسات الى دراسة نشأة اللغة، ومن هذه الدراسات نظرية (القول بالوحي والإلهام الالهي) في نشأة اللغة<sup>(1)</sup>. وقد أطلق أبو الحسين احمد بن فارس<sup>(2)</sup> (395هـ) على هذه النظرية (نظرية التوقيف) في قوله: "إن لغة العرب توقيف"، ويستند بذلك الى قوله تعالى: "وعلم آدم الاسماء كلها" البقرة 31 مشيراً بذلك الى قول ابن عباس: "علمه الاسماء كلها، وهي هذه الاسماء التي يتعارفها الناس من دابة، وأرض، وسهل، وجبل، وجمل، وحمار، واشباه ذلك من الأمم وغيرها".

ويقرر أصحاب هذا المذهب (النظرية) قبل الإسلام الى أن اللغة في أصل نشأتها يرجع الى مصدر إلهي هبط على الانسان فعلمه النطق وأسماء الأشياء، ويذهب إلى هذا المذهب الفيلسوف اليوناني (هيراكليت)<sup>(3)</sup>. ورؤية علماء الهنود الى هذه النظرية قولهم في قديم اللغة "وهي هبة إلهية وليست من صنع البشر"<sup>(4)</sup>، وفي ضوء هذه النظرية، فقد ميّزت اللغة الكائن البشري (الإنسان) بمنحه القدرة على الكلام، وأعطاه اللغة التي بها يتكلم، وقد أهتم الهنود بأمر اللغة، وقرروا حقيقة ترى أن "الصوت نتاجذب ذبذبة الهواء" وهم في كل ذلك لم يستطيعوا التخلّص من فكرة التدخل الالهي في اللغة<sup>(5)</sup>.

(1) التطور اللغوي التاريخي، د. ابراهيم السامرائي، 19.

(2) الصاحبي 31.

(3) نشأة اللغة عند الانسان والطفل، وافي 25، وعلم اللغة، وافي 97، ونظريات نشأة اللغة عند العرب، د. محمد حسين آل ياسين

10، بحث في مجلة المورد

(4) البحث اللغوي عند الهنود، د. احمد مختار عمر 99.

(5) البحث اللغوي عند الهنود، د. احمد مختار عمر 100.

أما أنني فقد بدأت بتحليل ابن فارس لهذه النظرية، لأنه نابع من فكر عربيّ، في بيئة عربية، رجل متشدد متعصب للعربية والعرب، وقد أورد معاصره ابن جنّي (392هـ) الى أن ابا علي الفارسي (377هـ) هو أيضًا من القائلين بهذه النظرية، محتجًا بالآية القرآنية التي احتج ابن فارس بها.

ومهما يكن من أمر هذه النظرية فإن أصحابها قد استدلوا بأدلة نقلية من كتب مقدّسة، اعتمد فيها العلماء العرب المسلمون على قوله تعالى الذي ذكرناه، أما غير المسلمين فيستدلون بما ورد في الكتاب المقدس من قوله: "والله خلق من الطين جميع حيوانات الحقول، وجميع طيور السماء، ثم عرضها على آدم ليرى كيف يسمّيها وليحمل كلّ منها الأسم الذي يضعه له الانسان، فوضع آدم اسماء لجميع الحيوانات المستأنسة ولطيور السماء ودواب الحقول" ويعلّق وافي<sup>(1)</sup> على هذا الدليل بقوله: "يكاد يكون عليهم" لا لهم.

والذي أراه أن المستدلين بهذه الحجّة لم يفهموا النصّ بدقّة إنّ صحّ ذلك دليلاً من أدلتهم، فالنصّ واضح تماماً، ولا يمتّ الى هذه النظرية لا من قريب ولا من بعيد، بل يمكن أن يكون دليلاً على نظرية أخرى.

وجدير بالاشارة الى أن ابن جنّي قد نقل تعليق شيخه ابي علي الفارسي على تفسير قوله تعالى المذكرز آنفاً بقوله<sup>(2)</sup> "قد يجوز أن يكون تأويله: أقدر آدم أن واضع عليها، وأنّ المعنى من عند الله سبحانه لا محالة" فهو لم يستقرّ على ذلك، بل قد اشار الى رأي ابي الحسن (الأخفش 315هـ) من أنّها (تواضع منه)<sup>(3)</sup>.

والذي يهمني من أمر هذه النظرية هي أن علاقة الصوت بالمعنى في ضوئها هي علاقة توقيفية، أي أنّ الالفاظ الموضوعه بأزائها المعاني من الله سبحانه وتعالى، بمعنى أنّ المعنى الموضوع الأساس للفظ لم يأت من طريق المواضعة والاصطلاح، ولكن هو من طريق الاله<sup>(4)</sup>.

(1) نشأة اللغة عند الانسان والطفل، وافي 26.

(2) الخصائص 40/1-41.

(3) الخصائص 41/1.

(4) الخصائص 41/1، والبحث اللغوي عند الهنود، 100.

أما كيف تؤدّي اللغة دورها في المجتمع وهي توقيف؟ فقد ردّ ابن فارس على هذه القضية، بأنّ اللغة كانت تنزل على الأنبياء بين حين وآخر، أي كلّما استجدت الفاظ لتواكب حاجات البشر اليومية إلى الألفاظ، وتلبّي متطلبات الحضارة، وبقي مدافعاً عن نظريته في التوقيف التي قال بها وتبنّاها في كل فقرة من فقرات كتابه<sup>(1)</sup>.

وقد تبنّى تلك النظرية في العصر الحديث كلّ من:

1- الأب الفرنسيّ: "لامي"، في كتابه: ((فن الكلام)).

2- الفيلسوف الفرنسيّ "دوبو لاند"، في كتابه ((التشريع القديم)). إن هذين العالمين قد استندا إلى دليل نقليّ، نقلوه من التوراة.

## النظرية الثانية: الوضع والاصطلاح :

يرى القائلون بهذه النظرية أنّ اللغة ابتدعت، واستحدثت بالمواضعة على ألفاظها، وأنها متّقة عليها ومرتبطة ارتباطاً، وإن أقدم من قال بهذه النظرية في العصور القديمة هو الفيلسوف اليوناني (ديموكريت) وهو من فلاسفة القرن الخامس قبل الميلاد، وليس لهذه النظرية أيّ سند عقلي ولا نقلي ولا تأريخي، إلّا أنّ ما تقرره هذه النظرية متعارض مع النواميس العامة التي تسير عليها النظم الاجتماعية<sup>(2)</sup>.

لقد نقل ابن جنّي أقوال العلماء العرب ممّن قالوا بهذه النظرية وتبنّوها، ولأنّ أبا علي الفارسيّ شيخه، وأخذ عنه علم العربية مباشرة كان أولى به أن يذكر شيخه على أنّه من القائلين بالمواضعة والاصطلاح، حتى إنّ أبا علي فيما يبدو قد قال بالتوقيف أولاً كما أسلفت، وانما احتل ذلك التفسير احتمالاً، ويشير ابن جنّي الى أن أبا علي قد أوّل قوله تعالى "وعلم آدم" أنّه أقدره على وضع اللغة، فهو بهذا يشير الى مذهب الاتفاق والمواضعة، ثم ينتقل الى أن أبا الحسن الاخفش لم يمنع قول من يقول بالتواضع<sup>(3)</sup>.

(1) الصاحبي 33، والدرس في ضوء الصاحبي لابن فارس، للباحث، ولنا رأي أثبتناه في مصطلح التوقيف وما يعنيه عنده.

(2) نشأة اللغة عند الانسان والطفل: د. وافي 27.

(3) الخصائص 40/1-41.

وبذا يكون أبو الحسن الأخفش أول من قال بالمواضعة في اللغة من علماء العربية، وأورد د. عبد الرزاق الحربي أقوال علماء آخرين قالوا بالوضع من علماء الكلام (المنطق) ولكنه يرى أنّ استعمال أبي نصر الفارابي (339هـ) من اللغويين العرب قد قرن كلمة الوضع بالشرعية<sup>(1)</sup>.

ويتردد ابن جنّي بالقول بنظريتي التوقيف، والوضع والاصطلاح، ولكنّه يقطع في بداية كلامه على أصل اللغة من أنّها مواضعة واصطلاح، وهذا ظاهر من قوله ولا لبس فيه، وأما ترده فمبني على قوله في أصل اللغة "إنما هو تواضع واصطلاح، لا وحيّ وتوقيف"<sup>(2)</sup>. وأبان ابن جنّي علة النافين بأنّ اللغة وحيّا، وأقروا أن اللغة لا بد من أن يكون أصلها مواضعة "قالوا (أعنى القائلين بالمواضعة) وذلك كأن يجتمع حكيمان أو ثلاثة فصاعدًا، فيحتاجون الى الإبانة عن الأشياء بالمعلومات، فيضعوا لكل واحدٍ منها سمّةً ولفظًا، إذا ذكر عرف به ما مسماه ليمتاز من غيره، وليغني بذكره عن احضاره الى مرآة العين"<sup>(3)</sup>.

يضع ابن جنّي في مقالته هذه أصول المواضعة، فمّا هو واضح أن اللغة لو أطلق لواضعيها العنان في اصطلاح الأشياء لوصلت الى حال من الانفلات، بأن أي متكلم مهما كان موقعه في المجتمع سيضع ويصطلح، ولضاعت اللغة واندثرت، لكنّ ابن جنّي قد حدد شروطاً للمواضعة باجتماع حكمين الى ثلاثة أو يزيد شرط أن يكونوا من العارفين بلغتهم ومن المجيدين فيها ليكونوا على بينة ممّا يتواضعون عليه، وهؤلاء هم الذين يلّبون حاجات المجتمع الى الالفاظ للإبانة عن الأشياء، والمعلومات، وانما المعنى يظهر متى ما سمعت اللفظة، وهنا يكون اللفظ سابق المعنى، وعنده أنّ الالفاظ إنما هي أسماء، وأفعال، وحروف، وربما كانت الإيماءة سابقة للوضع<sup>(4)</sup>.

(1) الوضع والاصطلاح في النظرية اللغوية العربية 11-12.

(2) الخصائص 40/1.

(3) الخصائص 44/1.

(4) الخصائص 44-45/1.

ويعني هذا أن المواضعة والاصطلاح يجب ان يكونا تحت رقابة أناس يفهمون ما يصطلحون عليه ويدركونه، ويكونون ذوي دراية بأمور لغتهم، بأصواتها، وبنيتها، وتراكيب كلامها لإبانة الاساليب للتعبير عن المعاني كما ذكرت آنفاً.

ويفضّل ابن جنّي هذه النظرية على غيرها من النظريات، فيجعل مراتب في احداث الالفاظ الدالة على معانيها، بمعنى أنه يبيّن المتقدّم في الوضع الاسم، أو الفعل، أو الحرف، بترتيب منطقي معقول، يصف ابن جنّي مقالات القائلين بتقديم أحدها على الآخر، وما مسوغاتهم في ذلك، فيفندّها ويدعم كل رأي بأمثلة مصداقاً لما يقول<sup>(1)</sup>.

وقد سبق ابو الحسن الاخفش ابن جنّي في مذهبه الى وضع اللغة كما قدّمنا آنفاً بقوله في "أنّ اختلاف لغات العرب إنّما اتاها من قبل أن أول ما وضع منها وضع على خلاف، وإن كان مسوّقاً على صحة وقياس، ثم أحدثوا من بعد أشياء كثيرة للحاجة إليها، غير أنّها على قياس ما كان وضع في الأصل مختلفاً"<sup>(2)</sup>.

فيكون الوضع في أمره الأوّل مبنياً على اختلاف الواضعين ثم استقرّ على ما استقرّ عليه اللفظ، أي "أنّ ما غير لكثرة استعماله إنّما صورته العرب قبل وضعه، وعلمت أنه لا بدّ من كثرة استعمالهم إياه، فأبتدأوا بتغييره؛ علماً منهم بأنه لابد من كثرة الداعية الى تغييره"<sup>(3)</sup>.

هذا هو مذهب ابي الحسن الاخفش في الوضع، وكأنّ الالفاظ الدالة متصورة قبل الاتفاق عليها، وبذا أخذت إحدى القبائل تلك اللفظة، وأخذت أخرى لفظة أخرى، ثم تعددت لغات القبائل بناء على ذلك، ويرى ابن جنّي أنّ ما ذهب اليه ابو الحسن الى أنه الصواب، ورأى أبي الحسن أن اللغة لم توضع في وقت واحد بل متتابعة<sup>(4)</sup>.

أمّا الصّحة والقياس اللذان جاءا في قول ابي الحسن فهما أنّ الالفاظ الموضوعّة أولاً تكون ثنائية، أو ثلاثية، ثم تعالج لتتطوّر هذه الالفاظ بالقياس على كلام العرب، فكان الاسم، والفعل، والحرف.

(1) الخصائص 30/2.

(2) الخصائص 29/2.

(3) المزهر: السيوطي 56/1.

(4) الخصائص 29/2، والاقتراح، السيوطي 33-34.

ومن القائلين بالمواضعة والاصطلاح في نشأة اللغة ابن خلدون (808هـ) لقوله: "وهي (اللغة) مع ذلك تختلف باختلاف الأمصار في اصطلاحاتهم، فلغة أهل المشرق مباينة بعض الشيء للغة أهل الغرب، وكذا أهل الاندلس معهما، وكلّ منهم متوصّل بلغته الى تأدية مقصودة والإبانة عمّا في نفسه<sup>(1)</sup>" ونراه في موضع آخر يقول: "ولمّا كانت العرب تضع الشيء على العموم ثم تستعمل في الأمور الخاصة ألفاظاً أخرى خاصة بها فوق ذلك عندنا بين الوضع والاستعمال<sup>(2)</sup>".

وهل أدلّ من ذلك على وضع اللغة على أختلاف اللغات مبني على اساس هذه النظرية على أن ابن خلدون مسبوق بهذا لقول ابي الحسن فيه.

ويزيد ابن خلدون<sup>(3)</sup> على القول بالاصطلاح في أن اللغة مكتسبة اصطلاحية لقوله: "فإن الملكات اذا استقرت ورسخت في محالها ظهرت كأنّها طبيعية وجبلةً لذلك المحل" فاللغة ملكة كما يرى ابن خلدون، أمّا الاستقرار والرسوخ فهو الاصطلاح، وقوله (ظهرت) الى آخر نصه هو دليل الاكتساب، وقال أيضاً عن الملكة اللسانية العربية "إنّما تحصل بممارسة كلام العرب وتكرره على السمع والتقطن لخواص تراكيبه، وليست تحصل بمعرفة القوانين العلمية"، وهو تأكيد منه لقوله بأنّ اللغة بعد الاصطلاح هي اكتساب، وأجد أن في هذا خطأ بين نشأة اللغة ومنهج تحصيلها.

ويذهب جرجي زيدان من المحدثين الى هذا المذهب في أصل اللغة، فبعد مناقشة طويلة مستفيضة لكل الآراء التي قيلت في أصل اللغة، يسلم بأن اللغة وضع واصطلاح، وينقل قولاً للاستاذ ابي اسحق الاسفرائيني " أن ابتداء اللغة وقع بالاصطلاح والنتمة من الله<sup>(4)</sup>" وكأنه (ابو إسحق) قد جمع بين نظريتين في آوان واحد، وهما الوضع والاصطلاح والتوقيف.

وخلاصة الاقوال إن المحدثين الى اصطلاحية أصل اللغة ووضعها هم أميل، وأن جمهرة من المثقفين اليونانيين يرون أنّ اللغة (كبقية الظواهر الاجتماعية) من صنع الانسان، ولا دخل

(1) تاريخ ابن خلدون - المقدمة 1047/1.

(2) المقدمة 1031/1-1032.

(3) المقدمة 1054/1.

(4) الفلسفة اللغوية 131، المزهر 16/1.

لأية قوة غيبية في عملها، وموقف اللاتنيين متساوق تماماً مع هذه النظرة، فنظرتهم مادية واقعية الى ابعاد الحدود، وهم يجمعون على أن اللغة وضعية اصطلاحية يتواضعها أبناء البيئة الاجتماعية الواحدة ويصطلحون على ألفاظها لتأدية معانيها، ولا دخل لمسألة التوقيف فيها<sup>(1)</sup>. بمعنى أنها بالمواضعة والاصطلاح تكون قابلة للتطور من كونها توقيفية، فالتوقيف لا يجعلها تتطور مع مَرَّ العصور والأزمان.

وكان لهذه النظرية دعاة في العصر الحديث أكثر من نظرية التوقيف، منهم: آدم سميث، ودرايد، ودوجلستينوارت<sup>(2)</sup>.

أمّا أنه ليس لهذا المذهب أي سند عقلي ولا نقلي ولا تاريخي، لأن ما تقرره هذه النظرية يتعارض مع نوااميس الحياة العامة التي تسير عليها النظم الاجتماعية، فهذه النظم لا ترتجل ارتجالاً، ولا تُخلق خلقاً، وإنما هي تكون متدرّجة، وهذا ما رآه ابن جنّي، وأن التواضع على التسمية لأي شيء يتوقف في كثير من مظاهره على لغة صوتية يتفاهم بها المتواضعون.

### النظرية الثالثة: المحاكاة لأصوات الطبيعة :

تحدد معالم هذه النظرية بأن اللغة الانسانية نشأت من الأصوات الطبيعية المعروفة في الكون الذي يعيش فيه الفرد الإنساني، نحو التعبير عن الانفعالات، واصوات الحيوانات، والأصوات التي تحدثها الافعال بانواعها جميعاً نحو: الضرب، والقطع، والكسر، وكذلك أصوات مظاهر الطبيعة نحو: صوت الريح، والرعد، والمياه في الأنهار.. وغيرها، وأمّا المقصود من هذه المحاكاة للتعبير عن الشيء الذي يصدر عنه الصوت المحاكي، أو عمّا يلزمه، أو يصاحبه من حالات وشؤون، فلقد استعمل الانسان في هذه المحاكاة ما زوّد به من قدرة على لفظ أصوات مركبة ذات مقاطع، فلقد كانت لغته في مبدأ أمرها محدودة الالفاظ، قليلة التنوّع، قريبة الشبه بالأصوات الطبيعية التي أخذت عنها، قاصرة عن الدلالة على المقصود<sup>(3)</sup>.

إلا أنّ اللغة تبقى قاصرة ما لم يكن معها ما يعينها على تحديد الدلالة ووضوح المعنى، فقد استعان الانسان بالاشارات اليدوية والحركات التي يؤدّيها بجسمه، وهذا قد نشأ عن حركات

(1) دراسات في اللغة والنحو العربي، د. حسن عون 9.

(2) نظريات نشأة اللغة، آل ياسين 15.

(3) نشأة اللغة عند الانسان والطفل 34-35.



فطرية تصحب الانفعالات، ويفصل رشيد العبيدي المراحل التي مرت بها هذه النظرية حتى تطوّرت فيها لغة الفرد، فالمراحل تبدأ من قيامه بمحاكاة أصواته الطبيعية تلك التي تعبر عن الانفعالات تحو أصوات الفرح، والحزن، والغضب، والرعب، في مطلع حياته، بأصوات مختلفة تتناسب وحاجاته. ثم أخذ بمحاكاة اصوات الحيوان، وحاكى ظواهر طبيعية وأشياء تلك التي أوردها وافي، وقبله ابن جنّي نحو صوت الريح، والشجر، وصرير الباب.. ممّا يحدث أصواتا متنوعة، وإنه استعمل في هذه المحاكاة قدرته على إحداث تلك الاصوات، واستعمل الإشارة على النحو الذي أورده وافي، ثم توسّع في المحاكاة، فحاكى أشكال الأشياء، وحجومها، ومصنفاتها، وبعدها وسّع نطاق ذلك بتوسّع نواحي الحياة، وتبعاً لارتقاء التفكير واتساع حاجاته<sup>(1)</sup>.

ويرى بعضهم أنّ هذا التطور مشابه لتطور لغة الطفل حتى تستقيم لغته، والردّ المناسب أنّ هذه المراحل هي ليست مراحل تتطور فيها لغة الطفل، لأن المحاكاة عند الطفل هي محاكاة للغة أبويه، والتطور ينشأ على هذا الأساس<sup>(2)</sup>. لكنّ نظرية المحاكاة لأصوات الطبيعة هي ليست مراحل تطويرية كما هي الحال عليه عند الطفل.

سبق كل أولئك الخليل بن احمد الفراهيدي (170هـ) في القول بهذه النظرية، فقد أشار إليها إشارة سريعة دون الوقوف عليها، وتفصيل القول فيها، وتفسيرها على نحو ما يفسره الآخرون. ويعدّ ابن جنّي أول من فصل القول بهذه النظرية وهو يتكلم على أصل اللغات، من " أنّ أصل اللغات كلها هو من الاصوات المسموعات، كدويّ الريح، وحنين الرعد، وخرير الماء، وشحيح الحمار، ونعيق الغراب، وصهيل الفرس، ونزيب الطيّب، ونحو ذلك<sup>(3)</sup>.

على أنّ ابن جنّي يراه وجهاً صالحاً ومذهباً مقبلاً، فهو حينما يتقبل هذه النظرية يبني عليها أموراً كثيرة نجدها مبنوثة في كتابه. ويعجب محمد حسين آل ياسين من أن ابن جنّي الذي ينتقل باقواله من التوقيف الى الاصطلاح، الى المحاكاة، ويرى ان كل نظرية من هذه

(1) أبحاث ونصوص في فقه اللغة، د. رشيد العبيدي 71.

(2) أبحاث ونصوص في فقه اللغة 72.

(3) الخصائص 46/1-47.

النظرية تقتضي عملاً، وفكرًا راجحًا ليستدلّ بعدها بأدلة يحدد معالم النظرية التي يؤمن بها فكيف بأبن جنّي، وهو يرى كلّ هذا؟ لكنّه يجد له العذر بعد ذلك<sup>(1)</sup>.

وأزعم أن ابن جنّي لم يترجح في هذه النظريات، لأنّ مما وقر في نفسي في أثناء البحث في نظريات نشأة اللغة واصلها عنده، أن هذه النظريات كانت موجودة جميعًا الى زمنه، فهو في موضع العارض لها في اثناء كتابه وليس المتبنّي لنظرية بعينها، إلا أنه يقول بالنظرية الاصطلاحية، والمحاكاة، لما بينهما من وشيجة تربطهما، فبعد أن يحاكي الإنسان أصوات الطبيعة يحتاج الى ان يتعارف ويصطلح على الالفاظ ليدلّ بها على المعاني.

لقد أطلق المحدثون على هذه النظرية نظرية (Bow-Wow)، ويفسرونها على أنها تذهب الى أن الالفاظ الاولى كانت تقليدًا لأصوات الطبيعة، فكان الانسان يسمع صوت الكلب (نباحه) فيضع له اسماً مأخوذاً من صوته الطبيعي، ويسمع مواء القطّة، فيضع له اسماً مأخوذاً من صوتها... وهكذا<sup>(2)</sup>.

ويرى ابراهيم أنيس<sup>(3)</sup> أن اصحاب هذا الرأي يتصورون أنّ الانسان الأول سمع اصوات الحيوانات نحو عواء الذئب، وزئير الاسد، ومواء الهرّ، فاتخذ من اصوات تلك الحيوانات المتباعدة أعلاماً للحيوانات نفسها، وهو سمع أيضًا حفيف الشجر، وزفير النار، وقصف الرعود، وخريف الماء.. وغيرها من اصوات الظواهر الطبيعية، فاتخذ منها اسماءً لكل الظواهر الطبيعية، وبهذا تكونت له مجموعة لا تحصى من الكلمات تعدّ في رأي اصحاب هذه النظرية من أقدم الكلمات في اللغة الانسانية، وكذلك يتصورون ان الكلمة في تطوّرها لا تقف في دلالتها عند حدود المعنى الاصلي لها، بل قد تتعداه الى أمر لا صلة له بذلك المصدر، والى معنى جديد لا يكاد يمتّ الى الدلالة الاصلية بصلة وثيقة، فليس غريبًا ولا مدهشاً رؤية أي كلمة من تلك الكلمات الدالة على أصوات الطبيعة في المعجم اللغوي تجد انها تخرج إلى معانٍ لا علاقة لها بالكلمة التي أخذت منها.

(1) نظريات نشأة اللغة عند العرب 16.

(2) نظريات في اللغة، فريجة 15، فقه اللغة في الكتب العربية- الراجحي 89.

(3) دلالة الالفاظ 21.

ويقرر وافي<sup>(1)</sup> أن هذه النظرية هي أقرب النظريات الى الصحة في تفسير نشأة اللغة الانسانية، واقربها الى المعقولة، وأنها تتفق كثيراً مع طبيعة الأمور وسنن النشوء والارتقاء التي تخضع لها الكائنات البشرية وظواهر الطبيعة الاجتماعية، وهي تفسّر الأسلوب الذي سار عليه الانسان في مبدأ الأمر في وضع أصوات معيّنة لمسميات خاصة، والعوامل التي وجهته الى هذا الأسلوب دون غيره.

ويؤيد مصطفى صادق الرافعي<sup>(2)</sup> القول بهذه النظرية، إذ يرى ان الاصوات مذكّلة للانسان، والاصوات هي مادة اللغة الخام، ولما كان الانسان الاول محاطاً بالحيوانات فهو مضطر لمغالبتها، وبذا تكون الأصوات الحيوانية هي المثال المحتذى في لغته؛ لأن تلك الأصوات محيطة به تتقلب على مسمعه كلما سمع، وهو بهذا يتدبر اختلاف هيئات الصوت الواحد ومعاني ما فيه من الآخر، ويدلّه على ذلك افعال تلك الحيوانات التي تؤدّي معنى هذا الاختلاف، من نحو الغضب، والألم، والذعر، وغيرها، ويتعين عليه أن تكون أوائل الألفاظ التي نطق بها الانسان وأدوارها على معانٍ متنوعة، هي ألفاظ إيحائية للدلالة على الإحسان وما يصرّح به عن وجدانه، وهي تشبه في تركيبها مقاطع الصوت الحيواني.

والجدير بالملاحظة أن أصوات الحيوان واحدة في كل مكان من الكون، وهي بهذا لا تتغير من مكان لآخر، إذ لا عبرة في أن يكون الحيوان في أي بلد من بلدان العالم، لكنّ الانسان المقلّد لهذا الصوت يختلف باختلاف المكان، ويعطينا عبد الرحمن أيوب أمثلة لهذا، صوت القطة مثلاً الذي يقلده المصريون (نو) دالين به عليها، وفي انجلترا يقلدونه (مياو) وفي العراق (ميو)، وصوت الديك نقلده في العراق (ك كيكيو...)، وفي انجلترا (كوكا كولدو)، وفي فرنسا باللفظة (كوكوريكو)، وفي المصرية باللفظ (كوكو كوكوك)، ومعنى هذا اننا نقلد صوتاً واحداً، وهو واحد في كل هذه البلدان، لكنّ كل واحد يقلده بشكل مختلف عن الآخر، وهذا ما يفسر اختلاف لغة عن أخرى مع اتحاد المصدر الذي نشأت عنه، عند اصحاب هذه النظرية، فالعبرة

---

(1) علم اللغة 105.

(2) تاريخ اداب العرب 60-59/1.

إذن ليس بالصوت والمصوت بل بهذا الترتيب المقطعي وإلا كان الكون كله يتكلم لغة واحدة وهذا الأمر على غير الواقع للغوي في تعدد لغات البشر وأزعم أنّ لي رأياً في هذا .

ولقيت هذه النظرية معارضة من الدارسين، يقول إبراهيم انيس "ولعل أقوى ما يوجه الى هذه النظرية من اعتراض أن اللغات في وضعها الراهن لا تكاد تشتمل إلا على قدر ضئيل جداً من تلك الكلمات الواضحة الصلة بين اللفظ والمدلول، وهي التي تسمى Onomatopoeia، هذا الى انها قد تختلف باختلاف اللغات حتى في الفصيحة الواحدة، فليس لخير الماء، أو حفيف الاشجار، أو مواء الهرّ أو نباح الكلب في لغات البشر كلمات مشتركة في لفظها أو بعض لفظها<sup>(1)</sup>".

ويعد ماكس مولر من أول المعارضين لهذه النظرية وتابعه في ذلك رينان إذ يقول: إن الانسان هو أرقى المخلوقات قاطبة، فليس من المعقول ولا المقبول أنه يقلّد أصواتاً لمخلوقات أدنى منه وأحط، وغرضه من ذلك أن يستتبط كلمات لغته الراقية المعربة عن مشاعره، المعبرة عن حاجاته، من تلك الاصوات المبهمة الغامضة<sup>(2)</sup>، وأنا إلى هذا الراي أميل.

ويرفض فندريس رافضاً قاطعاً هذه النظرية بعد عرضها، ويرى أن تفسير الظواهر على هذا الاساس إنما هو إدراك الأشياء على نحو ساذج، وراحوا يناقشون اللغة أ بالاسم بدأت اللغة، أم الفعل، وما معنى نباح الكلب؟ أ على جوعه يعني الدلالة، أم على طلبه إعطاءه الأكل، أم على أي تعبير عن حالته التي هو فيها سواء انفعالاً أم حاجة! إنه لا يعني هذا ولا ذاك ولا ابتداء بالاسم أو الفعل، إذ يمكننا تفسيره على السواء بفعل أو باسم، بالامر، أو بالماضي، وبقي على الرغم من كل ما بذله من الجهد بين النباح البدائي وأقدم ما عرف به من لغاتنا، فراغ يتعذر سدّه<sup>(3)</sup>.

ولعل سابير يعدّ في قائمة المعارضين لهذه النظرية برؤيته أن الالفاظ المحاكية لاصوات الطبيعة ليست في أي وجه من الوجوه من الأصوات الطبيعية التي ولّدها الانسان على نحو

(1) دلالة الالفاظ 22-23.

(2) دلالة الالفاظ 22، المدخل الى علم اللغة الحديث، د. رمضان عبد التواب 114.

(3) اللغة، 41.

غرزي أو آلي، وإنما هي من ابتكار الفكر البشري (العقل) وصنيعه، ومن وضع خياله كغيرها من مظاهر اللغة.

وأما خلاصة رأي المعارضين لهذه النظرية فيتلخص على النحو الآتي:

1. إن الأخذ بنظرية المحاكاة تضع الانسان بمرتبة أدنى من الحيوان، ذلك أن الانسان قد قلده محاكياً صوته، قاصداً الدلالة على مصدره.
2. إن الاصوات الصادرة من الحيوان، يعدّ تقليدها لا معنى له حال صدورها من الحيوان، ويجعلها ذوات في فم المقلّد، وفي عقل من يسمعه.
3. إن المحاكاة تكون صالحة وشديدة حينما نتقابل مع الفئة التي اصدرته وهي الحيوانات والطيور، فاذا انتقلنا الى التفاهم مع الانسان فأن هذه الأصوات لا تصلح لذلك، وبذا يصبح القول إن اللغة نشأت من طريق المحاكاة غير متقبل.
4. ليس هناك دليل تأريخي يمكن الاعتماد عليه في إثبات وجود اللغة من طريق المحاكاة. ومهما يكن من أمر هذه النظرية قد تصحّ على الفاظ، ولا تصحّ على الفاظ أخرى، بمعنى أنّ ثمة كلمات كثيرة لا نرى فيها محاكاة لأصوات المسميات، وواضح ذلك بوجه خاص في كثير من اسماء المعاني نحو: العدل، والمروءة، والكرم، والشجاعة، والمساواة... وغيرها<sup>(1)</sup>.

---

(1) المدخل الى علم اللغة، د. رمضان عبدالنواب 114.

# الفصل الأول

## المصطلحات

المبحث الأول: الصوت

المبحث الثاني: الحرف

المبحث الثالث: الصوت والحرف

المبحث الرابع: المعنى والدلالة

□ المعنى

□ الدلالة

□ المعنى والدلالة

## المبحث الأول

### الصوت

تكلّمنا على تعريف اللغة، وانتهينا بالقول إلى أنّها رموز، أو أصوات، أو علامات كلّها تعني معنىً واحداً، وتتفق على أنّها أصوات، فما الصوت الذي قصده اللغويون

يحدّ الفراهيدي الصوت بقوله: ((صَوْتُ فلان بفلان تصويّناً، أي دعاه، و صات يصوتُ صوتاً فهو صائت بمعنى صائح))<sup>(1)</sup>، هذا حدّ لغويّ لم يخرج من معنى أنّ الصوت يقابل الصّياح، بدليل أنه قال صائت بمعنى صائح، أي مُخْرِج الصوت هو الصائت اسم فاعل من صات، و يقرر الفراهيدي أيضاً أنّ الرجل الصائت هو ((حَسَنُ الصوتِ شديده، و رجلٌ صَيّت: حسن الصوت))<sup>(2)</sup>. و في الحديث ((كان العباس رجلاً صَيّتاً أي شديد الصوت عاليه))<sup>(3)</sup>، بهذا المعنى يكون الصائت هو مَنْ حَسَنَ صوته، و شدّ، و منه ما يقال عن الأغنية أنّها ((ضربٌ من الأصوات))<sup>(4)</sup>، لأنها تحسّين في الصوت، و منه ما نقله المبرد (285 هـ) عن معبد المغنّي قوله ((لقد غنيت خمسة أصوات))<sup>(5)</sup>، و قال ابن دريد فيه: ((الصوت معروف، و هو اسم يلزم كلّ ناطق من الناس و البهائم، و الطير، وغيرهم))<sup>(6)</sup>

وهذا يفسّر ما جاء في قوله تعالى: ((إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ، لقمان 19)) وممّا ورد في هذا المعنى قولهم: ((له صوتٌ صوت حمارٍ))، فالمعنى منصرف إلى الإنسان والحيوان كليهما يصوّتان؛ ((لأنك لما قلت: له صوت، دللت على أنّه يصوّت))<sup>(7)</sup>

(1) العين 146/7.

(2) العين 146/7.

(3) اللسان 57/2.

(4) العين 146/7.

(5) الكامل 266/2.

(6) جهرة اللغة 401/1.

(7) الكامل، المبرد 283/2.

وجاء في اللسان في مادة (صوت): ((الصوت: الجرس، معروف مذكر، فأما قول رويشد ابن كثير الطائي:

يا أيها الركب العربي عليه  
سالك بني أسرماعنه الشرح؟

فإنما أنته))<sup>(1)</sup>، وهذا منقول عن ابن سيده (458 هـ) الذي نقله عن ابن جنّي بقوله ((فإنه أنت على معنى الصيحة))<sup>(2)</sup>.

ويزيد ابن منظور في الموضع نفسه على ذلك بقوله: ((لأنه أراد به الضوضاء و الجلبة، على معنى الصيحة، أو الاستغاثة)) هذا ممّا ذكره اللغويون من تعريف الصوت تعريفاً لغوياً، بيد أنّ قليلاً من اللغويين وقفوا عند حدّ الصوت مصطلحاً لغوياً؛ لأننا نعلم جيّداً أنّ اللغة في حدّ المحدثين نظام، و لكلّ نظام مكوناته، و هذا يعني أنّ اللغة تبدو على أنها تنظيمات معيّنة في مستوياتها الأربعة: الصوتية (و التشكيل الصوتي، الفونيمي)، و الصرفية، و النحوية، و الدالية، إذن تبدأ بالصوت.

ومن هذا يتضح أنّ الأصوات من بين مكونات هذا النظام، ولها المكانة المتفردة المميزة؛ لأنّ أول ما يصل إلى أذاننا من اللغة هو الصوت، وأول ما يلتفت انتباهنا حين اتصالنا بأجنبي نطقه به، وحين النطق بالصوت العربيّ تعرف من مصوّته أنه عربي أرومة من طريقة نطقه بالصوت، أو أجنبي عن هذه اللغة، إذ يصعب علينا تمييز لغة المستشرق من كتابته، ولكننا نميزه بسهولة حين النطق.

وهذا سيبيويه (180 هـ) يصف الصوت بقوله: ((واعلم أنّ من الحروف حروفاً مشربة ضغطت من مواضعها، فإذا وقفت خرج معها صوت))<sup>(3)</sup>، فالصويت هنا معناه النّفس الخارج مع عملية النطق عند الزفير.

وقد تنبّه الجاحظ ( 255 هـ ) إلى هذا الجانب فالصوت عنده: (( آلة اللفظ ، و الجوهر الذي يقوم به التقطيع ، و به يوجد التأليف ، و لن تكون حركات اللسان لفظاً، ولا كلاماً

(1) لسان العرب (صوت) 57/2.

(2) المخصص 130/2.

(3) الكتاب 174/4 .



موزونًا ، ولا منشورًا ، إلا بظهور الصوت ))<sup>(1)</sup> ، يضعنا الجاحظ بقوله هذا أمام لغوي متحسس بالقيمة النطقية للصوت ، و إنما قال ( آلة اللفظ ) ؛ لأن اللفظ يقوم على أصوات تصدر متسلسلة ، لأنه يصدر مقطّعا في أول أمره و هذا ما أراد به ( الجوهر ) ، و لا يكون ذا قيمة نطقية إلا حين يأتلف مع غيره من أصوات لتكوّن اللفظة ، و بذا تظهر القيمة المعنوية من اتصال الصوت بالصوت ، و تنتظم على وفق نظام خاص .

وتقوم عملية الكلام على وجود متكلّم، و سامع، و رسالة، و تبدأ هذه الرسالة بالأصوات التي يصدرها المتكلّم عبر جهازه النطقي، ويستقبلها السامع بجهازه السمعي لتكون الرسالة معبرة عما يريد أن ينقله المتكلّم إلى المتلقي. فالأصوات كما هو واضح أساس عملية الكلام. يعرف ابن جنّي الصوت بقوله: ((اعلم أن الصوت عرض يخرج مع النفس مستطيلاً متصلاً، حتى يعرض له في الحلق والفم والشفَتين مقاطع تثنيه عن امتداده واستطالته))<sup>(2)</sup> يتضح من مقولة ابن جنّي تحسسه لموطن الصوت، إذ حدد مبدأه بأنه هواء (عرض) يخرج مع عملية الزفير - و قد أشار إلى ذلك صراحة و هذا الهواء يخرج من الرئتين، و يمرّ هذا الهواء عبر جهاز النطق لدى الإنسان، و يستمر هواءً حتى يعرض له ما يعوق هذا الهواء (عائق)، و مكان الإعاقة هذا يمثل مخرج الصوت، أو يحدد مخرجه. و تحليله هذا تحليل فلسفي ( فيزيقي ) ينمّ على عقلية واضحة تنطلق من بيئة عربية ، ولاسيّما بيئة القرن الرابع الهجري، الذي شهد ترسيم الحضارة العربية الإسلامية ، بعقلية عربية ، و قد خطت خطوات في تحديد سمات العلوم العربية، إلاّ أنه لم ينفلت من اصطلاحات المناطق ، فقد وصفه بأنه ( عرض ) ، تلك التي شاعت في البيئة العربية حينئذٍ.

ولعلّ ابن سينا (428 هـ) لم يبتعد في مقالته من مقالة ابن جنّي كثيراً في تحديد مفهوم الصوت، إذ يقول: ((أظنّ أنّ الصوت سببه القريب تموجّ الهواء دُفعةً بسرعةٍ و بقوةٍ من أي سبب كان، و الذي يشترط فيه من أمر القرع عساه ألا يكون سبباً كلياً للصوت، بل كأنه سبب أكثر، ثم إن كان سبباً كلياً فهو سبب بعيد، و ليس السبب الملاصق لوجود الصوت))<sup>(3)</sup> .

(1) البيان و التبيين 79/1 .

(2) سر صناعة الأعراب 6/1 .

(3) أسباب حدوث الحروف 56 .

بازاء هذه المقالة فإن وقفة متأملة نجد أنّ ابن سينا قد أنعم النظر في حدوث الصوت؛ و لا سيّما أنه انطلق فيه منطقاً تشريحيّاً فهو من أطباء العرب المعروفين، لكنه (ابن سينا) لم يحدد مفهوم الصوت كما فعل ابن جنّي ، و بدا يكون قد وصف فيزيقية الصوت ، في أنه هواء يخرج ، و هي إشارة إلى أن الصوت يحدث حين خروج الهواء من الرئتين في أثناء عملية الزفير لا حين دخوله إلى الرئتين في أثناء عملية الشهيق ، أي مع عملية الزفير المعروفة ( كما وصفه ابن جنّي )، و يشبهه ( الصوت ) بحالة القرع ، و لكن ليس القرع هو كلّ الصوت ، فالقرع صوت ، و لكنّ هذا التشبيه إنما أورده لغرض تفريقي بين الصوت الإنساني ، و القرع ، و فالقرع كما هو معلوم يحدث عند تصادم الأجسام.

ويذهب إخوان الصفا إلى أن ((كلّ الأصوات قرع قد يحدث في الهواء عند تصادم الأجرام، و ذلك أن الهواء لشدة لطافته، و خفة جوهرة، و صفاء طبعه، و سرعة حركة أجزائه يتخلل الأجسام كلّها، فإذا صدم جسمٌ جسمًا آخر، انسلّ ذلك الهواء، و تدافع إلى جميع الجهات وحدث منه شكل يصلّ إلى مسامع الحيوان))<sup>(1)</sup> .

فالمقصود بالصوت في كلامهم (أقصد إخوان الصفا) متفق مع ما ذهب إليه ابن سينا وهو هذا التفسير الطبيعي ( الفيزيقي ) ، ووصفه بأنه يتأتى من انطلاق الهواء من الداخل إلى الخارج بسرعة وقوة ، وحينما يصطدم هذا الهواء الخارج بعائق يحدث القرع الذي يشبه تمامًا تصادم الأجرام ، وهي نظرة إلى الأثر الحسي الذي يدركه السامع حين تصادم جسمين ، أو حينما ينفصل جسم عن جسم آخر وهو ما أطلق عليه ابن سينا ( القلع ) ، وهذا كله يوضح أمرًا متعلقًا بإحداث الصوت لا بطبيعته ، وهو ما جاء به العسقلاني (923هـ) وكلّ من نقل عنه ممّن سبقوه ، فالصوت عنده (( مُتصادم بين جسمين ))<sup>(2)</sup> ، فهو متأثر بتفسير عملية إحداث الصوت .

---

(1) رسائل إخوان الصفا 123/3 .

(2) كتاب اللآلئ السنية في شرح المقدمة الجزرية 75 .

ويُتجه ابن سينا في تفسيره للصوت اتجاهاًين: أحدهما: قوله بمقالة الطبيعيين (الفيزيقيين) في دراستهم الصوت، و الآخر: اتجاه علماء الطبيعة (علماء التشريح)، و يدرسونه على أساس أنه ظاهرة من ظواهر الطبيعة، و تابعه في ذلك إخوان الصفا، و مَنْ جاء بعدهم.<sup>(1)</sup>

ويرتبط مصطلح الصوت بمصطلح آخر لدى علماء العربية الأوائل ، من أمثال سيبويه و من تابعه ، ألا و هو النَّفَس ، و الإشارة واضحة لديه لقوله و هو بصدد الكلام على الأصوات المهموسة ما نصّه: (( و أما الحروف المهموسة فكُلّها تقف عندها مع نفخ ، لأنّهنّ يخرجنّ مع التنفس لا صوت الصدر ، و إنّما تتسلّ معه ، و بعض العرب أشدّ نفخاً ، كأَنّهم الذين يرومون الحركة فلا بُدّ من النفخ ، لأنّ النفس تسمعه كالنفخ))<sup>(2)</sup> ، نفهم من مقالة سيبويه هذه مدى ارتباط الصوت بالنَّفَس ، و أنّ النَّفَس سبب في الصوت ، و قد أورد ابن السّراج<sup>(3)</sup> (315 هـ) الكلام نفسه. و قد كان ابن جني أكثر وضوحاً من سابقه حينما وصفه بمقالته المنوه بها أنّفاً من أنّه عرض يجري مع النفس.<sup>(4)</sup>

يظهر جلياً من هذا كلّهُ، أنّ علماء العربية الأوائل لم يزدوا على الصوت سوى أنّه مظهر (فيزيقي)، ولم يقولوا به مقولة لغوية دقيقة، نخرج بها إلى تحديد واضح لمفهوم الصوت. و ذهب إبراهيم أنيس<sup>(5)</sup> من المحدثين إلى أنّ الصوت ظاهرة من الظواهر الطبيعية .

ويرى أنه (الصوت) ظاهرة يدرك أثرها ولا يدرك كنهها؛ لأنّ دارسي الأصوات قد أثبتوا بتجارب لا مجال معها للشّدّة، أنّ الصوت المسموع يستلزم أموراً ثلاثة:

أولاً: وجود جسم مهتز، ولا تدرك هذه الهزات بالعين،

وثانياً: أنّ هذه الهزات تولّد صوتاً، وهو الأثر،

وثالثاً: يحتاج الصوت إلى وسط تنتقل به هذه الهزات (الصوت)،

(1) ينظر : المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر ، د.عبد القادر مرعي 94 ، و علم الأصوات عند

ابن سينا ، د.محمد صالح الضالع 17 .

(2) الكتاب 175/4 .

(3) الأصول في النحو 401/3 ، 402 .

(4) ينظر : سر صناعة الأعراب 6/1 .

(5) الأصوات اللغوية 6-7 .

ثم سرعة الصوت، وشدّته، وارتفاعه، ونوعه الذي يميّز به صوت من صوت، و إنّ اتّحدا في الشدّة، و بها نستطيع أن نميّز صوتاً إنسانياً من صوت آخر غير إنساني، بمجرد النطق ببضع كلمات.

أمّا إنّ إبراهيم أنيس قد قال (يدرك أثرها)، فالمقصود أنه الصوت الذي يُسمَع، و قوله و لا يدرك كنهه أي أنها لا تُرى بالعين المجردة، و هو بهذا لم يتحرر من أسر الأقدمين في تحديد ظاهرة الصوت، غير أنّه زاد عليهم الوسط الناقل، و سرعة الصوت، و شدّته، و ارتفاعه، و نوعه، و هذا مما أدخله العلم التطبيقي الحديث، و لم يخرج محمد المبارك<sup>(1)</sup> من هذه الدائرة. وبذا يتفق كثير من الباحثين من دارسي الأصوات المحدثين، مع ما ذهب إليه د. إبراهيم أنيس، فلم يتطرقوا إلى مفهوم اصطلاحي للصوت، سوى ما قيل من تتبع الصوت و هو يخرج هواءً من الرئتين في عملية الزفير.<sup>(2)</sup>

يبدو أنّ السعران<sup>(3)</sup> قد استنتج استنتاجاً من وصفه لجهاز النطق، وهو أنّ هذا الجهاز الإنساني قادر على إحداث عدد كبير لا حصر له من الأصوات الكلامية (لأن الصوت مرتبط بالكلام). واللغة (أية لغة) لا تصطنع إلّا عدداً محدوداً من الأصوات، ولا تستعمل اللغة العربية (وهي واحدة من تلك اللغات) الأصوات جميعاً التي يمكن أن يحدثها الجهاز النطقي.

ولا يُعنى السعران (بناءً على هذا الاستنتاج) بالصوت الكلامي المفرد، و إنّما اعتناؤه بالأصوات الكلامية المتتابعة تلك التي تشكل سلسلة كلامية؛ لأن الصوت الكلامي المنفرد لا وجود له من وجهة نظر علم الطبيعة (الفيزياء)؛ لأنّه ثبت حتماً أنّ خواص الصوت الكلامي لا تظهر بصورة دقيقة إلّا في أثناء السلسلة الكلامية، فالأصل أن يتداخل تدريجياً؛ إذ تبدأ عادة في الظهور قبل أن ينتهي ((الصوت الكلامي السابق له، و أنهما يستمران في إظهار خواصهما بعد أن يبدأ الصوت الثاني)).<sup>(4)</sup>

(1) ينظر : فقه اللغة و خصائص العربية 43-44.

(2) ينظر : علم اللغة ، السعران 140-142 ، و علم اللغة بين القديم و الحديث ، د.عبد الغفار حامد هلال 82-84، و علم اللغة بين التراث و المعاصرة ، د.عاطف مذكور 105-106 .

(3) ينظر : علم اللغة 143 .

(4) علم اللغة 144 .

ويرتبط مفهوم الصوت عند تمام حسان<sup>(1)</sup> بثلاثة اصطلاحات هي:

- (1) الجرس Noise: وهو الأثر السمعي ويكون عادة بلاذبذبة مستمرة مطردة، أي أصوات غير مفهومة، كالنقر على الطبل، أو الخشب، وغيرها، ويمكن إدراج الضوضاء ضمنه.
- (2) والحسّ Voice: بما نعرفه اليوم من قولنا (حسّ فلان جميل) وهو ما ينطق به الجهاز الصوتي الحيّ؛ ولا سيّما الجهاز النطقي الإنساني، ولا يشتمل هذا المفهوم على ما يعني الصوت اللغويّ؛ ذلك لأن الحركات العضوية (الظاهرة الفيزيائية) في الصوت لا تدخل في مفهومه.

- (3) والصوت Sound: يشمل الصوت اللغوي، والصوت غير اللغوي بالمعنى العام، وهو الأثر السمعيّ الذي يحتوي على ذذبذبة مستمرة مطردة وإن لم يكن مصدره جهازاً صوتياً حياً. وهو لديه في موضع آخر (( عملية حركية يقوم بها الجهاز النطقي و تصحبها آثار سمعية معيّنة تأتي من تحريك الهواء فيما بين مصدر إرسال الصوت و هو الجهاز النطقي، و مركز استقباله وهو الأذن ))<sup>(2)</sup>، فهو لم يكن متناقضاً في الموضعين، لقد أوضح في المفهوم الأول كل ما يعني صوتاً، و لكنه في الموضع الثاني قد وصف الصوت منذ ولادته في جهاز النطق الإنسانيّ حتى استقراره في جهاز السمع و انتقاله في الوسط، إلّا أنه حينما يربط بين المصطلحات الثلاثة يبدو دقيقاً في معرفة مادة الصوت، إذ ذكر في وصفه الأول عن مصدر الصوت لو لم يكن جهازاً صوتياً حياً، و يفسّر عبر ذلك أنّ الآلات الصوتية بأنواعها المختلفة تصدر أصواتاً، و الحسّ الإنساني هو صوت أيضاً، إلّا أن فهم الصوت متوقف بالمفهوم العام له على ثلاثة أمور قد أشار إليها إبراهيم أنيس ألا و هي :

(1): درجة الصوت Pitch:

(2): علو الصوت Loudness،

(3): قيمة الصوت Quality of timber،

---

(1) مناهج البحث في اللغة 59.

(2) اللغة العربية، معناها و مبناها، د.تمتم حسان 66.

فدرجة الصوت تعتمد على عدد الذبذبات و كثرتها، و سمك المصدر، و طوله، و قوة التوتر، و شكل المصدر؛ و لأن الأوتار الصوتية في الرجل أسمك ممّا هي عند المرأة وأطول، لذا صار صوت الرجل أضخم من صوت المرأة، و علو الصوت يتوقف على المدى الذي يصل إليه المصدر و يعتمد كذلك على الإثارة، و قيمة الصوت، فهي الأثر السارّ أو المنفر في الأذن، و بهذه القيمة يمكن أن نميّز صوتاً من صوت آخر.<sup>(1)</sup> فهو لم يعطِ الصوت سوى التفسير الفيزيقي.

ويفسّر أولمان Ulmann الصوت بقوله : (( فالصوتُ هو الوحدة المادية للكلام المتصل ))<sup>(2)</sup> . و للصوت بهذا المعنى خواص سمعية ، و عضوية حركية ، يتناولها بالبحث و التوجيه علم الأصوات Phonetics ، و يطلق عليه علم أصوات الكلام Sound speech science ، مفردة هذه الأصوات فيصفها و يصف مخارجها و صفاتها ، أو في مجموعات تستوي في ألفاظ و يكون موضوعه علم وظائف الأصوات Phonology .

هذا ما توصل إليه العلماء العرب القدامى من مفهوم الصوت ، و لم يختلف معهم في ذلك لغويون عرب و أجنب محدثون ، و عرّفوا الصوت بأنه اهتزاز ناتج عن تصادم جسمين يشترط فيه أن يكون ذا ذبذبة مستمرة حتى تستقبله الأذن فيكون مسموعاً مفهوماً ، أو هو هواء يصدر من الرئتين في عملية الزفير حتّى يعوقه عائق و هو ما يعرف بالتصادم .

---

(1) ينظر : مناهج البحث في اللغة ، د. تمام حستان 60-61 .

(2) دور الكلمة في اللغة 30 .

## المبحث الثاني

### الحرف

شاع مصطلح الحرف كثيراً عند علماء العربية، أكثر من شيوع مصطلح الصوت، وها أنا ذا بصدد الوقوف عند التفريق بين المصطلحين، في أثناء الوقوف على كلّ مصطلح منها على حدة، وأقف كذلك عند تعريف الحرف مبتدئاً من حدّه المعجمي.

قال ابن دريد: ((حرف كلّ شيء حدّه و ناحيته ... و فلان على حرف من هذا الأمر أي منحرف عنه، و انحرفت عن الشيء انحرافاً إذا ملت عنه))<sup>(1)</sup>، و لم يقف ابن دريد أكثر من هذه الوقفة إنّما هي وقفة في سبب التسمية، و سنأتي عليه،

وقد أورد ابن منظور ما نحن بصددّه من فهم الحرف بقوله: ((الحرف من حروف الهجاء، معروف واحد من حروف التهجي)).<sup>(2)</sup>

وقد سبق ذلك ما أراد به سيبويه من قوله: ((أصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفاً)).<sup>(3)</sup> ونظير هذا تماماً ما جاء به المبرد في قوله: ((اعلم أن الحروف العربية خمسة وثلاثون حرفاً، منها ثمانية و عشرون لها صور، و الحروف السبعة جارية على الألسن، مستدلّ عليها في الخط، فأما في المشافهة فموجودة)).<sup>(4)</sup> وأحسب أنّ المبرد هنا أراد الحرف لا الصوت، وهذا ظاهر من قوله (لها صور) وحينما يقول جارية على الألسن يقصد الصوت لا الحرف.

أمّا إن عدد الحروف عند سيبويه مختلف عن المبرد فهذا لم يغيب عن تفكير سيبويه، إذ هو في موضع آخر يقول: ((و تكون خمسة و ثلاثين حرفاً بحروف هن فروع، و أصلها في التسعة و العشرين)).<sup>(5)</sup>

---

(1) جمهرة اللغة 517/1 (حرف)

(2) لسان العرب 41/9 (حرف)

(3) الكتاب 431/4 .

(4) المقتضب 192/1 .

(5) الكتاب 432/4 .

يرد اختلاف في عدد الحروف بين سيبويه و المبرد ، التي هي تسعة و عشرون عند سيبويه ، و ثمانية و عشرون عند المبرد ، فلأنّ المبرد أخرج الهمزة من حروف الهجاء العربية، و أما الستة فهي حروف مستحسنة ، و أخرى حروف مستقبحة ، فلهذه كلام يرد في قابل البحث . ولم يخالف ابن السراج<sup>(1)</sup> سيبويه في عدد الحروف العربية، وإنّما أورد مقالة سيبويه نفسها.

وجعل الزجاجي(337هـ) الحروف على ثلاثة أقسام فقسم هو الذي قال عنه: ((حروف المعجم التي هي مدار الألسن عربيّها وعجميّها)) وقد وصفها على أنّها ((أصوات غير متوافقة، ولا مقترنة، ولا دالة على معنى من معاني الأسماء، والأفعال، والحروف، إلّا أنّها أصل تركيبها))<sup>(2)</sup> ، فالزجاجي بهذا القول:

1. لم يفرّق بين الصوت والحرف؛ لأنه وصف الحرف بأنّه صوت.
2. إن الحروف المقصود بها حروف المعجم هي مدار البحث، وهي ما تدور عليها الألسن وبها يعرف العربي، ويميّز من الأجنبي.
3. هذه الحروف ليس لها معنى في نفسها، إلّا إذا تركبت مع غيرها، وبذا تكون المعاني لأنّها- الحروف المقصودة - هي الأصل في تركيب الكلمة من اسم، وفعل، وحرف هو يربط بين أجزاء الكلام مما قال به النحويون.

ومن معاني الحرف (( الأداة التي تسمّى الرابطة لأنها تربط الإسم بالإسم ، و الفعل بالفعل ))<sup>(3)</sup> و أطلق على هذا القسم حروف المعاني ، و هذا هو القسم الثاني الذي ذكره الزجاجي بقوله: (( و أمّا حد حروف المعاني و هو الذي يلتمسه النحويون ، فهو أن يقال الحرف ما دلّ على معنى في غيره ))<sup>(4)</sup> ، و يمثل له النحويون بحروف الجرّ ، و حرفي الإستفهام ، و قد جاء عندهم كما نقلته آنفاً قسيماً لأسم الفعل و هو الذي وصفه شيخ العربية سيبويه : (( و أمّا ما جاء لمعنى وليس باسم و لا فعل فنحو : ثمّ، و سوف ،

(1) الأصول في النحو 3/399 ، و إعجاز القرآن - الباقلاني 44 .

(2) الإيضاح في علل النحو 54 .

(3) لسان العرب 1/41 ( الحرف ) .

(4) الإيضاح في علل النحو 54 .



و واو القسم، و لام الإضافة و نحوها ))<sup>(1)</sup>، فقد مثّل له ولم يحده . وهو بهذا الوصف إنّما تكلم على حروف الربط التي تربط بين أجزاء الكلام، ويقصد بها حروف المعاني التي أشرنا إليها.

وحده (الحرف) الأخفش(215هـ) بقوله: ((ما لم يحسن له الفعل، و لا الصفة، و لا التننية، و لا الجمع، و لم يجز أن يتصرف))<sup>(2)</sup>، يفهم من ظاهر القول أن الحرف مما ليس فعلاً، و لا اسماً، أي لا يكون الحرف موصوفاً، و لا صفة، و لا تحسن له التننية و لا الجمع ، وإن الحرف جامد لا يتصرف .

وأما ابن السراج فقد قال فيه: ((ما لا يجوز أن يخبر عنه كما يخبر عن الإسم))<sup>(1)</sup>، أي أنه - الحرف - لا يصح وقوعه في موقع الإسناد، أي ليس في موضع الابتداء، أو الأخبار، أو الفاعلية.

ولم يخرج أبو حيّان (745هـ)<sup>(3)</sup> عن إجماع النحويين فيما وصفوا به الحرف و قرروه ، و هذا ما جاء به الرضي<sup>(4)</sup> (684هـ) ، و ما أورده ابن يعيش<sup>(5)</sup> (646هـ)، في كلامه على حروف المعاني ، و أمّا عن قول النحويين إن الحرف ما دلّ على معنى في غيره ، فقد قال المرادي : (( معنى ذلك أنّ دلالة الحرف على معناه الإفرادي متوقفة على ذكر متعلقه، بخلاف الإسم و الفعل ، فإن دلالة كلّ منهما على معناه الإفرادي، غير متوقفة على ذكر متعلق))<sup>(6)</sup> ، و ظاهر قوله و هذا قول أكثر النحويين ، أن الحرف لا يظهر معناه بنفسه فهو قاصر الدلالة على ذلك ، بل يظهر المعنى بما تعلّق به من كلام ، فلا تظهر دلالة الجرّ إلّا بمجروره و مثلها حروف النصب ، و حروف الجزم ، و غيرها ، أما القسمان الآخران فمعناهما متحصل بما دلّ عليه .

(1) الكتاب 12/1 .

(2) الصاحبي ، ابن فارس 86.

(1) الأصول في النحو 40/1 .

(3) ينظر : ارتشاف الغرب من لسان العرب 255/3.

(4) ينظر : شرح الكافية في النحو 9/1 ، 319/2 .

(5) ينظر : شرح المفصل 1/8 .

(6) الجني الداني 22 .

ونجد النحويين مختلفين في سبب تسميته حرفاً، و ممّا قيل في ذلك: ((سُمّي كذلك، لأنه في الكلام و فضله، و الحرف في اللغة هو الطرف، و منه قولهم: حرف الجبل، أي طرفه، و هو أعلاه المحدد))<sup>(1)</sup> ، و قد ردّ المرادي على القائلين بوقوع الحرف حشواً، نحو: مررت بزبد، فليست الباء في هذا طرف، ((فالجواب أن الحرف طرف في المعنى؛ لأنه لا يكون عمدة، و إن كان متوسطاً))<sup>(2)</sup>.

ويرد الحرف في اللغة لمعنى (الوجه الواحد)، و منه قوله تعالى: ((و من الناس من يعبد الله على حرف، الحج 11)) ، (( أي على وجه واحد ، و هو أن يعبد على السراء دون الضراء ، أي يؤمن بالله ، ما دامت حاله حسنة ، فإن غيرها الله و امتحنه كغربة ، و ذلك لشكّه و عدم طمأنينته))<sup>(3)</sup>.

ومن ذهب إلى معنى الحرف من أنه طرف في الكلام، فقد قال عنه المرادي موضحاً: (( و أمّا قوله تعالى : (( و من الناس من يعبد الله على حرف ، الحج 11 )) فهو راجع إلى هذا المعنى ، لأن الشاكّ كأنّه على طرف من الاعتقاد ، وناحية منه ، و إلى ذلك ترجع معاني الحرف كلّها ))<sup>(4)</sup>.

وتأتي كلمة حرف لمعنى القراءة، وذكر هذا المعنى ابن منظور بقوله: ((كل كلمة تقرأ على الوجوه من القرآن تسمّى حرفاً، تقول هذا في حرف ابن مسعود، أي في قراءة ابن مسعود))<sup>(5)</sup> ، وقد قال به ابن سيده (458هـ)، وقال به الفراء<sup>(6)</sup> (207هـ) قبلهم في أكثر من موضع من كتابه على أن الحرف بمعنى القراءة.

(1) الجني الداني 23 - 24 .

(2) الجني الداني 24 .

(3) الجني الداني ، المرادي 24 ، و قد أورده ابن هشام الأنصاري في شرح شذور الذهب 14 .

(4) الجني الداني 24 - 25 .

(5) لسان العرب 41/9 .

(6) معاني القرآن 16/1 ، و غيرها .

و قد تدلّ كلمة (الحرف) عند اللغويين العرب القدماء على الكلمة مطلقاً، قال المبرد: ((و قلماً يكون المصدر على (فُعَلٍ) ، و قد جاء في حروف نحو : الهدى ، و السرى ، وما أشبهه ))<sup>(1)</sup> ، إذ جعل ( الهدى ، و السرى ) من الحروف .

وتدلّ كذلك على معنى اللغة. و قد نقله ابن منظور مفسّراً قول الرسول محمد صلى الله عليه و سلّم: ((نزل القرآن على سبعة أحرف كلّها شافٍ كافٍ)) أراد بالحرف اللغة، و قال بذلك أبو عبيدة (210هـ) ، و أبو العباس لعلّه ثعلب من أنّ القرآن (( نزل على سبع لغات من لسان العرب ، قال : و ليس معناه أن يكون في الحرف الواحد سبعة أوجه هذا ما لم يسمع به ))<sup>(2)</sup> .

وقال الزجاجي بقسم ثالث من الحروف هي المكوّنة للكلمة العربية، أي أنّ الحروف بتآلفها بعضها و بعض تكون الكلمة (حروف الهجاء العربي)، إذ يقول: ((و أمّا الحروف التي هي أبعاد الكلم، فالبعض حدّ منسوب إلى ما هو أكثر منه، كما أن الكل منسوب إلى ما هو أصغرمه))<sup>(3)</sup> ، هذا القسم من الحروف هو ما يكون الكلمة، و بدا يتكون المعنى.

و هذا عند ابن هشام الأنصاري(761هـ) (( ما لا يدلّ جزؤه على جزء معناه )) ، أي أنّ الحرف المفرد في أيّ كلمة لا يعطي معنى ما تألفت منه الكلمة ، نحو ( رجل و فرس )

وقال (( ألا ترى أن أجزاء كل منهما - و هي حروفه الثلاثة - إذا انفرد شيء منها لا يدلّ على شيء عما دلّت عليه جملته ))<sup>(4)</sup> ، و معنى قوليّ الزجاجي و من بعده ابن هشام، أن حروف الكلمة الواحدة إذا فصلت بعضها عن بعض ، لا يدلّ أيّ منها على معنى ما دلّت عليه في الكلمة، نحو مثلاً: كتاب ؛فال(الكاف) منفردة لا تدلّ على (كتاب).

---

(1) الكامل 220/1 .

(2) اللسان 41/9 ( حرف ) .

(3) الإيضاح في علل النحو 54 .

(4) شرح شذور الذهب 11-12 .

وما يعضد صحة قوليهما ما جاء به قبلهما سيبويه<sup>(1)</sup>، والمبرد<sup>(2)</sup> من رواية عن الفراهيدي و هي قوله باختلاف روايتيهما : (( قال الخليل و سأل أصحابه : كيف تقولون إذا أردتم أن تلفظوا بالكاف في لك ، و الكاف التي في مالك ، و الباء التي في ضرب ؟ فقيل له : نقول : باء ، كاف ، فقال إنما جئتم بالاسم و لم تلفظوا بالحرف )) .

فالقول عند الخليل إنّ ثمة حرفاً ، و اسماً للحرف ، و صوتاً في العربية ، إلا أنّ من جاء بعد الفراهيدي لم يكونوا قد وقّفوا لإدراك هذه المصطلحات ، فالحرف في العربية من وجهة نظر الفراهيدي له حيز ، و مدرج ، و هكذا كلّ حروف العربية .<sup>(3)</sup> إنّ ما أراد به هو الكيفية التي ينطق بها الحرف و هو في حال إفراده فأوضح : (( أقول : كة ، و بة ، فقلت : لم ألحقت الهاء ، فقال : رأيتم قالوا : عة ، فألحقوا هاءً حتى صيروها يستطاع الكلام بها )) ، فلا يظهر الحرف حتى يكون مُحَرَكًا موصولاً بهاء السكت ليستطاع الوقف عليها ، لأنه يستمر في مقالته بقوله : (( لأنه لا يلفظ بحرف ، فإن وصلت قلت : ك ، ب )) أمّا عن قوله إنّ الحرف لا ينطق به ساكنًا و إن أُريد نطقه ساكنًا فيكون على رأي الخليل (( إب ، و إي ، و إد ، فألحق ألفًا موصولة ))<sup>(4)</sup> ، و أمّا علة ذلك فيقول المبرد : (( لأنّ العرب إذا أرادت الابتداء بالساكّن زادت ألف الوصل ))<sup>(5)</sup> و (( أن ألف الوصل لا يدخل على شيء متحرك و لا نصيب لها في الكلام ؛ إنّما تدخل ليوصل بها إلى الساكن الذي بعدها ))<sup>(6)</sup>

لقد ارتبط الحرف عند الخليل بالصوت ارتباطاً وثيقاً، وإنّ لم يقل بذلك، ولكنّ هذا واضح تماماً من مقالته المذكورة آنفًا، فالحرف هو انقطاع الصوت، فهو صوت ما دام

(1) الكتاب 320/3 .

(2) المقتضب 32/1 .

(3) العين 57/1 .

(4) الكتاب 321/3 .

(5) المقتضب 32/1 .

(6) المقتضب 33/1 .

الحرف ساكنًا أي لم يزل هاء خارجًا من الرئتين، وحينها تصطدم بالعائق (موضع النطق في جهاز النطق عند الإنسان).

وقد عبّر ابن جنّي عنه بهذا المعنى ، فالحرف و ما كان من لفظه مأخوذ من مادة (ح ر ف) أينما وقعت في الكلام يَرْدُ بها حدّ الشيء و حدّته ، وأن حروف المعجم سميت حروفًا؛ (( و ذلك أنّ الحرف حدٌ منقطع الصوت و غايته و طرفه ، كحرف الجبل و نحوه ، و يجوز أن تكون سميت حروفًا لأنّها جهات للكلم و نواحٍ ))<sup>(1)</sup>، لم يخرج ابن جنّي بحده عن حدّ الخليل ، إلّا أنّ ابن جنّي كان أدقّ وصفًا من الفراهيدي ، و قد أقرّ أحمد بن يحيى - ثعلب - أن المعاني التي وردت بها لفظة ( حرف ) تأتي لمعانٍ متقاربة ، أينما اتجهت في ما تدلّ عليه ، و قد استعمل مصطلح المقطع مقابلًا للحرف الذي هو نقطة مخرج الصوت .

و هذا مما هيأ لدراسة جديدة تتعلق بالموضوع، فهذا ابن سينا يحده بقوله: ((و أمّا حال المتموج من جهة الهيئات التي يستقيدها من المخارج و المحابس في مسلكه فيفعل الحرف))<sup>(2)</sup>، و الحرف هو هيئة للصوت ، و هو ما أراد بقوله ( المتموج )، و يحدث حين انقطاع الصوت (( و الحرف هيئة عارضة للصوت ))<sup>(3)</sup> ، و يبدو لي أنه لم يختلف عن فهم ابن جنّي للحرف لهذا الاتصال الوثيق بين الحرف و الصوت ، لكنهما يختلفان في أنّ حدّ ابن جنّي حد لغويّ ، و حدّ ابن سينا حد قريب من حدود المنطقة .

و لم يخرج علماء التجويد من هذه الدائرة، فيعرّفه القرطبي(461هـ) بقوله: ((فالحروف هي مقاطع تعرض للصوت الخارج مع النفس ممتدًا مستطيلًا، فتمنعه عن اتصاله بغايته، فحيث ما عرض ذلك المقطع سُمّي حرفاً))<sup>(4)</sup> ، و يبدو أن الحرف هو المتحصّل من الصوت بعد أن يعترضه العائق في داخل جهاز النطق، و لذا كان المقطع هو موضع العوق ، و به يتحدد مخرج

(1) سر صناعة الإعراب ، ابن جنّي 13/1-14 .

(2) رسالة أسباب حدوث الحروف 60 .

(3) الموضح في التجويد 71 .

(4) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد 121 .

الصوت و موضعه من جهاز النطق ، أو أنه يقابل مخرج الصوت، وهذا ما قاله ابن جنّي في تعريفه.

ويرى غانم قدوري الحمد معلقاً على تعريف القاريء للحرف الذي (( هو صوت معتمد على مقطع محقق ، و هو أن يكون اعتماده على جزء معين من أجزاء الحلق و اللسان و الشفة ، أو مقطع مقدّر و هو هواء الفم ، إذ الألف لا معتمد له في شيء من أجزاء الفم بحيث أنه ينقطع في ذلك الجزء)) بقوله : (( و المقطع هو المخرج )) مستدلاً فيما يظهر على مقالة المرعشي الذي ذكر : (( و مراده من المقطع هو المخرج لأن الصوت ينقطع في المخرج))<sup>(1)</sup>، و مقطّع على زنة مفعّل ، اسم مكان من الفعل قَطَعَ ، و بذّا يكون الحرف موضع خروج الصوت ، و القسطلاني<sup>(2)</sup> (923هـ) لم يخرج عن هذا الإجماع ، فيذهب إلى ما ذهب إليه من سبقة من علماء التجويد في حدّهم الحرف ، الذين قالوا به كذلك. وهم يقتفون خطأ علماء اللغة العربية الذين سبقوهم بهذا الفهم ولاسيّما الخليل وابن جنّي.

وحّدَه الفخر الرازي (604هـ) قائلاً: ((والحروف أطراف الأصوات ومباديها<sup>(3)</sup>)) فالحرف ممّا يفهم، وفيما ذهب إليه لم يخرج عن المعنى المعجمي الذي وضع له وهو طرف الصوت ومبدؤه، ولكنه لم يقل إنه آخر الصوت ونهايته، فالطرف عنده بدايته.

لقد راق حدّ الحرف هذا لكثير ممن عُنوا بدراسة الصوت العربي فتناولوه، بالشرح، و التوضيح، و التعليل، و سميت الحروف عندهم كذلك؛ (( لأنّ الحروف منقطع الصوت)) متتبعين في ذلك مقالة دارسي الأصوات ، (( و قد قيل : إنّها سميت بذلك لأنّها جهات الكلام، و نواحٍ ، كحروف الشيء و جهاته))<sup>(4)</sup> ، و هي فيما يفهم النهايات . ولكنّ ثمة اختلافاً بين وجهتي نظر الرازي، وابن سنان الخفاجي (466 هـ)، فقد نظر إليه الرازي على أنه طرف الصوت و مبدؤه، في حين نظر إليه ابن سنان على أنه نهاية الصوت و غايته، و إلى هذا يجنح كثير من دارسي الأصوات القدماء.

(1) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد 122 .

(2) اللّألي السنية في شرح المقدمة الجزرية 75 .

(3) التفسير الكبير 30/1 .

(4) سر الفصاحة : ابن سنان الخفاجي 13 .

وأعرض فيما يأتي ما استفاده دارسو الأصوات المحدثون من مقالات القدماء في مفهوم الحرف، إن كانت وجهات النظر متفقة أو مختلفة، بزيادة أو توضيح.

تقدّم إبراهيم أنيس الأصوات اللغوية العربية بدراسة تعدّ متقدمة في دراسات المحدثين وأعدّه رائدًا: لأنه أوّل من كتب في الأصوات اللغوية من الباحثين العرب المحدثين، ولكنه لم يشأ أن يضع حدًا واضحًا للحرف، فهو يستعمل مصطلح الصوت في الكتاب، ولا فرق لديه بين الصوت والحرف، ولم يشغل نفسه بذلك، ويتردد بالقول بين الصوت والحرف، فتراه يقول مثلاً متحدّثاً عن صوت الجيم: ((أمّا مجيء الجيم مع حروف التقخيم<sup>(1)</sup>))، فهو يذكر الحرف مع الصوت وكأنّهما واحد.

ولقد وصف محمد المبارك الحرف وإحداثه بقوله: ((و أمّا إذا اعترض الهواء الخارج من الرئتين و الصوت الحادث منه باهتزاز الحبال الصوتية عائق فإنّه تحدث أنواع أخرى من الأصوات ((الحروف<sup>(2)</sup>))، و هو بهذا الوصف لا فرق بين الصوت والحرف لديه.

ويرى حسن ظاظا أن الحرف هو خروج الصوت من موضعه (مخرجه)، و يحدث الحرف بعد أن يصدر الصوت و يصطدم بالعائق في جهاز النطق، و يطلق على منطقة عائق الصوت مخرجه أي (الحرف)، ((فالباء، و الميم، و الواو، و الفاء حروف شفة؛ لأن منطقة النطق بها بين الشفتين)) و يقول أيضاً: ((عمل الأوتار الصوتية أو توقفها في أثناء النطق بالحرف، فبعض الحروف عندما ينطلق من مخرجه يدخل في النطق زمراً صادر من الأوتار الصوتية<sup>(3)</sup>))

ومن دارسي الصوت<sup>(4)</sup> من يرى أن الحروف صورة ذهنية للصوت، و هذه الصورة غير منظوقة، و أن هناك ترتيباً أساسياً في النظام الصوتي واجباً لاتباعه هو أنها مكونة من حروف و حركات، فالأصوات على هذا الأساس حروف و حركات، على أنهم لم يخرجوا عمّا

(1) الأصوات اللغوية 81 ، و في مواضع أخرى 82 ، 83 .

(2) فقه اللغة و خصائص العربية 46 .

(3) كلام العرب 10 .

(4) ينظر : دروس في علم أصوات العربية — كاتنينو 20 ، اللغة العربية معناها و مبناها — د. تمام حسان 73

قال به الأصواتيون العرب القدامى للحرف من أنه منقطع الصوت، و بدأ صَنِّت الأصوات إلى الصامتة و الصائتة.

يطلق أحد الباحثين من المحدثين مصطلح الحرف على الصوت الصامت، و هي خاصية من خواص اللغة العربية، مستعينًا بذلك على دراسات اللغويين القدماء، و قد أخضعت هذه الحروف للدرس و التصنيف<sup>(1)</sup>.

و قد ينتمي الصوت بحد ذاته إلى حرف صحيح (صامت) أو لحرف علة (صائت)، و هذا الصوت يكون من الأنواع المشكوك في ظاهره، مما يجعل قرار الباحث مبنياً على أساس توزيع أي صوت في المقاطع الصوتية، و المقاطع التشكيلية، أو في الوحدات الصرفية Morphemes، أو أن يكون التوزيع إلى ما لا يبدو مشكوكاً فيه<sup>(2)</sup>.

أو أن الحروف: ((هي هيئات للصوت يستقيدها من المخارج والمحابس في مسلكه خلال أدوات النطق)) وهذا مستفاد من حد ابن سينا.

نخلص من ذلك كله إلى أن الحرف ملمح تمييزي يستقرّ في الذهن ، ينتمي إلى عدد من الأصوات المنطوقة ؛ لأننا لا يمكن أن ننطق الحرف بصوت واحد ، مع تعدد موقعه من الكلمة العربية ، و بدأ يكون النظر الحديث غير مختلف عن النظر القديم ، فهو مستفيد منه، و يدور في فلكه ، و لم يبتعد من فهمه قط ، على أن من وجهات النظر الحديثة التي لا بد لي من أن أذكرها ، هي أن الحرف هو رمز الصوت غير المنطوق ، و هذا مفهوم من مقالات القدماء و المحدثين ، و قد أطلقنا عليه أنه رمز مستقرّ في الذهن ، أمّا الصورة الكتابية فهي رمز الحرف ، و بدأ تكون الكتابة رمز الرمز ، أي أن الكتابة هي نقل الصوت من بعده الزماني ، إلى البعد المكاني .

(1) ينظر : علم اللغة العام - القسم الثاني الأصوات - د. كمال محمد بشر 75 .

(2) ينظر : مناهج البحث في اللغة : د . تمام حسان 119 .



## المبحث الثالث

### الفرق بين الصوت والحرف

بعد أن وقفنا على حدّ الصوت، و حدّ الحرف كلّ على حده، بدا أنّه من الضروري أن نستبين فروقاً بينهما، مسترشدين في ذلك بما أثاره القدماء، و عارضين في ذلك بإزاء وجهات النظر الحديثة بهذا الشأن.

و أمّا عملي هنا فهو التعليق على وجهات النظر التي لم تستقرّ إلى يومنا هذا، و هو ذلك الاضطراب في مفارقة الحرف، و الصوت، فلقد اضطرب اللغويون قدماءهم و محدثوهم، في حسم هذا الأمر، و كل ما قيل يمكن أن نضعه في باب الافتراضات، و إن كانت هذه الافتراضات صحيحة دقيقة أحياناً، وهي ليست كذلك في أحيان أخرى.

1. قال سيبويه : (( فأصل العربية تسعة و عشرون حرفاً )) ، و قال أيضاً (( و تكون خمسة و ثلاثين حرفاً بحروف هن فروع و أصلها في التسعة والعشرين )) ، و قال : (( و تكون اثنين و أربعين حرفاً بحروف غير مستحسنة ، و لا كثيرة في لغة من ترتضى عربيته ))، وقال : (( و هذه الحروف التي تمتتها اثنين و أربعين جيدها و رديئها أصلها التسعة و العشرون ، لا تتبين إلّا بالمشافهة ))<sup>1</sup> ، فسيبويه بمقولاته هذه إنّما بيّن الحروف التي تظهر بالكتابة ، الرموز الكتابية التي هي رمز الرمز ، و الأصوات التي تنطق ، و قد ذكرها أنّها لا تتبين إلّا بالمشافهة . و يخلص بالقول إنّ عدد الأصوات التي لها رموز كتابية (الحروف العربية) تسعة و عشرون حرفاً، أما أصواتها المنطوقة فعددها إثنان و أربعون حرفاً<sup>2</sup>، لمّا كانت حروف العربية تسعة و عشرين حرفاً فيبقى ثلاثة عشر حرفاً لا تتبين إلّا بالمشافهة هي الأصوات المستحسنة و غير المستحسنة ، و هذه الأصوات الثلاثة عشر أصوات منطوقة فقط يدّعون أنّها لارموز كتابية لها، وهذه الأصوات المستحسنة و غير المستحسنة هي أصوات عربية جاءت في منطوقات العرب فهي عربية ولا أدري من استحسناها، و من لم يستحسنها،

(1) الكتاب 4/ 432 .

(2) ينظر : المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر ، : د. عبد القادر مرعي 96 .

وأزعم أن القول الفصل فيها إنها لم يُقرأ بها لا القرآن الكريم؛ لذا أخرجوها من تلك الأصوات التي فُرى بها القرآن .

فهذا تفريق بين ما هو مكتوب و ما هو منطوق ، فاللغة التي هي موضوع الدرس هي التي تقوم على ربط مضمونات الفكر الإنساني ، بأصوات ينتجها النطق ، و هي اللغة التي قوامها إصدار أصوات تحدثها عملية الكلام و استقبالها ، فأصل اللغة كلام و تكون مشافهة ، أما الكتابة أو لغتها ، فهي تقصد إلى أن يتمثل الكلام المنطوق ( الأصوات ) بطريقة منظورة ( حروف مكتوبة ) ، فالكتابة أعظم اختراع إنساني ، و لا تظهر إلا بعد أن تقطع اللغة شوطاً طويلاً في التقدّم و الحضارة ، و هذه الأشكال الكتابية التي هي الحروف ، بعد أن تنطق ، و تكون ثانوية بالنسبة إلى رموز الكلام الملفوظ ، فالأشكال الكتابية هي رمز الرمز على حد قول سابير <sup>(1)</sup>، من هذا يبين أن المنطوق هو الصوت ، و المكتوب هو الحرف .

2. لقد أوجد ابن جنّي مفارقة تكاد تكون دقيقة بين الصوت و الحرف؛ فالصوت عرض يخرج مع النفس مستطيلاً - ممتدّاً - متّصلاً، و الحرف ينشأ من هذا العرض يوضحه بقوله: ((حتى يعرض له في الحلق و الفم، و الشفتين مقاطع تنتهي عن امتداده و استطالته، فيسمّى المقطع أينما عرض له حرفاً))<sup>(2)</sup> ، فالحرف منقطع الصوت، بمعنى كلّما انقطع التصويت حدث الحرف ، و تختلف أجراس الحروف عند ابن جنّي بحسب اختلاف مقاطعها ، و المستفاد من قول ابن جنّي أنّه عنى بالصوت ذبذبة الوترين و بالحرف مقابله .( مخرج الصوت )<sup>(3)</sup>

وتختلف الحروف بمقاطعها، فلكل حرف منقطع صوت ، يبتدئ من الرئتين و ينتهي بالشففتين ويسمّى الحرف باسم الصوت المنطوق في منقطعه ، فقد سمّي الموضع الذي قطع عنده الصوت حرفاً ، و لهذا اختلفت أنغام المقاطع ( الحروف ) ، أما اختلاف الأجراس أي النغمات ، فلكل حرف صوت و نغمة تختلفان عن الحرف الآخر و هكذا ، أي لكل حرف رنين أو صدّى خاص هو ليس في الحرف الآخر ، و أما إذا أريدَ معرفة صدّى الحرف ، أن

(1) ينظر : علم اللغة ( مقدمة للقارئ العربي ) : السعرا 55 .

(2) سر صناعة الأعراب 6/1 .

(3) ينظر : في البحث الصوتي عند العرب ، د . خليل العطية 30 .

يؤتى به ساكنًا لا متحركًا ، فالحركة كما هو معلوم (( تقلق الحرف عن موضعه ، و مستقره ، وتجذب به إلى جهة الحرف الذي هي بعضه ))<sup>(1)</sup> ، أي أن الضمة تحرف الحرف نحو الواو ، والكسرة تحرفه نحو الياء ، والفتحة تحرفه نحو الألف ، وطريقة النطق به ساكنًا نتبع ما قاله الخليل ، وكرره ابن جنّي بإدخال همزة الوصل مكسورة قبله وننطق به ساكنًا ، وقد ذكرنا ذلك ، (( فنقول : إك ، إق ، إج و كذلك سائر الحروف ، إلا أن بعض الحروف أشدّ حصرًا للصوت من بعضها ))<sup>(2)</sup> ، ثم يكرر مقالة سيبويه في عدد الحروف ، و الأصوات التي ذكرناه آنفًا ، وبذا يكون متفقًا و ما ذهب إليه سيبويه، لكن بشي من الإيضاح و التفصيل.<sup>(3)</sup>

هذه المفارقة التي قال بها ابن جنّي سبقه إليها الجاحظ، و لكن تحليل الجاحظ مبني على تفسير الكلام الذي يرد على أقوال المبدعين - الشعراء و الناثرين - وهو لا يعدّ من دارسي الأصوات، و إنما يوضع في صف الأدباء، و لكنه مع ذلك قد تنبّه إلى القيمة الصوتية في الكلمة العربية، يمثل الصوت عنده (الآلة للفظ، أو الجوهر) أي الأساس التكويني للفظ، فالصوت بداية كل سلسلة كلامية، و نهايتها، و حشوها. أي أن السلسلة الكلامية، إنما هي أصوات يأتلف بعضها و بعض، بيد أنّ الصوت حينما ينطلق من موضعه (مخرجه) يولّد حينها الحرف، فالحروف لا تكون ((كلامًا إلا بالتقطيع و التأليف)).

3. و يميّز إخوان الصفا ( القرن الرابع الهجري ) الصوت من الحرف ، وهي لديهم مفارقة بين (الحروف اللفظية و الحروف الخطية ) ، (( فالحروف الخطية إنما وضعت سمات ليستدلّ بها على الحروف اللفظية ... و الحروف اللفظية إنما هي أصوات تحدث في الحلقوم والحنك، وبين اللسان و الشفتين عند خروج النفس من الرئة ))<sup>(4)</sup> ، في هذه المقالة تفريق واضح بين رمز الصوت ( الحروف الخطية ) و هي فيما هو معلوم (الكتابة) فالحروف الكتابية هي التي يستدل بها على الحروف اللفظية ، و الصورة الكتابية لذلك الرمز اللفظي أطلق عليه (رمز الرمز)، و الصوت الموصوف

(1) سر صناعة الأعراب 6/1 .

(2) سر صناعة الأعراب 7/1 .

(3) ينظر : سر صناعة الأعراب 46/1 .

(4) رسائل إخوان الصفا 393/1 .

لديهم ، ممّا هو واضح إنّما يحدث في الجهاز النطقي للأفراد، و أنّ الحرف هو رمز ذلك الصوت ، و الحرف هو مقطع الصوت اللفظي ( الفعلي).

4. أمّا الفخر الرازي فهو كثيرًا ما يستعمل مصطلح الحرف و الصوت بلا تفريق على الرغم من قوله المذكور آنفًا، فالمفهوم من ظاهر كلامه أنّ الحرف مبدأ الصوت و ليس منقطعه، و ذكرت الاختلاف بين وجهة نظره إلى هذه المفارقة، و وجهة نظر ابن سنان الخفاجي لها ، و هي في تقديري مفارقة مهمة ، لأن مفارقة ابن سنان الخفاجي هي مفارقة علماء التجويد لهذا الأمر .

وعلى الرغم ممّا قيل من اختلافات علماء العربية القدماء في تحديد مصطلح الحرف وتمييزه من الصوت ، فقد كانوا يستعملون الحرف بمعنى الصوت ، و الصوت بمعنى الحرف كثيرًا ، فالاضطراب واضح بيّن في فهم المصطلحين عند دارسي الأصوات العرب القدماء ، و هذا ما نلاحظه من جملة الآراء التي نقلناها ، و أزعّم أنّ مصدر هذا الاضطراب متأبّ من جهة أنّ الحرف في العربية قد جاء لمعانٍ كثيرة ، و فهمه لم يكن دقيقًا ، فمن معانيه ، الطرف ، و الغاية ، و مخرج الصوت ، و اللغة ، و الانحراف والميل ، و القراءة (( و من معاني الحرف في العربية ، الرمز الكتابي ، و الصوت ، و المقطع ، و الكلمة ، و الجملة ، و العبارة ))<sup>(1)</sup>، و هناك أيضًا حروف المباني ، و حروف المعاني ، و حروف المعجم ، و ما إلى ذلك من معانٍ جاءت لنفهم معناه ، ولكنّ الصوت لم يكن عندهم سوى تلك العملية الفيزيائية التي يؤدّيها الجهاز النطقي عند الإنسان وينطق بها .

ولقد غني دارسو الأصوات المحدثون بهذين المصطلحين عناية جعلتهم يضعون الحد الخاص بكلّ مصطلح منهما، و إدراج كل مصطلح تحت العلم الذي يدرسه، و بدا كان التفريق مبنياً على أساس أنّ الصوت Sound، من مصطلحات علم الأصوات العام Phonetics، أما مصطلح الحرف Letter فهو من مصطلحات علم الأصوات الوظيفي

(1) دراسات في علم اللغة - القسم الأول : د. كمال محمد بشر 95 .

Phonology (الفونوطيقيا)، و بدأ صاروا أكثر تشددًا من القدماء في تفسير كلا المصطلحين، و إيجاد الفروق الدقيقة بينهما،

وتتبنى تلك الفروق بحسب ما يدرسه كل علم من هذين العلمين و هما:

أ - علم الأصوات العام Phonetics: مهمته البحث عن الكلام المنطوق فعلاً، و يُعنى بالجانب المادي للصوت الذي يصدره جهاز النطق الإنساني (جهاز التصويت عند الإنسان) دون النظر في وظائفه اللغوية التي يؤديها.

ب - علم وظائف الأصوات، أو التشكيل الصوتي: Phonology و مهمته البحث عن وظائف الأصوات التي يدرسها سابقه، و ذلك باستعراض القيم الصوتية، و صورها الذهنية، و تنظيمها، و وضع القواعد و القوانين لها، على ما هو مختزن في ذهن المجموعة الاجتماعية المعينة.<sup>(1)</sup> وجاءت تفسيراتهم على النحو الآتي:

1- لقد عني تمام حسان من اللغويين المحدثين بهذه المفارقة و بمعالجتها متأثرًا بمقالات الغربيين ممن درس عليهم هذا العلم، من هذه الوجهة تكون الحروف، وحدات من نظام كبير، و هذه الوحدات تتوزع على أقسام ذهنية، لا علاقة لها بالأعمال النطقية على نحو ما تؤديه الأصوات، و المفارقة هنا واضحة بين ما أطلق عليه بالعمل الحركي الذي هو الصوت، و بين ما يدرسه الذهن (الحرف)، فهو تقرييق ((بين ما هو مادي محسوس وما هو معنوي مفهوم))<sup>(2)</sup>

ويفصل ذلك في موضع آخر معلقاً مفهوم العمل الحركي على أن الأصوات اللغوية حقائق عضوية خاضعة للوصف من حيث المخارج أو الحركات التي يؤديها الجهاز النطقي، وتخضع لهذه الحقائق الصفات، و كثير من الظواهر التي تتعلق بالصوت تكون مصاحبة للحركات النطقية، و يجب أن تخضع هذه العملية لنظام رمزي تتماز به اللغة التي تستعمل هذه الأصوات وهذا النظام الرمزي هو الحرف.<sup>(3)</sup> حينما يكتب و هذا ما ذكرناه آنفاً ، و يستمر

(1) ينظر : علم اللغة بين القديم و الحديث ، د. حامد عبد الغفار هلال 86 .

(2) اللغة العربية - معناها و مبناها - 73 .

(3) ينظر : اللغة بين المعيارية و الوصفية : د. تمام حسان 115 .

في الكلام على ذلك و يبيّن أن (( الفرق بين الصوت و الحرف هو فرق ما بين العمل و النظر ، أو بين المثال و الباب ، أو بين أحد المفردات و القسم الذي يقع فيه )) يوضّح في هذه المقولة أن بين الحرف و الصوت عمومًا و خصوصًا ، فالحرف أخصّ من الصوت ، ((فالصوت عملية نطقية تدخل في تجارب الحواس و على الأخص حاستي السمع و البصر ، يؤدّيه الجهاز النطقي حركةً ، و تسمعه الأذن ، و ترى العين بعض حركات الجهاز اللفظي حين أدائه)) ، و هذا ما قصد به أن حاستي السمع و البصر تشتركان في فهم الصوت ، و ليس في ولادته، (( أما الحرف فهو عنوان مجموعة من الأصوات يجمعها نسب معيّن ، فهو فكرة عقلية لا عملية عضلية ، و إذا كان الصوت ممّا يوجد المتكلم ، فإن الحرف ممّا يوجد الباحث ))<sup>(1)</sup> ، و يشابه الحرف في هذا المفهوم فكرة الفونيم التي قال بها الغربيون .<sup>(2)</sup> وسيأتى الكلام على ذلك.

2- ولقد عبّر فندريس عن هذا المفهوم بقوله : (( لسنا في حاجة إلى القول بأننا لا نستطيع إحصاء الأصوات المستعملة في لغة ما بعدد الحروف الموجودة في أبجديتها ، فكل لغة فيها من الأصوات أكثر من كتابتها من العلامات ))<sup>(3)</sup> ، ففي هذا الكلام إشارتان ، إحداها إشارة إلى الرموز ( العلامات ) على أنّها الحروف ، و هي الجزء المكتوب من الصوت ، و الأخرى إشارة إلى التنوعات الصوتية التي يحملها الحرف ، و مثل هذا التنوع موجود في أكثر لغات العالم استعمالاً، و أن ما تستوعبه كل لغة من اللغات في عدة أصواتها التي تصل إلى الستين في العادة ، و قد ينزل عن هذا العدد نزولاً محسوساً ، فالأصوات أكثر عددًا من الحروف ؛ لأن الحروف رموز لتلك الأصوات .

3- ويرى رمضان عبد التواب أن تقريباً من هذا النوع أي بين الصوت والحرف، إنما هو في مجمله كلام على الفونيم وتحقيقه في اللغة، وسيكون لنا قول في ذلك في الفصل الثاني، أي أنّ مفارقة الصوت والمعنى بشكلها هذا، نتوصل فيها إلى مصطلح الحرف العربي مساوٍ إلى المصطلح الغربي (الفونيم)، أما علماء العربية القدماء، فقد استعملوا مصطلحي الصوت

(1) اللغة بين المعيارية و الوصفية 132.

(2) ينظر : مناهج البحث في اللغة : د. تمام حسان 125 - 131 .

(3) اللغة 62.

والحرف بمعنى واحد أحياناً، مع ما بذلوه من جهد للتفريق بينهما، إلا أن ما في أقوالهم ما يأتي بالمفهوم نفسه.

4- ولم يقدم برجستراسر من المستشرقين تفريقاً دقيقاً بين الصوت و الحرف، و نظرة متأملة في ما وقر عنده تبين أنه لم يشغل نفسه بهذه القضية، فهو يشير إلى الحروف و يقصد بها الأصوات، فالحروف لديه صامتة، و صائتة. <sup>(1)</sup> و لو أن كمال بشر <sup>(2)</sup> قد رأى أن العرب كانت تطلق على الأصوات الصامتة حروفاً، و قد كانت موضع عنايتهم، و ثمار جهدهم في بحثهم الأصوات اللغوية.

فيما تقدم عرضنا لما وقع بين أيدينا من أقوال متعددة في مفهومي الصوت، والحرف، ومزايا كلٍّ منه، ثم مواضع التفريق بينهما قديماً وحديثاً. فعلى الرغم من اعتنائهم بذلك وجهدهم الحميد المبذول في التفريق بينهما إلا أنهم وقعوا في شباك الاستعمال الخاطئ، إذ استعملوا الحرف بمعنى الصوت. <sup>(3)</sup>

أما دارسو الأصوات المعاصرون فقد أوجدوا مفارقة بينهما ، و على كثرة ما وقفوا عليه من مفارقات أحسب أنها في جماعها ، لا تبتعد ممّا ذكره علماء العربية القدماء ، فلهم فضل التأسيس و الترسيس ، و فضل المحدثين الإضافة و التفصيل ، و تحديد المنهج على وفق مقتضيات العصر ، و ما توافروا عليه من تجارب عملية ، و دراسات في هذا الشأن ، وفيما يتضح و يبين أنهم أكثر و ضوحاً في فهم المصطلحين و تحديدهما ، و تمييز أحدهما من الآخر ، و هذه نكتة لطيفة ، فقد شاع استعمال مصطلح صوت في مواضع يرى فيها القارئ غالباً أنها يقصد منها الحرف ، و يرى باحث معاصر (( أن إصرار اللغويين العرب المحدثين على استعمال مصطلح (( صوت ، و علم الأصوات )) و تخطئتهم لمصطلح (( الحرف))، فيه تجاهل للمصطلح العربي الأصل ، و اتباع للدراسات الغربية ، و ربّما حيد عن الدقة )) <sup>(4)</sup> ، بمعنى أن العرب القدماء كانوا دقيقين في استعمال المصطلحين ، و هل قال

(1) ينظر: التطوّر النحوي للغة العربية 11-73.

(2) ينظر: علم اللغة العام - الأصوات 75 .

(3) ينظر: المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء : د. عبد القادر مرعي 96 .

(4) قراءات في حرف الوصل بين القدماء و المحدثين : د. علي توفيق الحمد 75 .

المحدثون إلا ما قاله القدماء؟ فلم يتجاهل المحدثون آثار القدماء، إن واقع الأمر يفضي إلى أن الصوت اللغوي هو ليس الحرف فالحرف ((هو مجرد رمز كتابي لهذا الصوت))<sup>(1)</sup>، فالحرف هو الصورة الرمزية الكتابية للصوت المنطوق المسموع<sup>(2)</sup>، وهذا تضيق لمصطلح الحرف وقد علقت على ذلك.

وعلى أية حال فلا أجد مانعاً أن نستعمل السوت، أو صوت الحرف، كلاً في موضعه، ليكون في مفهوم المصطلحين دقة، و أن يكون استعمال كل مصطلح في مجاله الصحيح الموضوع له.

## المبحث الرابع

### المعنى والدلالة

لست عازماً في هذا المبحث على الوصول إلى نظرية المعنى، أو نظرية الدلالة، و لكنها وقفة على ما يعنيه المصطلحان دونما خوضٍ في جزئيات الموضوع الدقيقة، هو وقوف عند ثنائية كثر الكلام عليها و لم يحسم القول فيها ، ثنائية ( المعنى و الدلالة ) ، بمعنى أدق هل المعنى هو الدلالة ؟ أو هل المعنى شيء والدلالة شيء؟ كل ذلك سيكون على وفق منظور لغوي بعيد من التعسف، و تحميل المصطلحين ما لا يحتملان، لذلك ستكون الوقفة عند كل مصطلح و حدوده ، و التنبيه على مدى ارتباط هذين المصطلحين بموضوع الدراسة ، و طببعي ستكون فصول الدراسة معتمدة على ما سيتوصل إليه في حسم هذا الأمر و القول الفصل فيه.

**أولاً : المعنى :**

صاحب مصطلح المعنى عند العلماء العرب اصطلاحات أربعة هي: المعنى ، و التفسير، والتأويل ، و الشرح ، و لا بد من أن نقف عند الاصطلاحات هذه لكي يتضح مفهوم كل منها، و يفهم المعنى بعد ذلك .

(1) أبحاث في اللغة العربية ، داود عبده 7 .

(2) المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء 96 .



أول هذه المصطلحات التفسير ، قال الخليل : ((الْفَسْرُ : التفسير هو بيان و تفصيل للكتاب ، و فُسِّرَ يَفْسِرُهُ فُسْراً ، و فُسِّرَ تَفْسِيراً ))<sup>(1)</sup> ، و لم يخرج ابن دريد<sup>(2)</sup> (321هـ) عن هذا المعنى في أَنَّ التفسير إنما هو البيان و الإيضاح ، و أما ابن فارس (395هـ) فإن الفاء ، والسين ، و الراء عنده (( كلمة واحدة تدل على بيان شيء و إيضاحه ، من ذلك الْفَسْرُ يقال فَسَرْتُ الشيء ، و فُسِّرَتْه ))<sup>(3)</sup> ، بمعنى أنّه غير مرتبط بأصل آخر ، و إنما هو أصل واحد. من هذا يبين أن ( فسر ) و ( فُسِّرَ ) جاءا لمعنى واحد ، و بهذا يكون الْفَسْرُ ، و التفسير بمعنى واحد لأنهما مصدر الفعلين ، الأول مصدر من الثلاثي ، و الثاني مصدر من الثلاثي المزيد بتضعيف العين ، والتضعيف في الفعل الثاني إنما هو على وجه المبالغة و التأكيد ، و هو البيان و التوضيح و الإبانة .<sup>(4)</sup>

ويأتي التفسير لمعنى أثاره الخليل و هو التفصيل، و هذا ما نقله ابن فارس<sup>(5)</sup> عن ابن عباس رضي الله عنه معقّباً على قوله جلّ ثناؤه: (( وَ أَحْسَنُ تَفْسِيرًا ، الفرقان 33 )) أي تفصيلاً.

والتفسير: هو ((كشف المغلق من المراد بلفظه، و إطلاق للمحتبس عن الفهم به))<sup>(6)</sup>، ويرى أبو البقاء أنه تعبير عن ألفاظ الأشياء المراد معرفتها بلفظ أسهل من اللفظ الأصل و ايسر.<sup>(7)</sup> عن المعاني المعقولة ، أي أنه لا يكشف عن معاني المعاني ، أي ظلالها ، و يرى باحث<sup>(8)</sup> أنّه مستعمل في المفهوم الثاني أكثر من استعمال المفهوم الأول.

(1) العين 247/7 .

(2) جمهرة اللغة 718/2 .

(3) مقاييس اللغة 504/4 .

(4) لسان العرب : ابن منظور 55/5 ( فسر ) .

(5) الصاحبي 193 .

(6) البرهان في علوم القرآن - الزركشي 147/2 .

(7) ينظر : محيط المحيط : البستاني 690 .

(8) ينظر : التفسير و المفسرون : د. محمد حسين الذهبي 13/1 .

وذكر الشريف الجرجاني (816هـ) مفهومين لمصطلح التفسير : أحدهما لغويّ بقوله: (( هو الكشف و الإظهار )) و الآخر شرعي اصطلاحي بقوله : (( توضيح معنى الآية ، و شأنها ، و قصتها ، و السبب الذي نزلت فيه ، بلفظ يدلّ عليه دلالة ظاهرة ))<sup>(1)</sup> ، و هذا هو المعنى الذي ثبت عليه مصطلح التفسير؛ إذ اقترن بتفسير آي القرآن الكريم ، و ظلّ مستعملاً بهذا المفهوم الاصطلاحي ، فهو علم يعنى بنزول الآي و السور، و ما يرد من أقاصيصها ، و ذكر ما ورد من إشارات نازلة في آي القرآن الكريم ، و ما يتعلق بها من مكّي و مدنيّ ، و معرفة محكمه و متشابهه ، و ناسخه و منسوخه ، و خاصها و عامها ، و مطلقها و مقيدّها ، و مجملها و مفسرّها.<sup>(2)</sup>

فالتفسير على هذا هو ((كشف معاني القرآن، وبيان المراد أعمّ من أن يكون بحسب اللفظ المشكل و غيره، و بحسب المعنى الظاهر)).<sup>(3)</sup>

نخلص من ذلك كلّهُ إلى أن التفسير فضلاً عن أنه يراد به الإيضاح والبيان، والكشف عن المعاني الظاهرة، فقد ارتبط هذا بشكل مباشر بألفاظ القرآن الكريم، والكشف عنها، وإيضاحها. فإذا أطلق أحدنا هذه الكلمة تبادر إلى ذهن السامع أن المقصود بها إيضاح معاني ألفاظ القرآن الكريم، والكشف عنها، فهو قريب كل القرب من مفهوم المعنى.

وليس التفسير من العلوم المتكّلف لها حدّ، فليس له قواعد أو ملكات تنشأ من مزاولته القواعد كغيره من العلوم التي تخضع للتجريب أو الاختبار، تلك العلوم التي أمكنها أن تشبه العلوم العقلية، كالفلسفة، واللغويات العامة، والعلوم الصرف، بل يكتفى التفسير بأنه بيان كلام الله و إيضاحه، أو أنّه المبين لألفاظ القرآن و مفهوماتها،<sup>(4)</sup> هو علم يبحث عن مراد الله سبحانه وتعالى بقدر الطاقة البشرية، و لا يتعداها، شامل لكل ما يتوقف عليه فهم المعنى في القرآن الكريم، و بيان مراده.

(1) التعريفات 40 .

(2) ينظر : البرهان في علوم القرآن - الزركشي 148/2 .

(3) البرهان في علوم القرآن - الزركشي 149/2 ، و الإتقان في علوم القرآن - السيوطي 173/2 .

(4) ينظر : التفسير و المفسرون 14-15 .

ويأتي التأويل ثاني المصطلحات المرتبطة بمفهوم المعنى عند علماء العربية ، إذ لم يُدرس هذا المصطلح على صعيد البيئة اللغوية الأولى ، بقدر ما عني بهذا المصطلح المعجمات لتفكّ إبهامه عبر إيضاح مفهومه المعجمي ، مع أن التأويل ظاهرة تستحق أن تدرس في جانبها اللغويّ ، فالتأويل من الظواهر اللغوية ذات الأهمية البالغة في الدرس اللغوي ، احتلت من الخطورة شيئاً كثيراً في مباحث تاريخ الفكر الإسلامي ؛ لأنها أول ما دُرست في داخل هذه البيئة الفكرية ، و أنها احتلت المنزلة نفسها في تاريخ الفكر الديني في عهده الأولى ؛ و ذلك لارتباطه الوثيق في محاولة فهم الكتب السماوية ، و بذا وضح أثرها في البيئات الإسلامية على اختلاف مقوماتها في الفكر و الثقافة ؛ (( و ذلك لارتباطها أساساً بالدراسة الأسلوبية ، و محاولة التوصل إلى الغاية المقصودة ))<sup>(1)</sup> .

ومن المفيد الرجوع إلى المعجمات لأقف عند اللفظة معجمياً في دلالتها الاجتماعية، فقد وقف عندها الجوهري (393 هـ) بقوله: ((التأويل: تفسير ما يؤول إليه الشيء فقد أولته وتأولته [تأولاً] بمعنى<sup>(2)</sup>)) ويورد معاني أخر، و لكنني أستفيد من معنى التأويل الرجوع<sup>(3)</sup>، و جاء عند الزمخشري<sup>(4)</sup> (538 هـ) لمعنى العاقبة في قوله تعالى ((و أَحْسَنُ تَأْوِيلًا)) فالتأويل هنا معناه العاقبة. و قد ورد هذا المعنى عند ابن فارس (395 هـ) أي أن التأويل آخر الأمر و عاقبته، و قد فسّر قوله تعالى ((وَمَا يَعْلمُ تَأْوِيلُهُ إِلَّا اللَّهُ، آل عمران 7)) أي ((لا يعلم الآجال و المُدَد إِلَّا اللَّهُ - جل ثناؤه - ؛ لأن القوم قالوا في مدة هذه الملة ما قالوه فاعلموا أن مآل الأمر و عقباه لا يعلمه إِلَّا اللَّهُ جلّ ثناؤه ))<sup>(5)</sup> ، و بذا يشقها ابن فارس من المآل و هو العاقبة و المصير .كنت قد أبنت أنني أستفيد من معنى التأويل الرجوع ، أي ما يرجع إليه من أمرهم ، على أن ابن منظور قد ذكر معنى هو أقرب إلى ما هو مستعمل في القرآن ، فالمراد بالتأويل: (( نقل ظاهر اللفظ عن وضعه الأصلي إلى ما يحتاج إلى دليل لولاه

(1) ظاهرة التأويل و صلتها باللغة : د. السيد أحمد عبد الغفار 15 .

(2) الصحاح [ أول ] 1627/4 .

(3) ينظر : الصحاح [ أول ] 1628/4 .

(4) ينظر : أساس البلاغة ( أول ) 25 .

(5) الصحاحي 193 .

ما ترك اللفظ ))<sup>(1)</sup> وقد وردت كلمة التأويل في معجمات اللغة لتأتي لمعانٍ متعددة أجملها السيد أحمد عبد الغفار ويرى أنها تتوافق و البحث اللغوي المعاصر وهي: المرجع والمصير، والتغيير، والوضوح والظهور، والتفسير والتدبر.

أمّا في الاصطلاح فيرى أبو منصور الماتريدي (333هـ): أنه ((ترجيح أحد المحتملات بدون القطع و الشهادة على الله))<sup>(2)</sup> ، و يبدو أنّ هذا التعريف هو محاولة على طريق وضع مصطلح التأويل بين يدي متناوليّه، و حينما يدخل في الترجيح فهو إذن خروج عن المعاني المألوفة إلى معانٍ جديدة يحتملها السياق بعلاقة بينها و بين المعنى الاجتماعي - المعجمي - ومن الظاهر أنّ هذه الوقفة عند المصطلح تعدّ أول وقفة عنده.

وأراد ابن حزم<sup>(4)</sup> (456هـ) من التأويل قوله: ((نقل اللفظ عمّا اقتضاه ظاهره و عمّا وضع له في اللغة إلى معنى آخر )) ، و لعلّ ابن حزم أراد به ما أريد بالمجاز في مصطلحات البلاغيين ، فهو من علماء الأصول ، و كتابه معروف لديهم ، و يشترط للتأويل ما نصّه : (( فإن كان نقله قد صحّ ، و كان ناقله واجب الطاعة فهو حقّ ، و إنّ كان ناقله بخلاف ذلك أطرح و لم يلتفت إليه و حكم بذلك النقل بأنّه باطل )) ، فيضع بقوله هذا شرطاً في التأويل ، و المؤول بمقتضاه يصحّ معه التأويل أو لا يصحّ ، من ذلك أنّ المؤول ممّن تجب طاعته ليصحّ منه التأويل ، و هذا متأبّ من منزعه الظاهري في مقصود الأشياء .

وممّا يعضد ما أذهب إليه من أنّ الأصوليين إنّما يذهبون إلى أنّ التأويل جاء عندهم لمعنى المجاز، ما جاء به الغزاليّ (505هـ) لقوله: ((التأويل عبارة عن احتمال يعضده دليل ، يصير به ، أغلب على الظنّ من لمعنى الذي يدلّ عليه الظاهر ، و يشبه أن يكون كلّ تأويل صرفاً للفظ عن الحقيقة إلى المجاز))<sup>(5)</sup> ، فلم يخرج عن مقصود أنّ التأويل يشبه المجاز ، و هو صرف المعنى المقصود من الحقيقة إلى غيرها - المجاز - .

(1) لسان العرب ( أول ) 33/11 .

(2) ينظر : ظاهرة التأويل و صلتها باللغة 15 .

(4) نقله السيوطي في الإتقان في علوم القرآن 173/2 .

(5) المستصفي في علم الأصول 387/1 .

وأما البغوي (516هـ) و هو من أئمة اللغة و الحديث فيُخرج التأويل من الكلام العام و يحصره بالقرآن الكريم ، و بدأ اقترن التأويل و العمل به بالقرآن الكريم في قوله: (( التأويل صرف الآية إلى معنى موافق لما قبلها و ما بعدها تحتمله الآية غير مخالف للكتاب و السنّة عن طريق الاستنباط ))<sup>(1)</sup>، فلقد ارتبط مفهوم التأويل عند البغوي و الكواشي و من تابعهما باستنباط المقصود من أي القرآن الكريم ، و نلاحظ أن في مفهومهما تأكيداً لأي القرآن الكريم فقط ، بمعنى أن العمل بالتأويل لا يكون إلا في أي القرآن الكريم ، و إن كان في ذلك الاستنباط خروج على ما جاء بكتاب الله و السنّة النبوية فهو ليس من التأويل .

هذا مما استقرّ عليه مصطلح التأويل عند علماء المسلمين، و ما وقر في أذهانهم ورقنوه في كتبهم من الفهم به و لكن قد يصطدم مفهوم التأويل بمصطلح التفسير؛ لأنّ كليهما اختصّا في وقت من الأوقات بالقرآن الكريم، و عليه فقد اقترنا بالموازنة الآتية:

1. قول أبي عبيدة (210هـ) و من تابعه من العلماء ((التفسير و التأويل بمعنى واحد))<sup>(2)</sup>، و هذا ما شاع عند القدماء من علماء المسلمين .

2. قول الراغب الأصفهاني (502هـ): ((و التفسير قد قال فيما يختص بمفردات الألفاظ و غريبها، و فيما يختص بالتأويل)) أي أنه يمكن القول إنّ ((التفسير أعمّ من التأويل)) فالتفسير يكون أكثر استعماله في الألفاظ المفردة، أي الإتيان بمقصوداتها المعجمية، أما أكثر استعمال التأويل ففي المعاني العامة التي تدلّ عليها السياقات، و يضرب مثلاً، تأويل الرؤيا، و يحصرهما بالاستعمال في الكتب الإلهية المقدّسة.

3. و ثمة آراء تباين بين المفهومين، خلاصتها أنّ التفسير بيان وضع اللفظ حقيقة أو مجازاً، و التأويل تفسير باطن اللفظ مأخوذ من الأول، و هو الرجوع لعاقبة الأمر.<sup>(3)</sup>

فالتفسير إنّما هو إظهار المعاني الحقيقية التي توردها المعجمات بلا تعسف، ولا عدم احتمال، وتعلّق ذلك باللفظة المفردة، وأمّا التأويل فهو خروج اللفظ في السياق، وليس اللفظة

(1) الإتيان في علوم القرآن 173/2 ، و قد نقله السيوطي عن الزركشي في البرهان 150/2 .

(2) الإتيان في علوم القرآن 173/2 .

(3) التفسير و المفسرون ، الذهبي 22-19/1 .

المفردة من المعاني الحقيقية إلى معانٍ أخرى تكون بينهما مناسبة أي بين المعنى الأول والمعنى الثاني على مستوى السياق.

لقد استقر التفسير في النظر الحديث مصطلحاً مرتبطاً بالقرآن الكريم ، يوضح معانيه الظاهرة الحقيقية أو ما يصطلح عليه بعلم الدلالة الحديث Semantics المعنى المعجمي ، أو المعنى الاجتماعي ، و كذا التأويل في أيامه الأولى .

ولقد فرّق تراثنا القديم إذن على مستوى تفسير النص الديني ( القرآن الكريم ) بين ما أطلق عليه ( التفسير بالمأثور ) ، و ( التفسير بالرأي ) ، و هذا الأخير هو ما يعرف اليوم بالتأويل، ينبغي الأول الوصول إلى معنى النص من طريق تجميع الأدلة التاريخية و اللغوية التي تساعد في فهم النص فهماً موضوعياً ، بمعنى أنه يفهم كما فهمه المعاصرون لنزول النص عبر معطياته اللغوية التي تضمنتها النص و فهمتها الجماعة ، أما الثاني فهو التفسير بالرأي (التأويل) فقد نظر إليه على أنه تفسير ( غير موضوعي ) ؛ ذلك لأنّ المفسّر لا يضع الحقائق التاريخية و المعطيات اللغوية بداية لعمله ، لكنّه يبدأ بموقفه الراهن محاولاً أن يجد في القرآن ( النص ) سنداً لهذا الموقف<sup>(1)</sup>، و هذا ما اشتراطه علماء الأصول من قولهم في عدم المخالفة للكتاب و السنّة .

و لكنّ واقع الأمر يفضي إلى غير ذلك تماماً؛ لأنّ الذين فسّروا القرآن الكريم بالرأي ( أهل التأويل ) لم يتجاهلوا في كثير من الأحيان الحقائق التاريخية و المعطيات اللغوية المتّصلة بالنصّ الكريم ، فالمسألة بجماعها تتعلق بالقارئ ، و تعامله مع النصّ ، و فهمه له . و التأويل كما أسلفنا يرد من الأوّل أي يأتي لمعنى الرجوع ، و ألمحت أنه يتّصل اتّصلاً مباشراً بفهم القارئ النصّ ، و هذا لا يمكن أن يكون بقراءة أولى ، و لكن أن يُقرأ قراءة ثانية ، و ربّما ثالثة ، لأنّ القارئ كلّما قرأ النصّ قراءة جديدة - أي رجع بقراءته الأولى إلى ثانية وثالثة - استكشف مفاهيم جديدة على مستوى النصّ المقروء من حيث مستويات اللغة الأربعة ، و استكناه المعاني الثانية ، أو ما يسميه علماء المعاني ( الدلالة ) ظلال المعاني The shade of meaning أو معنى المعنى Meaning of meaning .

(1) ينظر : إشكاليات القراءة و آليات التأويل - نصر حامد أبو زيد 15 .

لقد تطوّر مفهوم التأويل Interpretation في العصر الحديث، و على مر الزمن، نعم، لقد بدأ مصطلحاً شرعياً متّصلاً بفهم القارئ للنصوص الإلهية المقدسة، ثم ينتهي ليرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنصوص الأدبية و بالقارئ - المتلقي - لتلك النصوص، كي يفهمها فهماً دقيقاً، بمعانيها، و إحيائها بمواطن القوة فيها، و فهم أساليبها، و تذوّقها تذوّقاً جمالياً و لغوياً.

بمعنى أن - التأويل - قد خرج عن حدود قراءة النصوص الإلهية، و فهمها، إلى قراءة النصوص الإبداعية الإنسانية، أي هو ما يتعلق بدراسة الأساليب (شعرية و نثرية ) التي أبدعها وبيدعها المبدعون من البشر (شعراء وناثرين) سواء أكان النص قديماً أم حديثاً ، هو دراسة جديدة للتراث الإنساني ، فالنصوص لها معنيان ظاهر و باطن .

وعلى هذا فإنّ قراءة أي نص أدبي ، لا بدّ أن تكون قراءتين ، الأولى القراءة بالدلالة ( النظرية الاستطلاعية ) ، و الأخرى هي ( القراءة التطبيقية ) ؛ لأنّ القارئ في الحالين ، لا بدّ من أن يفهم النصّ ليتمكن من تحليله تحليلاً دقيقاً يقف فيه عند مرامي مبدعه ، فالقراءة بالفهم العام تتضمن معنى الضمّ ، و النطق ، و الإبلاغ ، و كل قراءة على وفق هذا المنظور تتبع لمجموعة من رموز لغوية ، و ضمّ لعناصرها في أثناء عملية النطق ، التي يبلغ من طريقتها القارئ المحتوى المقروء إلى آخر غيره ، ليصوره بمعنى لغوي يبدأ بالتتبع و ينتهي بالإبلاغ ، أي فهم النص ، الذي يصل بعد تأمله إلى مدلولات متعددة.<sup>(1)</sup>

أول هذه المدلولات الرموز اللغوية ، و هو ما يتصل بالعملية التي ينتبع القارئ بها تلك العناصر و ضمّها معاً في قران واحد ، و في أثناء ذلك يكتفّ القارئ الرموز على نحو نسقي ( أسلوب ) ليدركها في قران دون غيره ، و ثانيها ممّا يتصل بعملية نطق الرموز المدركة ، و هو أمر متعلق بالأصوات التي تشكل فيما بعد المستوى اللغويّ الأول ، لفهم أي نصّ أدبي ، وهي - النطق - عملية أداء لمعنى ممكن من معاني الإنسان المتتابة ، فالنص عملية أدائية في آخر الأمر ، و ثالث هذه المدلولات هو الإبلاغ ، أي إبلاغ تلك الأصوات المتتابة ليتوصل

---

(1) قراءة التراث النقدي : د. جابر عصفور 17-18.

بها القارئ إلى فهم المعاني الممكنة ، إذ تغدو معه عملية النطق إبلاغاً لرسالة و أداءً لمعنى فياً آوان واحد .<sup>(1)</sup>

و يأتي الشرح ثالث هذه المصطلحات، فقد ورد في المعجمات لمعنى الكشف، ((تقول: شرحت الغامض إذا فسّرتَه))<sup>(2)</sup> ، ((و شرح أمره: أظهره، و شرح المسألة، بيّن جوابها))<sup>(3)</sup> ، و لم يبتعد ابن منظور من المعنى السابق، و لكنّه زاد المعنى وضوحاً بقوله: ((تقول : شرحت الغامض إذا فسّرتَه ))<sup>(4)</sup> .

وتابعت المعجمات الحديثة<sup>(5)</sup> ما ورد في المعجمات القديمة من إيضاح المصطلح، إذ يرد المصطلح لمعنى الإيضاح، و التفسير، و الكشف، و التبيين، و التوسّع، و يزيد البستاني في إيضاح المعنى باشتقاقاته لقوله: ((الشارح: عند المنطقيين هو ما يبيّن معنى الاسم في اللغة أو الذات المسمّى في الحقيقة، ... الشرح مصدر، و هو عند المؤلفين نقيض المتن)®<sup>(6)</sup>. فقد وردت لفظة الحقيقة في قوله أي أن الشرح يُعنى بالمعاني الظاهرة لا المجازية.

نستطيع أن نضع مفهوماً واضحاً للفظّة (الشرح) في أثناء دورانه في المعجمات، فهو يأتي للمعاني الآتية: الإبانة، والكشف، والإظهار، والإيضاح، والتفسير، وأقف متأملاً عند التفسير، أي بمعنى أنّ الشرح يأتي لمعنى التفسير في معنى من المعاني، ولكننا أسلفنا أن حسمنا الأمر في مصطلح التفسير بأنه مُنصرف لكتاب الله.

ويمكن الربط بعد ذلك بين المفهوم المعجمي، و ما دار عند المفسرين، نجد أنه يأتي ليفهم منه التفسير، أو المعنى، و بوّدي الإشارة إلى ملحظ ورد في معجم محيط المحيط، و هو أن الشرح نقيض المتن في كتابات المؤلفين؛ لأن هناك مرحلة من مراحل الدراسات اللغوية جاءت فيها متون مختصرة غير موضحة، تلتها تفصيلات و بسط للقول لتلك المتون أطلق

(1) ينظر : قراءة التراث النقدي 18 .

(2) الصحاح : الجوهري ( شرح ) 378/1 .

(3) أساس البلاغة ( شرح ) 325 .

(4) لسان العرب ( شرح ) 497/ .

(5) محيط المحيط 459 ، و المعجم الوسيط 480 .

(6) محيط المحيط 480 .



عليها المؤلفون شروحاً، لإيضاحها و بسط القول فيها، و أحياناً أخرى ثمة شروح للشروح و هكذا .

أرى أنّ المصطلحات الثلاثة المذكورة آنفاً - التفسير ، و التأويل ، و الشرح - قد ارتبطت جميعاً بذلك الفعل المعرفي القراءة ، و لكن أوجدت فيما بينها فيما بعد فروقاً ، فهناك تصوّران وضعهما شكري عياد لمساري القراءة : أحد هذين المسارين هو التصور التقليدي الذي بدوره ينفصل على نوعين هما (( الشرح : و يراد به الفهم الحرفي للنصّ ، أي معرفة معاني الكلمات و الجمل ، و ارتباط بعضها ببعض ، و التفسير : أي معرفة دلالة النصّ ، جملة و أجزاءً ، على أمور أخرى خارجة عنه ( كالحالة الاجتماعية أو السياسية أو النفسية للقائل ) )) و التصوّر الآخر هو تصوّر ( سيميائي ) متعلّق بالرمز، إذ يرى (( أن الشرح يبقى داخل حدود نظام سيميولوجي ( أي رمزي ) واحد ، و هو اللغة ، في حين أن التفسير يربط النظام اللغويّ بنظم أخرى ))<sup>(1)</sup>

لمّا كانت هذه المصطلحات يعتمد عليها إنتاج الدلالة، و أنها مرتبطة بالقراءة، و فهم القارئ النصّ المقروء، لذا يرى باحث معاصر<sup>(2)</sup> أن الشرح و التفسير كليهما نشاطان موجّهان كل منهما باتجاه الآخر، و يُوجّه اهتمامهما بنقل قيمة النصّ المقروء - الخطاب - إلى الآخر. إنّ الشرح و التفسير معنيان بلغة النصّ، و فهمه فهماً لغوياً لاكتشاف المعاني، لذا يعني الشرح توافّر ركائز ثلاث: ( نصّ مشروح ، و ذات شارحة ، و مشروح له )<sup>(3)</sup> و كذلك يقتضي التفسير بوصفه فعلاً معرفياً توافر ثلاث ركائز أيضاً هي : (( النصّ المفسّر ، و الذات المفسّرة ، و المفسّر له ))<sup>(4)</sup>.

نخلص من ذلك كلّهُ إذًا، إلى أن الشرح يعتمد على الرمز و ليس على النظام اللغوي أجمع، و بذا انصرف الشرح إلى شرح الشعر، و فكّ رموزه، و بات فعلاً معرفياً متّصلاً بالقراءة و مرتبطاً بشرح الدواوين الشعرية.

(1) دائرة الإبداع ، مقدمة في أصول النقد 163 .

(2) التأويل و قراءة النصّ : سرحان جفات سلمان 16 .

(3) التأويل و قراءة النصّ 16 .

(4) التأويل و قراءة النصّ 17 .

وخلاصة ذلك إلى المصطلحات (التفسير، التأويل، الشرح) ممّا يمكن أن تكون لمفهوم واحد و هو المعنى، فقد رأينا أن لكل مصطلح حدوده التي تحدّه، يتجاوزها حيناً، و لا يتجاوزها أحياناً أكثر، لأن كل مصطلح اختصّ بمفهوم من مفاهيم الفعل المعرفي الأكبر (القراءة) و مما وقفنا عليه أن هذه المصطلحات جميعاً ، ممّا يتّصل اتصالاً وثيقاً بذلك الفعل المعرفي ، و يعدّ كل مصطلح من تلك المصطلحات فعلاً معرفياً ؛ أنها تعنى بفهم النصّ.

فالمصطلحات التفسير ، و التأويل ، والشرح ، سارت جنباً إلى جنب مع مصطلح (المعنى) ، و نحن بصدد استحضاره للدراسة ، و ملاحظة أخرى هي ارتباط مفهوم المعنى Meaning في العصر الحديث بالدلالة Semantic ، الذي يعدّه اللغويون المعاصرون قمة الدراسات اللغوية ؛ لأنّ الدلالة هو المستوى الرابع في مستويات التحليل اللغوي المعاصر ، أو لنقل إن المستويات مجتمعة لتنتهي إلى هذا المستوى ، الذي هو الفهم ، ثم ألاّ تتدخل هذه المستويات الأربعة بعملية القراءة ، فالقراءة فعل معرفي معنيّ بإنتاج الدلالة ؛ ثم أن هذه المستويات هي صنو القراءة.

و لا بد لي من أن أتناول ثنائية طالما تكلم عليها اللغويون هي ثنائية (المعنى، و الدلالة)، فقد أشرت فيما سبق من البحث إلى وجهات نظر اللغويين و ها أنا ذا أدلي بدلوي في الدلاء، في هذه الثنائية القديمة الحديثة.

أبتدئ من نظرة اللغويين إلى حدّ المعنى، يشتق الفراهيدي لفظة (معنى) من (عنى) يقول: (( عناني الأمر يعنيني عنايةً ، فأنا معنيّ به ، و اعتنيت بالأمر .. و معنى كلّ شيء محنته و حاله الذي يصدر إليه أمره ))<sup>(1)</sup>

ويشتق فريق آخر من أصحاب المعجمات ، اللفظة من الفعل ( عنو ) ، كما ورد عند الجوهري ، و ابن منظور ، و مما يبدو أن ذلك خلط بين الفعلين ؛ لأن لكلّ فعلٍ منهما معنى يختص به ، أي ( عنا ، يعنو ) ، و ( عني - يعني ) .

---

(1) العين 253/2 عني .

قال ابن السكيت (244 هـ) : (( و نقول قد عنوت له إذا خضعت ، و قد عنت الأرض بالنبات ، تعنو عنوا ، إذا ظهر نبتها ))<sup>(1)</sup>، و لكنه في موضع آخر قال : (( و يقال : عرفت ذلك الأمر في معنى كلامه ، و في معناه كلامه ، و في معنى كلامه ، و في فحوى كلامه ، و في لحن كلامه ، و في عروض كلامه ، و في حوير كلامه ))<sup>(2)</sup>، و القول الأول قال به الكسائي<sup>(3)</sup> (189 هـ)، أي بمعنى الإنبات أو ظهور النبات . و أعتقد أن أصحاب المعجمات قد خلطوا بين الفعلين، على أني أجد أن ابن السكيت قد فصل بين الفعلين؛ لأنه اشتقه في مقالته الثانية من عنى - يعني أي يراد به القصد، أو المقصود بالأمر. و لو أن الفعل الأول قد أُريد به الإظهار، و الإخراج و الظهور، وقد ذكر الجوهري: ((وعنيت بالقول كذا: أي أردت و قصدت، و معنى الكلام و معناته واحد))<sup>(4)</sup> و بذا يكون قد اشتق من الفعل (عنى، يعني) .

ونقل صاحب اللسان عن الأزهري (352 هـ) عن أحمد بن يحيى (291 هـ) قوله: ((المعنى، والتفسير، والتأويل واحد))<sup>(5)</sup>، أقول: لما كانت هذه المصطلحات عند ثعلب تأتي على صعيد واحد لمعنى واحد وإنما جي بها لإفادة القصد، لذا اتفقت، ثم افرقت لتكون مصطلحات ذات معانٍ اصطلاحية على مستوى فهم النصّ المقروء.

و أورد الشريف الجرجاني حدًا عرفيًا اصطلاحياً حينما وصف المعنى بأنه صور ذهنية موضوعة بأزائها الألفاظ، و ما هو متحصّل من الصور في العقل الإنساني، و بعد ذلك يفصل القول في صور هذه المعاني ((فمن حيث إنّها تُقصد باللفظ سميت معنى، و من حيث إنّها تحصل من اللفظ في العقل سميت مفهوماً، و من حيث إنّها مقول من اللفظ في جواب (ما هو) سميت ماهيةً، و من حيث ثبوته في الخارج سُميت حقيقة))<sup>(6)</sup> هذا هو تفسيره للصور الذهنية التي نعني في مجموعها القصد .

(1) إصلاح المنطق 186 .

(2) إصلاح المنطق 410 .

(3) ينظر : الصحاح : الجوهري ( عنا ) 2440/6 .

(4) الصحاح ( عنا ) 2440/6 .

(5) ابن منظور ، لسان العرب عنا 106.15 .

(6) التعريفات : الشريف الجرجاني 122 .

## ثانياً: الدلالة:

بافتح أو الكسر هو المصدر من دَلَّ ، يَدُلُّ ، و نقل ابن السكيت عن الفراء قوله: (( يقال دليل بين الدلالة ، و الدلالة ))<sup>(1)</sup> و قال ابن فارس في ( دَلَّ ) : (( الدال و اللام أصلان : أحدهما إبانة الشيء بأمانة تتعلمها، و الآخر اضطراب في الشيء)) .

أوضح ابن سينا (428هـ)<sup>(2)</sup> العملية الدلالية ، و وقف على دقائق الأبعاد النفسية لإنتاج الدلالة ، معتمداً في ذلك على دراية منه بعلم النفس و هو الفيلسوف ، و براعة منه في التحليل العقلي المرتبط بدراية فائقة في التشريح لأنه الطبيب ، فهو الفيلسوف الطبيب كما أشرت إليه. فقد حددت الدلالة في نظريته إلى : الأشياء المادية الحاضرة ، أو الغائبة عن الحس و الأفكار و المجردات ، و أشار إلى المثيرات السمعية و استحضارها لصور الأشياء و معانيها ، و صنّف الرموز الدلالية إلى الألفاظ المثيرة ثم الكتابة التي تنوب عن اللفظ و الصوت .

و أكد عبد القاهر الجرجاني (471هـ) أن للفظ معنى يستدعيها ، أو هي الدال الذي يستدعي المدلول ، و أن لها صورة مختزنة في العقل ، فنستعدّ لتلقّي خبراً عنها ، ، و هو ما يفهم بعلم الدلالة الحديث Modern Semantics، الانتقال بالألفاظ من المحسوس إلى المجرد و هو ما وصفه ابن سينا ، لذا هو يقول : (( من ذا الذي يشكّ أنا لم نعرف الرجل و الفرس ، و الضرب ، و القتل إلّا من أساميها ، لو كان ذلك مساعاً في العقل لكان ينبغي إذا قيل ( زيد ) أن تعرف المسمّى بهذا الاسم ، من غير أن تكون قد شاهدته ، أو ذكر لك بصفة ))<sup>(3)</sup> و في موضع آخر : (( قولنا : زيد خارج ، فما عقلناه منه ، و هو نسبة الخروج إلى زيد ، لا يرجع إلى معاني اللغات ، و لكن إلى كون ألفاظ اللغات سمات لذلك المعنى ، و كونها مرادة بها))<sup>(4)</sup> و يفهم ممّا جاء عند ابن فارس (395هـ)<sup>(5)</sup> ، و ابن سينا (428هـ) ، و الجرجاني (471هـ) و من تابعهم ، وأمّا ما وضعه اللغويون الغربيون المحدثون فيتوافق و ما قال به القدامى من

(1) إصلاح المنطق 111 .

(2) ينظر : علم الدلالة العربي : د. فايز الداية 13 .

(3) دلائل الإعجاز 416 .

(4) دلائل الإعجاز 417 .

(5) ينظر : الدرس الدلالي في ضوء الصحاح لابن فارس : للباحث

اللغويين، و كلام الأقدمين لا يقلّ عما قال به المحدثون دقّة في الأخذ ، و إصابة في الرأي، و لكن ممّا لا يمكن إنكاره أن الأقدمين لم يكونوا بسعة المحدثين في التفسير ، و توضيح العلاقة بين الرمز و مرجعه ، أو الاسم و الشيء ( أي الدال و المدلول ) ، و قول بعضهم<sup>(1)</sup>: ((إنها علاقة سببية سلوكية ، و مسوّغة بعوامل نفسيّة و اجتماعيّة مصاحبة ، و درسوها دراسة متخصصة مستقلّة مستقصية ، و هذا أمر طبيعى فهو من سمات العلوم الحديثة، و يسوّغه عامل الزمن و سنّة التقدّم و التطوّر، و التقدم)).

و نجد ممّا ذكره عبد القاهر الجرجاني ، و الشريف الجرجاني الذي سيرد حدّه في الفقرة التالية ، أن دلالة الألفاظ و التراكيب تختلف وضوحاً من شخص إلى آخر ، و ذلك يمكن رده إلى كمية الصور الذهنيّة المختزنة في أذهان الأفراد ، الصور المكتسبة من التجارب الحسيّة و العقلية التي صادفها أو يصادفها في حياته ، ذلكما يختص بالمحسوسات أو المعنويات المجردة، فالتناسب طرديّ كما يرى د. علي الحمد<sup>(2)</sup> بين وضوح الدلالة، و وفرة الصور التي تختزن في الذهن الحاصل عليها الفرد في حياته ، فازدياد خبرته ، و وضوح تجاربه في الحياة، و المعرفة الواسعة بطرائق نظم اللغة، و تراكيبها ، توقّر لديه صوراً يختزنها الذهن أكثر ، و يقدر على فهم الدلالة و تحصيلها بشكل أيسر، و أدقّ ، و إذا ما وازنا بين الطفل و الكبير في إدراك دلالة الألفاظ ، و فهم التراكيب يكون الأطفال أقلّ بكثير من الكبار ، و ذلك لقلة تجاربهم و محصولاتهم من الصور الذهنية للمحسوسات و المجردات ، و لجهلهم بوجوه تراكيب اللغة المختلفة

ويحدّد الشريف الجرجاني المصطلح بقوله: ((الدلالة هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به، العلم بشيء آخر، والشيء الأول هو الدال، والثاني هو المدلول))<sup>(3)</sup> ثم تتأمل قوله وهو يقول: ((وكيفية دلالة اللفظ على المعنى))<sup>(4)</sup> ومن هنا يتّضح مفهوم القدامى للمصطلح، الذي يبدو لي أن الدلالة ليست المعنى ، وإنما هي الدراسة التي يُتوصّل بها إلى المعنى، وهي

(1) الكلام لعدنان بن ذريل نقله الدكتور علي توفيق الحمد في بحثه : نظرة في أثر اللغويين العرب في علم الدلالة 21 .

(2) نظرة في أثر اللغويين في علم الدلالة 22.

(3) التعريفات 61 .

(4) التعريفات 61 .

ما يفهم من اللفظ ( من إشارة ، أو علاقة ) ، ليكون اللفظ مُفهِمًا للمتلقى قصد قائله ، على أنه لم يبتعد من سابقه فيما أراد .

ولما كانت الدلالة فيما يفهم وما يبدو هي (الأمانة، أو العلامة، أو الإشارة)، ما يبين بها الشيء، وأنّ الشيء هنا هو المدلول (اللفظ) به عن نفسه، ويقول أدقّ إنّها - الدلالة - علامة يفصح بها المدلول عن نفسه، ويتّضح.

والإبانة تتراوح بين الظهور والوضوح، والفصاحة، والقدرة على التبليغ والإقناع، وبذا يكون الإنسان حيوانًا مبيّنًا، فيما يرى الجابري، وقد لا أتفق معه في وصف الإنسان بأنه حيوان كما يجري عند الفلاسفة؛ لأن الله عزّ شأنه خلق الإنسان، و خلق الحيوان، فكلّ منهما من مخلوقاته جلّ و علا، ولكنّ الله سبحانه و تعالى وهب الإنسان ما لم يهبه إلى الحيوان، فقد وهبه هذه القدرة العجيبة على البيان - أي الكلام الفصيح المقنع (الساحر). وحينما نقول الكلام، إنّما نعني به ذلك الفعل المنطوق المتحصّل من أصوات تتراصّف بعضها وبعض في سلسلة كلاميّة لتبين للمتلقى، وهذه الخاصية في الإنسان وحده، تميّزه من الحيوان، وتفضله عليه، وتفضله به، فالبيان عرف به الإنسان دون غيره من سائر المخلوقات.<sup>(1)</sup> وهنا صاحب مصطلح الدلالة مصطلح البيان.

أمّا السعران فيرى أن علم الدلالة Semantics ، هو العلم الذي يدرس المعنى، هو فرع من فروع علم اللغة الحديث (( وهو غاية الدراسات الصوتية ، والفونولوجية ، و النحوية ، والقاموسية ، إنّهم قمة هذه الدراسات ))<sup>(2)</sup>، أقول تعقيبًا على ذلك إن المستويات اللغوية لما انتهت بالدلالة ، فمعنى ذلك أنّ هذه المستويات كلّها تنتهي أو تصب في موضوع دراسة المعنى وهو الدلالة ، و من المعروف ، أن هذه الدراسات جميعًا لم تكن إلّا من وكد اللغويين، لذا كان طبيعيًا أن ينهض اللغويون وحدهم بدراسة هذه الفروع اللغوية الصرف ، أمّا المعنى والنظر فيه فهو موضوع أسهم فيه علماء ومفكرون في ميادين مختلفة ، وأسهم فيه قديمًا الفلاسفة ، و المناطق خاصة ، والأصوليون ، و أسهم فيه أيضًا علماء النفس ، و علماء الاجتماع ، و

(1) ينظر - بنية العقل العربي - د. محمد عابد الجابري 15-19.

(2) علم اللغة ( مقدمة للقارئ العربي ) : د. محمود السعران 261.

الانثربولوجيا حديثاً ، و اشترك فيه علماء السياسة والاقتصاد ، والفنانون ، و الأدباء ، و الصحفيون ؛ لأن المعنى اللغوي لا بدّ من أن يشغل المتكلمين جميعاً على اختلاف طبقاتهم ومستوياتهم الفكرية ؛ لأنّ اللفظة يمكن أن تستعمل في المجالات المذكورة كافة ، ولا بدّ من أن تعنى لديهم معاني توازي مستوى أدائهم و تساويه ، و بدأ أمكن تسمية هذا البحث في علم الدلالة المجالات الدلالية ، و هكذا أدلى كل متكلم و من أي مستوى بدلوه في هذه المشكلة الخطيرة على صعيد الدراسات اللغوية .

و عليه صار البحث في مسألة المعنى و الدلالة شائكاً مشتبكاً ؛ لأن دراسة المعنى من مشكلات علم اللغة الحديث - و لا سيما علم الدلالة - ، و البحث عن كيانات معنوية للألفاظ من موضوعاته الجوهرية على ما زعم أولمان Ullman<sup>(1)</sup> .

لقد استغرقت قضية اللفظ و المعنى مجالاً واسعاً في الدراسات اللغوية ، فقد عني بها اللغويون ، و البلاغيون ، و النقاد ، و شغلت مساحات لا يستهان بها من بحوثهم ، حتى صارت ظاهرة ، يتصدى لها كل باحث في أيّ قضية تخص اللغة أو النقد ، ووجدت ثنائية اللفظ والمعنى مكاناً في بحوث الأصوليين ، والفلاسفة ؛ لأن المعنى يمثل نقطة التقابل بين ثلاثة أنواع من (علم المعنى) التي هي: علم المعنى اللغوي ، و علم المعنى الفلسفي، و علم المعنى العام ، و يهيئ هذا التقابل فرصة التعاون بين هذه الأنواع الثلاثة على خير وجه .<sup>(2)</sup> أمّا وظيفة هذه العلوم جميعاً فهي دراسة المعنى و مشكلاته ، و لكن من المعلوم أن كلّ علم من هذه العلوم يدرس المعنى من زاويته الخاصة، و على وفق حاجته إلى المعاني بإزاء الألفاظ، و بزوايا خاصة ، من هنا نجد أنّ مصطلح المعنى قد عرف حدوداً كثيرة أوردها ريتشاردز و أوغدن Recharde & Ogden ، في كتابهما الشهير ( معنى المعنى ) Meaning of meaning، فقد ذكرا فيه ما لا يقل عن ستة عشر تعريفاً للمعنى ، أو ربما يزيد على ذلك بأن ذكرا إثنين وعشرين تعريفاً .

(1) ينظر : دور الكلمة في اللغة 61 .

(2) ينظر : دور الكلمة في اللغة 61 .

وبناءً على ذلك فإن المعنى كان ولا يزال من أهم مشكلات علم الدلالة ، لذا تعددت النظريات التي درست المعنى على وفق اختلاف التعريفات أو كثرتها ، فقد وقعت المناهج اللغوية على المعنى المعجمي ، أو أن تدرس معنى الكلمة المفردة بوصفها الوحدة الأساسية لكل من النحو ( التركيب ) Syntics ، والدلالة Semantic. إذ لا نجد اتفاقاً أو شبه اتفاق بين الباحثين في المعنى ودارسيه على نظريات محدّدة، و بهذا فقد نتج من اختلاف المنهج اختلاف النظرة إلى المعنى، و قد ظهرت نظريات متعددة في العصر الحديث تدرس المعنى نوردها بإيجاز: (1)

### 1. النظرية الإشارية في المعنى: Referential theory وفيها رأيان:

الأول: أنّ كل قضية مؤلفة من أسماء، و أن معنى الاسم هو مسماه نفسه، أي أنّ معنى الكلمة هو ما تشير إليه،  
و الآخر: أنّ معنى الاسم متميّز من مسماه، أي أنّ معنى الكلمة هو العلاقة بين التعبير، و ما يشير إليه، و لذا سميت هذه النظرية ، النظرية الاسمية في المعنى ، Naming theory of meaning.

2. النظرية الفكرية في المعنى، و أطلق عليها أحمد مختار عمر النظرية التصويرية Ideational theory، و ترى هذه النظرية، أنّ الكلمة تشير إلى فكرة في الذهن، و هذه الفكرة هي معنى الكلمة، و اللغة وسيلة، أو أداة لتوصيل الأفكار، أو أنّها تمثيل خارجي و معنوي لحالة داخلية، و من أشهر القائلين بها جون لوك John Locke، و هذه النظرية تقف على أنّ الأفكار أو التصورات الموجودة تختزن في عقول المتكلمين و السامعين بقصد تحديد المعنى.

3. نظرية المنبّه و الاستجابة Stimulus-response theory، و تركز هذه النظرية في تفسيرها لظاهرة المعنى ، في ما يستلزمه استعمال اللغة ( في الاتصال ) ، و نعني بالجانب الممكن ملاحظته علاقية ، من أشهر القائلين بها بلومفيلد Bloomfield، أي أنّ معنى الجملة هو الموقف الذي ينطق فيه المتكلم جملة ما ، و تعقبه استجابة لدى السامع ، أو أن المعنى هو المنبّه الذي يثير استجابة لفظية معيّنة ، فالمعنى عند بلومفيلد يتألف من

---

(1) ينظر : في فلسفة اللغة : د. محمود فهمي زيدان 96 و ما بعدها ، و علم الدلالة : د. أحمد مختار عمر 54 و ما بعدها .



ملاح الإثارة ، و ردّ الفعل القابل للملاحظة و الموجود في المنطوقات ، و عرّف معنى الصيغة اللغوية بأنّه : الموقف الذي ينطقه المتكلم فيه ، و الاستجابة التي يستدعها من السامع .

وإذا درسنا هذه النظريات بإنعام توصلنا إلى أنّها تأخذ الكلام المنطوق، وتضعه في ضمن اهتماماتها، والكلام المنطوق هو ما يعني به الصوت. فالصوت على هذا الأساس مادة أساسية وضرورية لفهم المعنى، فدراسة المعنى هي أساس علم الدلالة.

يرى اللغوي الإنجليزي Firth في نظريته الدلالية أن المعنى هو المحصلة النهائية لتحليل الحدث اللغوي تدريجيًا على مستويات اللغة كافة : الاجتماعية ، والصوتية ، والصرفية، و النحوية ، والمعجمية في قوله (( ولمعرفة المعنى يمكن أن نتقبل الحدث اللغوي بشكل كامل، و بعد ذلك نختبره على مستويات مختلفة بالترتيب التنازلي مبتدئين بالسياق الاجتماعي ، و نتقدم في أثناء النحو و المفردات إلى الأصوات و وظائفها ))<sup>(1)</sup>، و تتلخص هذه النظرية أن المعنى ليس العلاقة المتبادلة بين اللفظ و صورة الشيء الذهنية بل يتحدد المعنى من وظيفة الحدث اللغوي بعد خضوعه للتحليل التدريجي على مستويات اللغة في ظلّ ما يعرف بسياق الحال context of situation، و يتعامل فيرث مع سياق الحال كما يتعامل مع أي مستوى لغويّ آخر ، و هو لا يتصوّر علمًا للدلالة دون الإحاطة بالسياق .<sup>(2)</sup>

و تجدر الإشارة إلى أنّ ابن جنّي قد سبقه إلى هذه الرؤية، وأنها قد وردت مبعثرة مفتقرة إلى التنظيم في إطار شامل متكامل، المقصود أهمية سياق الحال و تحليل الحدث الكلامي من أجل الوصول إلى بيان معنى النص اللغوي.<sup>(3)</sup>

فالمعنى هو ما يدور في المعجم ، و يتناوله تفصيلاً ، و علماء العربية هم بمجال المعجم أعنى من غيرهم ، و نعلم أن معجمنا العربي يعطي معنى المفردة مجرّدة من سياقها في بادئ الأمر ، ثم حينما يورد الشواهد من المأثور العربي الموثوق به ، إنّما يكون قد وضعها في

(1) الدلالة عند ابن جنّي : د. عبد الكريم مجاهد 163 .

(2) ينظر : ما معنى ((نظرية المعنى)) عند فيرث ؟ جون لاينز ترجمة د. عبد الكريم مجاهد 60 .

(3) ينظر : الدلالة عند ابن جنّي : د. عبد الكريم مجاهد 163.

سياق لغوي ، و تكون المعالجة على صعيدين صعيد المفردة ، و صعيد السياق ، و هذا ما يجري في المعجمات التي ألفها علماء العربية و ما يشابهها من كتب اللغة الأولى التي عنت بجمع الثروة اللغوية ، و تفسيرها بوجه من الوجوه ، و هي مع كل ما قدمت من ثروة لغوية اعتنت باللفظة المفردة كثيراً ، و نظرة مثل هذه تكون نظرة ضيقة تقنع بالأمور السطحية ، أي أنها تبعد اللفظة من محيطها الاجتماعي الذي هو استعمالها .

و يرى عبد القاهر الجرجاني أن اللفظة المفردة يجب أن ينظر إليها قبل دخولها في التركيب ، لأنها ستؤدّي حينذاك - بعد التركيب - معنىً جديداً ، و لا يظهر معناها الحقيقي السياقي إلاّ بضمّ كلمة إلى كلمة (( و بناء لفظة على لفظة ))<sup>(1)</sup> في سياق ، إن هذا الذي نادى به الجرجاني في نظريته للإعجاز القرآني ( نظرية النظم ) ، و خلاصتها أنها ربطت المعنى المعجمي Lexical meaning ، و المعنى النحوي Syntactic meaning ، و هي التي تطرّق إليها فيرث ، و عرفت عند المعاصرين من علماء اللغة بنظرية السياق ، و بهذا يفرق المعنى عن الدلالة .

ولكن يلتقي المعنى بالدلالة، وهنا يقع الخلط بين المصطلحين، و أزعّم أن الخلط قد جاء من أن كلمة (معنى) استعملت مرادفة لكلمة (دلالة)، فالدلالة في العصر الحديث، علم يدرس معاني الألفاظ ضمن إطارها المعجمي الضيق، أو خارج إطارها المعجمي أي في سياقها، و هو ترجمة لمصطلح Semantics، و هذا ما طرحه عزمي إسلام، فمفهوم المعنى عنده أعم و أشمل من الدلالة؛ لأن المعنى عنده مقصور على اللفظة وحدها.

و إذا تأملنا مفهوم علاقة المعنى بالدلالة عند الجرجاني ، الذي هو أن المتكلم يمكنه أن يتوصل إلى المعنى بدلالة المعنى<sup>(2)</sup>، فالدلالة يمكن أن تكون رمزاً أو إشارةً يتوصّل بها إلى المعنى ، فالمستوى الدلالي يدرس العلاقات القائمة بين الكلمة و معناها ، و موضوع علم الدلالة عبارة عن دراسة كل شيء - أي شيء - يقوم بدور العلامة أو الرمز ، وهذه العلامات أو الرموز قد تكون كل شيء من أجل الوصول إلى المعنى ، و مهمة علم الدلالة دراسة هذه الرموز أو

(1) دلائل الإعجاز - الجرجاني 35.

(2) ينظر : دلائل الإعجاز 357 .

العلامات و أنظمتها ، وقد تكون هذه العلامات أو الرموز غير لغوية ، وقد تكون لغوية في كونها ذات أهمية خاصة في حياة الإنسان ،و تنصب عنايته - علم الدلالة - كذلك بالناس ، و العادات الاجتماعية لهم ، وطرائق اتصالهم و آلتهم ، و بتوجيه العمليات العضوية للنطق، وما يتبعها من اهتزازات تلتقطها أذن السامع ، و يتابعها ليرى تحوّلها إلى إشارات من طريق الجهاز العصبي ، و ترجمتها إلى الفكرة التي يعينها المتكلم ، فالنشاط الكلامي ذو الدلالة الكاملة لا يتكون من مفرداته فحسب ، وإنما من وحدات كلامية أو امتدادات نطقية تتكون جملاً.<sup>1</sup>

وتدرس الدلالة وظيفة الكلمات، ووظيفتها تكمن في نقل المعنى إذن هي ((أقرب ما تكون قضية نفسانية، في حين يحتفظ المعنى بقيمة سكونية (فهو الصورة الذهنية من هذه القضية)<sup>(2)</sup>))، فالتغيّر الدلالي يتبعه تغيّر في المعنى، إذ إنّ القيمة الدلالية لكلمة ما تكمن في معناها.

فاللفظة المفردة كما هو معلوم هي نواة الدرس الدلالي، فيبحث فيها و هي في حالتها المعجمية، ثم يتنبّه إلى التاريخ اللغوي للفظ المفردة، و يستعين بمناهج التطوّر والنمو، و مظاهر تعدد المعنى، و احتمالات السياق، إذ يتخصص بدراسة المعنى على مستوى اللفظة المفردة، و العبارة، و الجملة، في إطار اجتماعي معيّن، و من زاوية الاستعمال الحيّ في بيئتها الخاصة.<sup>3</sup> و يختص علم الدلالة بدراسة معاني الكلمات عند ماريو باي<sup>4</sup>، و محمود السعران.<sup>5</sup> و يقرر فيرث<sup>6</sup> Firth أن دراسة الدلالة تكوّن الموضوع الرئيس والأساسي للدراسة الألسنية (علم اللغة)، ويصرّ على وصفها بأنها الموضوع الأهم بينها، وتتكون دراسته - علم الدلالة - من مجموعة العلاقات أو الوظائف العائدة للعنصر اللغوي المرتبطة بمضمون محيطه (واقعه الاجتماعي)، فالدلالة هي كل شيء، المعنى، والإشارة، والارتباطات الحسية، والعلاقات

(1) ينظر : من قضايا اللغة و النحو : د. أحمد مختار عمر 4

(2) علم الدلالة : بيرو غيرو ، ترجمة د. منذر عياشي 11

(3) ينظر : علم الدلالة العربي : د. فايز الداية 39 ، و دراسات في علم اللغة - القسم الثاني : د. كمال محمد بشر 153 .

(4) ينظر : أسس علم اللغة 44 .

(5) ينظر : علم اللغة 261 .

(6) ينظر : الألسنية ( علم اللغة الحديث ) المبادئ و الإعلام : د. ميشال زكريا 283 .

القائمة بين الألفاظ والجمل، ومحيطها الخارجي؛ فالمعنى جزء من الدلالة عند فيرث على حسب هذا المفهوم. ويستمد المعنى وجوده مما يدلّ عليه.

ويرى بالمر<sup>(1)</sup> Palmer أن المعنى كيان محيّر ، فإذا أردنا معرفة معنى أي كلمة ، علينا القيام بإجراءات عديدة ، إذ إننا نستطيع أن نشرح الكلمة للآخرين ، و أن نعيد الصياغات عن طريق المترادفات ، و لكن هذا لا ينتج عنه وجود كيان هو المعنى . و مشكلة علم الدلالة هي ليست البحث عن هذا الكيان المحيّر الذي هو المعنى، و إنما تبحث الدلالة في محاولة لفهم ، كيف يمكن هذه الألفاظ أن تعني أو ربما كيف تكون ذات معنى ، فالبحث عن معنى أي كلمة هو استعمالها ، و دراسة هذه العلاقات التي تنتج عن الاستعمال هو مشكل الدلالة . وهذا فيما يبين ويتضح تفريق بين المصطلحين، ولا يساوي بينهما، فالدلالة هي التي تؤدي إلى معرفة هذا الكيان ووجوده وتدرسه دراسة تحليلية على أنه واحد من مكوناتها.

يرى جون لاينز<sup>(2)</sup> J.Lynes أن المعنى والدلالة غير واضحي المعالم تماماً و ذلك يعود إلى أمور ،

أولها أن الدلالة مرتبطة بالإشارة أطلق عليها التعابير اللغوية، و المعنى مرتبط بالكيانات الخارجية و أطلق عليها الوحدات المعجمية، فمعنى أيّ تعبير هو مجموع علاقات المعنى القائمة بينه و بين التعابير الأخرى.

وثانيها اعتماد المعنى على العلاقات القائمة بين التعابير اللغوية التي تعود إلى لغة معينة، والدلالة تربط هذه التعابير بصنوف من الكيانات في العالم الخارجي، أي تربط الوحدات المعجمية بالتعابير اللغوية، وهذا ما يميّز الدلالة من المعنى،

و ثالثها أن المعنى و الدلالة يعتمد أحدهما على الآخر، بالشكل الذي يجعل المرء غير قادر على معرفة أحدهما دون أن تكون لديه في الأقل شيء من المعرفة عن الآخر، فالعلاقة بينهما عكسية، أي كلما توسعت الدلالة صغر المعنى ، و العكس صحيح . و هذا يبين العلاقة التبادلية بين المعنى و الدلالة، و لكنّ ثمة استنتاجاً يظهر في هذا المجال هو أن المعنى ليس مساوياً للدلالة، و إنما بينهما تفريق، فالمعنى يتضح بدلالة.

(1) ينظر : علم الدلالة : بالمر 51 .

(2) ينظر : اللغة و السياق و المعنى 62-65 .

و يفرّق محمد المبارك بين علم الدلالة و علم المعنى بقوله: ((فالدلالة ليست مرادفة للمعنى، ففي الاتصال اللغوي أي نقل الأفكار عن طريق اللغة : رمز دال هو اللفظ ، و مدلول هو المعنى، و دلالة و هي الارتباط بينهما ... ، والعلم الباحث في ما بين الألفاظ والمعاني من صلات هو مبحث الدلالة من علم اللغة )) ، والدلالة فيما يرى ((هي إثارة اللفظ للمعنى الذهني أي مدلوله))<sup>(1)</sup>، فالدلالة إذن لفظ و معنى ، و ندرسهما على حدّ سواء .

نستطيع أن نقرر من ذلك كلّه أن ثمة فرقاً بين الدلالة و المعنى، فهما ليسا مترادفين، فعلم الدلالة هو دراسة العلاقات و الكيانات اللغوية مادية أو غير مادية، من أجل الوصول إلى المعنى، والدلالة هي ما يتوصل به إلى المعنى.

و أذهب إلى أن الدلالة أوسع من المعنى و أشمل، ذلك لأنّ همّ الدرس الدلالي هو المعنى، وأن الوصول إلى المعنى يحتاج إلى الرمز أو الإشارة، و هذا الرمز أو الإشارة يمثل الدلالة، فالأصوات رموز ، و تراصفها بعضها وبعض يكون البنية و هي رموز أيضاً لكنها رموز لغوية هي الوحدات الدلالية الصغرى ، ثم تأتلف هذه الوحدات الصغرى في سياق أي تركيب Syntic، ليبين المعنى و يتحدد بشكل دقيق ، فبين الدلالة و المعنى عموم و خصوص كما يرى أحمد نصيف الجنابي،<sup>(2)</sup> فالدلالة تتضمن المعنى ، و المعنى هو ناتج الدلالة

---

(1) فقه اللغة و خصائص العربية : د. محمد المبارك 168 .

(2) رؤية جديدة في مفهوم علم الدلالة 212 .

# الفصل الثاني

## دلالة الصوت المفرد

- المبحث الأول: الصوت اللغويّ
- المبحث الثاني: الصوت الإيحائي والصوت الانفعالي
- المبحث الثالث: مخارج الأصوات
- المبحث الرابع: صفات الأصوات
- المبحث الخامس: الحدث اللساني بين الطبيعة والاعتباطية

نتناول في هذا الفصل مباحث تتصل بصوت الحرف المفرد، الذي نستبين في أثناءه علاقته بالمعنى.

## المبحث الأول: الصوت اللغوي :

يولد الصوت (بالمفهوم الفيزيقي المعروف لدى باحثي الطبيعة)، نتيجة اهتزاز جسم ما في الهواء، وهذه الاهتزازات تنتقل عبر الهواء؛ لأنّ الصوت حين انتقاله به حاجة إلى وسط ناقل، ينتقل به إلى طبلة الأذن، وقتها يعمل جهاز السمع على نقل هذه الاهتزازات إلى سلسلة العظيّمات إلى الأذن الداخلية، ثم عبر عصب السمع إلى المخّ، وحينئذ يفسرها المخّ؛ و هذا يعني أنه لا يمكننا أن نقول بوجود صوت ما إلّا حينما نسمعه، و تأخذ طبلة الأذن في الاهتزاز لكي تستجيب لجزئيات الهواء الملامسة لها.<sup>(1)</sup>

وتنتقل هذه الاهتزازات على شكل ذبذبات، وتولّد هذه الذبذبات موجات، وتعتمد هذه الموجات على طول موجي، وسعة، وتردد، وزمن، وهذا تفسير فيزيقي طبيعي كما ذكرت، و يشمل هذا الصوت اللغوي، و الصوت غير اللغوي، الذي هو ((الأثر السمعي الذي به ذبذبة مستمرة مطّردة حتى و لو لم يكن مصدره جهازاً صوتياً حياً))<sup>(2)</sup>.

أمّا الصوت غير اللغويّ هو مختلف تماماً عن الصوت اللغويّ، فالصوت غير اللغوي يمكن أن تحدثه أي آلة أو أي جهاز آخر يمكنه إصدار أصوات. حتى الجهاز النطقي عند الإنسان، قادر على إنتاج أصوات وأنواع من الضجيج، يمكننا أن نخرجها من مفهوم اللغة تماماً، كالصوت الذي تحدثه أي آلة متحركة.<sup>(3)</sup>

يعرّف الأنطاكّي الصوت اللغويّ بأنه الأثر السمعي ، و يؤكد بهذا أهمية السمع في عملية إنتاج الصوت اللغويّ ، و هذا الأثر يحدثه احتكاك الهواء بنقطة ما من نقاط الجهاز الصوتي ، و الجهاز الصوتي بمفهومه الدقيق هو ما موجود لدى الإنسان فقط ، و النقطة التي يشير إليها حينما يحدث فيها انسداداً كاملاً أو ناقصاً في أي موضع من مواضع الجهاز

(1) ينظر : دراسة السمع و الكلام ؛ د. سعد مصلوح 25.

(2) مناهج البحث في اللغة : د. تمام حسّان 59 .

(3) ينظر : أسس علم البلاغة : ماريو باي 38.

الصوتيّ ليمنع الهواء الخروج من الجوف في عملية الزفير من حرّية المرور ، أي أنه يحدث نتيجة عوق في موضع ما من مواضع التصويت لدى الإنسان ، (( مثل الباء التي هي نتيجة انسداد كامل في الشفتين، ومثل السين التي هي نتيجة انسداد ناقص في أطراف الأسنان))<sup>(1)</sup>. نواجه بشخص يتكلم ، فنلاحظ أنّه يحرك فكّه الأسفل و شفتيه و لسانه ، و بدأ ندرك أثراً سمعياً يصل إلى آذاننا ، فنعرف تماماً أنّ هذا مرتبط بهذه الحركات التي موقعها فم المتكلم ، و لا يبدو هذا الأثر السمعيّ في مظهر ذبذبة مستمرة طويلة غير معدّلة - غير مفهومه - ، (( كالتي نسمعها من صفارة الإنذار أو من صفارة القطار )) ، و إنّما هي مفهومة معدّلة بالقدر الذي يصاحبها من الحركات النطقية التي يصدرها جهاز النطق ، و يلونها بألوانها الصوتية الخاصة ، التي يحددها موضع العوق في جهاز التصويت الإنسانيّ و هو ما يصطلح عليه ( الأصوات اللغوية )<sup>(2)</sup>، و بدأ تخرج الأصوات التي لا يصدرها جهاز التصويت الإنسانيّ.

لقد تنبّه ابن جنّي<sup>(3)</sup> من القدماء إلى اختلاف أجراس الأصوات اللغوية باختلاف مقاطع تلك الأصوات ، و بهذا فقد تعرّف ابن جنّي الجهاز النطقي الإنسانيّ ، و قد شبهه بعضهم بالآلة الموسيقية ( الناي ) بحساب مواضع العوق ، و ذلك بأنّ يضع الزامر أنامله على خروقه المنسوقة و يراوح بين عمله ، اختلفت الأصوات لديه ، و يُسمع لكل خرق منها صوتٌ لا يشبه صاحبه ، و مرة أخرى يشبّه جهاز التصويت بالآلة الموسيقية ( العود ) ، و أن الضارب إذا ضربه و هو مرسلٌ يختلف الصوت الذي يصدره عن الصوت الآخر الذي يصدره إذا حصر آخر الوتر ببعض أصابع يده الأخرى ، فإن أدناها قليلاً سمعت غير الاثنين و هكذا .

إنّ جهاز النطق الإنساني هو أكمل آلة موسيقية في مرونتها و في الإمكانيات في قدرته على إخراج أنواع من الأصوات لا حدّ لها<sup>(4)</sup>، و إنّ (( عدد الأصوات اللغوية الممكنة

(1) المحيط في أصوات العربية و نحوها و صرفها 13/1 .

(2) ينظر : مناهج البحث في اللغة : د. تمام حسّان 63 .

(3) ينظر : سرّ صناعة الإعراب 9-8/1 .

(4) ينظر : علم اللغة ( مقدمة للقارئ العربي ) : السعرا 98 .



يكاد يمتد إلى ما لا نهاية ، و ليس هناك من آلة موسيقية تساوي الجهاز الإنساني في تنوع الأصوات التي يصدرها ، و لكنّ اللغات بعيدة عن أن تستعمل في وقت واحد جميع المصادر التي في حوزة الكلام ، و على العكس من ذلك فإن الأصوات المستعملة في كل لغة محدودة العدد..<sup>(1)</sup>) فهناك أصوات ، و حروف في أبجدية كل لغة ، ففي اللغة من الأصوات أكثر ممّا في كتابتها من العلامات ، فالأصوات في اللغة ترتبط بعضها ببعض ارتباطاً وثيقاً ، لتكوّن نظاماً متجانساً مغلقاً تنسجم أجزاء النظام كلّها فيما بينها ، و هذه القاعدة الأولى من قواعد الصوتيات ، فاللغة لا تتكون من أصوات منعزلة بعضها عن بعض ، بل تتكون من نظام من الأصوات المتتابعة<sup>(2)</sup>.

لقد أطلق دارسو الأصوات اللغوية على جانب من أعضاء جسم الإنسان جهاز التصويت، الذي يشترك بعملية النطق، الفم، و الأنف، و الحلق، و الرئتين، و غيرها من الأعضاء التي تشترك في تكوّن أصوات اللغة، فإن هذه الأعضاء ((تؤدّي وظائف ربّما كانت أهمّ من ذلك لحياة الإنسان، فهي ضرورية بالنسبة للتنفس، و ضرورية بالنسبة للأكل، فمن الناحية البيولوجية ليس لدى الإنسان جهاز نطق<sup>(3)</sup>)).

و لمّا كان الصوت اللغويّ يصدر عن هذا الجهاز الإنسانيّ، فهو يختلف عن غيره من الأصوات التي تحدث عن أيّ سبب من الأسباب، أو أنه قد يحدث في العالم الطبيعيّ نتيجة لقرع جسم بجسم آخر، أو احتكاك جسم بجسم آخر، أو يكون نتيجة نفخ في جسم خاص أو لغير ذلك، و إنّ موضوع دراسة الصوت من هذه النواحي التي ذكرناها هو علم الطبيعة (الفيزياء)، لكنّ الصوت اللغويّ الذي يحدثه جهاز التصويت موضوع (علم الأصوات اللغوية)، و من واجب هذا العلم أن يدرس ثلاث مسائل يعتقد أنّها رئيسة فيه :<sup>(4)</sup>

1. حركات المتكلم المحدثّة لذلك الصوت، أو إحداث المتكلم للصوت.

2. انتقال الصوت في الهواء، أو الموجات الصوتية.

---

(1) اللغة : فندريس 62.

(2) ينظر : اللغة : فندريس 62.

(3) علم اللغة : السعران 98 .

(4) ينظر : علم اللغة : السعران 99-100 ، و علم اللغة - مذكور 105 .

3. استقبال أذن السامع للصوت، أو الدور الذي تقوم به طبلة أذن السامع لاستقبال الصوت. ينشأ الصوت الإنساني من ذبذبات تصدر في الغالب عن الحنجرة لدى إنسان ، و نعلم أن في داخل الحنجرة الوترين الصوتيين<sup>(1)</sup> ، و أشير هنا إلى أن تسمية الوترين الصوتيين هي تسمية مجازية ، فليسا هما وترين بالمعنى المعروف من كلمة الوتر ، بل هما رباطان مرنان يشبهان كل الشبه الشفتين ، و يمتدان في داخل الحنجرة أفقيًا من الخلف إلى الأمام ، و يلتقيان عند ذلك البروز المسمى ( تقاحة آدم ) أو ( البروز الحنجري ) ، فحين اندفاع النفس في عملية الزفير من الرئتين مازًا بالحنجرة محدثًا تلك الاهتزازات التي بعد صدورها من الفم ، و الأنف ، تنتقل عبر الوسط الناقل ( الهواء الخارجي ) على شكل موجات صوتية حتى وصولها إلى الأذن ، و أشير هنا إلى أن الصوت اللغوي معقد، إذ يتركب من أنواع مختلفة في الشدة ، و من درجات صوتية متباينة ، و أن لكل إنسان صفة صوتية خاصة به تميز صوته من صوت غيره من الناس ، و بدا عُرف كل إنسان من صوته.<sup>(2)</sup>

فحين اندفاع الهواء من الرئتين، يدخل إلى الحنجرة، فهو أمام حالين:

1. يجد الوترين الصوتيين مشدودين وفتحة المزمار شديدة الضيق.
  2. أو أن يجد الوترين الصوتيين مترخين وفتحة المزمار واسعة.
- ففي الحالة الأولى يحتك بالوترين الصوتيين بعنف فيهزهما عددًا من الهزات في الثانية كثيرًا أو قليلًا، يعتمد ذلك على شدة توترهما أو ضعفه، و الصوت الناتج من هذا الاهتزاز فتضخمه الحنجرة و الفراغات الأخرى في الحلق ، و لا يهتز الوتران الصوتيان في الحالة الثانية حين مرور الهواء من فتحة المزمار، و هو في كلتا الحالين يسلك طريقه في الفم ، و يكون في إحدى حالين :

1. فإن وجد طريقه مفتوحة من غير اعتراض عقبة من الحنجرة حتى خارج الشفتين، يمر الهواء حتى يخرج من الشفتين من غير إحداث صوت.

---

(1) لم يكن دارسو الأصوات القدماء على علم بهذين الوترين ، و إنما أثبت وجودهما علم التشريح فيما بعد .

(2) ينظر : الأصوات اللغوية : إبراهيم أنيس 8.

2. أو أن يجد هذه الطريق قد انسدت في نقطة منه انسدادًا كليًا أو جزئيًا، يحتكّ

بأعضاء النطق عند نقطة الانسداد فيحدث صوتًا مرة أخرى.

نخلص من ذلك إلى أنّ اعتماد الصوت في تصويته، على الوترين فقط، أو على نقطة الانسداد (الارتكاز) فقط أو على الأمرين جميعاً.<sup>(1)</sup>

وعلى ما قدّمنا آنفاً يكون الصوت اللغويّ ذا جانبين ((أحدهما عضويّ، والآخر صوتي، أو بعبارة أخرى أحدهما حركي، والآخر تنفسيّ، أو بعبارة ثالثة أحدهما يتّصل بعملية النطق والثاني يتصل بصفته))<sup>(2)</sup>، وهذا يعني أن عملية إنتاج الصوت اللغويّ تحدث عند أية نقطة ممّا بين الشفتين، والوترين الصوتيين في الجهاز النطقي الإنسانيّ، فموضوع الصوت اللغويّ محصور بين مرحلة نطقه، واتّصافه بصفة معينة.

وثمة إشارة إلى حقيقة جوهرية تتبني على ما أسلفنا ذكره، و هي تتّصل بحركات هذا الجهاز، فإن بعض أعضائه ثابت، وبعضها الآخر متحرك، فالأسنان، و اللّثة، و الغار، و الجدار الخلفي للحلق أعضاء ثابتة، أمّا الشفتان، و اللسان من طرفه إلى ما يشمل لسان المزمار، و الفك الأسفل، و الطبق، بما في ذلك اللهاة، و الحنجرة، و الوتران الصوتيّان، و الرئتان فهي أجزاء متحركة.<sup>(3)</sup>

و لكي يكون الصوت لغويّاً ((فإنّ الأصوات الصادرة عن الجهاز النطقي يجب أن تكون ذات معنى، و تنقل رسالة محددة معيّنة من عقل إنسان آخر، و ربما ذهب المرء بشروطه أبعد من هذا و قال: إنّّه لا بد في مثل هذه الأصوات أن تكون من النوع الذي يمكن كذلك أن يغطّي المواقف غير اللغوية)).<sup>(4)</sup>

و تمثل الأصوات عند المستشرق الألمانيّ شادة ظواهر سمعية تحدث بأن تيار النفس الخارج من الرئة و يعرض له في موضع من مواضع ((الحنجرة أو الفم أو بين الشفتين)) عارض يضيقّ طريق الهواء ( النفس ) أو يقطعه ، (( فلا يحدث صوت إلّا بعاملين أحدهما

(1) ينظر : الوجيز في فقه اللغة : محمد الانطاكي 156 .

(2) مناهج البحث في اللغة : د. تمام حسّان 64 .

(3) ينظر : مناهج البحث في اللغة 64-65 .

(4) أسس علم اللغة : ماريوباي 38.

النفس ، و الآخر العارض )) و يرى أيضاً أنّ هناك صوتاً واحداً في لغتنا ما هو إلاّ هواء يخرج مع النفس بلا عارض و هو الهواء ، و يعقب كذلك أنّ عاملاً ثالثاً كشفه علم الصوت الحديث مهمته تعديل الأصوات ، و لا علاقة له بإنتاج الصوت و هو الرنين .<sup>(1)</sup>

## المبحث الثاني: الصوت الإيحائي، والصوت الإنفعاليّ :

ذكرنا في سابق البحث أنّ الصوت اللغويّ مصدره جهاز التصويت الإنسانيّ ، و لا يعطي الصوت معنى بذاته إلاّ أن يتركّب مع غيره من الأصوات في السلسلة الكلامية ، بيد أنّ ثمة أصواتاً ، قد يكون بعضها صادراً من الجهاز التصويتي الإنسانيّ ، و بعضه الآخر لا يكون مصدره جهاز التصويت الإنسانيّ ، وهذه الأصوات في الغالب لا تدلّ على أصوات مفردة ، بل على جمل ، و أحداث اصطلاح عليها في المجتمع المستعمل لتلك الأصوات ، أي هي اصطلاحية عرفية ، يصدرها الفرد في حالة من حالاته ، و تلبية لأغراض ما تكمن في نفسه ، بعضها يمثل إيحاءً ، و بعضها الآخر يمثل نشاطاً غريزياً من أنشطة الفرد اليومية المتعددة .

## الصوت الإيحائي :

مما استقرّ عليه اللغويون أنّ اللغة مجموعة من العلامات أو الرموز ، وهذه العلامات و الرموز أصوات يحدثها الجهاز النطقيّ الإنسانيّ تدركها الأذن ، و تؤلف على وفق نظام بطرائق اصطلاحية في كلمات ذات دلالات اصطلاحية ، و هي بالوصف هذا تشترك مع طائفة أخرى من النظم ، اتسعت دائرة ما يصطلح عليه أو ضاقت، وأياً كانت الحاسّة التي يخاطبها أيّ نظام من هذه النظم، و بدا يقابل كلّ حاسّة من الحواسّ الإنسانية نظام من العلامات الاصطلاحية ذات الدلالة، فتكون سمعية في مخاطبتها الأذن، أو بصرية إذا خاطبت العين، أو لمسية إذا خاطبت اليد، أو شمّية إذا خاطبت الأنف، ومذاقية إذا خاطبت اللسان .

---

(1) محاضرة الأستاذ شادة في الجامعة المصرية المنشورة في الصحيفة المصرية 3.

ويشهد تاريخ المجتمعات الإنسانية على أنها أنتجت نظمًا، أو لغات من طرز معينة، وأنظمة من العلامات تقوم على الإشارة وتخاطب العين، وبعضها تخاطب السمع غير ما نفهم به اللغة بمعناها الحق. ويشير السعران<sup>(1)</sup> إلى أنظمة اصطلاحية تقوم على الإشارة، يستعملها قسم من الجيوش، وشعوب مجاورة تتكلم لغات متباينة، وبعضها أشكال بصرية يعتمد في إصدارها علامات من الإشارات بأعضاء الجسم، ومنها أشكال سمعية لأنظمة اصطلاحية هي غير الكلام الإنساني، يقوم أغلبها على الاستعانة بآلات وأدوات معينة - غير جهاز التصويت الإنساني - لإصدار ضجّات خاصة جرى عليها عرفهم أنها رموز لمعانٍ معيّنة، منها لغات الطبول وغيرها ممّا اشتهر لدى زنوج أفريقيا، ونقل الرسائل بالطبول أيضًا.

فهذه الأصوات ليست مقصورة على مجتمعات جرينا على تسميتها (بدائية)، أو (فطرية)، أو (غير متمدنة)، ولكن هذه اللغة الإشارية شائعة الاستعمال في مجتمعات أطلقنا عليها مجتمعات راقية (تمدنة)، فأرقاها تستعمل رنات الأجراس، ودقات النواقيس للدلالة على معانٍ اصطلاحية، ولتوصيل معانٍ تستقرّ في أذهان مستعملها، كما هي الحال عليه في الكنائس، والمعابد، والمدارس، وأصوات الأبواق والنواقيز فهي إحياءات يوحي بها المتكلم للدلالة على معانٍ معيّنة.<sup>(2)</sup>

ألمحنا في ما رفقًا آنفًا أنّ الكلام لا يكون إلا برمز صوتية يصدرها جهاز التصويت البشري، ويسوق حسن ظاظا أمثلة صوتية تخرج عن مألوف جهاز النطق، ذلك أنّ أحدًا منا إذا صفّق بيديه لدعوة الساقى في المقهى، فقد أصدر صوتًا ذا دلالة معيّنة يمكن ترجمته بجملة مفيدة، أو بأكثر من جملة، وكأنّ أحدنا صاح به قائلاً، يا ساقى القهوة إنني أدعوك للحضور، إذا أريد أن أطلب منك طلبًا معيّنًا، ومع ذلك فصوت التصفيق الصادر من اليد هو إشارة أو تعبير عن معنى معيّن متعارف عليه عند أهل تلك الجماعة، وليس لغة؛ ذلك لأنّه غير صادر عن أعضاء النطق الطبيعية، ومثله أيضًا أنّ شرطي لمرور حينما ينفخ في صفارته، يطلب منك أمرًا حدده القانون بحسب القواعد المرعية في مجتمع ما

(1) ينظر : علم اللغة 64.

(2) ينظر : علم اللغة : السعران 64-65.

اصطلح عليه ، و لو ترجمناه إلى كلام لكان يعادل تماماً قوله صائحاً بأعلى صوته : أيها السائق إنني آمرُك باسم القانون بالوقوف ، و إذا عصيت الأمر فإنك تعرّض نفسك للعقوبة التي يراها القضاء بحقك في مثل هذه الأحوال ، فصوت الصفارة اشترك في إصداره بعض أعضاء النطق كالرئتين و الشفتين ، و لكنّه لم يصدر إلّا بالاستعانة بجهاز صناعي هو ليس جزءاً من أعضاء النطق الطبيعية ، فالصغير إشارة - صوت - لها دلالة معيّنة و لكنه ليس كلاماً.<sup>(1)</sup>

و يعني هذا بشكل من الأشكال أن ثمة أصواتاً تطلق للدلالة على كلام معيّن، أو تدل على أصوات معيّنة، فمن موروثنا على سبيل المثال: الزغرودة فهي صوت إنساني لكنه ليس صوتاً لغوياً مع أنّ فيه دلالة على الفرح، ليس في ذاته. و كذلك الصياح و العويل الذي تطلقه النساء صوت إنسانيّ ليس لغوياً فيه دلالة على الحزن، و نسمع صوت الرعد، فهو فضلاً عن أنّه ليس صوتاً لغوياً و لا صوتاً بشرياً فيه دلالة على أن مطراً سينزل، و نسمع حفيفاً فيه دلالة على أن هناك أفعى تسعى على الأرض.

لم تعبّر هذه الأصوات بطبيعتها المألوفة عن صوت معيّن له معنى معيّن، أو دلالة معيّنة، و لا عن حقيقة ما وُضع لها من دلالات، و لكن هي أصوات أوحّت بما اصطلح عليها باتفاق في المجتمع المستعمل لهذه الأصوات لتوحي بما أوحّت به، أو دلت عليه.

## الصوت الإنفعالي :

لم يعنَ الدرس اللغويّ القديم بإسناد الأصل الغرزي للّغة؛ لأنّ هذا سيعني أنّ اللّغة هي تعبير عن الانفعالات الغرزيّة ممّا يتّصل بالفرد الإنسانيّ، ولكنّ هذا غدا من دأب الدارسين المحدثين في مجالات الدرس اللغوي.

يرى سابير Sapir أن ثمة حقيقة حالت دون الاعتراف بكون اللّغة نظاماً اصطلاحياً علاماتيّاً ، تكوّنه العلامات الصوتية ، و هذا أغرى الفكر العام بأن يسند أصلاً غرزيّاً إلى اللّغة لا تختص به في حقيقة أمرها ، و قد تمثّل هذا في إصدار جهاز التصويت أبنية صوتية يفسّرها السامع بوصفها دالّة على انفعال في صورة غير إرادية ، على أثر انفعال ، أو بسبب

(1) ينظر : اللسان و الإنسان 36-37.

وقوع ألم حاد فجأة ، أو فرح شديد ، و هذا يُفسّر بأصوات تنطلق من جهاز التصويت ، فالصوت الدال على الألم أو الفرح ، يظلّ منعزلاً في ذاته ، و ليس بالضرورة أن ينبئ بحدوث هذا الانفعال ولا ذاك ، بل إنّ ما يصدر من الصوت يكون تدفقاً آلياً على قوة الانفعال.<sup>(1)</sup>

إذا عددنا الصوت غير الإراديّ الدال على الألم المصطلح على تمثيله في Oh ! h ، ( آه ! ) يمكن أن يكون دليلاً لغويّاً حقيقياً بمعنى ( أحسّ بالألم حاد ) ، فيجب ألاّ نقع في خطأ مماثلة الأصوات الوضعية ( oh , ah , sh , ) هذه الأصوات الإنجليزية الموضوعة للدلالة على صوت مركب ، هذه الأصوات هي ليست الأصوات التي أطلقنا عليها الأصوات الغرزية؛ و ذلك لأنّ الأصوات الغرزية تكون في اللغات جميعاً بصوت مماثل ، و لمعنى واحد هو نفسه ، إلّا في تمثيلها من منطوق إلى مكتوب فهي تختلف من لغة إلى أخرى من لغات البشر .

حينما يكون الإنسان تحت وطأة الألم المفاجئ ، أو الفرح المباغت ، ذكرنا أنّنا أنّ المرء قد يتقوّه بأصوات دون إرادة منه ، قد لا يفهمها السامع على أنّها دالة على الانفعال نفسه، و يقصد بالفهم هنا أنّها كلام ، و لكن هذا التعبير غير الإراديّ عن الشعور يختلف تماماً عن الطريقة المألوفة لنقل الكلام ، فهذه الطريقة هي الكلام ، أمّا الأصوات التي يصدرها الإنسان حين الإحساس بالألم مفاجئ أو الفرح المباغت هي من النوع الغرزيّ غير الرمزي ( Non-Symbolic )، هذه الأصوات ، أو الصرخات الغرزية ، غير موجهة إلى أحد معيّن بذاته ، أي لا يقصد بها أحد أن يسمعها ، فهي لا تكون أصوات اتصال بالآخر بأي معنى من معاني الاتصال أيّ لغة اتصال ، إنّما سماعها يكون اتفاقاً كما يسمع نباح كلب ، أو نهيق حمار ، فهذا متّفق عليه في لغات البشر جميعاً ، و مثله موقع الخطأ ، أو رفيف الريح ، فهذه الأصوات تمثل ظاهرة طبيعية تحمل معنى إلى الذهن المدرك .<sup>(2)</sup>

(1) ينظر : اللغة : إدوارد ساير 16 .

(2) ينظر : علم اللغة : السعرا 58-59 .

فأصوات الانفعال Interjections ((هي عبارة عن أصوات قصيرة تعبّر عن التوجّع،  
و الدهشة، أو الألم، أو ما إليها من الوجدانات العابرة، و هي شائعة في جميع اللغات مثل:  
آه، وي، أوّاه، ها، هيا، واه، أوّه .. إلى آخره))<sup>(1)</sup>

ويقرّ حسن ظاظا بقسم آخر من الألفاظ أطلق عليها الألفاظ ذات الجرس المعبّر التي  
تختلف عن سابقتها في أنّها ليست مجرد انعكاس لغويّ لصرخات أو صيحات فطرية غير  
مركّبة (يسيرة ) ، و إنما يمكن إدراجها تحت أنواع من الألفاظ يصاحبها تلحين موسيقي يحاول  
بشكل ما تقليد الضوضاء الأصلية في الطبيعة ، و يمكن ردّها جميعاً إلى محاكاة أصوات  
الطبيعة،<sup>(2)</sup> و هذا ما أشار إليه سابير و حدّر منه ، و قسّم على أساسه الأصوات على  
نوعين، فهناك أصوات الانفعال التي هي أصلاً صرخات اصطلاحية للأصوات الغريزية  
الطبيعية ، مثل ( OH أوّه ) و ( AH آه ) و ( ! SH ش )، وأصوات من النوع نفسه الذي  
يكون أصواتاً مركّبة.<sup>(3)</sup>

معنى ذلك أنه يجب (( أن نميّز في كل لغة بين ما يمدّنا به تحليل التصورات ، و ما  
يضيف إليه المتكلم من عنده ، بين العنصر المنطقي و العنصر الانفعالي ))<sup>(4)</sup> ، و لا ينفكّ  
كلا العنصرين من الاختلاط في كل لغة ، هذا باستثناء بعض الأصوات الاصطلاحية ، و  
اللغة العلمية منها بوجه خاص

أمكن القول: أنّنا حينما نعبر عن أيّ فكرة، فإنّ هذا لا يخلو من لون عاطفي، و السّلم  
الانفعالي نفسه لا يحوي نغمة واحدة تخلو من العاطفة، فهناك عواطف يتباين بعضها عن  
بعض، و لا تعني شيئاً إلّا حينما يعبر عنها بوسائل لغويّة، فهي عموماً تظنّ خارج اللغة؛  
لأنّها تدخل ضمن إطار لغة الانفعال، أو الصرخات الغريزية، هذه العواطف بطبيعة الحال  
يمكن التعبير عنها بالتنغيم Intonation، أو تغيير الصوت change of sound، أو سرعة

(1) اللسان و الإنسان : حسن ظاظا 31.

(2) ينظر : اللسان و الإنسان : حسن ظاظا 31 .

(3) ينظر : علم اللغة : السعران 59 .

(4) اللغة : فندريس 183.



الحديث (الكلام السريع) fast speech ، أو الشدة التي يركزها المتكلم في كلمة ، أو صوت stress .

والانفعالية في اللغة على وجه العموم تعبّر عن نفسها بصورتين: الصورة الأولى: باختيار الكلمات المناسبة للمقام، والصورة الثانية: بالمكان الذي يخصص لها في الجملة، وهذا يعني أنّ مُعَيَّنِي اللغة الانفعالية الأساسيين هما المفردات words، والتنظيم style.<sup>(1)</sup>

### المبحث الثالث: مخارج الأصوات :

ممّا وقر في الدرس اللغويّ القديم، ويقرره الدرس الحديث أن مخارج الأصوات لا تشترك بإضفاء معنى على الصوت و هو منفرد؛ لأنّ اللغويين يقرّون أنّ لا دلالة للصوت في حال إفراده، و لكنه قد يفصح عن معنى، إذا تركّب مع غيره من الأصوات الأخرى في سلسلة كلامية هي (الكلمة)، لكن نجد أن بعض الدراسات القديمة قد اجتهدت لإثبات أنّ للصوت معنى في حال انفراده، و لا سيّما اللغويين من الذين قالوا، بنظرية المحاكاة الصوتية، و هذا البحث معنيّ بدراسة الصوت أدّى معنى أم لم يؤدّ.

لقد عني الدارسون العرب قدامؤهم ومحدثوهم بالبحث الصوتي، فتناولوه من زواياه المتعددة، ويبدو عمل الخليل في معجمه الرائد أنّه ابتدأه بمخارج الأصوات حتى قيل إن العرب هم أول من درس النظام الصوتي في لغتهم، ولذلك عدّ الفراهيدي رائد علم الصوت. ويأتي بعده تلميذه سيبويه لدراسة مخارج الأصوات، فقد مهّد بها لدراسة ظاهرة الإدغام وبيّن في أثناء بحثه لها- المخارج - ما يدغم من الأصوات وما لا يدغم كلّ ذلك في أثناء كتابه.

ويأتي بعده علماء لغويون حذو حذوه في التأليف حتى يأتي ابن جنّي ليقدم لنا كتاباً منفرداً في دراسة الصوت اللغويّ أسماه (سرّ صناعة الإعراب).

ثمّ يأتي دور قرّاء القرآن الكريم، فقد كان دافعهم إلى ذلك تجويد قراءة النصّ القرآني، ولا سيّما علماء القراءات، والتجويد، والتلاوة، وقد اعتنوا بدراسة مخارج الأصوات مستفيدين في ما

(1) ينظر : اللغة : فندريس 186 .

كتبوا من دراسات اللغويين ممن ذكرتهم آنفاً، و لكنّ ممّا بدا على دراساتهم جميعاً في هذا الجانب أنها اعتمدت على التحسس لا التجريب؛ لأنّ كثيراً من مصطلحات هذا الدرس لم تكن مستقرة و واضحة.

وتفصيل ذلك نبدأ من قول إمام العربية الخليل بن أحمد الفراهيدي إذ أورد ذلك في موضعه من معجمه بقوله : (( في العربية تسعة و عشرون حرفاً ، منها خمسة و عشرون حرفاً صحاحاً لها أحياء و مدارج ))<sup>(1)</sup>، و المدارج هنا هي المخارج ، و هذا تصريح منه بأنّ لهذه الأصوات مخارج ، و حينما تكلم سيبويه على الأصوات ، لم يفرد لهذا الموضوع كتاباً مستقلاً يبحث في جوانبه ، و إنما درسها في أثناء كتابه يمهد بذلك لموضوع الإدغام ؛ و ما يصح من الإدغام و ما لا يصح ، و قد تابعه على هذا المنهج كثير من النحويين ، إذ وصفوا الأصوات في نهاية كتبهم ، أو في مقدماتها ، على أنّ الدرس الصوتي يعدّ جزءاً من هذا كله. من أمثال المبرد، و ابن السراج ، و الزمخشري ، و ابن الحاجب ، و الرضي ، و ابن يعيش .. وغيرهم.

إن نشأة الدرس الصوتي عند الدارسين العرب القدماء، تعدّ دراسة متقدمة، إذا وضعنا في الحساب، أنّ هذه اللغة قد كتبت قواعدها في وقت مبكر من عصر ازدهار الحضارة العربية، و تعدّ دراساتهم باكورة الدرس الصوتي الحديث، و أساساً له .

لقد عني ابن جنّي من القرن الرابع الهجري بالدرس الصوتي، حتى فاق من سبقه فيه و عُدّ حُجة فيه، و جاءت مباحثه مبنوثة<sup>(2)</sup> في أثناء كتبه، و بلغ من عنايته بهذا الموضوع أن أفرد للأصوات كتاباً مستقلاً<sup>(3)</sup>، و وصف فيه الأصوات وصفاً دقيقاً ، مخارجها ، و صفاتها ، و وصف كل صوت على انفراد . بطريقة التحسس البدائية .

وتأتي مرحلة علماء التجويد، فقد أفردوا للمادة الصوتية كتاباً خاصة، درسوا فيها المخارج والصفات، وهذه من مباحث علم الأصوات العام، ودرسوا فيها كذلك تأثير الصوت

---

(1) العين 57/1 .

(2) في كتابيه الخصائص ، و المحتسب عن وجوه القراءات .

(3) سر صناعة الإعراب .

في الصوت، وائتلاف الأصوات بعضها وبعض، وتتألفها وهي من مباحث علم وظائف الأصوات (الفونولوجيا)، أو ما يسمّى علم التشكيل الصوتي وهو من أحدث الدراسات الصوتية.

أمّا دارسو الأصوات المحدثون فقد درسوا مخارج الأصوات و صفاتها ، و قد اتسمت دراساتهم بأنها دراسات تجريبية ، خضعت لأجهزة صوتية دقيقة في مخابر عالمية متطورة ، تكشف عن مخرج الصوت و صفته ، و ممّا يجدر ذكره أن دراسات المحدثين جاءت في جملتها مطابقة لوصف الدارسين العرب القدماء ، مع وجود بعض الاختلافات فيما بينهم ، و هذا متأثراً من أنّ المحدثين قد وصفوا أصواتاً غير التي وصفها القدماء ؛ لأنّ القدماء وصفوا أصواتاً فصيحة من المنطوق العربيّ ، و تردد الدارسون المحدثون في وصف مخارج بعض الأصوات ؛ لأنهم تعاملوا في وصفهم للمخارج مع المسموع المنطوق المستعمل .

## مخارج الأصوات:

وضع اللغويون العرب القدماء مصطلحات متعددة لمخارج الأصوات (الحروف) فقد سمّى الخليل بن أحمد<sup>(1)</sup> مخرج الصوت مدرجاً، و موضعاً، و سمّاه سيبيويه<sup>(2)</sup> مخرج الحرف، و أطلق عليه ابن دريد<sup>(3)</sup> مجرى الحرف ، و مخرج الصوت عند ابن جنّي<sup>(4)</sup> مقطعه ، و هو المحبس عند ابن سينا<sup>(5)</sup>، و المخرج في المعجمات هو موضع الخروج.<sup>(6)</sup>

---

(1) العين 58/1 .

(2) الكتاب 434/4 .

(3) جهرة اللغة 8/1 .

(4) سر صناع الإعراب 6/1 .

(5) رسالة أسباب حدوث الحروف 60 .

(6) لسان العرب ؛ ابن منظور ( خرج ) .

ويتضح من ذلك أن المصطلحات المذكورة آنفاً يراد بها مخرج الحرف أو تطلق على مسمّى واحد، هو ((نقطة الانسداد والتضييق التي يحدث عندها حبس الهواء بحيث ينتج الصوت الذي نسمعه))<sup>(1)</sup>

ويعرّف بعض المحدثين المخرج بأنّه ((نقطة يحدث فيها حبس الهواء، أو تضيق مخرجه، بحيث يحدث الصوت الذي نسمعه، وهذه المخارج موزّعة على المدرج الصوتي الذي يمتد من الحنجرة إلى الشفتين))<sup>(2)</sup>

ومما يبدو لي أنّ مخرج الصوت عند القدماء يعتمد على الهواء الخارج من الرئتين، مع أنّهم لم يجعلوا الرئتين من أعضاء النطق، ولكنهم قالوا بالهواء الخارج، وكذلك يعتمد على موضع العوق، لذا أطلق عليه الشيخ الرئيس ابن سينا (المحبس).

كذلك يبدو من وصف المحدثين لمخرج الصوت أنّه يعتمد على الهواء الخارج من الرئتين، وبذا تكون الرئتان من أعضاء النطق عند الإنسان، وهي جسم مهتزّ؛ لأن الصوت عند المحدثين يقتضي جسمًا مهتزًّا، وحينما يمرّ الهواء عبر الحنجرة، والحنجرة عبارة عن صندوق يضمّ في داخله الوترين الصوتيين، وتظهر لدى المحدثين أهمية هذين الوترين في عملية إحداث الصوت، على أنّ الحنجرة تضمّ أكثر من عضو من أعضاء النطق، ويعتمد كذلك على موضع العوق، وهو الموضع الذي يخرج منه الصوت ممتدًا مستطيلًا.

درس القدماء المخارج ابتداءً من أقصى نقطة في جهاز النطق إلى أظهر نقطة منه الشفتين، وبذا تكونت لهم مخارج متعددة، فهي عند الخليل<sup>(3)</sup> تسعة مخارج، تبدأ من الحلق، فاللهاة، فشجر الفم، فأسلة اللسان و طرفه، فالنطع، فاللثة، فالشفّتين، فالهواء الخارج من الرئتين و منهما أو من الأنف يخرج الهواء المنذفع من الرئتين.

و عدة المخارج عند سيبويه و من تابعه ، وابن جنّي ستة عشر مخرجًا هي : الحلق، فوسط الحلق ، و مما فوق الحلق مع أول الفم ، فمما فوق الحلق من أقصى اللسان ، فأسفل الحلق - أدنى إلى مقدم الفم ، فوسط اللسان بين اللسان و وسط الحنك الأعلى ، فحافة

(1) المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء : د. عبد القادر مرعي 48 .

(2) الدكتور محمد يعقوب تركستاني محقق كتاب : مخارج الحروف و صفاتها ، لأبي الاصبع الأشبيلي 77 .

(3) العين 58/1 .

اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان ( من بينها و بين ما يليها من الحنك الأعلى ) ، فطرف اللسان بينه و بين ما فوق الثنايا ، فمخرج الرء و قد و صفه سيبيويه على النحو الآتي (( من مخرج النون غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلاً لانحرافه إلى اللام ))<sup>(1)</sup> ، و نقل ابن جنّي<sup>(2)</sup> عبارة سيبيويه بتمامها ، ثم استمر في وصف مخارج الأصوات ، فبين طرف اللسان و أصول الثنايا ، فبين الثنايا و طرف اللسان ، فطرف اللسان و أطراف الثنايا ، فباطن اللسان و أطراف الثنايا ، فباطن الشفة السفلى و أطراف الثنايا العليا ، فبين الشفتين ، فالخياشيم.<sup>(3)</sup>

أمّا اختلاف المخارج بين الخليل و سيبيويه و من تابعه؛ فمرده إلى أنّ الخليل لم يصف الأحياء بدقة، و لم يقسم الحلق على مواضع، و لا اللسان .. و هكذا، و يلاحظ على و صف القدماء للمخارج أنهم لم يتعرفوا أثر الحنجرة في التصويت، أي أثر الوترين الصوتيين في عملية التصويت.

لقد اختلف دارسو الأصوات من المحدثين فيما بينهم في طريقة وصف المخارج ، فمنهم من وصفها على حسب مواقع نطقها ، مبتدئين من الشفة منتهين بالجوف ، كما فعل إبراهيم أنيس<sup>(4)</sup> ، و بالطريقة نفسها وصفها تمام حسّان<sup>(5)</sup> . و انفرد كمال محمد بشر<sup>(6)</sup> بوصفها بحسب صفتي الانفجار والاحتكاك.

أمّا المستشرقان برجسترا سر<sup>(7)</sup> و جان كانتينو<sup>(8)</sup> ، فقد وصف الأول المخارج على طريقة دارسي الأصوات القدماء مبتدئاً من الحلق منتهياً بالشفة. و وصفها الثاني على طريقة دارسي الأصوات المحدثين ابتداءً من الشفة وانتهاءً بالحلق.

(1) الكتاب ( بولاق ) 405/2 .

(2) في سر صناعة الإعراب 47/1 .

(3) الكتاب ( بولاق ) 405/2 ، سر صناعة الإعراب 48/1 .

(4) الأصوات اللغوية 45 – 89 .

(5) مناهج البحث في اللغة 84 ، 91 – 109 .

(6) علم اللغة العام – القسم الثاني ، الأصوات 101 – 136 .

(7) التطور النحوي للغة العربية 11 – 12 .

(8) دروس في أصوات اللغة العربية 30 – 32 .

ولا أريد الخوض في التفاصيل الدقيقة لوصف جهاز النطق أو وصف مخارج الأصوات؛ لأنّ ذلك ليس من موضوع البحث، وعلى أية حال فعدة مخارج الأصوات عند المحدثين عشرة مخارج هي عندهم:

الأصوات الجوفية أو الهوائية، والأصوات الحلقية، والأصوات اللّهوية، والأصوات الشّجرية، والأصوات الذّلقية، والأصوات النطعية، والأصوات الأسلية، والأصوات اللّثوية، والأصوات الشفوية أو الشفهية، والأصوات الخيشومية.

وهذه مخارج الأصوات مدعمة بصور إيضاحية

## مخارج الأصوات

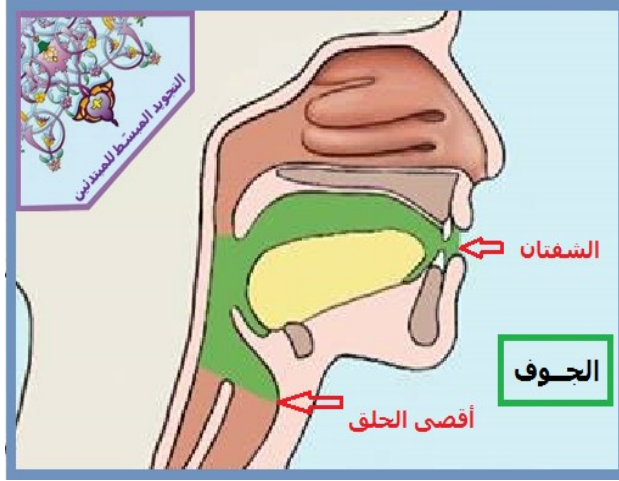
المخارج هي الأماكن أو المواضع التي يخرج منها أصوات اللغة. فالمخرج هو موضع ظهور الصوت وتمييزه من غيره.

و المخارج العامة - أي الرئيسة - تنقسم على مخارج أخرى خاصة ، قد يخرج من كل منها صوت أو صوتان أو ثلاثة أصوات أو ما يزيد .

وعدد المخارج العامة هي خمسة مخارج على القول الراجح الذي عليه الخليل بن أحمد وعلماء اللغة والقراءة.

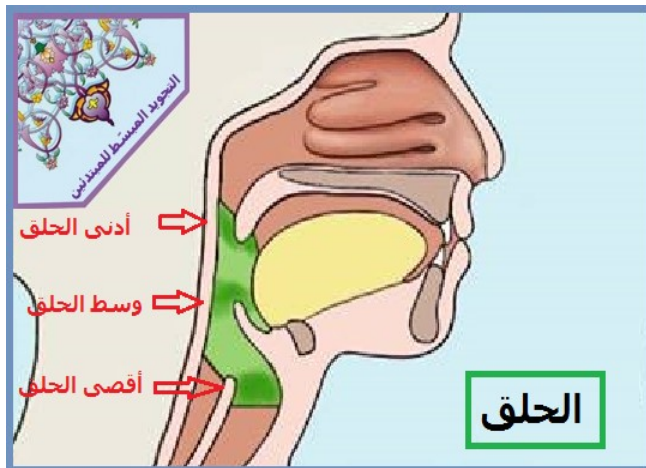
فالمخارج الخمسة هي: الجوف، والحلق، واللسان، والشفتان، والخيشوم.

## الجوف



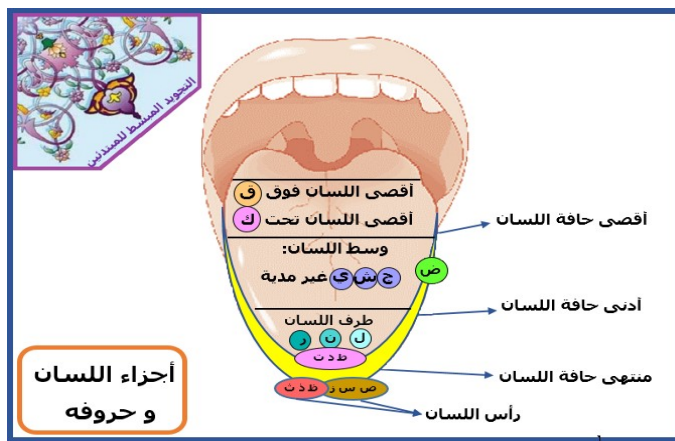
والجوف هو المخرج الأول. وهو الخلاء الداخل في الفم، ويبدأ من أقصى الحلق وينتهي بالشفَتين. وتخرج منه أصوات المد الثلاثة: (الألف المدية، والياء المدية، والواو المدية). وأصوات المد أيضاً تسمى الأصوات الجوفية (الجُوف) لخروجها من الجوف، وتسمى الأصوات الهوائية لانتهائها بانتهاء الهواء الموجود بالجوف. وزمن أصوات المد هو حركتان ما لم يقع بعدها همز أو سكون

## الحلق



الحلق هو المخرج العام الثاني، وينقسم على ثلاثة مخارج خاصة: أقصى الحلق (أي أبعده عن الشفتين) ووسط الحلق، وأدنى الحلق (أقربه إلى الشفتين).  
أقصى الحلق يخرج منه صوتا (الهمزة، والهاء)، ووسط الحلق يخرج منه صوتا (العين، والحاء)، وأدنى الحلق يخرج منه صوتا (الغين، والحاء).  
والأصوات الستة: (الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والحاء) تسمى جميعاً الأصوات الحلقية، وتسمى أيضاً أصوات الإظهار عند المجودين.

### اللسان



أما اللسان، فهو المخرج العام الثالث وينقسم على عشرة مخارج خاصة ويخرج منه ثمانية عشر صوتاً.

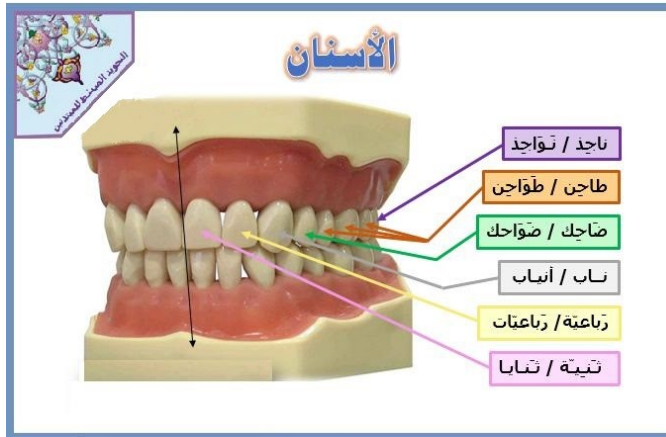
فالمخرج الأول به هو أقصى اللسان مع ما يحاذيه من الحنك الأعلى، وهو مخرج صوت (القاف).

والمخرج الثاني هو أقصى اللسان مع ما يحاذيه من الحنك الأعلى تحت مخرج صوت القاف ويخرج منه صوت (الكاف). وتسمى القاف والكاف صوتي أقصى اللسان.



والمخرج الثالث هو وسط اللسان مع ما يحاذيه من الحنك الأعلى وهو مخرج ثلاثة أصوات: (الجيم، و الشين، و الياء غير المدية - أي الياء المتحركة و ياء اللين فقط-). وتسمى هذه الأصوات الأصوات الشجرية لأن هذا الجزء

### الاسنان



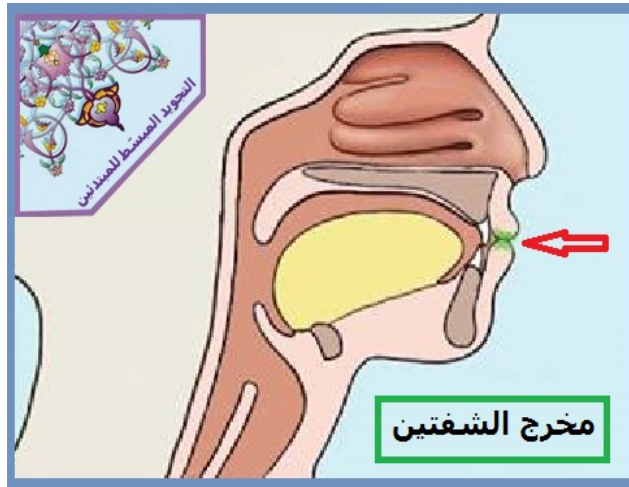
من الحنك الأعلى خشن ويسمى شجر الفم. و المخرج الرابع هو إحدى حافتي اللسان اليمنى أو اليسرى مع ما يحاذيها من الأضراس العلى، و هو مخرج صوت (الضاد) وحدها. والمخرج الخامس هو قليل من حافة اللسان مع طرفه إلى مقدم الفم مع ما يحاذيه من الضاحك إلى الثنايا العلى، وهو مخرج صوت (اللام). ومخرج صوت اللام من أوسع المخارج. والمخرج السادس هو طرف اللسان مع ما يحاذيه من الأسنان العلى تحت مخرج صوت اللام، وهو مخرج صوت (النون). والمخرج السابع هو طرف اللسان مائلاً إلى ظهره قليلاً مع ما يحاذيه من الأسنان العلى وهو مخرج صوت (الراء). و تسمى (اللام، و النون، و الراء) الأصوات الطرفية لخروجها جميعاً من طرف اللسان و إن كان لكل واحد منها مخرجه الخاص و ذلك على قول " الخليل بن أحمد الفراهيدي " ..

ويختلف معه " الفرء " الذي قال إن حروف طرف اللسان اللام، والنون، والراء تخرج كلها من مخرج واحد فقط هو طرف اللسان.

والمخرج الثامن باللسان هو طرف اللسان مع أصول (أي منابت) الثنايا العلى. ويضم ثلاثة أصوات: هي (طاء، والذال، والتاء). وهذه الأصوات ثلاثتها تخرج من المخرج نفسه فهي أصوات متجانسة، لكن يميزها اختلاف صفاتها. وتسمى (طاء، والذال، والتاء) الأصوات النطعية لخروجها من قرب نطع الفك أي لحمة الأسنان العليا.

والمخرج التاسع هو رأس اللسان مع ما بين الثنايا العلى والسفلى، وهو مخرج الأصوات (الصاد، والسين، والزاي). وتسمى هذه الأصوات أصوات الصغير. والمخرج العاشر و الأخير باللسان هو رأس اللسان مع أطراف الثنايا العلى، و تخرج منه الأصوات الثلاثة: (الطاء، و الذال، و التاء) . وتسمى هذه الأصوات الأصوات اللثوية لخروجها بالقرب من اللثة.

### الشفقان



المخرج العام الرابع هو الشفتان .. وهي مخرج عام ينقسم على مخرجين خاصين: الأول هو الشفتان معاً و يخرج منها ثلاثة أصوات: (الميم، و الباء، و الواو غير المدية- أي الواو المتحركة - واو اللين )

والثاني هو بطن الشفة السفلى مع أطراف الثنايا العلى و هو مخرج صوت (الفاء) .  
و تسمى الأصوات الأربعة، (الباء، و الميم، و الواو غير المدية والفاء) الأصوات الشفوية  
لخروجها من الشفتين.

### الخيشوم



المخرج الخامس للأصوات هو الخيشوم. وهو أقصى الأنف المنجذب إلى الداخل فوق سقف  
الفم. وهو مخرج عام وخاص في الوقت نفسه وهو مخرج مقدّر، إذ ليس للغنة مكان محدد تخرج  
منه. وهو مخرج غنة (النون، والميم) فقط. و الغنة زمنها الأصلي حركة واحدة في الصوت  
الساكن المظهر، في حين تزداد الغنة العارضة (غنة التشديد، و الإدغام، و الإخفاء، و الإقلاب)  
إلى حركتين .

## المبحث الرابع: صفات الأصوات

لم تكن عناية الدارسين العرب القدماء بصفات الأصوات بأقل من عنايتهم بوصف المخارج، و لم يغب هذا المصطلح عن دراساتهم، فقد أخذت هذه الدراسة حيزاً من جهدهم الصوتي، و قد أظهرت الدراسات الصوتية الحديثة صحة وصف القدماء لصفات الأصوات، إلا أن القدماء في دراساتهم للصفات أهملوا علاقة جهاز النطق بالصفة، مع أن لجهاز النطق علاقة وثيقة بالصفة، و مهما يكن من أمر فإن دراساتهم لهذا الجانب لم تكن قاصرة، فقد قدّموا جهداً خيراً طيباً كريماً.

و أشير في هذا المقام إلى أن لصفة الصوت علاقة في تحديد المعنى، للصوت ابتداءً، و بها يميّز الصوت القوي من الضعيف، إذ هناك صفات تقابلها صفات تكون ضدّاً لها ، و هناك صفات مفردة ، و قد اجتهد علماء العربية في هذا الأمر ، فكشفوا في أثناء دراساتهم عن الصفات القوية ، و الصفات الضعيفة (( فعلى ما في الحرف من الصفات القوية، كذلك قوته، و على قدر ما فيه من الصفات الضعيفة كذلك ضعفه ))<sup>(1)</sup>.

أما على مستوى الكلمة، فنتحقق قوة المعنى فيها، بقدر ما في تلك المفردة من أصوات قوية، وبالاتجاه نفسه يبين ضعف المعنى في الكلمة. و الأمر نفسه ينطبق على الجملة، و التركيب، و الأسلوب.

### أولاً: الصوامت Consonants، والصوائت Vowels:

يُعدّ هذا التقسيم أي تقسيم الأصوات إلى صوامت، وصوائت من أبرز التقسيمات؛ لأنه موضوع الدرس الصوتي العربي، ومن هذا التقسيم تتفرع تقسيمات الصفات الأخر، وأطلق ابن جنّي<sup>(2)</sup> على الصوامت الحروف، وعلى الصوائت الحركات، وتعد هاتان التسميتان من أقدم التسميات.

فالصوامت هي الحروف، وسمّاها الأنطاكي<sup>(3)</sup> (الأصوات الحبيسة)،

(1) الرعاية لتجويد القراءة و تحقيق لفظ التلاوة : مكّي بن أبي طالب القيسي 93.

(2) ينظر : سر صناعة الإعراب 17/1 .

(3) ينظر : المحيط في أصوات العربية 14/1 .

وهي السواكن كما أطلق عليها فندريس<sup>(1)</sup>، و الصوائت هي الطليقات<sup>(2)</sup>، و هي الحركات<sup>(3)</sup>.  
وتقسيم الأصوات على صوامت Consonants، و صوائت Vowels، تقسيم لعلّه  
تقسيم قديم، و أدركه كل من اليونان ، و الرومان ، و الهنود ، و قد عرّفوا الصامت بأنّه ذلك  
الصوت الذي لا يتأتى نطقه دون صائت ، أي أنّه غير مستقل كما نقل السعران<sup>(4)</sup>، بل هو  
معتمد على غيره من الأصوات ، و تعريف الصائت عندهم بأنّه الصوت الذي يمكن نطقه وحده  
فهو مستقل ، وإن صدق هذا على أصوات اللغات : اليونانية ، و السنسكريتية ، فهو لا يصلح  
أساساً عاماً يمكن أن تصنّف بمقتضاه أصوات اللغات جميعاً ، و لكنه في الأقل لا يصدق  
على اللغة العربية .

لقد أبان ابن جنّي عن فهم دقيق للحركة ( الصوت الصائت ) ، و أفاض في وصفها  
و إيضاحها ، فالحركات كما يرى هي أبعاض حروف المدّ و اللين ، التي هي ( الألف ، و  
الياء ، و الواو ) ، فالحركات التي هي أبعاضها ؛ الفتحة بعض الألف ، و الكسرة بعض الياء ،  
و الضمّة بعض الواو ، و قديماً كان النحويون (( يسمّون الفتحة الألف الصغيرة ، و الكسرة  
الياء الصغيرة ، و الضمّة الواو الصغيرة ))<sup>(5)</sup>، و قد تأتي هذه الحركات أطول و اتمّ ، و ذلك  
نحو قولنا : (( يخاف و ينام / و يسير ، و يطير / و يقوم ، و يسوم )) و يصف هذه الحركات  
و طريقة ازديادها طولاً ، و ذلك حينما يقع بعدها الهمزة (( و ذلك نحو : يشاء ، و يداء / و  
يسوء ، و يهوء / و يجيء ، و يفئي ، و تقول مع الإدغام : شابة ، و دابة / و يطيبُ بكر ،  
و يسير رّاشد ، و تمودّ الثوب ، و قد قوصّ زيدُ بما عليه ))<sup>(6)</sup>

تؤثر الحركات في بيان معاني الكلمات تأثيراً واضحاً، فهذه الأصوات تلون الكلمات  
تلويحاً لا مثيل له في أثناء تجانس الأصوات المتجاورة، والمؤتلفة في سلسلة كلامية (الكلمة)،

(1) ينظر : اللغة 47 .

(2) ينظر : المحيط في أصوات العربية 12/1 .

(3) اللغة : فندريس 47 .

(4) علم اللغة ( مقدمة للقارئ العربي ) 90 .

(5) سر صناعة الإعراب 17/1 .

(6) سر صناعة الإعراب 17/1 - 18 .

ويدلل ابن جنّي على كون الحركات أبعاضاً لحروفها، بأنّها حين إشباع هذه الحركات القصيرة يحدث معها صوتها الطويل التي هي بعضه. وقد أطلق ابن جنّي على الحركات الأصوات الناقصة؛ وذلك لأنها ((تقلق الحرف الذي تقترن به، و تجتذبه نحو الحروف التي هي أبعاضها)) فالفتحة تجتذبه نحو الألف، و الكسرة تجتذبه نحو الياء، و الضمة تجتذبه نحو الواو.<sup>(1)</sup>

و قد سمّى ماريو باي هذه الأصوات - الحركات - أصوات العلة Vowels sounds، هي التي (( تنتج بحدّ أقصى من الاستمرار و الاسماع ، و بحدّ أدنى من التوتر و الاحتكاك ))<sup>(2)</sup> مع مراعاة أنّه يحتمل امتداد الصوت إلى ما لا نهاية ، و تردد الجرس الصوتي ، و انفتاح نسبي لمجرى الصوت ممثلاً بـ (آه - أوه ) ، إنّ ماريوباي بمقالته يحدّد إنتاج أصوات العلة ، و يواجه إنتاجها قدر قليل من الجهد العضلي على جهاز النطق .

و يسميها - الحركات - إبراهيم أنيس<sup>(3)</sup> أصوات اللين Vowels، فهذا القسم من الأصوات تجمعها صفة: هي أنّها عند النطق بها يكون اندفاع الهواء من الرئتين مروراً بالحنجرة، فيتخذ الهواء مجراه في الحلق و الفم، و يمرر عبر الحلق و الفم ليس فيه حوائل تعوقه ، أو تعترضه ، فتضيّق مجراه كما يحدث في الأصوات الرخوة ، أو يكون فيه انحباس النفس و عدم السماح له بالمرور كما يحدث في الأصوات الشديدة ، فهي أصوات تختص بمرور الهواء في الحلق و الفم و خلوّ مجراه من حوائل أو موانع .

و يفسّر الأنطاكي<sup>(4)</sup> حدوث الأصوات الطليقة كما يسميها، تنشأ عن اهتزاز الوترين فقط، بلا انسداد في جزء من أجزاء الجهاز النطقي، بل ينفتح هذا الجهاز انفتاحاً يكفي لمرور الهواء من غير أن يواجهه اعتراض في طريقه، و هذه الأصوات هي: الفتحة، و الضمة، و الكسرة القصار، و الأصوات اللواتي هن بعض منهنّ على التوالي: الألف، و الواو، و الياء، و يبدو أنّه بوصفه هذا يقرر جهر هذه الأصوات.

(1) سر صناعة الإعراب 18/1 .

(2) أسس علم اللغة 78 .

(3) الأصوات اللغوية 26.

(4) المحيط في أصوات العربية 14/1 .

فيما تقدّم من وصف آلية حدوث الأصوات الصائتة، يبدو جلياً للمتتبع أن هذه الأصوات تعدّ من أهمّ أصوات اللغة؛ لأنها تغيّر في معنى المبنى الذي يشكل محور دراسة الفصل القابل، وأثرها واضح في بناء المفردات، وما قيل عن الحركات كثير سنتناوله بالحدث أيضاً.

و مهما يكن من أمر فالنحويون القدماء لم يوفّقوا في معرفة طبيعة هذه الحروف الصائتة، على ما يرى برجستراسر؛ لأنهم كانوا متأثرين بالخط، لا بالنطق<sup>(1)</sup>، و الحركات عند برجستراسر على نوعين مقصور و ممدود<sup>(2)</sup>، و هو بهذا يصف الدارسين العرب القدماء بالقصور في فهم هذه الأصوات، و هل هناك أوضح من مباحث ابن جنّي في هذا الجانب، فهم لم يقصّروا في دراسة الحركات؛ بل أوضحوا تأثيرها في الأصوات الصامتة.

فآلية حدوث هذه الأصوات متفق في أنّ مرور التيار المنتج لهذه الأصوات جميعاً يكون حرّاً طليقاً لا يعترضه معترض مطلقاً، وهذا التفسير قال به المحدثون كما رأينا.

و تعدّ الأصوات الصوامت Consonants sounds القسم الثاني للأصوات العربية، يتلخص إحداثها بأنّه حين النطق بها يندفع هواء الزفير من الرئتين محاولاً الخروج، و يعوقه عائق عن اندفاع الهواء في مجراه .

و يصاحب الأصوات الساكنة - وهذه تسمية غير موفقة للأصوات الصامتة- قدر كبير من التوتر والاحتكاك، و يحدث في بعض الحالات إغلاق كامل لمجرى الهواء ثم فتحه الفجائي<sup>(3)</sup>، أو هي صوت لغوي يحدث نتيجة احتكاك الهواء بنقطة انسداد في منطقة من مناطق الجهاز النطقيّ الإنسانيّ و أطلق عليها الأنطاكي<sup>(4)</sup> ( الحبيسات ) و أمثلتها كثيرة تلك التي تحدث من انسداد الشفتين، و كالفاء التي تحدث من انطباق الشفة السفلى و أطراف الثنايا العليا و غيرها من الأصوات الصامتة (الحبيسة) .

فالأصوات الصامتة هي الأصوات التي تحدث نتيجة اعتراض تيار الهواء من نقطة من نقاط إنتاج الأصوات في الجهاز النطقيّ الإنسانيّ داخل الفم، و عدد الأصوات الصامتة

---

(1) التطور النحوي 53 .

(2) التطور النحوي 54 .

(3) أسس علم اللغة 78 .

(4) المحيط في أصوات العربية 14/1 .

في كل لغة من اللغات البشرية أكثر من الصوائت عدداً ، و تشترك هذه اللغات جميعاً في أنها تحتوي على عدد متماثل من الأصوات الصامتة ، و أن كل لغة تمتاز من غيرها بعدد من الصوامت غير الموجودة في اللغات الأخرى ، فالأصوات س / ر / ك / ل / ب / ن / ه / د ، موجودة في أكثر اللغات المعروفة كالإنجليزية ، و الفرنسية ، و الروسية ، والصينية ، واليابانية ، و العربية ، و أن هذه الأصوات قد تتلون بألوان نطقية مختلفة، كالنفخيم، و الترقيق، وغير ذلك ، و لكنها تبقى ذات أصل واحد .

وتختص اللغة العربية بأصوات مثل: ص / ض / ط / ظ / ع، إذ لا وجود لها في لغات أخرى كالإنجليزية مثلاً، واللغة الإنجليزية تختص بأصوات غير موجودة في اللغة العربية مثل V / P، وغيرهما من الأصوات المركبة.

ويقسم الدارسون المحدثون الأصوات الصامتة على ثلاثة أقسام هي:

1. التقسيم الأول: ويكون على وفق وضع الأوتار الصوتية منذبذبة أو عدم ذبذبة، ويؤدي هذا التقسيم إلى صفتي الجهر والهمس، أو المهتز وغير المهتز، وصفتي الشدة والرخاوة.
2. التقسيم الثاني: ويدرس هذا التقسيم مواضع النطق أو مخارج الأصوات، والمقصود بموضع النطق هو النقطة التي ينقطع عندها تيار الهواء، ينتج معه الصوت في لحظة انقطاع تيار الهواء، و قد اعتاد الدارسون تسمية هذه المخارج بأسماء أعضاء النطق.
3. التقسيم الثالث: و يبنني هذا التقسيم على حالة ممر الهواء عند مواضع النطق، و ذلك بأن يكون تيار الهواء في حالة انحباس تام، أو انحباس جزئي، أو استمرار التيار بشكل مستقيم، أو بشكل منحرف، أو يكون سلساً، أو مضطرباً، و هذه الأحوال جميعاً تؤثر تأثيراً واضحاً في الصوت المطلوب إنتاجه.

ويلحظ الدارس المتأنني للصوامت والصوائت، أن الصوائت تتسم بصفة الوضوح السمعي، والصوامت على العموم أقل وضوحاً منها، وأن الصوائت يمكن سماعها من بُعد ويميزها السامع تمييزاً دقيقاً، ولا يحدث هذا مع الصوامت.

وتتفاوت الصوائت نفسها كذلك في مقدار الوضوح السمعي، فالفتحة العربية أكثر وضوحاً في السمع من الكسرة، و الضمة، و على التوالي؛ و السبب يعود إلى طبيعة نطق الفتحة إذ



يتسع الفم حين انطق بها، و يفتح بحجم أكبر من فتحه حين نطق الضمّة و الكسرة، و الصوامت كذلك تتفاوت في مقدار الوضوح السمعي، فالصوامت المجهورة أوضح من الصوامت المهموسة. و ثمة أمر آخر هو أن دراسة الصوائت أصعب من دراسة الصوامت، فإذا كانت اللغات تتفق أحياناً في بعض الصوامت فإنّها لا تكاد تتفق أبداً في الصوائت، ففي اللغة العربية الفصحى ستة صوائت، أمّا الإنجليزية ففيها عشرون صائناً، و في الفرنسية يكاد عدد الصوائت يقترب من عددها في الإنجليزية، و هكذا فيما يختصّ باللغات الأخرى، و الناطقون باللغات يتصرفون في الصوائت أكثر من تصرفهم بالصوامت، فلهم إمكان تغييرها و التلاعب فيها أكثر من فعلهم بالصوامت، و هذا ما يحدث في اللغة العربية في مواضع الإعلال.

## ثانياً: المجهور Voiced، والمهموس Voiceless

لم يقف علماء العربية القدماء الدارسون للأصوات عند أثر الوترين الصوتيين في صفتي الجهر والهمس، إذ لم يكونوا قد عرفوا تشريح الجهاز النطقي للإنسان، وفي مقدمة هؤلاء الخليل ابن أحمد، الذي لم يكن أصلاً على معرفة ودراية بما يحتويه (صندوق الحنجرة، وبذا لم يشر إلى صفتي الجهر و الهمس)<sup>(1)</sup>، من أثر الوترين الصوتيين فيهما.

و لكن هذا لا يعني أنهم لم يكونوا على معرفة بهاتين الصفتين ، فسيبويه أول من وقف عليهما ، مع إهماله أثر الوترين الصوتيين ، و يصف الصوت المجهور بقوله : (( فالجهورة حرف أشبع عليه الاعتماد في موضعه حتى ينقضي الاعتماد عليه و يجري الصوت ))<sup>(2)</sup> ، و وصف المهموس بقوله : (( و أما المهموس فحرف أضعف الاعتماد عليه في موضعه حتى

(1) ينظر : التفكير الصوتي عند الخليل : حلمي خليل 49.

(2) الكتاب ( بولاق ) 405/2

جرى النفس معه ((<sup>(1)</sup>، و ممن تابع سيبويه ، المبرد<sup>(2)</sup>، و ابن السراج<sup>(3)</sup>، و ابن جنّي<sup>(4)</sup>، و ابن يعيش<sup>(5)</sup>.

و قد وصف علماء التجويد ممن تابعوا سيبويه صفتي الجهر و الهمس و كرروا مقالته، و من هؤلاء مكي بن أبي طالب<sup>(6)</sup>(437هـ) و الداني (444 هـ)<sup>(7)</sup>

قال ابن دريد (321 هـ) في سبب تسمية الحروف المهموسة (( لأنه اتسع لها المخرج فخرجت كأنها متفشية )) ، و في صفة الجهر قال : (( و سميت مجهورة لأن مخرجها لم يتسع فلم تسمع لها صوتاً ))<sup>(8)</sup>

و إذا دققنا في وصف سيبويه و من تابعه، و وصف ابن دريد خرجنا بمفهوم هو أن صفة الجهر أقوى من صفة الهمس، و إلى مثل هذا أشار مكي بن أبي طالب فرأى أن المهموس أضعف من المجهور؛ لأنّ المهموس وُصف بهذه الصفة ((لأن الهمس هو الحسّ الخفيّ الضعيف، فلما كانت ضعيفة لقبت بذلك ))<sup>(9)</sup>، و أما مع المجهور فيعلل سبب امتناع النفس من الجريان بالصوت به لقوته ؛ (( لأنّ الجهر الصوت الشديد القويّ فلما كانت في خروجها كذلك لقبت به ، لأن الصوت يجهر بها لقوتها ))<sup>(10)</sup>، فانتساع المخرج ضعف فيه ، و عدم اتساعه صفة قوة .

---

(1) الكتاب ( بولاق ) 405/2

(2) المقتضب 194/1

(3) الأصول في النحو 401/3

(4) سر صناعة الإعراب 60/1

(5) شرح المفصل 129/10

(6) الرعاية 92-93

(7) التجديد 107

(8) جمهرة اللغة 46/1

(9) الرعاية 92

(10) الرعاية 93

فالأصوات المجهورة عند سيبيويه<sup>(1)</sup> ومن تابعه: الهمزة، والألف، والعين، والغين، والقاف، والجيم، والياء، والضاد، واللام، والنون، والراء، والطاء، والذال، والزاي، والطاء، والذال، والباء، والميم، والواو، وعدتها تسعة عشر حرفاً.

و أمّا المهموسة عندهم فالهاء، و الحاء، و الخاء، و الكاف، و الشين، و السين، و التاء، والصاد، والثاء، والفاء، وعدتها عشرة أحرف.

لقد أثبتت المخابر الصوتية الحديثة، أنّ للوترين الصوتيين أثراً في صفتي الجهر والهمس، أي أنّ حالة التذبذب فيها تبين صفة الجهر، و عدم التذبذب مع الصوت يوصف الهمس،<sup>(2)</sup> و هما صفتان متقابلتان في دراسة الصوت اللغويّ.

و يرى إبراهيم أنيس في كلامه على الهمس و الجهر أنّ الأمر منوط باهتزاز الوترين الصوتيين من عدمه ، و يوضحها بأنها تحدث بانقباض فتحة المزمار و انبساطها تلك العملية التي يقوم بها المرء في أثناء الحديث مع عدم شعوره بذلك ، ويحدث هذا في كثير من الأحيان، يقترب الوتران الصوتيان أحدهما من الآخر نتيجة لانقباض فتحة المزمار فتضيق بعد ذلك ، بيد أنها - فتحة المزمار - تظل تسمح بمرور النفس خلالها ، ففي حالة اندفاع الهواء خلال الوترين و هما في وضعهما يهتزتان اهتزازاً منتظماً ، و يحدثان صوتاً موسيقياً تختلف درجته بمقابل عدد هزات الوترين أو ذبذباتهما في الثانية ، و تختلف شدّته أو علوّه على حسب سعة الاهتزازة الواحدة ، وهذه العملية يطلق عليها دارسو الأصوات بجهر الصوت ، و صدور الأصوات بهذه الطريقة أسموها الأصوات المجهورة، فالصوت المجهور هو الذي يهتز معه الوتران الصوتيان ، و يحدث الرنين .

ويقابل الجهر في المصطلح الصوتي الهمس، والصوت المهموس هو الذي لا يحدث اهتزازاً في الوترين الصوتيين، وبذا لا يُسمع لهما رنين حين النطق بالمهموس.

(1) الكتاب 434/4 .

(2) ينظر : المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء : مرعي 105

و الأصوات الساكنة (الصامتة) Consonants المجهورة في العربية كما برهنت عليها التجارب الحديثة هي ثلاثة عشر صوتاً: ب / ج / د / ذ / ر / ز / ض / ظ / ع / غ / ل / م / ن، يضاف إليها أصوات اللين Vowels بما فيها الواو و الياء، في حين أن الأصوات المهموسة هي اثنا عشر صوتاً: ت / ث / ح / خ / س / ش / ص / ط / ف / ق / ك / هـ. يلاحظ أنّ ثمة اختلافاً بين القدماء والمحدثين في عدد الأصوات.

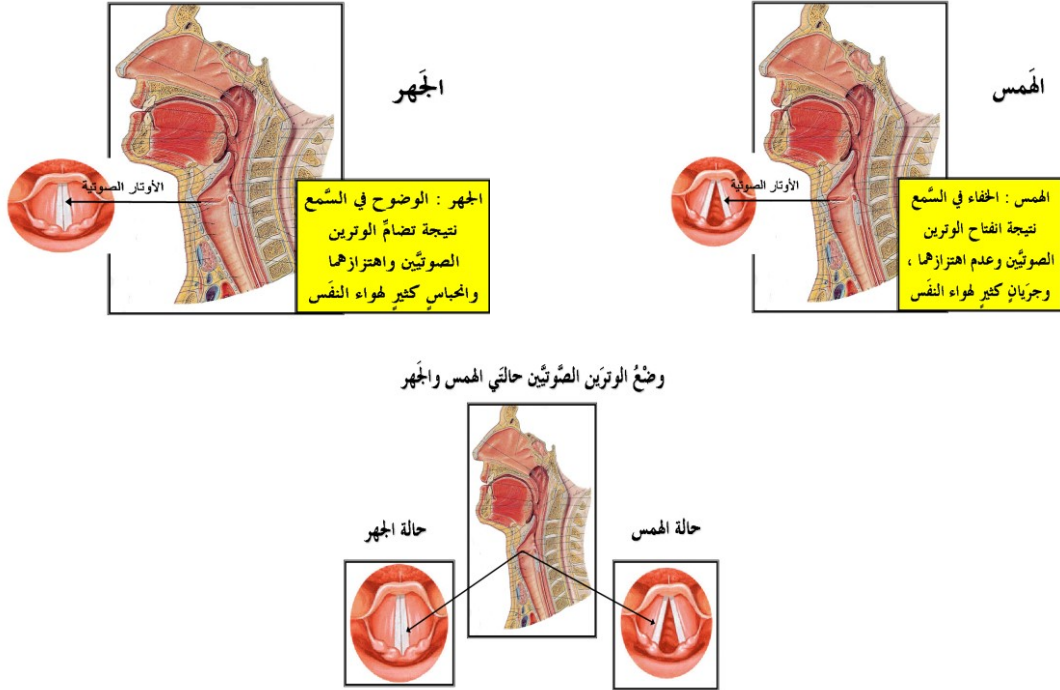
ويلحظ كذلك أنّ قسماً من الأصوات المجهورة لها نظائر مهموسة نوضحها: (1)

<u>المجهور</u>	<u>نظيره المهموس</u>
د	ت
ذ	ث
ز	س
ض	ط
ع	ح
غ	خ

وثمة أصوات مجهورة لا نظير مهموساً لها في عربيتنا الفصيحة: ب / ج / ر / ظ / ل / م / ن. وأصوات مهموسة لا نظير مجهوراً لها في عربيتنا الفصيحة: ش / ص / ف / ق / ك / هـ.

(1) اعتمدت في بيان هذه الجداول على كتابي: الأصوات اللغوية-أنيس 22، علم الأصوات-مالميرج دراسة عبدالصبور شاهين 110-

ويذهب كانتينو<sup>(1)</sup> إلى ما ذهب إليه برافمان في وصف المجهور بأنه بمعنى قويّ، ولفظ مهموس بمعنى خفيف أو ضعيف، وهذا مطابق لما قال به العلماء



العرب الذي أشرت إليه آنفاً.

### ثالثاً: الشدة Fotis والرخاوة Lax

قسّم سيبيويه الأصوات في شدّتها و رخاوتها على قسمين بقوله: ((و من الحروف الشديد، و هو الذي يمنع الصوت أن يجري فيه، و الحروف الشديدة: الهمزة، و القاف، والكاف، و الجيم، و الطاء، و التاء، و الدال، و الباء، و يفسّر سيبيويه صفة الشدة بقوله : (( و ذلك أنك لو قلت الحجّ ثم مددت صوتك لم يجر ذلك ))<sup>(2)</sup> .

(1) دروس في علم أصوات العربية 34.

(2) الكتاب 434/4 .

و القسم الآخر: هو الأصوات الرخوة و هي التي يجري معها الصوت و هي عند سيبويه: ((الهاء، والحاء، والغين، والحاء، والشين، والصاد، والضاد، والسين، والطاء، و الثاء، و الذال، والفاء، وذلك إذا قلت الطس، و انقض، و أشباه ذلك أجرينا فيه الصوت إن شئت)).<sup>(1)</sup>

فالصوت الشديد يمتنع جريان الصوت فيه لانهصار الصوت، أمّا الرخو فجريان الصوت فيه من غير ترديد، ((لتجافي اللسان عن موضع الحرف ))<sup>(2)</sup> ، فتجد الصوت يجري مع السين ، و الشين ، و الحاء في قولنا : الحس ، و القش ، و المخ ، و هذا المفهوم قد قال به غير واحد من دارسي الأصوات القدماء.<sup>(3)</sup>

و يزيد الرضي الاسترابادي<sup>(4)</sup> (686هـ) الشدة إيضاحاً، بأنك إذا أسكنت الحرف الشديد، و نطقت به لم يجر الصوت، و لكنك عند إسكانك الحرف الرخو عند النطق به نرى جريان الصوت و إن لم تردد؛ و السبب في إسكان الصوت و عدم حركته هو أن الحركات أبعاد حروف المد، و حروف المدّ فيها رخاوة، و الحركة تقلق الحرف الذي تقترن به، و تجذبه نحو الحروف التي هي أبعادها، و بدا تظهر و كأنها رخوة جميعاً، ولم تظهر شدة الشديد منها.<sup>(5)</sup>

و لم يغفل الدارسون القدماء الأصوات المتوسطة ، وهي الأصوات التي بين الشدة و الرخاوة ، قال سيبويه : (( و أمّا العين فبين الرخوة و الشديدة تصل إلى الترديد فيها لشبهها بالحاء ))<sup>(6)</sup> ، فهو بهذا قد تنبّه لما يعرف بالصوت المتوسط ، ووصف المبرد هذه الحروف بقوله: (( هي شديدة في الأصل ، وإنما يجري فيها النّفس لاستعانتها بصوت ما جاورها من الرخوة ))<sup>(7)</sup> ؛ و يعلل للعين المنحرفة إلى الحاء ، وهي تلك العين (( التي يجري فيها لانحرافها

(1) الكتاب 435-434/4.

(2) الممتع في التصريف : ابن عصفور 672/2.

(3) ينظر : المقتضب 194/1 ، و الأصول في النحو 402/3 ، و سر صناعة الإعراب 61/1.

(4) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب 260/3.

(5) ينظر : سر صناعة الإعراب 26/1 ، و شرح شافية ابن الحاجب 260/3.

(6) الكتاب 435/4.

(7) المقتضب 196/1.

و اتصالها<sup>(1)</sup> ، و لذا قال ابن جنّي : (( و لولا بُحّة في الحاء لكانت عيناً ))<sup>(2)</sup> و هو وصف للعين المنحرفة .

و يبدو أن مفهوم الحرف المنحرف غدا صفة لحرف اللام عند ابن السراج واصفاً إياه بقوله: (( و هو حرف شديد جرى فيه الصوت لانحراف اللسان مع الصوت ، و لم يعترض على الصوت كاعتراض الشديدة )) وهو صوت اللام (( و إن شئت مددت فيه الصوت و ليس كالرخوة ؛ وذلك لأن طرف اللسان مع اللام المنحرفة لا يتجافى عن موضعه ، و يخرج صوته من ناحيتي مستدق اللسان فويق ذلك .<sup>(3)</sup>

و وصف ابن عصفور الاشبيلي الصوت الذي بين الشديد و الرخو بأنه لا يجري الصوت معه في موضعه حين الوقف به - أي النطق به ساكناً - (( و لكن يعرض أعراض توجب خروج الصوت باتصاله بغير مواضعها ))<sup>(4)</sup>

وتكلّم ابن السراج<sup>(5)</sup> على الصوت الشديد الذي يخرج معه الصوت؛ لأنه غُنة من الأنف، وإنّما مخرجه من الأنف، واللسان لازم لموضوع الحرف، فلو أمسك أحدنا بأنفه مع النون والميم لم يجر<sup>(6)</sup> معهما الصوت. وقد قال بذلك قبله سيبويه.

يختلف وصف المحدثين لصفتي الشدة و الرخاوة مستنديين في ذلك إلى علاقة أعضاء النطق عند الإنسان بهاتين الصفتين ، و ذلك يبين بوضوح بانغلاق مجرى الهواء من عدمه.<sup>(7)</sup> يرى المحدثون أن الشدة تتكون نتيجة لحدوث انغلاق تام لمجرى الهواء المندفع من الرئتين في نقطة المخرج، فانفتاح مفاجئ يندفع معه الهواء محدثاً صوتاً انفجارياً، و على هذا

(1) المقتضب 196/1.

(2) سر صناعة الإعراب 241/1.

(3) الأصول في النحو 403/3.

(4) الممتع في التصريف 673/2.

(5) الأصول في النحو 403/3.

(6) الكتاب ( بولاق ) 406/2.

(7) المصطلح الصوتي - مرعي 109.

الوصف فإن الأصوات بهذا الوصف تسمى انسدادية Occlusives أو وقفية Stops، و بهذا قال ماريوباي<sup>(1)</sup> الذي أطلق عليها كذلك الأصوات الانفجارية Plosives .

أما المواضع التي يغلق فيها ممرّ الهواء عند إحداث هذه الأصوات هي:<sup>(2)</sup>

1. الشفتان في صوت (الباء العربية).
2. أصول الثنايا، بأن يلتقي بها طرف اللسان كما في الأصوات (التاء، والذال، والطاء، والضاد).

3. أقصى الحنك الأعلى بالتقاءه بأقصى اللسان في صوتي (الكاف، و الجيم المصرية ).

4. أدنى الحلق بالتقاءه بأقصى اللسان في صوت ( القاف ).

5. الحنجرة، و ذلك في صوت ( همزة القطع ).

ويقابل الأصوات الشديدة الأصوات الرخوة، التي لا ينغلق مجرى الهواء عند النطق

بها انغلاقاً تاماً، و إنما يحدث تضيق في المجرى الهوائي يسمح بمرور الهواء مع احتكاكه

بجانبى المجرى، و من هذا سمّيت الأصوات الاحتكاكية Fricatives، أو Spirants، و

يقترن معنى المصطلح الأول باحتكاك الأصوات بجانبى المخرج عند ماريوباي، أمّا الثاني

فمعناه أن هذه الأصوات تلفظ مع النَّفَس و ليست انفجارية، و النقاط التي يضيق عندها

مجرى الهواء كثيرة هي: الفاء، و الثاء، و الذال، و الظاء، و السين، و الزاي، و الصاد، و

الشين، و الخاء، و الغين، و الحاء، و العين، و الهاء .

و يطلق كانتينو<sup>(3)</sup> على الأصوات الانفجارية مصطلح (الآمنة) ، أمّا الأصوات

الاحتكاكية فهي الأصوات المتواصلة ، و يؤيده السعران<sup>(4)</sup> في مذهبه ، إلّا أنه اصطلح

(الأصوات المتمادة) على الأصوات المتواصلة ؛ و ذلك لأنّه (( يمكن الاستمرار في نطقها ما

أسعف النَّفَس )) .

---

(1) ينظر : أسس علم اللغة 82.

(2) ينظر : علم اللغة العام - الأصوات - : بشر 100-101 ، و علم اللغة بين التراث و المعاصرة - مذكور 118-119.

(3) ينظر : دروس في علم أصوات العربية 35.

(4) علم اللغة : السعران 166.



يحدث الهواء نوعاً من الصفير في أثناء مروره بمخرج صوته ، و تتحدد رخاوته على قدر نسبة الصفير فيه ، و حينئذٍ تولد أصواتاً تسمى أصوات الصفير Sibilants ، و هي: السين ، و الزاي ، و الصاد .<sup>(1)</sup>

و يلتقي العضوان في أثناء النطق بأصوات، و لكن الهواء يجد ممراً له يتسرب منه إلى الخارج دون حدوث احتكاك، أو أي نوع من الصفير، و يطلق على هذه الأصوات المائية Liquids، و هي اللام، و النون، و الميم، و الراء، وهي التي أطلق عليها الدارسون القدماء الأصوات المتوسطة، و تابعهم إبراهيم أنيس من المحدثين، وهي مجموعة في قولنا (لم يروعنا)، فهي أصوات تخرج دون انفجار أو احتكاك عند المخرج.<sup>(2)</sup>

و يناظر قسم من الأصوات الشديدة أصواتاً رخوة ، الدال صوت شديد نظيره الرخو (الزاي أو الذال ) ، والتاء صوت شديد نظيره الرخو السين أو الثاء ، و الباء صوت شديد نظيره الرخو الفاء ، و الطاء الشديد نظيره الرخو الصاد ، و الضاد الشديد نظيره الرخو الظاء العامة الشائعة في نطقنا الآن ، و الكاف الشديد نظيره الرخو الشين ، و الجيم القاهرية صوت شديد نظيره الرخو الجيم الشامية كثيرة التعطيش ، و القاف الشديد نظيره الرخو الخاء ، و معنى التناظر هنا

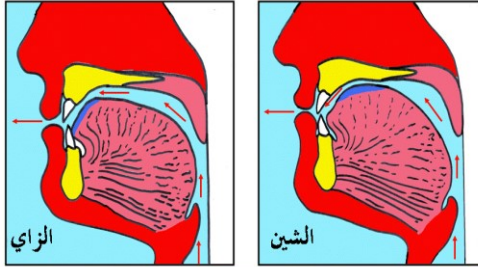
---

(1) ينظر : الأصوات اللغوية — إبراهيم أنيس 24 ، و علم اللغة بين التراث و المعاصرة 119.

(2) ينظر : الأصوات اللغوية 24 ، علم اللغة بين التراث و المعاصرة 119-120 ، و المصطلح الصوتي 111.

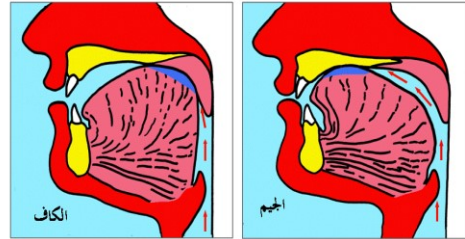
اتحاد المخرج بين كلٍّ من الصوتين المتناظرين ، أو قرب المخرجين أحدهما من الآخر.(1)

### الرَّخَاوَة



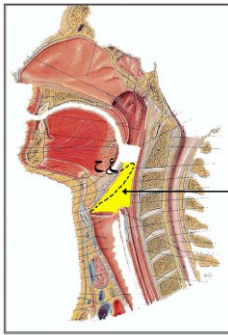
الرَّخَاوَة : جريان الصوت عند مروره في المخرج

### الشَّدَّة



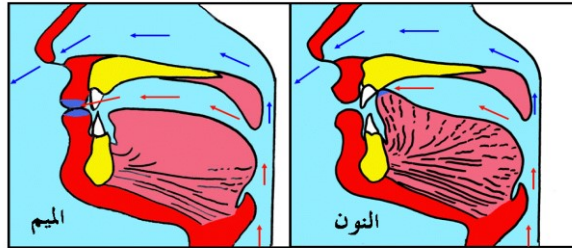
الشَّدَّة : انحباس جريان الصوت نتيجة غلق المخرج

### البَيْنِيَّة



البَيْنِيَّة  
في حرف العين

مكان انحصار الصوت بحرف العين  
البَيْنِيَّة : هي الجريان الجزئي  
للصوت في مخرج الحرف  
بسبب عدم كمال غلقه



البَيْنِيَّة : هي الجريان الجزئي للصوت في مخرج الحرف  
بسبب عدم كمال غلقه

### رابعاً: الإطباق، والإنفتاح، الإستعلاء، والإستفال

لقد تحسس الناطق باللغة العربية مجموعة من الأصوات تطبع أثراً مفخماً في السمع ، و في مقابلها أصوات أخرى تترك أثراً مرققاً في السمع ، فحينما ننطق بصوت ( الطاء ) يعطينا إحساساً أنه أغلظ من نظيره ( التاء ) ، لذا نصف الطاء بالتفخيم ، و نصف التاء بالترقيق .(2)

توصف الأصوات المفخمة بالأصوات المطبقة و قد ذكرها سيبويه أنها التي (( إذا وضعت لسانك في مواضعهن انطبق لسانك من مواضعهن إلى ما حاذى الحنك الأعلى من

(1) ينظر : الأصوات اللغوية 25 .

(2) ينظر : علم الأصوات - مللبرج - ، و الكلام من ملاحظات المترجم د. عبد الصبور شاهين 115 .

اللسان ترفعه إلى الحنك ، فإذا وضعت لسانك فالصوت محصور فيما بين اللسان والحنك إلى موضع الحروف ))<sup>1</sup>، و حروفها : الصاد ، و الضاد ، و الطاء ، و الظاء .

و لم يبتعد علماء كثيرون من هذا الوصف، من أمثال ابن السراج (316هـ)<sup>2</sup>، و ابن دريد (321هـ) لقوله: (( لَأَتَكَّ إِذَا لَفِظَتْ بِهَا أَطْبَقَتْ عَلَيْهَا حَتَّى تَمْنَعَ النَّفْسُ أَنْ يَجْرِيَ مَعَهَا<sup>3</sup> ))، و يردد الزجاجي<sup>4</sup> (377هـ) مقابلة سيبويه ، ولم يخالف بن جني (392هـ) ما ذهب إليه سيبويه، فيذكر الإطباق بقوله : (( أن ترفع ظهر لسانك إلى الحنك الأعلى مطبقاً له ))<sup>5</sup>، و يردد عبارة سيبويه في الإطباق بقوله : (( و لولا الإطباق لصارت الطاء دالاً، و الصاد سيناً ، و الظاء ذالاً، و لخرجت الضاد من الكلام ))<sup>6</sup>.

و يقابل الإطباق الإنفتاح، و يرى سيبويه أن الحروف المنفتحة هي كل ما سوى الحروف المطبقة، و معنى الانفتاح أنك (( لا تطبق لشي منهن لسانك ، ترفعه إلى الحنك الأعلى ))<sup>7</sup>، و يبين من عبارة سيبويه السابقة (( لولا الإطباق ... )) أنه سمى النظائر المنفتحة للأصوات المطبقة ، فنظير الطاء المطبق هو الدال المنفتح ، و نظير الصاد المطبق هو السين المنفتح، و نظير الظاء المطبق هو الذال المنفتح ، و ليس للضاد المطبق نظير منفتح عند القدماء .

لم يخالف المحدثون القدماء، فيما ذهبوا إليه من وصف الإنطباق والإنفتاح إلا قليلاً، فقد كان وصفهم بالنظر إلى ارتفاع مؤخرة اللسان، حين ارتفاع مؤخر اللسان نحو أقصى الحنك الأعلى في شكل مقعر على هيئة ملعقة ،<sup>(8)</sup> أو انخفاضها حين النطق بالصوت، فأطلقوا (المطبق) أو ( المفخم ) على الأصوات التي ترتفع مؤخرة اللسان فيها باتجاه الطبق - الجزء

---

(1) الكتاب 436/4.

(2) ينظر : الأصول في النحو 404/3.

(3) جهرة اللغة 46/1.

(4) ينظر : الجمل في النحو 413.

(5) سر صناعة الإعراب 61/1.

(6) الكتاب 436/4 ، و الأصول في النحو 404/3 ، و سر صناعة الإعراب 61/1.

(7) الكتاب 436/4.

(8) المحيط في أصوات العربية : الأنطaki 17/1.

الرخو من سقف الحنك -، كما أطلقوا ( المرقق ) أو ( غير المرقق ) على الأصوات التي تتخفّض فيها مؤخرة اللسان، وهي الأصوات المنفتحة أيضاً.<sup>(1)</sup>

وقد ذكر القدماء الأصوات المطبقة ( المفخّمة ) بلا خلاف فيها ، و هي الصاد، و الضاد ، و الطاء مخرجها من اللسان و اللثة، و مخرج الظاء من بين الأسنان و مؤخرة اللسان تعمل معها، والنقطة الخلفية من اللسان هي مصدر التقخيم ( الإطباق )، و النقطة الأمامية من اللسان هي مخرج الصوت المرقق ( المنفتح ).

أمّا النظائر المنفتحة للأصوات المطبقة عند المحدثين فهي :<sup>(2)</sup>

الصوت المطبق	نظيره المرقق
ص	س
ط	ت
ض	د
ظ	ذ

أمّا بقية الأصوات المرققة ( المنفتحة ) فليس لها نظائر مفخّمة ( مطبقة ) ، و وصف سيبيويه كما هو واضح هو وصف للأصوات العربية الفصيحة كما كان ينطق بها العربي ، عدا الضاد لم يكن لها نظير عند القدماء ؛ لأن وصفها القديم مختلف عن الضاد المعاصرة ، (( فالضاد القديمة رخوة ، و الحديثة شديدة ، و القديمة جانبية و الحديثة أمامية ))<sup>(3)</sup>

و يصف القدماء<sup>(4)</sup> الإستعلاء بأنّه تصعّد في اللسان إلى الأعلى، مع انطباقه على الحنك أو عدم انطباقه، و أصواته سبعة؛ أربعة منها أصوات الإطباق، و ثلاثة من غيرها و

(1) ينظر : المدخل إلى علم اللغة و مناهج البحث اللغوي : عبد التواب 37 ، و علم الأصوات : مالميرج ، دراسة شاهين 195-

196

(2) ينظر : علم الأصوات 116.

(3) ينظر : علم الأصوات 116.

(4) ينظر : سر صناعة الإعراب 62/1 ، و الرعاية 99 ، و الممتع في التصريف 675/2 ، و المصطلح الصوتي 117.

هي: الخاء، و الغين، و القاف، و ضد الإستعلاء الإستفال، وإنما سميت الحروف المستقلة بذلك؛ (( لأن اللسان و الصوت لا يستعلي بها إلى الحنك ... بل يستقل اللسان بها إلى قاع الفم عند النطق بها ))<sup>(1)</sup>، والإستفال عند ابن الطحان (( انخفاض اللسان و الصوت إلى قاع الفم ))<sup>(2)</sup>، و حروفها اثنان و عشرون حرفاً.

واقترن الإطباق بالإستعلاء عند ابن جني لقوله متكلاً على حروف الإستعلاء (( فأربعة منها فيها مع استعلائها إطباق )) ( و هو يقصد الصاد ، و الضاد ، و الطاء ، و الظاء ))، و يستمر بقوله: (( و أما الخاء و الغين و القاف فلا إطباق فيها مع استعلائها ))<sup>(3)</sup>

و يرى كانتينو<sup>(4)</sup> من المحدثين أن الإستعلاء لا يخلو من بعض الإتصال بالإطباق، و نراه قائلاً بمقالة القدماء، مؤيداً لهم، على أنه يأخذ بقول بعض الدارسين المتأخرين في زيادة الهاء، و العين إلى الحروف المستعلية، و يقرر عدم إمكان التفريق بين التفخيم و الإطباق و الإستعلاء.

رأى القدماء حين وصفهم الإطباق تصعد مؤخرة اللسان نحو أقصى الحنك الأعلى ، و انطباق اللسان على الحنك الأعلى ، و في الإستعلاء تصعد دون إطباق ، و انخفاض اللسان إلى قاع الفم في التسفل ، مثل هذا الوصف الذي فطن إليه القدماء ، قال به المحدثون مع زيادة أن اللسان يتقعر في الأصوات المطبقة و المستعلية ، و هذا التقعر يحدث فراغاً بين وسط اللسان و الحنك الأعلى، و هذا الفراغ هو الذي يعمل على تغليط الصوت و تفخيمه، و هذا الأمر كان غفلاً على القدماء ، و يركز المحدثون من دارسي اللغة في هذه القيمة التفخيمية لهذا النوع من الأصوات الذي سببه اتساع الفراغ الذي مرّ ذكره ، و تسمى الأصوات الناتجة من هذه الحالة الأصوات المطبقة، و المفخمة ، أو المغلظة، و ما عداها الأصوات المنفتحة.<sup>(5)</sup>

(1) الرعاية 99.

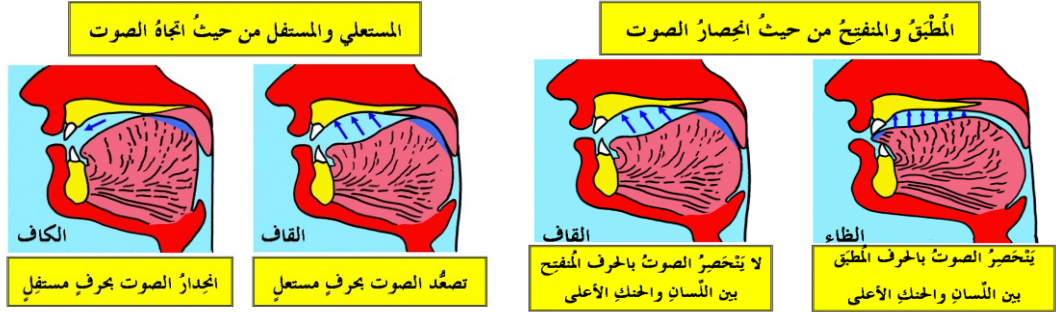
(2) محاج الأصوات و صفاتها 94.

(3) سر صناعة الإعراب 62/1.

(4) دروس في علم أصوات العربية 36-37.

(5) ينظر : المصطلح الصوتي 118 ، و المحيط في أصوات العربية 17/1.

فالإطباق والاستعلاء صفتان صوتيتان تعنيان تقخيم الصوت و تغليظه، أما الإنفتاح و التسفل فهما عكسهما و تعنيان عدم تقخيم الصوت ( ترقيقه ).



## خامساً: الذلاقة والإصمات

ذكر الخليل في سبب تسمية الأصوات الذلقية بهذا الاسم ، بقوله : (( و إنما سُميت هذه الحروف ذُلْقاً لأن الذلاقة في المنطق ، إنما هي بطرف أسلة اللسان و الشفتين ))<sup>(1)</sup>، و حروفها ستة ، ثلاثة منها ذلقية - أي من طرف اللسان ذَلَّقه من طرف غار الفم - ، و ثلاثة شفوية مخرجها من بين الشفتين ، و لا تعمل الشفتان في حروف العربية إلا في هذه الأحرف و هي : ف/ب/م ، و رأى الخليل<sup>(2)</sup> أن هذه الأصوات لسهولة في المنطق كثرت في أبنية الكلام ، أي هي التي (( يُعتمد عليها بذلق اللسان ، و صدره و طرفه ))<sup>(3)</sup> ، و على رأي الرضي أن الذلاقة هي (( الفصاحة و الخفة في الكلام ، و هذه الحروف أخف الحروف ))<sup>(4)</sup>، و لسهولة هذه الأصوات في النطق كثرت في أبنية كلام العرب ، لذا قال الخليل إن الكلمة الرباعية أو الخماسية التي تعرّى من حروف الذلق أو الشفوية ، كلمة محدثة مبتدعة ، و ليست من كلام العرب ؛ (( إنك لست واجداً من يسمع من كلام العرب كلمة واحدة رباعية أو خماسية إلا فيها

(1) العين 51/1

(2) ينظر : العين 52/1.

(3) سر صناعة الإعراب 64/1.

(4) شرح شافية ابن الحاجب 262/1.

من حروف الدَّلَق و الشَّفَوِيَّة واحداً أو اثناً أو أكثر <sup>(1)</sup>، و أخذ ابن جَنِّي <sup>(2)</sup> بمقالة الخليل و لم يزد عليها من أن يكون الاسم الرباعي أو الخماسي غير ذي زوائد.

مَثَل ابن جَنِّي <sup>(3)</sup> بأمثلة من الأسماء، و ذلك نحو: جعفر: ففيه الفاء و الراء، و قُعْصَب: فيه الباء، و سلهب: فيه اللام و الباء، و سفرجل: فيه الفاء و الراء و اللام، و فرزدق: فيه الفاء و الراء، و هكذا.

و قد أثار صبحي الصالح إلى أنه ينبغي لنا ألا نخطئ الأحرف الذلقية التي مخرجها دَلَق اللسان حصراً، ولا تخرج إلا منه، بالأصوات المذلقة في الصفة؛ لأنَّ قسماً من هذه الأصوات يخرج من دَلَق اللسان و هي: الراء، و اللام، و النون، و منها ما يخرج من دَلَق الشفة و هي: الباء، و الفاء، و الميم، ففي الذلاقة صفة شمول و عموم، و في مخرج الذلاقة تضيق و تمديد، فالإتفاق في الاسم لا يوقع في اللبس حين التفرقة بين الصفة و المخرج <sup>(4)</sup>.

و لما كانت هذه الأصوات من أخفها و أيسرها نطقاً، و أكثرها سهولة على اللسان، ليس على صعيد لغة العرب بل على صعيد لغات العالم، لذا كانت الأصوات ( ب ، ف ، م ) هي أول الأصوات التي يطلقها الطفل في نطقه و هو في مراحل نموه الأولى ، و أطفال العالم جميعاً يطلقون ( بابا - ماما ) و غيرهما من الكلمات التي تدخل في تركيبها حروف الشفة ، كما يمكن الطفل أن يطلق ألفاظاً أخرى من حروف الشفة مثل ( ممة ) : لقنينة الحليب ، و ( ببة : للخبز ، و مية : للماء ، و ( ننا ) : لأي شيء يريد . <sup>(5)</sup>

أمّا المصمتة فهي الصفة المقابلة للمذلقة و ضدها، و لصعوبة نطق اللسان بها، سميت بهذا الاسم؛ لأنها (( صمت عنها أن تبني منها كلمة رباعية أو خماسية )) <sup>(6)</sup>، أي منعت أن

(1) العين 52/1.

(2) ينظر : سر صناعة الإعراب 64/1 ، و قد نقل ابن عصفور ما جاء به ابن جني بتمامه في الممتع في التصريف 677/2.

(3) ينظر : سر صناعة الإعراب 64/1.

(4) ينظر : دراسات في فقه اللغة 283-284.

(5) ينظر : الأحرف المذلقة و تفاعلها مع الأصوات اللغوية : د. رشيد العبيدي 297.

(6) سر صناعة الإعراب 65/1.

تختص ببناء كلمة في لغة العرب إذا كثرت حروفها فوق الثلاثة،<sup>(1)</sup> و الأصوات المصمتة هي الأصوات غير الأصوات المذلفة .

وقد ذكر الرضي أن هذه الأصوات - المصمتة - إنما سميت كذلك لثقلها على اللسان، والشيء المصمت هو الذي لا جوف له لذا يكون ثقیلاً.<sup>(2)</sup>

و هاتان الصفتان هما ممّا قال به القدماء و وصفوهما بدقّة ، و لم تكن من عناية المحديثين في دراساتهم إلّا أنهم حينما يتطرقون إليها يأتون بأقوال القدماء نفسها.<sup>(3)</sup>

## سادساً: الصغير – التفشي – القلقة – التكرار – الإستطالة

### الصغير

و يطلق على الأصوات السين، و الزاي، و الصاد، و يتكون الصوتان السين، و الزاي بأن يعتمد طرف اللسان خلف الأسنان العليا مع النقاء مقدّمه بالثة العليا، و يحدث احتكاك لوجود منفذ ضيق للهواء، و يرفع أقصى الحنك ليمنع مرور الهواء من الأنف، و لا يتذبذب الوتران الصوتيان مع السين، و يتذبذبان مع الزاي، ف كلا الصوتين لثوي احتكاكي، السين مهموس، و الزاي نظيره المجهور.<sup>(4)</sup>

أمّا الصاد فيحدث بالطريقة نفسها، مع فارق الإطباق ( التفخيم ) الذي هو نتيجة ارتفاع مؤخر اللسان تجاه الحنك الأعلى و رجوعه إلى الخلف قليلاً<sup>(5)</sup>. إذ لولا الإطباق لصارت الصاد سينا، و هذا ما يفرقها عن السين. وتوصف أصوات الصغير بأنها شديدة الوضوح في السمع نتيجة الاحتكاك الشديد في المخرج.<sup>(6)</sup>

(1) ينظر : الأحرف المذلفة و تفاعلها مع الأصوات اللغوية 294.

(2) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب 262/3.

(3) ينظر : الصوتيات و الفونولوجيا - مصطفى حركات 107.

(4) ينظر : الأصوات اللغوية : أنيس 76 ، و علم اللغة - الأصوات - : بشر 119-120.

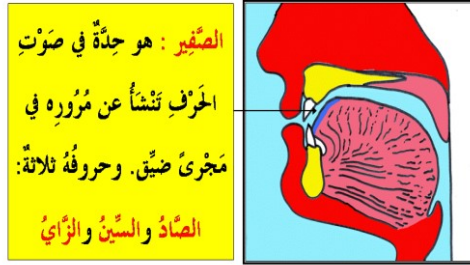
(5) ينظر : الأصوات اللغوية : أنيس 77 ، و علم اللغة - الأصوات - بشر 120.

(6) ينظر : علم الأصوات - مللبرج ، ترجمة : عبد الصبور شاهين 120.



و هذه الأصوات هي التي يكون معها اللسان منبسّطاً و مساحة الاحتكاك بين مخرجها و الأسنان كبيرة، و لكن إذا ضاق مخرج الهواء بأن نجعل اللسان يسدّ كل المنافذ الجانبية، و لا يترك إلاّ طريقاً منخفضةً يمر حسب محوره التناظري، و يضاف إلى هذا شدة الهواء فإننا نحصل على هذه الأصوات الصفيرية

### الصَّفِيرُ



### التفشيّ

و هو صفة لصوت الشين، و قد سَمِّيَ كذلك؛ لأنّه تَفَشَّى في مخرجه حين النطق به، و معنى التفشي على ما قال به مكّي بن أبي طالب (( هو كثرة انتشار خروج الريح بين اللسان و الحنك و انبساطه في الخروج عند النطق ))<sup>(1)</sup> بالصوت ، و نقل مكّي القيسي عن بعض العلماء أنّ (( الشين حتى تتصل بمخرج الظاء ، و الصاد تتفشّى حتى تتصل بمخرج اللام ))<sup>(2)</sup>، و قد سَمِّيَ هذين الحرفين ، الحرفين المخالطين ؛ لأنهما يخالطان ما يتصلان به من طرف اللسان .

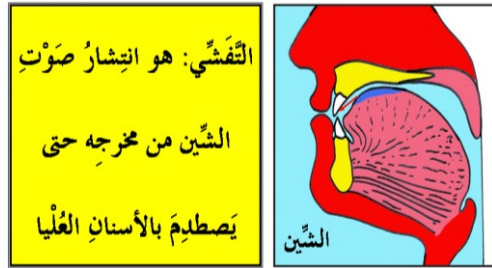
(1) الرعاية 109.

(2) الرعاية 110.

لما كان التفشي انتشار خروج الريح وانبساطه، يخيل لي أن الشين انفرشت حتى لحقت بمنشأ الظاء، ويعدّ ابن الطّحان الثاء من حروف التفشي<sup>(1)</sup>.

و لا خلاف بين القدماء و المحدثين في تحديد المصطلح، فعلى حدّ قول بعض المحدثين واصفاً التفشي بـ (( أن يشغل اللسان في أثناء النطق بالصوت مساحة أكبر ما بين الغار و اللثة .. و لولا التفشي لصارت الشين سيناً ))<sup>(2)</sup> و هذا ما يفسّر ما نسمعه عند الأطفال من ذوي العيوب النطقية من الذين لا يجدون عناية الكبار الذين حولهم .

### التفشي



### القلقلة

و حروفها : ب / ج / د / ط / ق ، و يجمعها هجاء قولنا ( قطب جد ) أو ( جد ، بطق ) ، و يجوز أن نقول : اللقلقة ؛ و سبب التسمية يعود (( لظهور صوت يشبه النبرة عند الوقف عليهن ، و إرادة إتمام النطق بهن ))<sup>(3)</sup>، و حينما نقف على هذه الأصوات بالسكون يكون أبين ممّا لو اتصل الكلام بها ، لذا يحصل عليها (( ضغط اللسان في مخرجها )) حين الوقف ، و يصاحب ذلك الضغط (( شدة الصوت المتصعد من الصدر )) و يقتضي أن يكون الضغط تاماً (( يمنع خروج ذلك الصوت )) ، و إذا احتاج المتكلم إلى بيانها للمخاطب لجأ

(1) ينظر : مخارج الأصوات و صفاتها 91.

(2) علم الأصوات : مالمبرج ، و الكلام للدكتور عبد الصبور شاهين 120.

(3) الرعاية 100.

إلى (( قلقلته اللسان و تحريكه عن موضعه )) فيخرج الصوت مسموعاً<sup>(1)</sup> ، و ممّا جعل هذه الصفة عند الوقف ؛ أنّ درجة الأسماع فيها تكون شديدة ، والحقيقة ان الضغط يكون مع الصوت لا على اللسان.

و أظهر الأصوات في هذه الصفة هو ( صوت القاف ) ؛ (( لأنّه حرف ضغط عن موضعه فلا يقدر الوقف عليه ، إلّا مع صوت زائد لشدة ضغطه و استعلائه ))<sup>(2)</sup>، و القلقلّة : شدة الصياح ، و اللقلقة : شدة الصوت عن الخليل ، (( فكأن الصوت يشتد عند الوقف على القاف ، فسميت بذلك لهذا المعنى )) ؛ لأنها قريبة من الحلق و أبين أخواتها صوتاً ، و قوتها في الاستعلاء.

و يتفق دارسو الأصوات على أنّ أصوات القلقلّة من أصوات الوقف، و هي أصوات منبورة، و لكنّ هذه الأصوات إن وُصلت لم يكن ذلك الوصف؛ (( لأنّك أخرجت اللسان عنها إلى صوت آخر فحلّت بينه و بين الإستقرار ))<sup>(3)</sup>

وحروف القلقلّة من وجهة نظر المبرد<sup>(4)</sup> هما صوتان القاف، والكاف، والقاف أقوى لاستعلائها.

وليس ثمة خلاف في وصف القلقلّة وأصواتها بين القدماء والمحدثين، ونظر المحدثون إلى أنّ القلقلّة تقترب من خروج هواء الشدة من الفم، و في حالة عدمها يقترب من خروج هذا الهواء من الأنف.<sup>(5)</sup>

و تستدعي هذه الأصوات جهداً أكبر إذا نُطقت هذه الأصوات نطقاً واضحاً؛ لأن هذه الأصوات شديدة، فالمجرى الهوائي ينحبس معها انحباساً تاماً، و هي مجهورة فيمتنع النَّفس أن

---

(1) شرح شافية ابن الحاجب 263/3.

(2) الرعاية 100.

(3) شرح المفصل : ابن يعيش 130-129/10.

(4) ينظر : المقتضب 196/11.

(5) ينظر : مناهج البحث في اللغة : د. تمام حسان 150.

يجري معها، ولذا يتبعها صوت أو نبرة، و بدأ تنتقل هذه الأصوات من الوقف ( السكون ) إلى شبه الحركة.<sup>(1)</sup>

فالقلقلة هي: ((إضافة صوت إلى أصوات ( قطب جد ) في أثناء الوقوف عليها في حالة السكون ، و يظهر هذا الصوت على شكل انفجار من الفم))<sup>(2)</sup>

### الْقَلْقَلَةُ



### التكرار

و هو صفة الراء، قال سيبويه: (( حرف شديد يجري فيه الصوت لتكريره ، وانحرافه إلى اللام ، فتجافى للصوت كالرخوة ، و لو لم يكرر لم يجرِ الصوت فيه ))<sup>(3)</sup>، و يشعر الإنسان حين النطق بصوت الراء كأنه يتكرر على اللسان .

و بدأ يسميه المبرد حرف ترجيع لقوله: (( و منها الراء ، و لكنها حرف ترجيع ، فإنما يجري فيها الصوت لما فيها من التكرير ))<sup>(4)</sup>

(1) ينظر : علم اللغة : السعرا 160 – 161.

(2) المصطلح الصوتي : مرعي 122.

(3) الكتاب 435/4 ، و الأصول في النحو 403/3.

(4) المقتضب 196/1.

و ذكر ابن جنّي سبب تسمية الراء صوتًا مكرّرًا ؛ (( و ذلك أنك إذا وقفت عليه رأيت طرف اللسان يتعثّر بما فيه من التكرير ))<sup>(1)</sup>، و قال بذلك مَنْ تابعه.<sup>(2)</sup>

أمّا السيوطي (911هـ) فقد ذكر تكرار الراء على اللسان حينما ينطق بها المرء، ويمثل ارتعاد طرف اللسان بها كمثّل مَنْ ينطق بأكثر من حرف واحد.<sup>(3)</sup>

يصف المحدثون التكرار بحسب نظر علم الأصوات الحديث إليه على أنّه (( آلية نطقية تقوم على إحداث انسداد كامل لكنّه قصير الزمن ، يتلوّه انفتاح فانسداد آخر .. و هكذا ))<sup>(4)</sup>، و هذا الوصف فيما يبدو يختصّ بمرور الهواء من خلال مخرج الصوت، و الانفتاح و الانسداد الذي يحصل إنما بممرّ الهواء، و الصوت الناتج بحسب الآلية في العربية هو الراء.

و من الدارسين المحدثين مَنْ يصف التكرار في أثناء وصفه لصوت الراء، و يكون اللسان معه مسترخياً في طريق الهواء، و لذا يحدث انسداد و انفتاح مفاجئان، و يرفرف اللسان و يضرب طرفه ضربات مكررة، و معه يتذبذب الوتران الصوتيان ، و تتابع طرقات طرف اللسان على اللّثة تتابعاً سريعاً،<sup>(5)</sup> محدثاً الراء .

أرى أنّ وصف المحدثين للتكرار لم يختلف عن وصف القدماء، إلّا أنّ المحدثين جاء وصفهم دقيقاً، لأنهم وصفوا آلية التكرار، وثمة أمر اختلف فيه القدماء والمحدثون، وهو أنّ الراء صوت شديد عند سيبويه ومَنْ تابعه، ولكنه عند المحدثين من الأصوات المتوسطة التي تجمع بين الشدة والرخاوة.<sup>(6)</sup>

---

(1) سر صناعة الإعراب 63/1.

(2) شرح المفصل 130/10 ، و شرح شافية ابن الحاجب 264/3.

(3) ينظر : همع الهوامع 299/6 .

(4) المحيط في أصوات العربية - الانطaki 16/1.

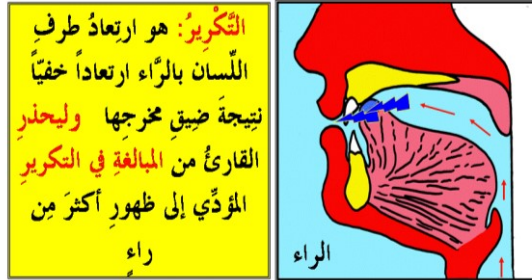
(5) ينظر : الأصوات اللغوية : أنيس 67 ، مناهج البحث في اللغة 104 ، الوجيز في فقه اللغة 191 ، السعران 171 ، بشر

129.

(6) ينظر : المصطلح الصوتي 124.

ووصف ماريوباي الراء في أنها مكررة أو ترددية trill أو flop في معظم اللغات و يتم نطقه في مقدمة اللسان، مع حدوث ذبذبة في الأوتار الصوتية.<sup>(1)</sup>

## التكرير



## الاستطالة:

و يرى علماء العربية القدماء أن الاستطالة صفة لصوت الضاد الفصيحة، يفسرها مكي ابن أبي طالب ، على أنه - الضاد - صوت استطال به الفم عند النطق به، حتى يتصل صوت الضاد بصوت اللام ، و يعلل ذلك بقوله: (( و ذلك لما اجتمع فيها - أي الضاد - من القوة بالجر والإطباق والإستعلاء ، و ذلك يمنح الصوت قوة ، لذا استطال الصوت في الخروج من مخرجه، و اتصل بمخرج اللام لقرب مخرج اللام من مخرجه ))<sup>(2)</sup>، ويُعدّ الداني<sup>(3)</sup> (440هـ) الضاد من الأصوات الرخوة ، و بدأ استطالت حتى اتصلت بمخرج اللام ، و هو وصف الضاد قديماً.

ووصف المحدثين للضاد أنها صوت شديد، وهذا النطق الحديث لهذا الصوت، وهو ما أثبتته التجارب الصوتية الحديثة<sup>(4)</sup>، بالمعامل والمخابر الصوتية.

(1) أسس علم اللغة 86.

(2) الرعاية 109.

(3) التحديد في الإنقاف والتجويد 110.

(4) مناهج البحث في اللغة 92 ، و علم اللغة - الأصوات 114 ، و المدخل إلى علم اللغة - رمضان 46.

فالضاد القديمة التي وصفها دارسو الأصوات القدماء تكاد تكون قد تلاشت في النطق الحالي، و أصابها التغير، فهي صوت شديد في النطق الحالي و قد (( كان العرب يتباهون بنطقهم الخاص لصوت الضاد ، و هو صوت مفخم يحتمل أنه كان ( ظاء ) جانبية ، (أي أنه كان يجمع الظاء و اللام بصفة عامة إما صوتاً إنفجارياً هو مطبق الدال (d) ، و إما صوتاً أسنانياً هو الظاء (dh) <sup>(1)</sup>)) فهو على رأي فليش صوت بين الظاء الجانبية ، و الدال المطبقة الانفجارية<sup>(2)</sup>. وهذا يكون في كلام العوام.

يعيننا في هذا البحث، ومن هذا العرض لصفات الأصوات العربية، في نظر القدماء في ضوء علم الأصوات الحديث، أن نبني علاقة نستفيد منها في قابل البحث، أي في الفصول القابلة.

ويمكننا أن نستفيد من هذه المقدمة أن ثمة أصواتاً قوية، يقابلها أصوات ضعيفة، و لا تبين قوة الصوت و ضعفه من مخرجه، فالمخرج لا يعني شيئاً سوى أنه عائق يحدث ليبين موضعه في جهاز النطق. وإنما الذي يُعرّف الصوت، و يدل على قوته و ضعفه، هو من مجموع الصفات التي تتوافر فيه، فقد توجد أكثر من صفة في الصوت الواحد، و في أثناء موازنة بين ما اجتمع على الصوت من صفات تبين قوته و ضعفه، فهناك صفات قوية، و صفات ضعيفة هي التي تؤثر فيه، و هذا ما أبانه علماء الأصوات قديماً و حديثاً.

لقد بين مكي بن أبي طالب القيسي الحروف الضعيفة، و الحروف القوية بقوله: ((اعلم أن الضعف في الحرف ، يكون بالهمس و بالرخاوة ، فإذا اجتمعا في الحروف كان أضعف له))<sup>(3)</sup>، و الحروف المهموسة عشرة أحرف يجمعها هجاء قولنا (سكت فحثة شخص) ، و الحروف الرخوة ثلاثة عشر حرفاً هي : الباء ، و الحاء ، و الغين ، و الخاء ، و الصاد ، و الضاد ، و الزاي ، و السين ، و الشين ، و الظاء ، و الثاء ، و الذال ، و الفاء . و قال في موضع آخر (( و اعلم أن القوة في الحرف تكون بالجهر ، و بالشدّة ، و بالإطباق ، و بالتفخيم ، و

(1) العربية الفصحى - هنري فليش 37.

(2) ينظر : نص المترجم في علم الأصوات - المالميرج 120.

(3) الكشف عن وجوه القراءات السبع 137/1.

بالتكرير ، و بالإستعلاء ، و بالصفير ، و بالغنة ، و بالتفشي ))<sup>(1)</sup>، فبهذه الصفات نرى أن الحرف يقوى ، و إن عدمها ضعف ، إذ كلما تكررت الصفة القوية كان الحرف أقوى ، وكذلك تكرار الصفة الضعيفة دليل ضعف في الحرف . فمن الحروف ما يلزمه صفة قوية و صفة ضعيفة، (( و ربما لزمه صفتان قويتان ، و ثلاث ، و أربع ، كالصاد التي هي مجهورة ، مطبقة ، مستعلية ، مستطيلة ، مفخمة ، و كالطاء التي هي مجهورة، شديدة، مطبقة ، مستعلية، و ربما لزم الحرف صفتان ضعيفتان ، و صفة قوية ، كالسين التي هي مهموسة ، رخوة ، و فيها صفير ))<sup>(2)</sup> و هذه الملاحظات تنفع في مسائل تحسين بنية الكلمة، وأحياناً تبين قوة الكلمة ، أو ضعفها في أثناء ذلك كله .

---

(1) الكشف عن وجوه القراءات السبع 137/1 .

(2) الكشف عن وجوه القراءات السبع 138/1 .

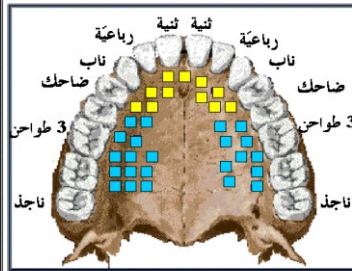


فيما يأتي جدول الصفات القوية و الضعيفة :

<u>الصفة القوية</u>	<u>الصفة الضعيفة</u>
الجهر	الهمس
الشدة	الرخاوة
الاستعلاء	الاستفال
الإطباق	الإنفتاح
الإصمات	الذلاقة
الصغير	×
القلقلة	×
الإنحراف	×
التكرير	×
التقشي	×
<u>الاستطالة</u>	<u>اللين</u>
المجموع 11	6 = 17 صفة

**الاستِطَالَةُ:** هي اندفاع  
اللِّسَانِ مِنْ مَوْجِزَةِ الْفَمِ  
إِلَى مَقْدَمَتِهِ حَتَّى يُلَامِسَ  
رَأْسَ اللِّسَانِ أَصُولَ  
الشَّيْئَتَيْنِ الْعُلْيَايَيْنِ ، وَذَلِكَ  
تَحْتَ تَأْثِيرِ هَوَاءِ الْمَضْغُوطِ  
خَلْفَ اللِّسَانِ

## الاستطالة



## المبحث الخامس: الحدث اللساني بين الطبيعية والاعتباطية :

تشير الدراسات الصوتية ، التي تهتم بعلم وظائف الأصوات phonology ، أو علم التشكيل الصوتي ، إلى أنّ الصوت المنفرد لا يؤدي وظيفة معنوية أو تعبيرية بنفسه ، و ما نريد أن ندرسه هنا هو ما لحظه علماء العربية من مناسبة الحروف العربية لمعانيها ، سواء أكانت هذه المناسبة طبيعية ( عقلية ) أم اعتباطية ، و ما لمحوه في الحرف العربي ممّا يعطي من القيم التعبيرية ، إذ لم تكن عنايتهم من كل حرف أنه صوت ، و لكن انصبت عنايتهم من صوت هذا الحرف أنه معبر عن غرض ، و دراسة الكلمة على أنها مركبة من هذه المادة الصوتية التي يمكن حلّ أجزائها إلى مجموعة من الأحرف الدوال المعبرة ، فكل حرف من أحرف الكلمة يستقل ببيان معنى خاص ، ما دام يستقل بأحداث صوت خاص معيّن ، و للحرف ظلّ و شعاع ، لما كان لكل حرف صدّى و إيقاع .<sup>(1)</sup>

ويرى صبحي الصالح أن إثبات القيمة التعبيرية للصوت البسيط تبدأ مذ هو حرف واحد في كلمة وهي القيمة نفسها للصوت المركب في لفظ ثنائي لا أكثر ، أو ثنائي ألحق به حرف أو أكثر ، أو الثلاثي المجرد والمزيد ، والرباعي . فقد انصبت الجهود العلمية في الدرس اللغوي على المقابلة بين الأصوات التي تؤلف الكلمات ، والمعاني التي تشير إليها هذه الكلمات . وحاولوا إيجاد هذه المناسبة ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً لكي يثبتوا صحة نظرية قالوا بها .

و أول من أشار إلى هذه المناسبة بين اللفظ و مدلوله ، أو الصوت و ما يدل عليه ، من علماء اللغة العربية هو الخليل بن أحمد الفراهيدي ، الذي يرى أن هناك اتفاقاً بين الصوت و ما يدل عليه بقوله : ((صَرَ الجندب صريراً)) و هو صوته ، و ((صرصر الاخطب صرصرة ، فكأنهم توهّموا في صوت الجندب مدّا ،

(1) ينظر : دراسات في فقه اللغة - د. صبحي الصالح 142.

و توهموا في صوت الاخطب ترجيعاً<sup>(1)</sup>، أي أن فكّ الصوت و تكريره يجعل المعنى مختلفاً تماماً.

و قد ذكر الخليل معاني للحروف مما كان معروفاً عند العرب، و يستشهد لكل معنى من المعاني التي يذكرها من مآثور الشعر العربي ممّا يُستشهد به، و رتبها على حسب حروف المعجم، على النحو الآتي : (( الألف : الرجل الحقيير الضعيف ... الباء : هو الرجل الكثير الجماع .. و التاء : البقرة التي تحلب دائماً .. الثاء : العين من كل شيء .. الجيم : الجمل القوي .. الحاء : المرأة السليطة .. الخاء : شعر الاست إذا كثر و طال .. الدال : المرأة السمينة .. الذال : عرف الديك .. الراء : القراد الصغير .. ))<sup>(2)</sup>، و ينتهي بالياء ، و لم يعطِ الخليل الحرف قيمة دلالية ليؤدي معنى مرتبطاً بالصوت نفسه ، وإنما هي معاني قد تكون موضوعة لتلك الألفاظ ، أي لألقاب الحروف لا لأصواتها .

و يعتقد ابن جنّي فصلاً هو ((لإفراد الحروف في الأمر و نظمها على المألوف في استعمال حروف المعجم))<sup>(3)</sup>، و يبيّن فيه معاني الحروف المفردة مرتبة على حسب حروف المعجم يقول فيه: ((الهمزة: إذا أمرت من وأى يئى أي : وعد ، قلت يا زيد إ عمراً معناه عُدّ عمراً .. ))<sup>(4)</sup> فالمعنى في الهمزة ( إ ) إنما هو فعل أمر ، و (( الباء يقال بأي الرجل يبأى إذا فخر ، فإذا أمرت منه قلت : أبأ يا رجل أي افخر ، فإن خفت الهمزة قلت : ب يا رجل ))<sup>(5)</sup> في حال أن الهمزة حذفت ، و تحوّلت فتحتها على الياء ، و هو فعل أمر أيضاً ، و (( التاء : لغة لبعض العرب تقول في الأمر من أتى يأتي : ت زيدا فتحذف الهمزة تخفيفاً كما حذفت

(1) العين 56/1.

(2) الحروف : الخليل أحمد الفراهيدي 34-38.

(3) سر صناعة الإعراب 821/2 و ما بعدها.

(4) سر صناعة الإعراب 821/2.

(5) سر صناعة الإعراب 822/2 .

من : خُذْ ، وَكُلْ ، وَ مُزْ ))<sup>(1)</sup>، و يرد ابن جنّي هذه إلى أفعالها ، على أنها أفعال أمر من تلك الأفعال التي كانت مستعملة لدى العرب كالآتي :<sup>(2)</sup>

الثاء : من ثأى الخرز يثأى إذا غلظ الأشقي و دق السير ، و أصل الثأى الفساد ، و الأمر ث يا خرز .

الجيم : جنّي الفرس يجأى إذا ضرب لونه إلى لون صدأ الحديد ، و الأمر إن خفت ج يا فرس .

الحاء : وحي إليه يحي ، و أوحى إليه يوحى و في الأمر نقول ح يا رجل .

الخاء : وخيت الشيء أخيه قصدته و تعمّدت و في الأمر نقول خ يا رجل .

الدال : و هي من أصلين أولهما: ودّى العرق يدي إذا سال و منه الوادي مسيل الماء ، و نقول في الأمر د يا رجل ، و ثانيهما : دأيتُ للشيء أدأى إذا ختلته و في الأمر د يا رجل .

الذال : ذأى الفرس يذأى إذا كان كثيرالجري سريعه خفيفه و فرس مذأى وفي الأمر ذه .

وعلى هذا النسق يوضح معاني هذه الحروف على وفق نظريته ويأتي بأبيات يستشهد بها من كلام العرب الفصحاء ، على أنه أغفل الحروف (الضاد، والطاء، والظاء، والغين، والواو، والمدة، والياء)، ولا يمكن رفض هذه المعاني لما جاء به من معاني، واستشهد لها من مآثور الكلام مستدلاً على صحة هذه المعاني، ولم يربط بين الصوت وما يدلّ عليه.

واشتهر ابن جنّي في موضع آخر من كتبه وهو الخصائص الذي أوضح فيه أهم ما يتصل بفقه اللغة من دراسات على نحو دقيق فيها كثير من الإبداع والتنسيق، فقد كان يقول برأى أن أصل اللغة هو من الأصوات المسموعة، كدوي الرياح، وحنين الرعد، وخزير الماء،

(1) سر صناعة الإعراب 822/2.

(2) سر صناعة الإعراب 823/2 – 825.

وشحيج الحمار، ونعيق الغراب، وصهيل الفرس، ونزيب الظبي، ونحو ذلك ثم ولدت اللغات،  
وان هذا الوجه عنده صالح متقبل.<sup>(1)</sup>

يبدو من ذلك أن ابن جنّي لم يكن يعرض في السياق السابق مجرد نظرية، أو رأي سمعه، من أحد، أو مذهب من المذاهب المرفوضة حينذاك، بل قبله بدليل قوله المشار إليه، و أخذ يتتبع الأمثلة و يتوسّع في هذه النظرية و يجد لها مجالات للتطبيق، و قد تراءت نظريته واضحة و وضعها في حيز البحث في مواضع كثيرة من الكتاب إلاّ أنّ أهم المباحث المتصلة بهذا الموضوع هما بابان ((تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني)) و ((إمساس الألفاظ أشباه المعاني))

و يشير ابن جنّي إلى قوة الصوت و ضعفه بقوله: ((فأما مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث .. وذلك أنهم كثيراً ما يجعلون أصوات الحروف على سمت الأحداث المعبر بها عنها، فيعدّلونها بها، ويحتذونها عليها))<sup>(2)</sup>. أي أن الصوت هنا يناسب ما دلّ عليه من حدث، وترمي هذه المباحث إلى إيضاح العلاقة بين الصوت ومعناه، فقد عالج أثر الصوت إذا وقع في أول الكلمة، أو وسطها، أو آخرها، على أن هذا المبحث يمكن أن يكون من مباحث الكلمة، إلاّ أنه هنا يدرس لما يؤديه الصوت المفرد من قيمة تعبيرية، و أن هذا الصوت له كيفية التغيير في الكلمة.

وذكر أمثلة يستدل بها على ما بناه من نظرة بازاء هذه الأصوات:

1. حَضِم، و قَضِم: فالخضم لأكل الرطب، كالبطيخ و القثاء، و ما كان نحوهما من المأكول الرطب، و القضم للصلب اليابس، نحو قضمت الدابة شعيرها و نحو ذلك، فاختاروا الخاء للرطب لرخاوتها. و القاف لصلابتها ( لشدتها ) لليابس (( حذواً لمسموع الأصوات على محسوس الأحداث ))<sup>(3)</sup>

(1) الخصائص 1/46-47.

(2) الخصائص 2/157.

(3) الخصائص 2/157-158.

2. النضج، و النضخ: فالنضج للماء و نحوه، و النضخ أقوى من النضج، قال سبحانه و تعالى ((فيهما عينان نضاختان، البقرة 65 ))و لم يقل نضاحتان ، فجعلوا الحاء لرققتها للماء الضعيف ، و الخاء أغلظ منها فهي لما هو أقوى منه - لأنّ الخاء حرف مستعلٍ..
3. القَدَّ طَوَّلاً، و القَطَّ عرضاً: و ذلك لأنّ ((الطاء أحصر للصوت ، أسرع قطعاً من الدال))<sup>(1)</sup>، فالدال و الطاء متشابهان عدا أنّ الطاء يفرق عن الدال في الاستعلاء .
4. الوسيلة، و الوصلة: الصاد حرف مستعل، لذا هو أقوى من السين، فالوصيلة أقوى من الوسيلة في المعنى ((فجعلوا الصاد لقوتها للمعنى الأقوى، و السين لضعفها، للمعنى الضعيف))<sup>(2)</sup>
5. جفا، وجفأ: قد جفأ الشيء يجفو، و قالوا: جفأ الوادي بغثائه، ففيهما معنى الجفاء، لارتفاعهما، ((إلاّ أنهم استعملوا الهمزة في الوادي لما هناك من حفرة، و قوة دفعه)) و يلاحظ أن الهمزة و الألف حرفان مجهوران شديدان مستقلان.
6. صَعِدَ، سَعِدَ: فالصاد أقوى من السين لما ذكرنا، وصَعِدَ تأتي لما فيه أثر مشاهد يرى، أمّا سَعِدَ فلما لا يظهر، ولا يشاهد حسّاً.<sup>(3)</sup>
7. ومنه سَدَّ و صَدَّ: فالسَدَّ دون الصدّ؛<sup>(4)</sup>
8. القسم، القضم: فالقضم أقوى فعلاً من القَسَم؛ لأن القضم يكون معه الدقّ. ويكون القسم بين شيئين، فالصاد خُصَّت بالأقوى، والسين بالأضعف<sup>(5)</sup>
- و رأى ابن جني أنّ ما لاحظته من الأمثلة شاهد على حكمة العرب و ذكائها، و ما وفّقها الله له من معرفة، و يصل بهذه المقابلة، و غيرها مما سيأتي ذكره أنّ العرب تسمّي الأشياء بأصواتها ((كالخازباز لصوته، و البطّ لصوته، .. ، و الوق للصرد لصوته ، و غاق للغراب لصوته ، .. و نحو قولهم: حاحيت، عاعيت، إذا قلت: حاء،

(1) الخصائص 158/2.

(2) الخصائص 160/2.

(3) الخصائص 161/2.

(4) الخصائص 161/2.

(5) الخصائص 161/2.

و عاء، و هاء.))<sup>(1)</sup>، إن هذا الأمر الذي قال به ابن جنّي قد يصدق على أصوات، و قد لا يصدق على غيرها، و لكن هذا الذي رآه قد يتعزز على ما جاء به من أمثلة، و غير هذا كثير.

و ينقل السيوطي عن عباد بن سليمان الصيمري أنه ذهب إلى المناسبة الطبيعية بين الصوت و ما يدل عليه، و أن هذه المناسبة (( حاملة الواضع على أن يضع ، قال : و إلاّ كان تخصيص الاسم المعين بالمسمّى المعين ترجيحاً من غير مرجح ))<sup>(2)</sup>

و قد ذهب غيره إلى القول بهذه المناسبة الطبيعية أو الذاتية، إذ يذكر السيوطي : (وكان بعض مما يرى رأيه يقول إنّه يعرف مناسبة الألفاظ لمعانيها ، فسئل ما مسمى (اذغ غ) و هو بالفارسية الحجر ، فقال : أجذ فيه ييبساً شديداً و أراه الحجر ))<sup>(3)</sup>

و يبدو أن السيوطي قد نقل عمّن سبقه ممّن قالوا بالمناسبة الطبيعية بين الألفاظ و معانيها ، و أن العرب تجعل الحرف الضعيف للألفاظ الضعيفة ، و الحرف القويّ للألفاظ القويّة لقوله : (( فانظر إلى بديع مناسبة الألفاظ لمعانيها ، و كيف فاوتت العرب في هذه الألفاظ المقترنة المتقاربة للمعاني ، فجعلت الحرف الأضعف فيها و الألين ، و الأخفى ، و الأسهل ، و الأهمس لما هو أدنى و أقلّ و أخفّ عملاً أو صوتاً ، و جعلت الحرف الأقوى ، و الأشدّ ، الأظهر ، و الأجهر لما هو أقوى عملاً و أعظم حسّاً ، و من ذلك المدّ و المطّ ، فإن فعل المطّ أقوى ؛ لأنّه مدّ و زيادة جذب ، فناسب الطاء التي هي أعلى من الدال ))<sup>(4)</sup>.

و يشارك المحدثون القدماء فيما ذهبوا إليه من تلك المناسبة الطبيعية بين الأصوات و ما تدلّ عليه، و قد تكلموا على هذا الشأن ( أي في دلالة الصوت المفرد ) ، حينما تكلموا على

(1) الخصائص 161/2.

(2) المزهر 47/1.

(3) المزهر : السيوطي 47/1.

(4) ينظر : الفلسفة اللغوية : جرجي زيدان 20-21.

نظرية الأحادية في اللغة ، أي أن الكلمة تتوالد من صوت واحد أي أنها ذات جذر واحد ، و بعد ذلك تتبعها أصوات لتحسّن الكلمة .

وقد قسّم لغويّو العصر الحديث اللغات على قسمين وهما: اللغات المرتقية، واللغات غير المرتقية، وينبني هذا التقسيم على درجات تهذيب اللغة. فاللغات غير المرتقية تتضمن أدنى اللغات بياناً، أبسطها ألفاظاً، ومن أهم صفاتها أنّ ألفاظها أحادية المقطع، ولا فرق فيها بين أقسام الكلام - الاسم، و الفعل، و الحرف - فاللفظة الواحدة تكون دالة على الاسم، و الفعل أو النعت، و ذلك بزيادة ألفاظ أخرى ذات معانٍ أو دلالات مستقلة إليها، و من أقرب لغات هذا القسم إلى لغتنا هي فصيلة اللغات الحامية.<sup>(1)</sup>

أما اللغات المرتقية فميزتها سعة نطاقها، واحتوائها على أكثر ما يحتاج إليه الإنسان من أنواع التعبير، ومن أشهر لغات هذا القسم لغات العالم المتمدن، وتنقسم لغاتها باعتبار قابليتها على التصرّف والاشتقاق، وممن وقف على هذا التقسيم وانبرى إلى تقسيم اللغات على هذا الأساس المستشرق الألماني شليجل، الذي عني بتقسيم اللغات بحسب التطوّر والإرتقاء على ثلاثة مجاميع، اللغات المتصرفة، واللغات غير المتصرفة، واللغات الطورانية.<sup>(2)</sup>

وتوصف اللغة العربية بأنّها من اللغات الجزرية - السامية - و تنتمي إلى مجموعة اللغات المتصرفة، و توضع ضمن اللغات المرتقية، و تمتاز بأن أصولها تقبل التصريف إلحاقاً و إدراجاً. وتعدّ فصيلة اللغات السامية على حدّ تعبير جرجي زيدان<sup>(3)</sup> من أرقى اللغات بياناً، وأوسعها نطاقاً، وأغناها ألفاظاً، وأدقّها تعبيراً، وأهم ما يميزها. أنّها الحافظة لأقدم التواريخ.

و يرى العلّيلي من المحدثين أن اللغات بقسميها قد مرت بثلاثة أدوار، والدور الأول هو ذو المقطع البسيط (أو الدور الصوتي للغة) و هو ما يهمنّا في هذا الفصل، وهذا الدور - أي الدور الصوتي - ذو المقطع البسيط هو أدنى المقاطع، الذي ولّد المقاطع الأحادية المجموعة في حروف الهجاء، و قد ولّد الجدول الهجائيّ بأصواته المختلفة و هي الحركات فيما

(1) المزهر 53/1.

(2) ينظر : الفلسفة اللغوية 21-22.

(3) ينظر : الفلسفة اللغوية 25.



بعد في العربية، و هذا كان كل صوت يدل دلالة بعينها ((فمثلاً عو يدل على الحيوانات الزئيرية، و - واو - يدل على الصوت المتكرر بحركة الفكين))<sup>(1)</sup>.

و ينبنى على ذلك أن الوحدات الحقيقية للغات هي تلك الحروف بأصواتها التي أُطلق عليها بـ (الحركات الثلاث في العربية) و هي لغة الإنسان، و يفترض أنهم توصلوا إلى الجدول الهجائي على ترتيبه، بل إن مجموعة اللغة الفطرية ((هي مجموعة الحروف بأصواتها التي توصل إليها بالمصادفة، و المحاكاة، و التقليد (أي إرادة المحاكاة))<sup>(2)</sup>.

ويشير العلابلي إلى اختلاف اللغات، وينبنى عليه اختلاف حروف الجدول، بمعنى أن لكل لغة من لغات البشر هجائية خاصة، إذ لو كانت حروف الهجاء جميعاً هي نفسها في اللغات جميعاً لوجب أن يتحد الجدول في اللغات السامية على فروعها، و لكن الواقع كشف عن أن اللغة العربية انفردت بأصوات كما انفردت غيرها بأصوات، لا تعرف إلا بها.<sup>(3)</sup>

وقد ألحق جدولته بمعاني الحروف العربية حل عبر هذه الحروف المفردة ألفاظاً كثيرة، والحروف هي:<sup>(4)</sup>

1. الهمزة: يدل على الجوفية، وما هو وعاء للمعنى، وتدّل على الصفة غالباً.
2. الباء: يدل على بلوغ المعنى في الشيء بلوغاً تاماً، وعلى القوام الصلب بالتفعل.
3. التاء: يدل على الاضطراب في الطبيعة، أو الملابس للطبيعة، في غير ما يكون شديداً.
4. الثاء: يدل على التعلق بالشيء تعلقاً له علاقته الظاهرة سواء في الحسّ أم في المعنى.
5. الجيم: يدل على العظم مطلقاً.
6. الحاء: يدل على التماسك البالغ، وبالأخص في الخفيات، وتدّل على المائية.
7. الخاء: يدل على المطاوعة والانتشار، وعلى التلاشي مطلقاً.
8. الدال: يدل على التصلب، وعلى التغير المتوزع.

---

(1) مقدمة لدراسة لغة العرب 123-124.

(2) المقدمة 127.

(3) المقدمة 128.

(4) المقدمة 210.

9. الذال: يدل على التقوّد.
10. الراء: يدل على الملكة، وعلى شيوع الوصف.
11. الزاي: يدل على التقلّع القويّ.
12. السين: يدل على السعة والبسطة من غير تخصيص.
13. الشين: يدل على التفشّي بغير نظام.
14. الصاد: يدل على المعالجة الشديدة.
15. الضاد: يدل على الغلبة تحت الثقل.
16. الطاء: يدل على الملكة في الصفة، وعلى الانطواء والانكسار.
17. الظاء: يدل على التمكن في الغرور.
18. العين: يدل على الخلو الباطن أو الخلو مطلقاً.
19. الغين: يدل على كمال المعنى في الشيء.
20. الفاء: يدلّ على لازم المعنى ( أي الوضع في المعنى الكنائي ).
21. القاف: يدل على المفاجأة التي تحدث صوتاً.
22. الكاف: يدل على الشيء نتج عن الشيء في احتكام.
23. اللام: يدل على الانطباع بالشيء بعد تكلفه.
24. الميم: يدل على الانجماع.
25. النون: يدل على البطون في الشيء.
26. الهاء: يدل على التلاشي، أو على تمكّن المعنى تمكّناً تظهر إعراضه.
27. الواو: يدل على الانفعال المؤثر في الظواهر.
28. الياء: يدل على الانفعال المؤثر في البواطن.

((تحيط هذه المعاني - أي معاني الحروف - بحاجات الإنسان الأول، بل تفوقها، ففيها الشيء ووصفه، واللين والصلابة، والاستقرار والقلق، والتماسك والتلاشي، والتفرد والاجتماع، والغلبة والانكسار، والتوقع والمفاجأة، والطبع والتطبع))<sup>(1)</sup>

و يحلل العلايلي الألفاظ على نحو من تلك المعاني، و أن الألفاظ تكتسب معانيها من دلالات تلك الحروف التي ذكرناها، فعلى سبيل التمثيل ((كلمة (شجر) التي تحلّ إلى (ش) و معناه سن و هو ينظر إلى مطلق النبات ، و(ج) و هو ينظر إلى مطلق الارتفاع ، و(ر) و معناه رأس ))<sup>(2)</sup>، فالمعنى المؤلف العام ( نبات مرتفع له رأس ) ، و يرى أنّه معنى الشجر .

و نرجع إلى المعاني الموضوعة لكل حرف في الهجاء الفينيقي، و تحليله للألفاظ تجده بعيداً ممّا وصفه بالهجاء الفينيقيّ، و قد بنى نظريته على افتراضات، و يفسّر الألفاظ لبيان دلالتها على نحو من التعسف كما يراه.

و ذهب باحث إلى أن العلايلي لم يكن بدعاً من اللغويين ممن أثاروا مثل هذه النظرية في لغتنا بل إنّ عدداً من اللغويين ممن أشاروا إلى قريب من قوله ، ولا سيما من قالوا بنظرية المحاكاة الصوتية ، كانوا لهذه النظرية أميل<sup>(3)</sup>، و ترى النظرية أن الصلة بين الصوت و معناه صلة طبيعية ، و قد أعجب بها العرب ، و حاول اليونانيون تحديد هذه الصلة فجعلوها من مباحثهم ، بعد أن سيطرت الألفاظ على تفكيرهم بسحرها ، فكانت وسيلة طبيعية للفهم و الإدراك، و هذا الربط أدّى إلى أن الأصوات لا تؤدي هذه المدلولات إلّا بها ، و أطلقوا عليها الصلة الطبيعية أو الصلة الذاتية .<sup>(4)</sup>

لقد سبق ابن جنّي العلايلي بقرون في النظر إلى أن الألفاظ يمكن تحليلها على أساس معنى محدد لكل صوت من أصوات الكلمة المؤلفة و رأى (( أنهم قد يضيفون إلى اختيار الحروف و تشبيه أصواتها بالأحداث المعبر عنها بها ترتيبها ، و تقديم ما يضاهاى أول الحدث،

(1) أصول اللغة العربية بين الثنائية و الثلاثية - د. محمد توفيق شاهين 18.

(2) المقدمة 130

(3) محمد توفيق شاهين في كتابه أصول اللغة العربية بين الثنائية و الثلاثية 19.

(4) ينظر: دلالة الألفاظ - د. إبراهيم أنيس 62 ، و نظرات في دلالة الألفاظ - د. عبد الحميد أبو سكينة 74.

و تأخير ما يضاهي آخره ، و توسط ما يضاهي وسطه ، سوقاً للحروف على سمت المعنى المقصود ، و الغرض المطلوب ))<sup>(1)</sup>، أي أنّ هذه الأصوات لما كانت لها معانٍ ، و هذا ما يفترضه ابن جنّي ، لذا يخضع المعنى لترتيب هذه الحروف ( الأصوات ) في الكلمة ، و ينبني معناها من معاني تلك الأصوات ، و نراه قد حلل قولهم : (( بحث فالباء لغلظها تشبه بصوتها خفقة الكفّ في الأرض ، و الحاء لصحليها<sup>(2)</sup> تشبه مخالب الأسد ، و براثن الذئب و نحوهما ، إذا غارت في الأرض ، و الثاء : للثقت ، و البث للتراب ، و هذا أمر تراه محسوساً محصّلاً ))<sup>(3)</sup>، فهو مؤمن بمناسبة الصوت لمعناه ، و يؤكدّها في هذه المقالة ، و المعنى ينبني عنده على أساس ما توحيه من أصوات و معانيها.

وأقرّ ابن جنّي القيمة التعبيرية للصوت الواحد ( الحرف ) في هذه المقولة أو مما ذكره من قيمة صوت ( الفاء ) التعبيرية ، فهي عنده في أكثر أحوالها للدلالة على معنى الوهن ، و الضعف حينما يمازج بالأصوات ( الدال ، و التاء ، و الطاء ، و الراء ، و اللام ، و النون ) على التقديم و التأخير.<sup>(4)</sup> و ذكر الألفاظ الآتية ((( الدالِف ) للشيخ الضعيف ، والشيء التالف / والظليف ، والظليف المجان ، و ليست له عصمة الثمين / و الطنّف ، لما أشرف خارجاً عن البناء ، و هو إلى الضعف ، لأنه ليس له قوة الراكب الأساس و الأصل / و النطف : العيب و هو إلى الضعف / و الدنف : المريض / و منه التنوفة و ذلك لأن الغلاة إلى الهلاك / و الطرف ؛ لأن طرف الشيء أضعف من قلبه و أوسطه / و منه الفرد : لأنّ المنفرد إلى الضعف و الهلاك / و الفارط : المتقدم ، و إذا تقدّم انفرد تعرّض إلى الضعف و الهلاك / و منه الفتور للضعف / و الرفث للكسر / و الرديف ؛ لأنه ليس له تمكّن الأول / و منه الطّفّل للصبيّ لضعفه / و الطّفّل للرخص ، و هو ضد الشثق / و الثقل للريح المكروهة ، فهي منبوذة

(1) الخصائص 162/2.

(2) الصل: بحة في الصوت .

(3) الخصائص 163/2.

(4) الخصائص 166/2-167.

مطروحة/ و من ذلك الدفلى لضعفه عن صلابة الينع و السَّراء التَّنَصُّب.<sup>(1)</sup> فالحرف البسيط هذا يوحي بمعناه الذاتي من خلال صوته وإيقاعه

وقد ذهب أمين آل ناصر الدين من المحدثين، ما ذهب إليه ابن جنِّي في إيجاد مناسبة بين الصوت وما يدل عليه، فقال:<sup>(2)</sup>

1. الحاء ( ح ) إذا وقع في آخر الكلمة دلَّ على الظهور ، و الامتداد ، و التفريق من ذلك ( باح السَّر ) ، و ( ساح الماء ) إذا تفرَّق على وجه الأرض ، و ( صاح الرجل ) إذا مدَّ صوته.
2. الشين ( ش ) في أول الكلمة يدلَّ على التفريق نحو ( شتت شملهم ) و ( شطر الشيء ) أي جعله قسمين ، و ( شطى العود ) جعله شظايا.
3. و التاء ( ت ) إذا جاء ثاني الكلمة دلَّ على القطع نحو ( بتَّ الحبل ) و ( بتر العضو ) أي قطعهما .
4. و الثاء ( ث ) إذا كان ثاني الكلمة دلَّ على الانتشار و التفريق نحو ( بث الخير ) ، و ( بثق النهر ) أي جعل ماءه يُتَجَرَّ على ما حوله .
5. و الدال ( د ) إذا كان ثاني الكلمة دلَّ على التفريق نحو ( بدَّد القوم ) .
6. و الذال ( ذ ) إذا جاء ثاني الكلمة دلَّ على القطع نحو ( جذَّ الشيء و جذمه ) .
7. و الكلمة التي ثانيها ( س ) أو ( ص ) أو ( ض ) أو ( ط ) تكون في معنى القطع نحو ( حَسَم الداء ) ، و ( حصَد الأرض ) ، و ( قصَّ الشعر ) و ( قصم الشيء ) ، و ( قضب الغصن ) ، و ( قَطَّ القلم ) ، و ( قطف الثمر ) .
8. و الكلمة التي أولها غين ( غ ) تدل على الاستتار و الظلمة نحو ( غابت الشمس ) ، و ( غاص الماء ) و ( غاص البحر ) ، و ( غطس فلان ) غرق ، و ( غبي الشيء ) و ( غسق الليل ) و ( غشيَّ الأمر ) و ( غمره الماء ) إلى آخر ما هنالك .

---

(1) الخصائص 166/2-167.

(2) دقائق العربية 17.

على أن محمد المبارك قد زاد على معنى الغين الغيبة والخفاء، وذكر أمثلة منها: غفر، غفا، غبش، غبر، غبن، غمد، غمز، غرس، إلى آخره.

و دعت محاولة أخرى إلى إقامة الصلة بين الصوت و المعنى، و كان ذلك نتيجة لما قدّمه لغويون محدثون من الاستقراء الواسع نسبياً كما يرى الانطاكي<sup>(1)</sup>، فقد كشفوا عن ظواهر في العربية غريبة لافتة للنظر، لا يمرّ الباحث أمامها مرّ الكرام، بل يقف عليها دراسة و تحليلًا، و ذكر من أمثلة نظريتهم، زيادة على ما سبق :

9. صوت النون: إذا جاء في أول الثلاثي دلّ على الظهور، والبروز<sup>(2)</sup>، مثل: نبع، و نبش، و نبز، و نفر، و نرّ، و نما، و نشر، و نهز، و نزع.

10. ومجيء صوت الراء في أول الثلاثي دلّ على الحركة مثل: ركب، ورجع، وراح، وركض، ورفع، ورجف، ورسب، وردم، ورفس، ورجّل، ورقص، وربا.

و أنّ الفاء في أول الثلاثي كذلك يدلّ على الفصل و الفتح مثل : فصل ، و فتح ، و فرق ، و فرد ، و فرج ، و فرم ، و فاح ، و فسق ، و فسر ، و فقس ، و فلق ، و فلح ، و فجر ، و فاه ، و قرّ ، و فصم ، و فضح .

و يرى قسم من اللغويين أن المناسبة بين الصوت ، و ما يدل عليه متحققة ، أينما وقع ذلك الصوت من الكلمة ، صدرها أو وسطها ، أو آخرها من الثلاثي ، كما فعل ابن جنّي في مادة ( بحث ) و نحوها ( شدّ )<sup>(3)</sup> و ( جرّ )<sup>(4)</sup>، فقالوا في ( عَرَفَ ) ، دلالة الغين على الغموض ، (( و هي بذلك ناسب أول مرحلة من مراحل حدث (الغرف) حينما يغيب الغارف يده أو مغرفته في السائل )) وأنّ ( الراء ) فيها دلالة على الحركة، و هي مناسبة للحركة الثانية من الحدث حينما يحرك الغارف مغرفته في السائل قبل أن يرفعها ، و أن ( الفاء ) تدل على الظهور و الانفتاح و الفصل ، و في هذا مناسبة

(1) ينظر : الوجيز في فقه اللغة 372-373.

(2) ينظر أيضاً : فقه اللغة و خصائص العربية 104 . و عبقرية اللغة العربية ، المبارك 22.

(3) لخصائص 163/2.

(4) الخصائص 164/2.

على آخر مراحل الحدث حينما يرفع الغارف مغرفته فيفصلها عن السائل ، و يظهرها بعد أن كانت مستترة.<sup>(1)</sup>

و يزيدُ محمد المبارك<sup>(2)</sup> شيئاً من معاني الحروف على ما مرّ سابقاً :

11. حرف القاف ( ق ) في الأصول تدلّ على معنى الاصطدام أو الانفصال ، و تقتزن بحدوث صوت شديد انفجاري تصوره القاف في شدتها نحو : قدّ ، و قطع ، و أخواتها قرع ، و قرف ، و أخواتها . دقّ، شقّ، و طقّ، و عّقّ، و طرق، و فرق، و عقر، و رقم.
12. السين (س) ويدخل فيها معنى الليونة والسهولة، سهل، وسلم، وسل، وسلس، وسال، وسار، وساب، وساح، وساق، مسّ، وماس، وملس، وسحب، وسما، وسعد، وسلق، وبسم، ونسم، وسلف، وسعى.

و من هذه المعاني المتحصلة للأصوات يستنتج أن للصوت قيمة تعبيرية كبيرة تؤثر في معنى الكلمة، و أن الكلمة الثلاثية تعبّر عن معنى هو ملتقى معاني حروفها الثلاثة، ففي (غرق) يتحصل معناها من تلاقي معاني حروفها ، (ف الغين ) تدلّ على غيبة الجسم في الماء ، و ( الرء ) تدلّ على التكرار و الاستمرار في سقوطه ، و ( القاف ) تدلّ على اصطدام الجسم في قعر الماء .

والمعنى الإجمالي الحاصل من اجتماع المعاني الجزئية للحروف هو مفهوم مادة (غرق).<sup>(3)</sup>

و زاد باحث معاصر معاني لقسم من الأصوات على اللغويين المحدثين منها الضاد ، في دلالاته على الضجيج و الضياع حين وقوعه في أول الكلمة نحو : ضاع ، و ضجّ ، و ضجر ، و ضحك ، و ضحم ، و ضرب ، و ضرج ، و ضرم ، و ضعن ، و ضغط، و ضلّ، و ضئن و الضوضاء<sup>(4)</sup>

(1) ينظر: الوجيز في فقه اللغة 373.

(2) ينظر : فقه اللغة و خصائص العربية 104.

(3) ينظر : فقه اللغة و خصائص العربية — محمد المبارك 105.

(4) ينظر : الدلالة الصوتية في اللغة العربية — صالح سليم عبد القادر 115.

15.الكاف : فيه دلالة على التمكن في الشيء ، في أغلب أحواله ، أيًا كان موقعه في الكلمة نحو : كَبَّ ( الإناء قلبه على رأسه ) ، وكبت ( لم يخرج غيظه من جوفه ) ، و كبح ( لدابة بالجام جذبها ) ، وكبر( بالسن كان أكبر ) ، كَبُرَ ( في المقام علا شرفه ) ، كبل ( الأسير قيَّده ) ، و كتم ( الشيء أخفاه )<sup>(1)</sup>.

16. الميم، و دلالتة على الانقطاع و الاستئصال في آخر الكلمة نحو : الحتم ، والحسم ، والجزم ، و الحطم ، و الختم ، والكتم ، والعزم ، والقضم ، و القصم ، و القطم ، و اللطم.<sup>(2)</sup>

وانطلق أحمد بن عيسى<sup>(3)</sup> من حقيقة أن اللغة كانت في مبدأ أمرها مجموعة أصوات سهلة متجانسة ((لا شكل لها اكتسبت فيما بعد النشوء و الترقى شكلا ثلاثي الحروف))، و يذهب إلى ما ذهب إليه اللغويون القائلون بأصل اللغة تقليد للطبيعة في أصواتها و حركاتها، و أن كل كلمة منها مؤلفة من أصول هي مجموع وحدات صوتية متكررة مماثلة للطبيعة، و أن هذه الأصول الصوتية التقليدية لم تكن في مبتدأ أمرها ثلاثية المقاطع، و يسوق أمثلة للتدليل على مذهبه:

1. فمثلاً صوت الشيء المجرور المتحرك بشدة على العموم ر ر ر ر ر ر ر ر ر ر .  
2. وصوت الشيء المتحرك بلطف س س س س س س .  
3. وصوت الجرم الرنان ن ن ن ن ن ن ن ن .  
4. وصوت المقاومة والشدة د د د د د د د د .  
ويأخذ بنظرة ابن جنّي في مضاهاة الأصوات للأحداث المعبرة عنها إذ تساق الحروف على سمت المعنى المقصود والغرض المطلوب.  
5. والصوت ش ش ش ش وفيه معنى التفرق والحركة.  
فزادوا عليها حرفاً فبدت بشكلها الثنائي لتكون معبرة عن معانيها الأساسية، ويضرب لذلك أمثلة تطبيقاً لنظريته، يعضد نظريته هذه بأن لا سبيل إلى النطق بالحرف الواحد مجزّأً من غيره

(1) ينظر : الدلالة الصوتية 115.

(2) ينظر : الدلالة الصوتية 116.

(3) ينظر : التهذيب في أصول التعريب 9.



ساكناً كان أو متحركاً، و بذا وجب أن يدخل عليه حرف من أوله ليجد سبيلاً إلى النطق به، بحروف تتاسب الأحداث المعبر عنها.

و من لغوي النهضة الحديثة أحمد فارس الشدياق الذي عقد مقابلة بين الحرف، و ما يدلّ عليه من معنى، فقد نقل محمد عبد الغني حسن عنه<sup>(1)</sup> ((فمن خصائص حرف الحاء: السعة و الانبساط نحو: الابتحاح، و البداح، والبراح، و الأبطح، و الأبلنداح، و الحج، و لرحرح، و المرتدح، و الروح، و التركّح، و التسطّيح، و المسفوح، و المسمح في قولهم: إن فيهم لمسمحاً، أي متسعاً، و الساحة، و الانسياح، و الشدحة، و الشرح، و الصفيحة، و الصلاح

و من خصائص حرف الدال؛ اللين، و النعومة، و الفضاضة، و ساق لذلك أمثلة كثيرة من الألفاظ، و من خصائص حرف الميم: القطع و الاستئصال و الكسر، و ساق ألفاظاً كثيرة للتمثيل و يكثر في هذا الحرف أيضاً معنى الظلام و السواد))

مما لا شك فيه ، بعد قراءة متأنية لكل ما استقريناها ، أنّ للصوت قيمة تعبيرية ، بناءً على ما ذكرناه سابقاً من المعاني المذكورة ، التي تؤكد القيمة الدلالية المستمدة من طبيعة الصوت نفسه ، و تراءى لي أن الأحداث الشديدة يناسبها أصوات شديدة ، و على العكس منها الأحداث السهلة ، إذ تتناسب الأصوات غير الشديدة ، و مما أسجله هنا أن أكثر الأصوات لا تبدو معبرة عن معانيها أينما كانت ، فقد تكون في أول الكلمة ، أو وسطها ، أو آخرها ، إلّا قليلاً من الأصوات تكون معبرة عن معانيها الموضوعة لها في أيّ موقع وقعت من الكلمة . فقد حرص العلماء على جعل الصلة بين الصوت ومعناه صلة طبيعية، وبنوا نظريتهم كما أسلفت على افتراضات. و قد تصحّ على كلمات، لكنها لا تصح على مجموعة أخرى منها.

---

(1) نقلاً عن كتاب " منتهى العجب في خصائص لغة العرب " نقله محمد عبد الغني حسن في كتابه أحمد فارس الشدياق 137. و قد ذكر أن هذا الكتاب قد التهمته النيران عندما احترق منزل الشدياق و لم يبق منه سوى صفحات .

ويرى باحث<sup>(1)</sup> أن هذا الموضوع - مناسبة الأصوات المسموعة لمعانيها - قد لقي القبول لدى عدد كبير من علماء العربية والفلاسفة قديماً وحديثاً، إلا أنه قد لقي إهمالاً وتجاهلاً من آخرين.

لذا لم يقل علماء العربية جميعاً بهذه المناسبة الطبيعية، فثمة علماء عارضوا هذه المناسبة لاعتقادهم أن الأصوات لا تحمل معاني في ذاتها؛ ذلك لأن هذه المعاني لا يمكن أن يحدثها عامل واحد، بل تشترك فيه عوامل لعل أشهرها الأحوال المحيطة بالكلام و هو ما يعرف بسياق الحال situations context of، و هذا الرأي يتفق كثيراً مع الواقع اللغوي لكثير من اللغات. إلا أن علماءنا العرب القدماء وجدوا في لغتنا شيئاً من هذه الصلة، و قد وجدوا فيها خصائص لم تكن في غيرها من لغات الكون<sup>(2)</sup>، و بدأ اتسع المجال فيها بناء على خصائصها المتعددة، و يمكنها أن تحتل ما قال به علماءنا العرب القدماء.

إذا كان من الممكن أن نقف عند لغوي القرون الوسطى، و على أوروبا المسيحية، نجد من يصرّح بالمناسبة الطبيعية بين الأسماء و المسميات الذي تعرفه مراجعنا العربية بـ (توما) أو (توماس الاكوينى) Saint Thomas Aquines (1225-1274م) و يتضح ذلك من مقولته التي صرّح فيها بـ (( أن الأسماء يجب أن تتفق و طبيعة الأشياء ))<sup>(3)</sup>

و تتضاءل مناقشة موضوع مناسبة الصوت و ما يدل عليه شيئاً فشيئاً، حتى تغدو كأنها من المسلمات، لتبدو هذه القضية في القرن التاسع عشر مثار جدل و نقاش، و يضعها اللغوي الألماني همبولت Humboldt (1835 م) على بساط الواقع مع تأييده لها بقوله (( إن اللغة تدلّ على الأشياء بالأصوات تارة بنفسها، و تارة أخرى بالمقارنة مع غيرها و تترك انطباعاً في الأذن مماثلاً للتأثير الذي تتركه على العقل ))، إلا أنه سرعان ما يتحفظ من هذه النظرية و يرى أنها نظرية غامضة بقوله (( إن هذه الرمزية أو المناسبة الطبيعية تظهر في الألفاظ و

---

(1) ينظر : الدلالة الصوتية - صالح سليم عبد القادر 109.

(2) ينظر : الدلالة الصوتية في اللغة العربية 110.

(3) اللغة - فندريس 235.

لكنها في وقت ما تبدو غامضة ((<sup>(1)</sup>)، أي أن هذه العلاقة تختفي على مر الأيام ، و قد يأتي زمن تضمحل فيه ، لذا جعل الطريق سهلة أمام معارضي هذه العلاقة .

ومما يمكن أن يقال إن هذه النظرية قد تصدق على أصوات، و لكنها في الوقت نفسه لا تصدق على أصوات كثيرة و بذا تخرج عن نظرية المناسبة الطبيعية، إلى نظرة جديدة تعرف في علم اللغة الحديث باعتبارية الحدث اللساني.

و الكلام على الاعتبار كلام على نظرية المواضعة و الاصطلاح في نشأة اللغة، فقد نقل السيوطي أن اللغويين الذين أنكروا المناسبة الطبيعية قالوا : (( لو ثبت ما قاله - يقصدون عبّاداً الصيمري - لاهتدى كل إنسان إلى كل لغة ، و لما صحّ وضع اللفظ للضدين ؛ كالقرء للحيض و الطهر ، و الجون للأبيض و الأسود<sup>(2)</sup>))، بمعنى أن أصحاب نظرية الاعتبار يرون أنه لو كانت الصلة طبيعية لفهمت اللغات جميعاً ؛ ذلك لأن اللفظ يفترض أن يدل دلالة واحدة في كل لغات العالم، و لكن الغالم يتكلم لغة واحدة.

و قد كان ابن سنان الخفاجي (466هـ) من القائلين بالمواضعة في اللغة ، و أن المعاني موضوعة بازاء الأصوات ، و هذا ما يدل عليه قوله : (( و الكلام يتعلق بالمعاني و الفوائد بالمواضعة لا لشيء من أحواله و هو قليل المواضعة إذ لا اختصاص له ، و لهذا جاز في الاسم الواحد أن تختلف مسمياته لاختلاف اللغات ))<sup>(3)</sup>، و الكلام واضح بين أن تختلف معاني مسميات الأشياء باختلاف اللغات إذ إن فائدة المواضعة عنده (( تمييز الصيغة التي متى أردنا مثلاً أن نأمر قصدناها ))<sup>(4)</sup>

و قد قال الجرجاني (471هـ) أيضاً بالمواضعة ، و قد جعل نظريته في النظم منطلقاً لما قال به ، فها هو ذا يقول معللاً لنظريته (( و ذلك أن نظم الحروف هو تواليها في النطق

---

(1) Otts Vespersen : Language its Nature, Developments Origin p.396-397. و ينظر : الدلالة اللغوية عند

العرب - د. عبد الكريم مجاهد 221.

(2) المزهر 47/1.

(3) سر الفصاحة 33.

(4) سر الفصاحة 33.

فقط ، و ليس نظمها بمقتضى عن معنى )) فتوالي الأصوات و نظمها الواحد بجانب الآخر ليس بالضرورة أن يفرضي إلى معنى بذاته ، فالمعنى لاحق لنظم الأصوات ، (( و لا الناظم لها بمقتضى في ذلك رسماً في العقل اقتضى أن يتحرى في نظمها لها ما تحراه ، فلو أنّ واضع اللغة كان قد قال ( ربض ) مكان ( ضرب ) لما كان ما يؤدى إلى فساد ))<sup>(1)</sup>، و هل بعد هذا كلام يقال للتدليل على العلاقة الاعتبارية بين الصوت المنطوق ودلالته .

و من القائلين باعتبارية الحدث اللساني الفخر الرازي (606هـ) لقوله : (( دلالة الألفاظ على مدلولاتها ليست ذاتية حقيقية ))<sup>(2)</sup>، أي إنها تواضعية عرفية ( اعتبارية ) ، و هو في هذا و من سبقه إلى هذه النظرة خالفوا عبّاداً الصميريّ ، و قالوا إن الدلالة تتغيّر باختلاف الأمكنة و الأزمنة .

و بدأ صاغ باحث عربي معاصر مقولته القائلة: (( إنه لا علاقة طبيعية بين الصوت في كلمة و ما يدل عليه ، و إنّما هو عرفيّ ، لذا اختلفت الكلمات أصواتاً و كتابةً بين لغات العالم ))<sup>(3)</sup>

إذا كان همبولت قد تردد في القول بالمناسبة الطبيعية ، فإنه قد سهل الأمر أمام المعارضين ليقولوا شيئاً باعتبارية العلاقة على وفق ما يتواضع عليه من الأصوات للدلالة على الأشياء ، و من هؤلاء مدفيج Madvig (1842م) الذي برهن على فساد المناسبة الطبيعية، و مثله نيروب Nyrop ، إلّا أن جسبرسن من النافين للعلاقة لقوله : (( يكاد يستحيل علينا أن نثبت المناسبة الطبيعية بين الدلالة و الصوت في كل الكلمات ، و في كل اللغات في كل الأوقات ، و لكن بعض الأصوات أيضاً في بعض الحالات يكون رمزاً لمعناها و إن لم يكن في كل الكلمات )) ، جسبرسن بهذا القول لا ينفي المناسبة الطبيعية نفيّاً قاطعاً و إنّما يرى أنها موجودة في قسم من الكلمات لا كل الكلمات ، و يتصدى اللغوي الأمريكي و يتني Whetny الذي رفض العلاقة الطبيعية بين الصوت و المدلول ، و أنه يؤيد مذهب الاعتبار،

(1) دلائل الإعجاز 94.

(2) التفسير الكبير 22/1.

(3) علم الدلالة العربي : د. فايز الداية 19.

و أنّ الدالة Sign ترتبط ارتباطاً ذهنياً بالمفهوم الذي تدلّ عليه بالإصطلاح conventional، و رأى لو أنّ الارتباط كان طبيعياً Natural ، أو داخلياً Internal ، أو لازماً Necessary، لوجب أن يتبع كل تغيير في المفهوم تغيير في الدليل.<sup>(1)</sup>

و تترجح كفة القائلين بالاعتباطية في الحدث اللساني في العصر الحديث على يد اللغوي السويسري فرديناند دي سوسير (1857-1913 م) الذي صرّح بمذهبه في الصلة بقوله : ((إنّ العلاقة بين الدال Signifier، و المدلول Signified اعتباطية ))<sup>(2)</sup> فإن أي كلمة لا يجب أن ترتبط بأية علاقة داخلية بتعاقب أصواتها ؛ لأنّ أية فكرة يمكن التعبير عنها باستعمال أي تعاقب صوتي آخر ، فالعلاقة إذن اعتباطية محضة ، و أنّ مبدأ الاعتباط يسود دراسة علم اللغة في العصر الحديث ، و بذّا تكون له نتائج متعددة لا يمكن إحصاؤها ، إلّا أنّها ليست واضحة جميعاً لأول وهلة ، إذ لا يمكن اكتشافها إلّا بعد محاولات جادة كثيرة ، و حين ذاك تدرك أهمية هذا المبدأ الجوهرية.<sup>(3)</sup> و يسجّل على نظريته اعتراضين :

الاعتراض الأول: قد نستعمل الكلمات الموحية بمعانيها و يسميها علماء اللغة المحدثون Onomatopoeia، و تكون دليلاً على أنّ اختيار الدال لا يكون دائماً اعتباطياً، لكن هذه العناصر (الكلمات) ليست أبداً تشكّل عناصر حيوية (عضوية) في النظام اللغوي الصوتي، و لا سيّما أنّ عددها أقلّ بكثير مما يعتقد، وهو بهذا يحطّ من شأنها.

ويمضي بتحليل اعتراضه ليقول إنّ الكلمات المحاكية للصوت Onomatopoeia (التي تمثّل العلاقة الطبيعية بين الصوت و المعنى) و يسوق لها مثلاً ( tic-tac,glou-glue ) و (غرغر ، و بق بق .. الخ) هي محدودة العدد و قليلة ، إذا ما قيست بالتراث اللغوي لأيّ لغة بشرية ، و أنّ اختيارها أمر اعتباطي بمقدار معيّن ، إذ يمكن و صفها بأنّها محاولات تقريبية تعتمد على العرف ، و هي بعد ذلك شبه تواضعية لبعض الأصوات ( لنقارن بين قولنا في اللغة العربية لمحاكاة صوت الكلب (هب هب و في الإنجليزية bow-bow ، و في الفرنسية

(1) ينظر : الدلالة اللغوية عند العرب - د. عبد الكريم مجاهد 221-222.

(2) علم اللغة العام 86-87.

(3) ينظر : علم اللغة العام 87.

أوا أوأ oua-oua ، و في الألمانية وَاوْ وَاوْ wau-wau ) ، (( ثم أن هذه الكلمات ما إن تدخل اللغة حتى تصبح إلى حد ما خاضعة للتطور اللغوي - الصوتي و الصرفي))<sup>(1)</sup>

الاعتراض الثاني: ألفاظ التعجب، و يمكن تسميتها الأصوات الانفعالية Exclamations sound ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتلك الكلمات التي توحى أصواتها بمعانيها تثير ملاحظات مماثلة، و هي قد تمثل في جانب من جوانبها صدق نظرته على حد قوله، فهو يميل إلى عدّها طرائق تلقائية معبّرة عن الواقع تملّحها الطبيعة ، و يمكن عبرها نفي وجود رابط ضروري بين الدال و المدلول بالنسبة إلى أكثرها استعمالاً.<sup>(2)</sup>

ويسلم سابير بما ذهب إليه دي سوسير تسليماً كاملاً ، بل يفند ما ذهب إليه ، فيرى أن أسماء الأصوات وهي الأصوات الموحية بمعانيها Onomatopoeia ، أقل عناصر الكلام أهمية ، و إن النقاش فيها يفضي إلى بيان أنّ الأصوات اللغوية كلّها (( و هي أقرب الأصوات إلى التعبير الغريزي ليست ذات طبيعة غريزية إلاّ من جهة المظهر السطحي))<sup>(3)</sup> لأننا إذا اعتمدنا في تفسير النظام اللغوي على هذا الأساس ، يؤدّي بنا إلى القول إن اللغة عمل غريزي فقط ، و بذا يكون فهم النظام اللغوي فهماً قاصراً ، و عديم الفائدة ، إذ ليس ثمة دليل ملموس تاريخي أو غير تاريخي يؤدّي إلى إيضاح أن مجموع عناصر الكلام ، و تطوراته قد صدرت عن أسماء الأصوات ، فهي ليست إلاّ قسماً صغيراً من عناصر النظام اللغوي .

و ما ينطبق على أسماء الأصوات عند سابير Sapir ينطبق على الألفاظ المحاكية لأصوات الطبيعة Onomatopoeia )) و ليست تلك الألفاظ مثل Whip Poor Will <sup>(4)</sup>، و to mew <sup>(5)</sup>، to caw ( صوت الغراب ) في أي وجه من الوجوه من الأصوات الطبيعية

(1) ينظر : علم اللغة العام 88.

(2) ينظر : علم اللغة العام 88-89.

(3) اللغة - سابير 18.

(4) طائر له صيحة مثل اسمه.

(5) صوت القط .

التي ولّدها الإنسان على نحو غرزي أو آلي ، و إنما هي ابتكار الفكر البشري ))<sup>(1)</sup>، و من وَضَع خياله كغيرها من مظاهر اللغة ، و هي لا تصدر عن الطبيعة بل تستوحىها ثم تسخر منها.

و رأى فندريس رأي الاعتباط في العلاقة بين الصوت و معناه على حدّ قوله : (( فمن الحق أن نحكم بوجود علاقة ضرورية بين الحرفين ف ل F L مجتمعين و فكرة السيلان إذ إن الكلمات ruisseau ( مجرى ) و Vivienne ( جدول ) و torrent ( سيل ) التي تعبّر أيضاً عن فكرة السيلان بقدر ما تعبّر عنها كلمة fluent ( نهر ) لا تحتوي مثل هذين الصوتين و إن كلمة flour ( زهرة ) التي لا تكاد تتكون إلّا من هذين الحرفين أيضاً لا توقظ في الذهن أبداً فكرة السيلان ، و لكن من الحقّ أن كلمة fluent ( نهر ) معبرة ، لأن الأصوات التي تكونها صالحة تمام الصلاحية لإثارة الصورة التي تمثلها<sup>(2)</sup> )) يقرر أن العلاقة بين اللفظ و ما يدلّ عليه وضعية عرفية ، و يصرح بأن ثمة فروقاً بين الأصوات و مركبات الأصوات في القدرة التعبيرية و هذا هو سرّ الكلمات المعبّرة بأصواتها عن معناها Onomatopoeia ، فكل كلمة عنده توقظ دائماً في الذهن صورة ما أيّاً كانت تلك الصورة ( بهيجة أو حزينة ، رضىة أو كريمة ، كبيرة أو صغيرة ، معجبة أو مضحكة ) فهي تفعل ذلك مستقلة عن المعنى الذي تعبّر عنه ، و قبل أن يعرف هذا المعنى أو ذاك في غالب الأحيان<sup>(3)</sup> و فيما يبدو أنّ فندريس من أشدّ المعارضين لنظرية المناسبة بين الصوت و معناه إلّا ما جاء في تلك الأصوات التي تحاكي معانيها.

و يصرّح أولمان Ullman بالنظرية الاعتباطية للصلة بين الصوت و ما يدلّ عليه؛ لأنّ معاني الكلمات نكتسبها اكتساباً في طفولتنا المبكرة من طريق التعليم (( إذ لا يوجد في اللفظ ما ينبئ عن المدلول ، فبالإضافة إلى عدم وجود أيّة علاقة ظاهرة بين الكلمة (منضدة) و ما تدلّ عليه ، هناك شيان يعارضان افتراض وجود أية صلة طبيعية بينهما مهما كانت هذه الصلة

(1) اللغة — ساير 19.

(2) اللغة — فندريس 235-236.

(3) اللغة 237.

غامضة ، الشيء الأول : يتمثل في تنوع الكلمات و اختلافها في اللغات المختلفة ، و الثاني يتبلور في الحقائق التاريخية ، فلو كانت معاني الكلمات كامنة في أصواتها لما أمكن أن تتغير هذه الكلمات في لفظها و مدلولها تغير يستحيل ربطه بالوضع الأصلي لها<sup>(1)</sup>.

ولا يستحيل أولمان وجود الألفاظ المحاكية لأصواتها Onomatopoei ؛ (( فليست كلمات اللغة كلّها تقليدية صرفاً ككلمة منضدة ، إن الكلمة ( قهقهة ) مثلاً كلمة معبرة و وضعية إلى حد ما بالصيغة نفسها، و الأصوات فيها دليل من دلائل المعنى )) لذا يكون باستطاعة أيّ متحدث بأيّ لغة مثلاً ، وهو لا يعرف لغة قوم معينين<sup>(2)</sup> إذا ما سمع تلك المنطقة ، أن يخمن هذا المدلول تخميناً يصل إلى درجة الدقة إلى حد ما ، و لكن لا يمكن له أن يخمن معنى كلمة منضدة من الصوت وحده ، فضلاً عن ذلك أن مثل لفظة ( قهقهة ' ) و أمثالها من الكلمات التي تحاكي الأصوات هي في حقيقة أمرها كلمات متشابهة إلى حد بعيد في لغات مختلفة ، و يمثل لذلك الطائر المسمى ( كوكو ) cuckoo هو في الفرنسية cou cou ، و في الألمانية kuckuk ، و في الهنغارية kakuk ، و في الإغريقية kokkyx ، و عليه تكون الثروة اللغوية مكوّنة من مجموعتين من الكلمات : كلمات تقليدية عرفية conventional ، و كلمات مولّدة بدافع الحاجة إليها و الضرورة Motivated .

نخلص من ذلك كلّهُ إلى أنّ دارسي اللغة العربية القدماء قد حاولوا الربط بين الصوت و ما يدلّ عليه مثل الصيمري و ابن جنّي ، و منهم من بالغ في هذا الأمر ، بل إن قسماً منهم كان يحاول أن يجد أيّ وسيلة لكي يعبر بها عن الصلة الطبيعية بين الصوت و معناه ، و تابعهما من المحدثين جمع كثير ، حتى إن منهم من صوّر لنا معاني للحروف كما فعل العلايلي، و الشدياق و من تابعهم في هذا الأمر .

و أمّا الصلة الاعتبارية، فقد قال بها من الدارسين القدماء أكثر من أولئك الذين قالوا بالصلة الطبيعية، و تابعهم من المحدثين جمهور كثير، و يلخص إبراهيم أنيس نظرية المحدثين، و يرى ضرورة التفرقة بين نظريتي الصلة بين الصوت و معناه، الذي هو تفريق بين الصلة

(1) دور الكلمة في اللغة 72-73.

(2) دور الكلمة في اللغة 73.



الطبيعية الذاتية، و الصلة المكتسبة، فيلاحظ في كثير من ألفاظ اللغة تلك الصلة بينها و بين دلالاتها ، و يراعي أن تلك الصلة لم تولد بمولد تلك الألفاظ ، أو تنشأ معها ، و إنما اكتسبتها اكتساباً على مرّ الأيام و كثرة التداول و الاستعمال .

و تتضح الصلة الطبيعية في بعض الألفاظ دون غيرها من الألفاظ الأخرى من النوع الذي يطلق عليه Onomatopoeia ، و مرجع ذلك بالتأكيد إلى الأحوال الخاصة المحيطة بكل كلمة في تاريخها ، و إلى الحالات النفسية المتباينة التي تعرض للمتكلمين و السامعين في أثناء استعمال الكلمات ، يصادف أحياناً أن يتكلم أحدهم بأصوات لفظ من الألفاظ ، يسترعي ذلك اللفظ انتباهه أكثر من غيره ، لا يلبث حينئذٍ إلا أن يعقد صلة وثيقة بين الصوت و دلالته، ويتصوّر حينها نوعاً من المناسبة بين تلك الأصوات وما تدلّ عليه ، ثم يحاول نقل شعوره إلى غيره ما استطاع إلى ذلك سبيلاً ، فإذا صادف أن أحسّ فريق من الناس بالإحساس نفسه، بدأت عملية ذهنية أخرى هي الربط بين هذه الأصوات و أشباهها في الكلمات الأخرى ؛ لأنّ الذهن الإنساني يميل إلى التجميع و التعميم ، و تلتقي هذه العملية بعملية أخرى هي عملية تداعي المعاني ، (( أي إنّ المعنى حين يخطر في الذهن يدعو ما يشبهه أو يقاربه )) و في هذه الحال قد يخطر في الذهن فكرة الربط بين مجموعة من الألفاظ المتشابهة المتقاربة ، بمجموعة من المعاني المتشابهة أو المتقاربة ، و يترتب على ذلك كله أن يشيع هذا اللفظ بين أبناء اللغة نوعاً من الوهم يشعّره بوثوق الصلة بين الألفاظ و الدلالات ، و الأصوات و معانيها.(1)

كان من الممكن أن يعبر الإنسان عن المعاني برموز أخرى غير صوتية حين يستبعد الأصوات عن الذهن كالإشارة مثلاً، و لكنّ الإنسان بما وهب من هذا الجهاز العظيم، و منذ أمد بعيد جداً اتّخذ من أصواته رموزاً للتعبير عمّا يجول في خاطره و ذهنه

---

(1) الفكرة قال بها د. إبراهيم أنيس في دلالة الألفاظ 71-72 ، و ينظر : الوجيز في فقه اللغة 377-378.

## الفصل الثالث

# دلالة الصوت في الكلمة

المبحث الأول: الكلمة العربية بين القدماء والمحدثين

المبحث الثاني: طبيعة الكلمة العربية

المبحث الثالث: ثنائية الكلمة العربية

المبحث الرابع: الأصول الثلاثية للكلمة العربية

المبحث الخامس: (الفونيم) الوحدة الصوتية

المبحث السادس: المقطع بين القدماء والمحدثين

المبحث السابع: الإبدال في العربية

أ. مقارنة بين الجزريات والعربية

ب. أقوال القدماء

ج. أقوال المحدثين

د. الأمثلة

# المبحث الأول

## الكلمة العربية بين القدماء والمحدثين :

تألف الأصوات في نسيج كلامي أو سلسلة كلامية؛ لتظهر في كلمة، أو لفظة لكي تبدو الدلالة، ويتعين المعنى، فالمرحلة الأولى: أصوات منطوقة، لتتحول الى حروف على ما وصفه اللغويون، والحرف هو المرحلة التابعة للصوت، وقد تكلمنا على قيمة الحرف التعبيرية فيما مضى من البحث. وها أنا ذا أتكلم على سلسلة كلامية مؤلفة من حروف في سلسلة كلامية صغرى هي الكلمة؛ إذ النطق بالصوت ساكناً يعسر على الجهاز النطقي بل يتعذر، لذا تألف الكلمة في الأصل اللغوي من حروف وحركات، وهو ما أطلقنا عليه في سابق البحث الصوامت والصوائت.

وتعدّ الكلمة أصغر وحدة دلالية في منظور الدرس اللغوي الحديث Modern Linguistics وأما الصوت فهو أصغر وحدة في الكلمة، وبذا يمكن عدّ الصوت وحدة تدخل في الدلالة.

أما الكيفية التي يمكن أن نحلل في أثنائها الكلمة فعلى النحو الآتي، يريد أحداً أن ينطق كلمة ما أو لفظة، فهو يصدر الصوت تلو الصوت وهكذا، فحينما يصدر جهاز النطق الصوت الأول، يتهيأ لإصدار الصوت الثاني بانتقال تدريجي لا مفاجئ، وبعده يصدر الصوت الثالث وهكذا، على أن يتم الانتقال من صوت لآخر انتقالاً تدريجياً، يتهيأ الجهاز النطقي عبر انتقالات معقولة.

فلقد ادرك هنري سويت Henry Sweet، وغيره من دارسي الأصوات المعاصرين هذا الانتقال التدريجي، لذا قالوا: "إن الأصوات الكلامية المتوالية يرتبط بعضها ببعض عن طريق (أصوات انتقالية) تسمى المعابر أو المزالق"<sup>(1)</sup>، وهذا تعبير السعمران، وتوصف هذه المزالق بأنها أصوات حادثة عن حركة الانتقال بطريقة طبيعية من الموضع النهائي للصوت الكلامي الى الموضع الابتدائي للصوت الكلامي الذي يليه.. وهكذا الانتقال من صوت إلى آخر، فالمعبر صوت لا يمكن تجنبه، وليست له دلالة لغوية في بادئ أمره، ويتضمن أجزاء متعددة من أجزاء النطق.

(1) علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، السعمران، 145.

تتكون اللغة بعد هذه العمليات المتتالية من السلسلة الكلامية، وبذا تتوالد الدلالة الاجتماعية، ويتعين معناها الأولي من تآلف اصواتها بعضها وبعض، ويتحدد المعنى المعجمي لا المعنى الاستعمالي (السياقي).

وما دام الكلام على الصوت في الكلمة، يقتضي أن أقف عند حدود الكلمة عند اللغويين القدماء والمحدثين.

نبدأ من سيبويه<sup>(1)</sup>، فالكلم عنده "أسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل"، وهذا يعني أن الكلمة تضم الاسم، والفعل، والحرف، "وأقل ما تكون عليه الكلمة حرف واحد<sup>(2)</sup>"، وهذا مبني على تقسيمه الكلام على أقسامه الثلاثة، وإنما ذكر سيبويه أقل ما تكون عليه الكلمة من حرف واحد، فهو يقصد حروف المعاني، مما كان على حرف واحد، بحسب ما يقتضيه السياق اللغوي الذي وردت فيه، وهذا لا يعني أن الصوت قد أضاف لهذه الكلمة (الحرف) معنى زائداً هو في نفسها.

ويقف المبرد على كلام سيبويه في ما يمكن أن تكون عليه الكلمة من الحروف، وزاد عليه قوله: "مما كان على حرف فلا سبيل الى التكلم به وحده<sup>(3)</sup>"، ويتناول المبرد بعد ذلك بالتفصيل ما كان من الكلمة على حرف واحد، الاسم، والفعل، والحرف مما كان له دلالة في نفسه أو في غيره، ولم يتحرر من جاء بعدهما من أسر هذا التقسيم لاجزاء الكلام، وما يجب أن تكون عليه الكلمة، ولم يتناولوا الكلمة بتحليل صوتي.

ويحدّ ابن الانباري<sup>(4)</sup> (577هـ) الكلمة بأنها " ما كان من الحروف دالاً بتأليفه على معنى يحسن السكوت عليه"، فهو يوجب أن تكون الكلمة دالة على معنى، وإلاّ فهي ليست كلمة.

---

(1) الكتاب: 12/1.

(2) الكتاب: 1216/4.

(3) المقتضب: 36/1.

(4) اسرار العربية: 23.

ويفرّق ابن جنّي<sup>(1)</sup> بين الكلام والقول، في مبتدأ كلامه على اشتقاق (ك ل م) وتقليباتها. فيرى أن الكلام يقع على الجملة، إذ هو اللفظ المستقلّ بمعناه عنده، ويمثّل له، وأما القول "فأصله أنّه كل لفظ مذل به اللسان تاماً كان أو ناقصاً"، فالتام عنده ما كان مفيداً وهو الجملة وما كان في معناها نحو: صه، وإيه، والناقص ما كان بضده، نحو: زيد، ومحمد، وينتهي إلى أنّ "كلّ كلام قول"، وليس كلّ قول كلاماً، ثم يعرض للكلمة على أنّها جزء من الكلام، أي الجملة، وهذا يفهم من كلامه: "أنّ الكلمة الواحدة لا تشجو، ولا تحزن، ولا تملك قلب السامع، إنّما ذلك فيما طال من الكلام، وأمتع سامعيه، بعذوبة مستمعه، ورقّة حواشيه"<sup>(2)</sup>.

لما كانت الكلمة بعضاً من الكلام (الجملة)، واشترط في الكلام تمام المعنى عند السامع، وهذا يصدق على الكلمة في دلالتها على معنى ناقص، ويتمّ بها الكلام.

ونجد بين الحين والآخر إضافات عند قسم من النحويين، بل إنهم وضعوا حدّاً للكلمة، فهذا الزمخشري (538هـ) يحدّ الكلمة بأنّها "اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع"<sup>(3)</sup>، وقد اقترنت لديه اللفظة بالكلمة، إذ فسّر الكلمة باللفظة، ويأتي على الأقسام الثلاثة للكلام، الاسم، والفعل، والحرف. ففي تفسيره الكلمة باللفظة التي وقف عندها ابن يعيش (643هـ) في شرحه لها أنها تشتمل على المهمل والمستعمل، المهمل منها "ما يمكن انتلافه من الحروف ولم يضعه الواضع بازاء معنى نحو صص، وكق"<sup>(4)</sup>، ومثل هذا الالفاظ لا تعدّ عنده (كلمة)، وأطلق عليها لفظة؛ لأنها مجموعة حروف ملفوظة، ولو قيل صوت لصحّ ذلك، أمّا دلالة اللفظة على معنى فهو الكلمة، لذا قال ابن يعيش "فكل كلمة لفظة، وليس كل لفظة كلمة"، أمّا المقصود بالوضع في مقالة الزمخشري فقد أوضحه ابن يعيش على أنه تفريق عن أن ألفاظاً تفهم بالطبع (كقول النائم أخ، فأنه يفهم منه استغراقه في النوم، وكذلك قوله عند السعال أح أح فأنه يفهم من أذى

(1) الخصائص: 17/1.

(2) الخصائص: 27/1.

(3) المفصل :

(4) شرح المفصل: 19/1.

الصدر<sup>(1)</sup>، وهذه ليست كلمات؛ لأنها لم تدلّ على ما دلّت عليه تواضعاً واصطلاحاً، وإنما هي ألفاظ؛ لأنها أصوات ملفوظة.

ويقف أبو الحاجب (646هـ) عند قوله الزمخشري، ويشرحها بمقالة لا تختلف عن مقالة أبو يعيش السابقة، ولكن أبو الحاجب رأى أنّ اللفظة "ما لفظ به الانسان قلت حروفه أو كثرت<sup>(2)</sup>". ولا يهمّ إن دلّت اللفظة على معنى أو لم تدلّ، ولكنها إنّ دلّت على معنى في أصل وضعها فهي الكلمة. ثم يعود ابن يعيش، وابن الحاجب الى التقسيم الثلاثي للكلام.

ونجد كذلك أنّ قسماً من النحويين لم يكن واضحاً في حدّه الكلمة، ولو أنه في ختام الأمر يجنح الى التقسيم الثلاثي للكلام، وبذا يتفق كل النحويين على حقيقة أنّ الكلمة ما أفادت معنى في نفسها، وتصحّ حينئذٍ أن تكون الوحدة المعجمية الصغرى.

ويقترن القول بالكلمة عند ابن هشام الانصاري<sup>(3)</sup> (761هـ) لقوله بأنها "قول مفرد"، فالقول هو ما دلّ على معنى وهو المستعمل، وأمّا المهمل فلا يدخل ضمن القول، ويخرج بذلك ما لا يدل على معنى، ولا يعدّ قولاً، وما دام القول يدلّ على ما له معنى، فيجب في الكلمة دلالتها على معنى، إمّا في نفسها فهو الاسم، وإمّا في زمنها فهو الفعل، وإمّا في غيرها فهو الحرف، وينتهي به الأمر الى معنى لغويّ للكلمة بأنها الجملة مستقيماً ذلك من قوله تعالى: "كلا إنها كلمةٌ هو قائلها" (المؤمنون 100).

وأما المحدثون فقد حدّوا الكلمة بقولهم: "هو اللفظ المفرد الدال على معنى مثل محمد<sup>(4)</sup>"، واللفظ يراد به الصوت الذي يشتمل على مجموعة من الحروف الهجائية، وقد اقترن حدّ الكلمة عند النحويين المحدثين بمجموعة من الاصطلاحات هي (الكلام، والقول، واللفظ، والكلم<sup>(5)</sup>).

(1) شرح المفصل: 19/1.

(2) الايضاح في شرح المفصل: 60-59/1.

(3) شرح شذور الذهب: 11.

(4) الكامل في قواعد العربية نحوها وصرفها، أحمد زكي صفوت: 4/ 1.

(5) ينظر: دراسات نقدية في النحو العربي، د. عبد الرحمن أيوب: 2-1، والكامل في قواعد العربية نحوها وصرفها: 5-4/ 1، والجملة العربية تأليفها وأقسامها، د. فاضل السامرائي: 3-1.

ويتفق النحويون المحدثون والقدماء على أنّ الكلمة هي: "مجموعة أصوات تأتلف فيما بينها لتدلّ على معنى".<sup>(1)</sup>

وتعني الكلمة في الدرس اللغوي أنّها أداة تعبير وتوصيل، لذا هي تقوم على عنصرين أساسيين لتتمكن من أداء وظيفتها، هما: الالفاظ، والافكار (المعاني)، وبين هذين العنصرين ارتباط وثيق أي إذا عرف اللفظ أمكن فهم معناه. وهنا نلاحظ ثلاثة اصطلاحات ترتبط فيما بينها لتبين حقيقة الكلمة<sup>(2)</sup>:

1. الدال: وقوامه ما يتلفظ به، إذ يكون لفظاً مفرداً أو مجموعة من الالفاظ، رُكّب بعضها وبعض في صورة جمل وعبارات، وقد وقف عندها نحويونا القدماء.

2. المدلول: والذي هو المعنى أو الفكرة بكل ما يحمله القالب اللفظي بوضع الواضع، أو غير ذلك من سياقات الاستعمال اللغوي، فالالفاظ لا بُدّ أن تختزن في أذهان الجماعة المتكلمة باللغة المعنوية.

3. النسبة: وهو ما يربط بين العنصرين الأساسيين، أو هي العلاقة القائمة بين الالفاظ ومعانيها التي دلّت، أو تدلّ عليها، وتتوقف العلاقة بين الالفاظ ومعانيها على حالات الكلام، والاضاع اللغوية بين المتكلم والسامع، وهذه العلاقة في غالب الأحيان تتسم بالتعقيد، فالمعاني لا تستقر على حال، بل يمكن أن تختلف تبعاً للمواقف اللغوية المتعددة، وعلاقة المتكلم بالسامع، ويتبع ذلك تغيّر في النواحي الاجتماعية من وقت لآخر، إذ قد تولد معانٍ أو تموت معانٍ، ويحلّ محلها معنى جديد.

لاحظنا في تعريف النحويين القدماء للكلمة أنهم كانوا يحاولون التفرقة بين كلٍّ من اللفظ، والكلمة، والقول، فعلى ما يذهبون اليه من الحديث الطويل، يجدون مع اللفظ عملية النطق، وكيفية صدور الصوت، وما يتبع ذلك من حركات اللسان والشفيتين، وأعضاء جهاز النطق، فإذا ارتبطت هذه الاصوات المنطوقة في السلسلة الكلامية، وما تدلّ عليه من معنى تكونت الكلمة، أي أن الكلمة "أخص لأنّها لفظ دلّ على معنى"<sup>(3)</sup>.

(1) دراسات نقدية في النحو العربي: 2، وينظر الجملة العربية تأليفها وأقسامها: 3.

(2) علم اللغة بين القديم والحديث، د. عبد الغفار حامد هلال: 190-195.

(3) دلالة الالفاظ، د. ابراهيم اني: 38.

ويرى إبراهيم أنيس أن أداة الدلالة هي اللفظ أو الكلمة، وذهب الى أن (الألفاظ) مطابقة تماماً لـ (الكلمات) في الاستعمال الشائع المألوف، فلا فرق بين "أن يقال أحصينا ألفاظ اللغة، أو كلمات اللغة<sup>(1)</sup>".

وما نبغي تأكيده هنا أنّ الصوت كما قرره أولمان: "هو الوحدة المادية للكلام المتصل" فله خواص سمعية وعضوية معيّنة، والصوت رمز، ولكنه ليس رمزاً مستقلاً استقلالاً تاماً، أي أنّ هذا الصوت (الرمز) ليس له معنى قائم بذاته، فالصوت المفرد: الفتحة، والباء، واللام، ليس له معنى بنفسه، لكن تبين وظيفته إذا تكوّن في وحدات أكبر، وتتكون الكلمة التي هي "أصغر وحدة ذات معنى<sup>(2)</sup>".

ويذهب بالمر Palmer، الى أن المعجمات هي المعنية بالكلمات، ويبني رأيه هذا على أنّ الكلمة بمعنى من معانيها "وحدة من الوحدات الاساسية في علم الدلالة<sup>(3)</sup>"، بل تعدّ الكلمة المفردة أهم هذه الوحدات الدلالية؛ لأنها تشكل المستوى الأساس والأهم للوحدات الدلالية. بل يمكن القول إن الكلمة هي الوحدة الدلالية الصغرى على مستوى الجملة<sup>(4)</sup>.

ومما يقرره علم الدلالة الحديث، أنّ الأصوات والكلمات هي الوحدات الاساسية المكوّنة للكلام؛ ذلك لأن المتكلم لا يتكلم كلمات مفردة ليكون مفهماً، أو موصلاً، بل ينطق بتراكيب تتكون من عبارات أو جمل، أو وحدات تزيد على ذلك. ووظيفة هذه الوحدات تبيان الارتباطات والعلاقات بين الاشياء، والاشياء يرمز لها بالكلمات المفردة، ويرى أولمان<sup>(5)</sup> أن الموقف له وظيفة في الاداء اللغوي، فقد تقوم الكلمة الواحدة في حالات قصوى مقام الحدث الكلامي التام، ويوضح هذا الحدث الحركات الجسمية، والتنغيم، والموقف اللغوي جميعه يمنح السامع الدلالات اللازمة للفهم -التوصيل-، مثل أن يصرخ أحداً مستنجداً (حريق)، فيوحي المعنى بأن حريقاً قد حَدَثَ وهو بهذا يستتجد ويحذر.

(1) دلالة الالفاظ: 38.

(2) دور الكلمة في اللغة: 30-31.

(3) علم الدلالة: 62.

(4) علم الدلالة، د. أحمد مختار عمر: 22.

(5) دور الكلمة في اللغة: 31.



وتدل الكلمة على مفهوم واضح في أذهان الناس مستعملي اللغة جميعاً عند إبراهيم أنيس<sup>(1)</sup>، لكنّها مع ذلك تبقى مثار جدل طويل، وقد سبقه الى هذا أولمان<sup>(2)</sup> وقال به، فدارسو الاصوات لا يجدون في الكلام المتصل (الجملة أو العبارات) حدوداً تميّز كلمة من أخرى، وحينذاك لا يستطيع السامع أن يحلّ جملة أو عبارة تحليلاً صوتياً - أي تحليل الكلام الى مجموعات صوتية-، كل مجموعة صوتية تنطبق على ما يسمّى الكلمة، ولكنّه يستطيع ذلك إذا استعان بالدلالات التي تتضمنها الجملة، أو العبارة؛ لأن الكلمات في الجملة متداخلة متشابكة يرتبط بعضها ببعض في اثناء النطق - الحدث الكلامي - ارتباطاً وثيقاً، إذ ليس في الكلمة عنصر صوتي يحدد مبدؤها ونهايتها<sup>(3)</sup>.

لذا يحاول قسم من اللغويين المحدثين من المعنيين بالدرس الصوتي أن يتبيّن حدود الكلمة على أساي صوتي يتفق مع اهتماماته، بالاستعانة بالنبر وقواعده في اللغة المعيّنة موضوع بحث الكلمات، إذ إنّ من اللغات ما تلتزم النبر في نهاية الكلمات، ومنها ما يكون في مبدئها، وبذا يمكن القول إنّ حدود الكلمات قد تميّزت بوسيلة صوتية، وبالاتجاه الآخر نجد أن قسماً آخر قد وجد المسوّغ لرفض هذه النظرة، إذا كان النبر على حدّ قول النحاة القدماء يعني روح الكلمة وهو الذي يحدد شخصيتها يستوي في ذلك نبر العلو أو نبر الشدة.

ومنهم فندريس الذي رأى أن النبر لا يكفي لتحديد الكلمة؛ ذلك لأنّه يعيّن حدود الكلمة بصورة ناقصة<sup>(4)</sup>، مع الاخذ بالحسبان أن النبر في بعض اللغات يتوقف على آخر الكلمة، وفي بعضها الآخر يقع على بداية الكلمة، وهذه لا تستغرق جميع الامكانات اللغوية، فمن اللغات ما لا يشير نبرها المتغيّر الى نهاية الكلمة؛ لذلك أجد ان فندريس<sup>(5)</sup> قد رفض بشكل قطعي علاقة حدود الكلمة بنبرها؛ لأنه يرى أنه من المتعذر أن نوجد رابطة نهائية وبشكل دائم بين النبر والكلمة، وبذا يمكننا أن نحدد الكلمة مستقلة عن النبر.

---

(1) ينظر: دلالة الالفاظ: 39.

(2) ينظر: دور الكلمة في اللغة: 43.

(3) ينظر: دلالة الالفاظ: 39.

(4) ينظر: دلالة الالفاظ: 39-40.

(5) ينظر: اللغة: 87.

ويفسّر اللغويون الكلمة تفسيرات أخرى، فالذي يعني بوظيفتها بوصفها وحدة المعنى، إذ عدّها بلومفيلد Bloomfield "أصغر وحدة حرة"، وهذا ما ذهب إليه بالمر من "أنها أصغر وحدة كلامية قادرة على القيام بدور نطق تام" وقد مثّل لها بكلمة (حريق) المذكورة آنفاً، وأمّا رأي فيرث Firth فيعدّ الكلمات "مقابلات استدلالية Substitution Counters" إذ يكون تناظر الاصوات هو الفيصل في الأمر<sup>(1)</sup>.

ويوضّح أولمان هذه المقابلات، بأنّ إبدال أصوات ذات صفات مميّزة بغيرها، أو إضافة هذه الأصوات أو حذفها في الكلمة الواحدة يؤدّي الى أن تولد الفاظ جديدة، هذا على مستوى الكلمة، وعلى مستوى التركيب فإن تغيير الكلمات يؤدّي الى تغيير مضمون التراكيب أو الجمل التي تشتمل عليها، ويمثّل لذلك الجملة: هو كتب كتاباً جيداً، قد تتحول الى: هي كتبت كتاباً جيداً، وهي قرأت كتاباً جيداً، وهي كتبت قصة جيدة، أو هو كتب كتاباً رديئاً، وهكذا الشأن حين تزداد بعض الكلمات، مثل هو لم يكتب كتاباً جيداً، أو حين تحذف بعض الكلمات: هو كتب كتاباً... إلخ<sup>(2)</sup>.

وتتعدد أنواع المعاني التي تدلّ عليها الكلمات بحسب ما ذهب إليه بالمر<sup>(3)</sup> Palmer، فليس للكلمات كلّها نوع واحد من المعنى، فقد أوجد هنري سويت فرقاً مألوفاً بين الكلمات التامة Full Words، والكلمات الصورية Form Words، فأمثلة الكلمات التامة الدالة على نفسها (شجرة، يغني، أزرق، بلطف)، وأن الكلمات الصورية هي (الضمائر، أسماء الإشارة)، وأمّا ما يهمّنا في مجال البحث هو الكلمات التامة، ولكن هذا لا يعني أن الكلمات الصورية لا تعطي معنى، فهي تنتمي الى علم النحو أكثر من انتمائها الى علم الدلالة، فهذه الكلمات لها معنًى، لكنه معنًى من النوع النحوي؛ والذي يبيّن معناها وجودها في السياق، ومعناها ليس في نفسها بل معناها بالنظر الى الكلمات الأخرى.

(1) ينظر: دور الكلمة في اللغة: 43.

(2) ينظر: دور الكلمة في اللغة: 43-44.

(3) ينظر: علم الدلالة: 62.

وأخلص إلى القول إن للكلمة صورتين، إحدهما الصورة المنطوقة، وطبيعتها الاصوات، والأخرى الصورة المكتوبة، وتعتمد على أن كل صوت من اصوات اللغة يقابله حرف مكتوب، وذلك أمرٌ يعقّد طبيعة الكلمات على ما يراه أولمان<sup>(1)</sup>، وأن رموز الكلمات نفسها تصبح أكثر تعقيداً، فالى جانب الانطباع الصوتي الذي تتركه الكلمة يجب أن تقترن الصور البصرية بذلك الانطباع، فيبين الشكل المكتوب، لذا تعدّ الكتابة وسيلة أكثر اشتمالاً على العناصر الذهنية والعقلية، مقارنة بالكلام المنطوق، وتقوم بوظيفتها خالية من وسائل التعبير الفنية.

ومما يذكر في هذا الباب أن التنعيم والايقاع وسيلتان مهمتان، لإيصال الكلام المنطوق، فبهما يتم التعبير الصوتي الصحيح لكل اسلوب كلامي، في اقل تقدير في لغتنا العربية، فأثر التنعيم واضح في اظهار نوع الاسلوب، وانتقاله من اسلوب الى اخر، وهذا ممّا لا نجد له مقابلاً كتابياً، واستعيرت له علامات الكتابة (الترقيم) لتقوم مقامه في أثناء الكتابة إن لم يكن منطوقاً. وتكون الكلمة أو اللفظة المفردة أصغر وحدة دلالية استفاد منها المعجم لوضع خطوطه العريضة الرئيسة، وما دام الكلام على هذا الصدد، فيكون الكلام على الكلمة وحدودها المرسومة عند اللغويين العرب ثنائية هي أو ثلاثية أو رباعية.

---

(1) ينظر: دور الكلمة في اللغة: 41.

## المبحث الثاني

### طبيعة الكلمة العربية :

لقد فطن علماء العربية القدماء الى طبيعة اللفظة - الكلمة - العربية، وطبيعة الكلمة في تآلف اصواتها، لذا وضعوا مواصفات لتحسين الكلمة، لتكون سهلة النطق، لا عسيرة على الناطق بها، ولكي تكون كذلك، فقد جاءت الكلمة - اللفظة - ذات جرس متناسق تعبر باصواتها ودلالاتها عما تتركه من أثر يحدثه النص اللغوي المقروء، فقد اقترنت الالفاظ بالأصوات ليتوسل بها الانسان للتعبير عن الكلام الذي يُصدره.

وقد كان الخليل أول من تنبّه الى هذه الحقيقة ونبّه عليها، وهو أول قائل بها، إذ رأى صعوبة تأليف الكلمة إذا تقاربت مخارجها، إنّما يحسن تأليفها كلما تباعدت مخارج اصواتها<sup>(1)</sup>، لقوله: "إن العين لا تألف مع الحاء في كلمة واحدة لقرب مخرجيهما"<sup>(2)</sup>؛ وذلك لأنهما صوتان حليان فاقتربا مخرجاً، وبذا صحت مقولته التي تقول: "ولولا بُحّة في الحاء لاشبهت العين لقرب مخرجها من العين"<sup>(3)</sup>، ولو أنه نظر في جواز اجتماعهما في كلمتين مثل: حيّ على، وهنا قد فصلت الياء بين الحاء والعين، وكذلك لا تجتمع العين مع الخاء عنده للسبب نفسه، أي لتقارب مخرجيهما<sup>(4)</sup>.

وقال الخليل أيضاً: "الهاء والحاء لا يأتلفان في كلمة واحدة لقرب مخرجيهما في الحلق"<sup>(5)</sup>، وقد سبق ذلك كلام عليهما بقوله: "ولولا هته في الهاء، وقال مرة (ههه) لاشبهت الحاء لقرب مخرج الهاء من الحاء"<sup>(6)</sup>، وكذا أهملت الهاء مع الخاء في الثلاثي<sup>(7)</sup>، فالحروف العين، والحاء، والهاء، والحاء حروف حلقية يتعذر تألفها أزواجاً في كلمة واحدة، وأهملت كذلك الشين

---

(1) العين: 60/1.

(2) العين: 96/1.

(3) العين: 57/1.

(4) ينظر العين: 96/1.

(5) العين: 5/3.

(6) العين: 57/1.

(7) ينظر: العين: 359/3.

والضاد لقرب مخرجيهما<sup>(1)</sup>، لكن يصح اجتماعهما إذا فصل بينهما، وكذلك: "الضاد مع الصاد معقوم"<sup>(2)</sup>.

لا اعتقد أن احداً قد وصف هذا الوصف قبل الخليل، لكنه كان بحق فاتحة لمن جاء بعده، وقد ردّد بعضهم اقواله، ويعدّ ابن دريد<sup>(3)</sup> (321هـ) من المتأثرين بالخليل لذا نراه يقبل على آراء عبقريّ العربية إقبالاً شديداً فهو القائل: "وأعلم أنّ الحروف إذا تقاربت مخرجها كانت أثقل على اللسان منها إذا تباعدت"، ويعلّل لذلك بأنّ النطق بالحروف التي تتقارب في المخرج تكلف اللسان جرساً واحداً، وحركات مختلفة، أي أن النطق بها يكون عسراً، ويكلف الجهاز النطقي الانساني جهداً، ويرى ابن دريد كذلك صحة اجتماع الحرفين المتقاربين في كلمة واحدة "إذا أرادوا هذا أن يبدؤوا بالأقوى من الحرفين، ويؤخّروا الألين"<sup>(4)</sup>، ويقصد بالحرف الألين هو الأضعف، ومثّل لذلك نحو: عهد، ونخ، فالعين أقوى من الهاء، والحاء أقوى من العين، وكذلك نحو: ورل، بدأوا بالراء وأخروا اللام؛ لأنّ "الراء تنقطع بجرس قويّ، ونجد اللام تنقطع بغنة"<sup>(5)</sup> ويرى كذلك أنّ "اعتياص اللام على اللسان أقلّ من اعتياص الراء وذلك للين اللام" أي أننا لو بدأنا باللام على الراء لصعب النطق بالكلمة. ونحو: ويد، فكان البدء بالتاء قبل الدال يقول ابن دريد<sup>(6)</sup>: "فدقّ التاء والدال، فأنتك تجد التاء تنقطع بجرس قويّ، ونجد الدال تنقطع بجرس لين"، فكان حسن تأليف الكلمة يتذوق الناطق بها. تذوقاً يجعله يتحسس التلاؤم بين أصواتها، وهو المستطيع لإصدار الحكم بصحة اجتماع ذينكم الحرفين من عدمه.

ويأتي موقف أبي عيسى الرمائي (386هـ) الذي رأى أن التلاؤم هو تعديل الحروف في تألفها في الكلمة "فكلّما كان أعدل كان أشدّ تلاؤماً"<sup>(7)</sup>، وقوله بالتأفر منطلق ممّا نقله عن

(1) ينظر: العين: 225/6.

(2) العين: 5/7.

(3) جهرة اللغة: 46/1.

(4) جهرة اللغة: 46/1-47.

(5) جهرة اللغة: 47/1.

(6) جهرة اللغة: 47/1.

(7) النكت في اعجاز القرآن: 96.

الخليل؛ وذلك بسبب القرب الشديد من مخارج الأصوات، أو أن يكون من قبل بُعد مخارج الأصوات بُعداً شديداً بعضها من بعض، ويعلل لكلا الأمرين أن البعد الشديد يكون بمنزلة الطفرة، والقرب الشديد بمنزلة القيد؛ " لأنه بمنزلة رفع اللسان ورده الى مكان<sup>(1)</sup>، ويرى أن كليهما صعب عسر على اللسان، وأما السهولة ففي الاعتدال؛ لذا كان الإبدال بمعناه العام، والإدغام، فكلاهما من ظواهر تعديل الكلمة وتحسينها.

وأورد كذلك فائدة التلاؤم أنه "حسن الكلام في السمع، وسهولة في اللفظ، وتقبل المعنى له في النفس لما يرد عليها من حسن الصورة وطريق الدلالة<sup>(2)</sup>".

وينماز الكلام العربي عند الخطابي (388هـ) بأن تحسّ الالفاظ لتدرك المعاني، فهو القائل "وإنما يقوم الكلام بهذه الاشياء الثلاثة: لفظ حامل، ومعنى قائم، ورباط لهما ناظم<sup>(3)</sup>" وهذه اشارة واضحة الى قيمة اللفظ في الكلام، على أنه يقترن بالمعنى، وأن تكون نسبة بينهما وهو ما يسميه الرباط، وقد أشير إلى هذا النظر الدلالي الحديث في العلاقة بين الدال والمدلول والنسبة التي تربط بينهما.

وقد فصل ابن جنّي القول في هذه القضية، ووقف عندها وقفة متأنية محلّلة، فالواضح من تحليله أنه اعتمد اراء من سبقه، وتناول القضية في كتابيه - الخصائص وسر صناعة الاعراب - وكان اعتماده مبنياً على تحليل مقولات سابقيه، وزاد عليها زيادات وافية، فمما قال به وهو رأي الخليل في المهمل وإنما أهمل لاستئصال بنيته، ورفض استعماله لتقارب حروفه: "نحو سص، وطس، وظث، حنش، وشض<sup>(4)</sup>"، وهذا التآلف ينفر الحسّ عنه ويشقّ على النفس لتكلفه، و "نحو قج، وجق، وكق، وقك، وكج، وجك<sup>(5)</sup>".

---

(1) النكت في اعجاز القرآن: 96.

(2) النكت في اعجاز القرآن: 96

(3) بيان اعجاز القرآن: 27.

(4) الخصائص: 54/1.

(5) الخصائص: 54/1.

ويطالعنا ابنُ جنِّي<sup>(1)</sup> في موضع آخر ليحلِّل نظرتَه، على أنَّه قد شرح ذلك في كتابيه المنوّه بهما آنفاً، ولكن يبدو في هذا الموضع أكثر وضوحاً، فذهب الى أن الحروف: "كلّما تباعدت في التأليف كان أحسن، وإذا تقارب الحرفان في مخرجيهما قبح اجتماعهما"، فأكثر الحروف قبحاً في اجتماعها حروف الحلق، ويصعب النطق بها لاستقلالها، وقد اُشار الى هذا الاستقلال قبله الخليل بن أحمد.

فأقل الحروف تآلفاً في كلمة بلا فصل بينها حروف الحلق، (الهمزة، والهاء)، و(العين، والحاء)، و(الغين، والحاء). وإذا أُريد اجتماع اثنين منهما في كلمة فُصل بينهما نحو: (هَدَأْتُ، وَحَبَأْتُ، وَعَبَيْ، وَخَيْعِل، وَعِيَهَب، وَحَضَأْتُ النَّارَ، وَحَطَأْتُ بِهِ الْأَرْضَ)<sup>(2)</sup>، فهي -حروف الحلق- حكمها ألا تتجاوز غير مفصولة، ولكن يجوز تجاوزها في مواضع:

1. إذا ابتدئ بالهمزة أمكن أن يجاورها أحد حروف الحلق الثلاثة (الهاء، والحاء، والحاء) نحو: (أهل - إهاب، أحد - إحنة، أخذ - أخر) وقد تتقدم الهاء والهمزة نحو: بهأت - نهئ اللحم.
2. تأتلف الهاء مع العين على أن تتقدم العين عليها، وقد قال ابن دريد في ذلك، نحو عهد، وعهر، وعهن.
3. يمكن أن تأتلف العين مع الخاء، ولا تكون فيها العين إلا متأخرة على الخاء، نحو: بخع، ونخع.

وقد ردّ ابن دريد على ذلك لقوة المتقدّم على المتأخّر.

ومما يحسن التأليف فيه كثيراً، هو تباعد مخرجي الحرفين المتجاورين. فإنّ تجاوز المخرجان والقياس ألا يأتلفا، فالبدء بالأقوى من الحرفين، وتأخّر أضعفهما، وقد أورد ابن جنّي أمثلة لهذا نحو: (أرل - وورل) و (وتد - ومحتد)، وقد مثّل بمثاليين من أمثلة ابن دريد المذكورة آنفاً، وفيها تقدّم الرء اللام، والتاء الدال، لأن الرء أقوى من اللام، والتاء أقوى من الدال.

وسوّغ لمثل هذا المجيء، بأنّ تتذوق الحروف الأربعة (الرء، واللام، والتاء والدال) ساكنات، وتقف عليها، تجد أن الصوت ينقطع عند التاء بجرس قوي، لكنّه ينقطع عند الدال

(1) سر صناعة الاعراب: 65/1.

(2) سر صناعة الاعراب: 812/2.

بجرس خفيّ، ويمكن بيان ذلك بقولنا: (إِثْ) و (إِذْ) ومثلهما الراء واللام، تجد أن في الراء تكراراً، والوقوف على اللام يكون الصوت معه ليناً وغمّة<sup>(1)</sup>.

ولا تتجاوز حروف أقصى اللسان (القاف، والكاف، والجيم)، وهذه تأتي بعد حروف الحلق في قوة حروفها؛ إذ "لا تجد في الكلام نحو (مَجْ)، ولا (جَقْ)، ولا (كَجْ)، ولا (جك)، ولا (قك)، ولا (كق)"<sup>(2)</sup>.

أما في قولهم (يَأْجُجْ) و (مَأْجُجْ) و (سَكْ)، فذلك جائز لأنّ الحرف مكرر؛ "من قَبْل أن المكرر معرّض في أكثر احواله للادغام"<sup>(3)</sup>.

ويمكن ضمّ هذا كلّهُ، بما يسمّى عند اللغويين فصاحة الكلمة، وقد نقل السيوطي<sup>(4)</sup> عن الشيخ بهاء الدين خفة الكلمة وثقلها، بحسب الانتقال من حرف الى آخر لا يلائمه قريباً أو بُعداً، فللكلمة الثلاثية اثنا عشر تركيباً.

الأول: الانحدار من المخرج الأعلى الى الأوسط الى الأدنى: (ع د ب).

الثاني: الانتقال من المخرج الأعلى الى الأدنى الى الأوسط: (ع ر د).

الثالث: الانتقال من المخرج الاعلى الى الأدنى الى الاعلى: (ع م ه).

ويبدو لي أن الثاني والثالث يشكلان طفرة مما هو واضح.

الرابع: الانتقال من المخرج الأعلى الى الأوسط الى الأعلى: (ع ل ن).

الخامس: الانتقال من المخرج الأدنى الى الأوسط الى الأعلى: (ب د ع).

السادس: الانتقال من المخرج الأدنى الى الأعلى الى الأوسط: (ب ع د).

السابع: الانتقال من المخرج الأدنى الى الأوسط الى الأدنى: (ف ع م).

الثامن: الانتقال من المخرج الأدنى الى الأوسط الى الأدنى: (ف د م).

التاسع: الانتقال من المخرج الأوسط الى الأعلى الى الأدنى: (د ع م).

العاشر: الانتقال من المخرج الأوسط الى الأدنى الى الأعلى: (د م ع).

---

(1) ينظر: سر صناعة الاعراب: 814/2.

(2) سر صناعة الاعراب: 815-814/2.

(3) سر صناعة الاعراب: 815/2.

(4) ينظر: المزهر: 198-197/1.



الحادي عشر: الانتقال من المخرج الأوسط الى الأعلى الى الأوسط: (ن ع ل).

الثاني عشر: الانتقال من المخرج الأوسط الى الأدنى الى الأوسط: (ن م ل).

ولعل أحسن هذه التراكيب وأكثرها استعمالاً هي التراكيب:

1. الانحدار من المخرج الأعلى الى الأوسط الى الأدنى، وهو الأكثر والأشيع.

2. الانتقال من المخرج الأوسط الى الأدنى الى الأعلى، ويمثل هذا التركيب درجاً في الكلمة؛ لأنه انتقال غير حاد، وهو أقل من سابقه في الشيوخ.

3. الانتقال من المخرج الأعلى الى الأدنى الى الأوسط، ويمثل هذا التركيب انحداراً حاداً، لكنه يتضاءل ويبدو مقبولاً بالصعود الى الأوسط.

4. الانتقال من المخرج الأدنى الى الأوسط الى الأعلى، ويبدو هذا صعود متدرج مقبول.

5. الانتقال من المخرج الأوسط الى الأعلى الى الأدنى، فهو صعود فنزول، ومثل هذا التركيب متقبل.

ويعلق على الصورتين الأخيرتين أنهما سيّان في الاستعمال، والأرجح منهما الصورة الخامسة، وأما ما يتحكم بهذه التراكيب، هو مواقع الأصوات في الجهاز النطقي البشري، فأمّا الأعلى فهو الأبعد في جهاز النطق، وأمّا الأوسط فهو موقع الأصوات بين الحلق والشفة، وأمّا الأدنى فهو أقربها الى الشفة، والشفة.

ولقد تناول ابن فارس<sup>(1)</sup> الكلمة، وهي عنده على ضربين: مهمل ومستعمل، والمهمل

الذي لم يوضع للفائدة، والمستعمل ما وضع للفائدة، والمهمل لديه يكون على ثلاثة أضرب:

(1) ضرب لا يجوز أئتلاف حروفه لتقاربها مخرجاً، وهي الحروف التي لا تأتلف: جيم

وكاف، ولا كاف تقدم على جيم، ولا العين مع الغين، ولا حاء مع هاء.

(2) وضرب ثانٍ يجوز تألف حروفه، والعرب لم تقل به، فاذا أراد أحدهم أن يقول

عضخ، هذا ما يجوز تألفه، وليس بنافر، لكن العرب لم تقل به، ولكنهم قالوا خضع.

---

(1) ينظر: الصاجي: 82.

(3) وأمّا الضرب الثالث فهو إذا أراد متكلم أن يتكلم بكلمة على خمسة أحرف، ليس فيها من الحروف الزلق، أو الإطباق حرف أو أكثر، فمثل هذا وأن كان مؤلّفاً فهو غير مفيد.

لم يزد ابن فارس بهذا على ما قاله من سبقه من اللغويين، ألا أنه أبان عن ترتيب الكلم المهمل، فما ذكره قد ذكره الخليل منشوراً في أثناء كتابه، وقد اوضحت ذلك.

وتكلم ابن سنان الخفاجي (466هـ) على المهمل في لغة العرب وهو "إخراج الابنية التي يصعب النطق بها لضرب من التقارب في الحروف"<sup>(1)</sup>، ومما روى في ثقل الكلمة قوله: "وقد روى أن الخليل بن أحمد قال: سمعت كلمة شنعاء وهي الهُعْخَع، وأنكرت تأليفها" فهذه الكلمة قد تألفت فيها أربعة أحرف من جنس واحد، ومما نقله كذلك: "وقيل: إن أعرابياً سئل عن ناقتة، فقال تركتها ترعى الهُعْخَع، فلما كشف عن ذلك، وسئل النقات من العلماء أنكروه ودفعوه، وقالوا: نعرف الخعخع".

فالتأليف الأخير هو الأقرب الى تأليفهم من سابقه؛ لأن فيه تكرار صوتين من جنس واحد، وكلاهما من حروف الحلق، لكن لا تجتمع أربعة حروف من حروف الحلق، لذا خفّ التأليف الثاني وثقل الأول.

وفيما ذهب إليه اللغويون القدماء، واستقر عندهم أن التنافر بين الأصوات أن يقرب مخرج الصوت من الصوت الآخر في كلمة قريباً شديداً، أو أن يتباعد المخرجان تباعداً شديداً، وقد ذكرنا مقالاتهم في ذلك آنفاً.

لقد ذكر ابن سنان الخفاجي<sup>(2)</sup> الذي لا يرى أن التنافر بين الحروف في البعد ما بين المخرجين فقط، الذي قال به أبو علي الرماني، وإنما هو في القرب فقط، ويضرب لذلك مثلاً كلمة (ألم) حروفها غير متنافرة، وهي مبنية من أصوات متباعدة المخارج؛ ذلك لأن الهمزة من أقصى الحلق، والميم شفوية، واللام متوسطة.

لم يفتن ابن سنان الى أنّ هذا هو أحسن التأليف فهو انحدار من الأعلى الى الأوسط الى الأدنى، وهو انحدار متدرج، وهل ثمة أحسن من هذا التأليف؟

(1) سر الفصاحة: 48.

(2) سر الفصاحة: 91.

ورأى ابن الأثير<sup>(1)</sup> (637هـ) "أَنَّ الحَسَنَ من الالفاظ يكون متباعد المخارج، فحسن الالفاظ انن ليس معلوماً من تباعد المخارج، وإنما عُلِمَ قبل العلم بتباعدها".

وقرر كذلك أن حسن الالفاظ إنما راجع الى حاسة السمع؛ "فإذا استحسننت لفظاً أو استقبحتهُ وُجد ما تستحسنه متباعد المخارج، وما تستقبحه متقارب المخارج، واستحسنانها واستقباحتها، إنما هو قبل اعتبار المخارج لا بعده<sup>(2)</sup>".

يرتهن الأمر أذن بما تتقبله الاذن من الكلم، وما تستقبحه، والى هذا الأمر أنا أميلُ، فقد تكون الكلمة متألّفة ممّا هو مستقبّح من الأصوات المتجاورة، لكنّ الاذن تتقبله، وقد يكون العكس، فقد "ورد من المتباعد المخارج شيء قبيح أيضاً، ولو كان التباعد سبباً للحسن لما كان سبباً للقبّح<sup>(3)</sup>"، فكلمة مثل (مَلَحَ = إذا عدا)، الميم صوت شفويّ واللام صوت من وسط اللسان، والعين حرف حلقيّ، فهذا صعود من الأدنى، الى الأوسط، الى الأعلى. وهو ارتفاع متقبّل، وكل ذلك متباعد، ومع هذا فالكلمة مكروهة الاستعمال ينبو عنها الذوق السليم، وهذا التركيب يفترض أن يكون من التراكيب الحسنة، والسائغة الاستعمال.

إذا عكسنا حروف هذه اللفظة صارت (عَلِمَ) تكون اللفظة متقبلة حسنة، وهي مستعملة كثيراً. ما حصل هو تغيّر القبّح حسناً. على أنّ الاصوات لم تتغيّر مخارجها، اللام ما زالت وسطاً، والميم والعين واقعتان جانباً. فالتركيب انحدار من الأعلى، الى الأوسط الى الأدنى. لا يصحّ مثل هذا التأليف دائماً على ما يرى ابن الأثير، أي أن الانحدار أسهل من الصعود عند النطق، فاذا قلنا (غلب) فهذا صعود؛ لأنّ الغين حلقيّ، واللام من وسط اللسان، والباء شفوي، نعكس ذلك لتكون (بلغ)، وهذا انحدار؛ لأنّ التركيب معكوس تماماً. نرى أنّ الكلمتين حسنتان مليحتان، وهذا أمر مهم غاية الأهمية ونقيس على مثل هذا<sup>(4)</sup>.

يتضح من ذلك كله، أن الحروف تختلف قوة وضعفاً، وتتنابن في جرسها، ورناتها وتنبئ عن أن الكلمات تختلف معانيها بحسب مواقع الأصوات المؤلفة لها، ووقع تلك الكلمات على

(1) المثل السائر: 224/1.

(2) المثل السائر: 224/1.

(3) المثل السائر: 225/1.

(4) ينظر: المثل السائر - ابن الأثير: 226/1.

جهاز السمع، وبذا تتعقد منزلتها في أدائها المعنى، وفي تأشيرها الى انفعالات خاصة، وألوان من الإحساس تؤثر في الإبانة، فالحروف اللينة الهادئ جرسها تبعث في النفس الراحة، والأصوات القوية تناسب مواقف الزجر والتعنيف، والأصوات المحدودة تناسب مواطن النصح والإرشاد<sup>(1)</sup>.

أخلص من هذا كله إلى أن أصوات الكلمة العربية ذات قيمة تعبيرية لا يمكن تجاوزها، عرضت في هذا المبحث الكيفية التي تتبنى عليها الكلمة العربية في تألف أصواتها تنافراً وتجانساً، وقوة وضعفاً، وخفة وثقلاً، والصور التي أرتأتها العربية لتراكيب كلماتها الثلاثية، وهي الصورة التي عرفت بها الكلمة العربية، في أقل تقدير من وجهة نظر القدماء.

## المبحث الثالث

### ثنائية الكلمة العربية :

ذكرت سابقاً أنّ الكلام على الكلمة، ووجوه تحسينها، وما يأتلف من أصواتها، وما لا يأتلف منها، ممّا فيه دلالة على خفة الكلمة، وثقلها، أقول لابدّ من أن يثير هذا أمراً مهماً غاية الأهمية، وهو الحديث عن أصل الكلمة العربية، أثنائية الأصل هي أم ثلاثية أم ما زاد عن ذلك؟ لأن هذا الأمر له صلة بدراسة معنى الكلمة، وقد كنت تحدثت في هذا الأمر في موضوع الأحادية اللغوية، وسيكون هذا إتماماً لما بدأنا به.

### الثنائية :

لا يمكن لدارس الكلمة العربية أن يتجاهل أقوال القائلين بنظرية الأصول الثنائية في بنية الكلمة العربية، فلقد قدّم باحثون على مرّ عصور البحث اللغويّ العربيّ دراسات ومباحث كثيرة تثير الجدل والنقاش، وللقائلين بهذه النظرية مسوغاتهم وحجج تدعم ما يذهبون إليه. وتشتمل عربيتنا على جذور فعلية، وشيء من الأسماء، تبدو للباحث في شأن اللفظة -الكلمة- وما تدلّ عليه أنّها جذور ثنائية.

(1) ينظر: الألفاظ اللغوية، عبد الحميد حسن: 16.

فكان هذا الموضوع من مباحث الدارسين من القدماء، والمستشرقين، ومن الدارسين المحدثين من تأثر بالمستشرقين، وأعتقد أنهم بذلوا جهداً طيباً في تحليل أكثر هذه الكلمات، ومناقشتها في ضوء الحقائق الماثلة أمامهم ليصلوا بها الى أن نتمثل فيها نظرتهم، وهذا الأمر منصرف على أساس من نظرتهم الى نشأة اللغة.

يرى أكثر الدارسين اللغويين ممن قالوا بنظرية المحاكاة لأصوات الطبيعة في نشأة اللغة، أي أولئك الذين رأوا بالمناسبة الطبيعية بين اللفظ ومعناه، أن الكلمات قد بدأت ثنائية محاكية لأصوات الحيوانات، أو أصوات الظواهر الطبيعية في تعبيره عن حاجاته وأغراضه وانفعالاته<sup>(1)</sup>، وعلى هذا فإن الألفاظ قد "وُضعت في أول أمرها على هجاء واحد، هو متحرك، فساكن محاكاة لأصوات الطبيعة"<sup>(2)</sup>، وزيدت على اللفظة زيادات في أوله، أو وسطه، أو آخره، وتصرف بها المتكلمون تصرفاً يختلف باختلاف المكان والناس، وبيئاتهم، وميولهم.

لقد ساد الاضطراب في تفسير اللغويين القدماء للعلاقة القائمة بين الأصل الثنائي، والثلاثي، فيرون أن الألفاظ الثلاثية أصلها ثنائي، وأنها تثلث بإضافة حرف (ذي دلالة) الى الأصل الثنائي بالتضعيف.

ووجد ابن جنّي وهو يفسّر نظرية المحاكاة لأصوات الطبيعة (النظرية الصوتية) أن اللغة نشأت عن أصوات المسموعات، كما أسلفنا، وهذا مذهب متقبل عنده، وأنه يقول به<sup>(1)</sup>، مع أنه لا يميل الى مذهب الثنائية، فهو الى نظرية الجذور الثلاثية أميل<sup>(2)</sup>.

وأحسب أن الخليل<sup>(3)</sup> يمكن أن يكون أول من ذكر نظرية الثنائية لقوله: "كلام العرب مبني على أربعة أصناف: على الثنائي، والثلاثي، والرباعي، والخماسي، فالثنائي على حرفين نحو: قد، لم، هل، لو، بل، ونحوه من الأدوات والزجر"، فالأصل الثنائي موجود على ما رآه الخليل، ومتحقق في الأدوات من الكلم، ولكن مراجعة لمعجمه، تكشف لنا عن أن أي حرف من

(1) ينظر: مصطلح المعجمة العربية، د. انطوان عبدو: 64.

(2) هذا الرأي قال به جيسرسن في (اللغة - أصلها وتطورها: 30)، وأخذ به الأب انستاس ماري الكرملي في (نشوء اللغة العربية ونموها

واكتمالها: 1

(1) ينظر: الخصائص: 46/1.

(2) ينظر: الخصائص: 55/1.

(3) العين: 48/1.

حروف معجمه يبتدئ به في الكلام على الثنائي، وهذا واضح في مبتدأ كل باب من أبواب الصحيح فقد جعل أسم الباب ((باب الثنائي الصحيح<sup>(1)</sup>))، وحينما يأتي لإيضاح هذا الباب يأتي بالحرف الثاني مضعفاً، ودليل آخر على قوله بالثنائية ما ذكره "اعلم أن الكلمة الثنائية تتصرف على وجهين نحو: قَدْ، دَقْ، شَدْ، دَشْ"<sup>(2)</sup>، وهو حينما قال تتصرف أي في نظام تقليبيها. وقد كان ابن دريد متابعاً الخليل في هذا الباب ممّا ضمّه معجمه، فقد أفرد باباً في جمهرته أطلق عليه ((باب الثنائي الصحيح<sup>(3)</sup>))، على أنه بهذا الباب قد أبتدأ معجمه، أما الثنائي فهو لديه من الثلاثي ضَعَفَ ثانية لأن حرفيه الأخيرين مثلان: أحدهما ساكن، والآخر متحرك، لقوله: "فمن الثلاثي ما هو في الكتاب وفي السمع على لفظ الثنائي، وهو ثلاثي، لأنه مبني على ثلاثة أحرف: أوسطه ساكن، وعينه ولامه حرفان مثلان، فأدغموا الساكن المتحرك فصار حرفاً ثقیلاً، وكل حرف ثقیل فهو يقوم مقام حرفين"<sup>(4)</sup> ويقول كذلك<sup>(5)</sup>: "والثنائي الصحيح لا يكون حرفين إلا والثاني ثقیل حتى يصير ثلاثة أحرف: اللفظ ثنائي، والمعنى ثلاثي، وإنما سُمي ثنائياً للفظه وصورته، فإذا صرت الى المعنى والحقيقة كان الحرف الأول أحد الحروف المعجمة والثاني حرفين مثلين أحدهما مدغم في الآخر نحو: بَتّ، بيتّ، بتّاً"، وفي هذا قال ابن القطاع<sup>(6)</sup> (515هـ) عن الافعال التي هي "ضربان، ضرب دخل التضعيف ثانيه فصار ثلاثياً، وضرب ثلاثي صحيح، ومعتلّ. وأود أن أوضح سبب تضعيف الحرف الثاني في بناء الأصل الثنائي؛ وذلك فيما أزعّم لعدم استطاعة النطق بحرف ساكن، لذا حُوّل هذا الحرف الى الحرف نفسه متحركاً، وبذا صار ثلاثياً في الشكل، لا في البناء.

(1) العين: 62/1، وغيرها كثير.

(2) العين: 59/1.

(3) جهرة اللغة: 53/1.

(4) جهرة اللغة: 51/1.

(5) جهرة اللغة: 53/1.

(6) الافعال: 9/1.

ولم يفت سيبويه هذا الأمر، فبعد أن تكلم على أقل ما يكون عليه البناء حرف واحد، قال: "ثم الذي يلي ما يكون على حرف ما يكون على حرفين، وقد تكون عليهما الأسماء المظهرية المتمكنة<sup>(1)</sup>"، ومما ذكره من الأسماء: يَدٌ، ودَمٌ، وجرٌ، وسَتٌ، وسَهٌ: الاست، ودَدٌ: اللهو. وأما في الأفعال فلا يكون إلا في الأفعال المتصرفية، وهي فما يبدو لي من ظاهر قوله أفعال الأمر نحو: خُذْ، وكُلْ، ومُرْ، ومثلها: قف، وعدْ، وزِدْ، وزِنْ، وغيرها كثير<sup>(2)</sup>. أقول: إن هذه الأفعال أفعال ثنائية الأصل، لأن حرفها الثالث هو حرف علة، ويبدو أن حرف العلة هو تعديل في الفعل، وهو عند دارسي الأصوات حركة طويلة، فالأفعال المعتلة هي ثنائية الأصل لا ثلاثية، بدليل أنها تردّ إلى ثنائيتها عند تقصير الحركة ولأسيما في حال جزم الفعل المضارع المعتلّ حينما يسبقه جازم، أو هي كما يرى النحويون حذف حرف العلة. على أن هناك ألفاظاً تساوي الفعل في معناها، جاء بناؤها على حرفين سميت أسماء الأفعال وهي عند سيبويه<sup>(3)</sup> "ما هو في موضع الفعل فقولك: مَهْ، وصَهْ، وحل (للناقة)، وسَهْ (للحمار)"

ويعدّ ابن فارس من أوائل القائلين بالثنائية نظريةً، لأن ذلك مبثوث في أثناء كتابه (معجم مقاييس اللغة)، وقد ذهب في الألفاظ ذات الأصول الثنائية إلى ما ذهب إليه ابن دريد، اذ بدأ-ابن فارس- بالثنائي في كل باب من أبواب مقاييسه، وهذا من وجهة نظره، يعني أن أصل الكلمة العربية يألف من أصليين، وينبني المعنى الأساس لها، أمّا الحرف الثالث فهو يخصص البنية بمعنى لا ينفصل عن المعنى المركزي إن صح القول.

جاء في أول كتاب الهمزة ما نصّه "باب الهمزة في الذي يقال له المضاعف"، ومن هذا الباب: "أَبٌ، أَتٌ، أَثٌ، أَجٌ...<sup>(4)</sup>"

يردّ ابن فارس على وفق نظريته، المقطع الى المعاني التي يمكن أن يؤديها، فمثلاً الأصل: (بَتَّ) يقول عنه: "بَتَّ: الباء والتاء له وجهان واصلان: أحدها القطع، والآخر ضرب

(1) الكتاب : 305/2.

(2) الكتاب: 305/2.

(3) الكتاب: 309/2.

(4) مقاييس اللغة، ابن فارس: 6/1.

من اللباس، فأما الأول فقالوا: البتّ القطع المستأصل.<sup>(1)</sup>، وهكذا يستمر في ما يثني مع الباء من الحروف، ويعطي المعنى المركزي للأصل الثنائي بالطريقة نفسها. وتأتي المرحلة التالية التي تُظهر ما سيفعله الحرف الثالث في المعنى، ولنبقَ مع ما أوردناه من الثنائي (بت) فهو يقول:

1. "بتر: الباء والتاء والراء، أصل واحدٌ، وهو القطع قبل أن تتمه، والسيف الباتر القاطع"<sup>(2)</sup> ويأتي على المعاني التي تنبئ المادة الثلاثية الجديدة التي نباؤها أصلاً من الثنائي.
2. "بتع: الباء والتاء والعين: أصل واحدٌ يدلّ على القوة والشدة"<sup>(3)</sup>
3. بتك: الباء والتاء والكاف: أصل واحد وهو القطع، قالوا: بتكت الشيء قطعته ابتكته بتكاً، قال الخليل: البتك قطع الأذن"<sup>(4)</sup>
4. "بتل: الباء والتاء واللام: أصل واحد، يدلّ على إبانة الشيء من غيره، يقال بتلت الشيء إذا أبنته من غيره"<sup>(5)</sup>

فالملاحظ أنّ معاني الثلاثي الواردة في (1، 3) قد اتفقت والمعنى المركزي في الأصل الأول، أما الثلاثي في (2، 4) فهو لا يتفق والأصلين اللذين جاء بهما، في معناهما المركزي. وأسوق ثنائياً آخر للتثبت من صحة مذهبه، وهذا الثنائي (لف)، يقول ابن فارس: "اللام والفاء: أصل صحيح يدلّ على تلوي شيء على شيء"<sup>(6)</sup>.

- أما المعاني فيما يثلاث (اللام والفاء) فهي: لفق: أمر يدلّ على ملائمة الأمر، ومنه
- 1- "لفقت الثوب بالثوب لفقاً"<sup>(7)</sup> لمجيء القاف.
  - 2- لفك: الالفك الأحمق<sup>(8)</sup>، لمجيء الكاف.

(1) مقاييس اللغة: 170/1.

(2) مقاييس اللغة، 194/1.

(3) مقاييس اللغة: 195/1.

(4) مقاييس اللغة: 195/1.

(5) مقاييس اللغة: 195/1.

(6) مقاييس اللغة: 207/5.

(7) مقاييس اللغة: 257/5.

(8) المقاييس: 257/5.



- 3- لغم: "يقولون اللغام: ما بلغ طرف الأنف من اللثام، وتلفمت المرأة: ردّت قناعها على فمها<sup>(1)</sup>".
- 4- لفا: يدلّ على انكشاف شيء وكشفه<sup>(2)</sup>.
- 5- لغت: تدلّ على الليّ وصرف الشيء عن جهته المستقيمة<sup>(3)</sup>.
- 6- لفج: الملفج: الفقير هكذا<sup>(4)</sup>.
- 7- لفح: لفحته النار بحرّها، والسّموم، إذا أصابه حرّها فتغيّر وجهه، ولفحه بالسيف لفحة "ضربه بالسيف ضربة خفيفة"<sup>(5)</sup> وإنما هذا المعنى لوجود الحاء.
- 8- لفظ: تدلّ على طرح الشيء، وغالبا ذلك ما يكون من الغم<sup>(6)</sup>، لوجود الظاء.
- 9- لفع: يدلّ على اشتغال شيء، وتلفعت المرأى بمرطها: اشتملت عليه<sup>(7)</sup>، لوجود العين.
- نلاحظ أنّ هذه الثلاثيات قد قاربت المعنى الرئيس في قسم منها، ولم تقاربه في قسمها الآخر، والمعنى الرئيس المقصود هو المعنى الذي ظهر في الثنائي.
- وقال في الثنائي (عج): "العين والجيم واحد صحيح يدلّ على ارتفاع في شيء من صوت أو غبار، وما أشبه ذلك، من ذلك العجّ: رفع الصوت<sup>(8)</sup>". والثلاثيات منه على النحو الآتي:
- 1- (عجد): ليس بشيء، والعجد: الزبيب<sup>(9)</sup>.
- 2- (عجر): أصل واحد يدلّ على تعقّد في الشيء، ونتو مع التواء<sup>(10)</sup>.
- 3- (عجز): أصلان صحيحان، الضعف، ومؤخر الشيء<sup>(11)</sup>.

(1) المقاييس: 258/5.

(2) المقاييس: 258/5.

(3) المقاييس: 258/5.

(4) المقاييس: 258/5.

(5) المقاييس: 259/5.

(6) المقاييس: 259/5.

(7) المقاييس: 227/1.

(8) المقاييس: 27/4.

(9) المقاييس: 231/4.

(10) المقاييس: 231/4.

(11) المقاييس: 232/4.

- 4- (عجس): أصل صحيح واحد، تأخّر الشيء كالعُجْز في عِظْم، وغلِظ، وتجمّع<sup>(1)</sup>.
- 5- (عجف): اصلان صحيحان، هزال، وحبس النفس وصبرها على الشيء أو عنه<sup>(2)</sup>.
- 6- (عجل): اصلان صحيحان، الإسراع، والآخر على بعض الحيوان<sup>(3)</sup>.
- 7- (عجم): ثلاثة أصول: السكوت وصمت، وصلابة وشدة، وعضّ ومذاقه<sup>(4)</sup>.
- 8- (عجن): أصل واحد: اكتناز شيء غير صلب<sup>(5)</sup>.
- 9- (عجى): أصل واحد: وهن في شيء، إمّا حادثاً، وإمّا خلقة<sup>(6)</sup>.
- 10- (عجب): أصلان صحيحان: كبر واستكبار للشيء، وخلقة من خلق الحيوان<sup>(7)</sup>.
- وما نلاحظه على هذه الثلاثيات، قد ابتعدت معانيها من معنى أصلها الثنائي، الذي يفترض أن تكون ثمة علاقة في معانيها والمعنى الأساس، وهذا يعني أنّ أصولاً ثنائية يمكنها أن تدلّ على معنى أساس، وهي قد لا تتفق حين انعقاد الأصول الثلاثية وصلتها بالمعنى الأساس. وهذه هي خلاصة نظرية ابن فارس في أمر الثنائية.
- لقد لاحظ لغويون أنّ القيمة التعبيرية للحرف مع الحرف الآخر في كلمة في لفظ ثنائي، وهذا مما جعلهم أن يقولوا بثنائية اللفظ العربي، ولا سيّما مراحل نشأته الأولى؛ على أنّ هذه الثنائية "قد اتخذت في اذهان القائلين بها صوراً مختلفة، وأشكالاً متنوعة، فكانت الثنائية التاريخية ذات المقطع الواحد<sup>(8)</sup>"، وهو ما رآه أصحاب النظرية الصوتية في نشأة اللغة، التي هي تقليد لأصوات الطبيعة ومحاكاة لها، على أساس بناء المقطع الواحد، وأن الثنائية المعجمية التي ضُعِفَ حرفها الثاني، فأصبحت ثلاثية بوساطة الشدّة على أن نظر القدماء الى الشدّة أنّها النطق بالحرف الساكن مكرراً متحركاً.

(1) المقاييس: 234/4.

(2) المقاييس: 236/4.

(3) المقاييس: 237/4.

(4) المقاييس: 239/4.

(5) المقاييس: 241/4.

(6) المقاييس: 242/4.

(7) المقاييس: 234/4.

(8) دراسات في فقه اللغة، د. صبحي الصالح: 147.

وأدلى المحدثون بدلوهم في أمر الثنائية، وعلاقتها بالمعنى المتحصّل، فقد جاءت نتائجهم مبنية على أساس دراستهم للقدمات دراسة فاحصة متأنية مستفيضة، مع تأثرهم الشديد بنتائج دراسات المستشرقين من الذين درسوا اللغات الشرقية وعقدوا صلات بينها.

وكان من أبرز المعنيين بهذا الأمر المستشرقان (فورست و ديليتزش)، لقد درس هذان المستشرقان اللغات في الفصيلة الجزرية (السامية)، وكانا يبذلان الجهد في الكشف عن مشابهة في أصول الفصيلة الجزرية (السامية) في الصوت والدلالة مع أصول الفصيلة الهندية - الأوربية، الفصيلة التي كانا معنيين بدراستها، ومن هذه المشابهات، هي أنّ الفصيلتين تتفقان في أصول مفرداتهما، يُشعر هذا بأن تتفرع إحدهما عن الأخرى، أو أنهما تتفرعان عن أصل واحد، وهذا أمر غير محقق لدى كثير من اللغويين، وفيما ذهب اليه المستشرقان أنّ أصول الكلمات في اللغات الجزرية (السامية) كانت تأتلف من حرفين اثنين ثم زيد فيما بعد على أصل كلّ منها حرف ثالث<sup>(1)</sup>. وتأتي نظرة المستشرقين الى موضوع الثنائية، مبنية على أساس المقارنات بين اللغة العربية، وأخواتها في الفصيلة الجزرية (السامية)، واللغات الاخرى في الفصائل اللغوية الأخرى كما عرضنا. وتتلخص نظرتهم - اقصد المستشرقين - في أنّ اصول الكلمات في اللغات الجزرية (السامية) ثنائية، ثم زيد عليها حرف ثالث ليتمّ المعنى، ومن هؤلاء نولدكة الذي صنّف الكلمات التي رأى أنّ اصولها ثنائية الى مجموعات بحسب ميدان استعمالها<sup>(2)</sup>.

يأتي كوهن<sup>(3)</sup> الذي درس الحبشية - السامية، ووضع تصميماً ضمنه الألفاظ التي تدلّ على الحاجات الأساسية والاشياء المهمة في حياة الانسان، ويشبه عمله هذا عمل نولدكة. وينظر بوتर्फك<sup>(4)</sup> إلى الثنائية على أنّها كانت وضعا لغوياً متفتحاً وحيوياً في وقت من أوقات السامية-الحبشية في تأريخهما، وأنّ تثليث الجذر الثنائي هو المميّز للغات السامية من الحبشية.

(1) علم اللغة، د. علي عبد الواحد وافي: 226-227.

(2) ينظر: مصطلح المعجمية العربية، د. انطوان عبّو: 78-84.

(3) ينظر: مصطلح المعجمية العربية 1

(4) ينظر: مصطلح المعجمية العربية :

وأما موسكاتي<sup>(1)</sup> فقد خلص الى أنّ الثنائية تعميم لا يثبت شيء، وأنّ هذه الجذور الثنائية تنزع على كل حال الى الثلاثية بشكل ميكانيكي محدد.

ونظر لغويون عرب محدثون الى ما جاء عند اللغويين القدماء، وما ذهب اليه المستشرقون وبنوا نظريات على أساس تفسير الكلمات العربية، أقول لقد أثرت تلك النظرات في آراء اللغويين العرب المحدثين، ولا سيّما المستشرقين في دراساتهم الالفاظ.

فلقد تأثر الأب الكرمل<sup>(2)</sup> بنظرية الثنائية كثيراً، وذكر أن الكلم "وضعت في أول أمرها على هجاء واحد: متحرك فساكن، محاكاة لأصوات الطبيعة ثم فتحت (أي زيد فيها حرف أو أكثر في الصدر أو القلب أو الطرف) فتصرّف المتكلمون بها"، وأنّ هذا الأمر مختلف باختلاف المكان، والقبيلة، والبيئة، أي أنّ المكان صار يحدد نوعاً، وبذا صار للقبيلة أثرها، والبيئة كذلك في استعمال الالفاظ، فكانت الزيادة، أو الحذف أو القلب أو الإبدال، ينبئ بمعنى الكلمة بعد أن تصير ثلاثية، وهذه النظرة قد قال بها بعض اللغويين القدماء منهم ابن فارس، وحدد الكرمل<sup>(3)</sup> المواضيع التي تصلح فيها الزيادة، فسمّى ما زاد على أوله تصديراً Prefixe، وما زاد في قلبه حشواً Infixe، وما زاد في آخره كسعاً Sufixe، وما زاد في أوله أو آخره (مُطَرِّفاً Affixe)، وما زاد في أي موضع من المواضيع السابقة سمّى مُفَنِّماً Particule Augmentative، ويسمّى الحرفان اللذان ينشأ منهما معنى -أو هو الأصل الذي يفيد معنى تاماً وتحدث عليه تلك الزيادات- مادة أو تركيباً، أو أصلاً، أو ترجمة<sup>(4)</sup>.

وقد جاء بأمثلة لتطبيق نظريته، ونظرة الى امثله نجد أنه يظهر المعنى المركزي في الاصل الثنائي، وبعدها يتنوع المعنى ويتخصص بثنائيتها وعلى النحو الآتي:

1. مما جاء عنده من التصدير على الأصل (راء، ميم: رم)<sup>(4)</sup>:

الرمّ يقال: رمّ الشيء أكله، والرمّة بالضمّة: قطعة من حبل ويكسر.

ثرم: انكسار السن من أصلها، ومنها أثرم وثرماء، وفيها معنى القطع.

(1) ينظر : مصطلح المعجمية العربية :

(2) نشوء اللغة العربية، ونحوها واكتهاها: 1.

(3) نشوء اللغة العربية، ونحوها واكتهاها: 3.

(4) نشوء اللغة العربية، ونحوها واكتهاها: 4.

جَزَمَ: الجرم: القطع.

حَرَمَ: حرمة الشيء يحرمه وحرمة يحرمه حريماً وحرماناً وحرماً: منعه، وفيه معنى القطع.

حَرَمَ: حَرَمَ الخُرْزَةَ يخرمها وخرمها فتخرمت أي فصحها، وفيه معنى القطع بعد تأني وروبة.

شَرَمَ: الشَّرْمُ: الشَّقُّ، كضرب، وقطع ما بين الارنبه.

صَرَمَ: يصرمه صرماً، ويُصَّم: قطعه بائناً، وفلاناً، قطع كلامه.

عَرَمَ: عَرَمَ العظم: نزع ما عليه من لحم كتعرمه.

غَرِمَ: الغرام: الهلاك والعذاب، والغريم: الدائن والمديون، ومعنى القطع غير خافٍ.

2. مما جاء من الحشو: على الأصل (راء، ميم: رم):

رَتَمَ: رَتَمَ فلان الشيء: كسره أو دَقَّه

رَثَمَ: رَثَمَ (بثاء مثلثة) أنفه أو فاه: كسره حتى تقطر الدم منه.

رَجَمَ: رَجَمَ فلان فلاناً: قتله ورماه بالحجارة، ويبدو أن هذا هو المعنى الاصل والمعاني الباقية متفرعة عنه.

رَدَمَ: رَدَمَ الباب: سدَّه كله أو ثلثه.

رَسَمَ: رسمت الناقة: أثرت في الأرض، ورسم أيضاً: كتب وخط.

رَشَمَ: كتب وخط.

رَضَمَ: رَضَمَ الأرض: اثارها لزرع ونحوه

رَطَمَ: رَطَمَ بسلحه: رمى به

رَغَمَ: رَغَمَ فلان فلاناً: كرهه وقسره وفعل شيئاً على رغمه

رَقَمَ: رَقَمَ الكتاب: رسم حروفه، والرسم لا يخلو من ضرب القلم للورق

رَكَمَ: رَكَمَ الشيء: جمعه وألقى بعضه فوق بعض.

والمعنى الجامع فيها هو الكسر، أو الدق، أو الضرب، والأصل الثنائي فيه الرم لكن المغنم في

هذه كلها هو الحرف الوسط أو القلب، فأحدث في محولاته غير ما أحدث في ما صُدِّرَ بأحرف آخر.

3. مما جاء من الكسع أو التذليل<sup>(1)</sup>:

نَبَأَ: نبأ الشيء، ارتفع وعلا القوم: طلع عليهم، ومن أرض الى أرض: خرج

نَبَتَ: نبت الزرع: خرج من الأرض، والانسان نما شبابه.

نَبَتْ: البئر: أخرج ترابها، وعن الأمر والسِرّ: بحث عنه.

نَبَجَ: نبجت القبجة: خرجت من مكنها.

نَبَحَ: نبَحَ الكلب والظبيّ والتيس والحَيّة: أخرج صوتاً.

نَبَحَ: النَبْحُ: جذري الغنم وغيره، ما لفظ من اليد عن العمل.

نَبَذَ: نبذ الشيء: طرحه من يده، أمامه أو وراءه.

نَبَرَ: نبر الشيء: رفعه، والمغني رفع صوته بعد خفضٍ، والحرف همزة.

نَبَزَ: نبزه أي لمزه بمعنى عابه وأشار عليه بعينه ونحوها وضربها ودفعه.

نَبَسَ: نبس بالمجلس: تكلم، أي أخرج كلاماً.

نَبَشَ: نبش الشيء المستوي: أبرزه، والكنز عن الأرض كشفه.

نَبَصَ: نبص بمعنى نبس. يقال: ما ينبصُ أي ما يتكلم، ونبص الطائر والعصفور نبيصاً: صوت ضعيفاً.

نَبَضَ: نبض فلان في قوسه: أصلتها أو حرّك وترها لترنّ، ونبض العرق: تحرّك.

نَبَطَ: الماء: نبع. ونبط فلان البئر: استخرج ماءها.

نَبَعَ: نبع الماء: خرج من العين

نَبَغَ: نبغ الشيء: خرج وظهر، والماء: نبع

نَبَقَ: نبق الرجل: كتب، والشيء: خرج

نَبَلَ: نبل الإبل: ساقها سوقاً شديداً، وكذلك إذا قام بمصلحتها.

نَبَكَ: النَبْكُ بالفتح: ما ارتفع من الأرض، ومكان نابك: مرتفع.

نَبِهَ: نَبِهَ من نومِهِ: قام منه واستيقظ، ونبه الرجلُ نباهةً: شُرُف واشتهر.

نَبَا: نبا الشيء: بَعُدَ وتأخّر ولم يستقم، والنباوة: ما ارتفع من الأرض.

(1) نشوء اللغة العربية ونموها واكتهاها: 5-6-7.

والاصل في كل ذلك من نبّ. يُقال: نبّ التيسُ خاصةً ينبُّ نبّاً، ونباباً ونبيباً: صاح عند الهياج. ويرى أنّ الكلمة العربية الثلاثية لا تخرج عن انها ثنائية الأصل، وهذه النظرية التي طبقها على ثلاثة أمثلة يمكن أن تنطبق على الكلم العربي جميعاً، على حسب رؤيته ونظرته. ولم يخرج جرجي زيدان<sup>(1)</sup> عمّا أجمع عليه القائلون بنظرية الأصول الثنائية من القدماء والمحدثين ممّن سبقوه، وليس معنى هذا أنّه لم يتميّز بشيء، في التفاصيل النظرية والمنهجية، وخلاصة نظريته برّد الالفاظ، الاسم والفعل، وما يشتق منهما استقراءً الى أصول ثنائية (أحادية المقطع) محاكية اصواتاً طبيعية، ويردّ على اللغويين الذين يردّون كلاً منهما الى أصول هي في معظمها ثلاثية، وبعضها رباعية، ولا يردّونها الى أقلّ من ذلك، على أنّه يرى أن الأصول الثلاثية هي الأكثر شيوعاً، والأوسع استعمالاً في اللغة.

وأوضح كذلك أن للمعنى الواحد ألفاظاً متعددة تتقارب في اللفظ، وأن الالفاظ المجردة قيّمت على مجموعات، تشترك ألفاظ كل مجموعة منها بحرفين هما الأصل المتضمن للمعنى الاصلي وما يزيد عليه قد ينوّعه تنوعاً طفيفاً، ويأتي بأمثلة لتطبيق نظريته<sup>(2)</sup>.

1. قطّ، وقطب، وقطف، وقطع، وقطم، وقطل، جميعها تتضمن معنى القطع، إلا أنّ كلّ واحدةٍ منها استعملت لتتّوع من تنوعاته، ويعلّق على (قطب، وقطف) على أنّهما يتضمنان مع معنى القطع معنى الجمع.

وفي قطم معنى العضّ، وقطل معناها الشدة، والمشارك بينهما قطّ، وهو نفسه حكاية صوت القطع.

2. يجانس قطّ - قصّ: ويأتي منها قضم، وقصل، وقصت، وقصر، وقصف وهذه جميعاً فيها معنى القطع.

3. ويجانس قصّ - قضّ: ويأتي منها قضّ، وقاض، وقضم، وقضب، وقضع والمعنى القطع أيضاً.

(1) ينظر: الفلسفة اللغوية: 98.

(2) ينظر: الفلسفة اللغوية: 100.

4. ويجانس قصّ - كسّ: ويأتي منها كسّ، وكسر، وكسع، وكسم، وفي كسّ وكسم معنى الدق، ولذا ألّفت في هذه السلسلة.

5. وكذلك يجانس قصّ - جرّ: ويأتي منها: جدّ، وجذب، ويقال جذب الريق اذا انقطع، وجذر، وجذف، وجذم ومعناها القطع.

6. ويجانس جدّ - جرّ (وهذه حكاية صوت المقص اذا جرّ شعراً أو صوفاً، ومن جرّ، وجزاً، وجزر، وجزع، وجزح، وجزل، وجزم، وغيرها ففيها معنى القطع كذلك.

تتفق نظريته هذه مع نظرة الكرملّي، مع فارق أنّ جرجي زيدان قد جمع الالفاظ الثنائية على شكل مجاميع تتفق في المعنى وتكون سلسلة من الالفاظ كما أبنت وهذا جديد زيدان.

قد يختلف مرمجي الدومنبكي<sup>(1)</sup> - وهو راعي الثنائية - في نظريته عن سابقه قليلاً، ولو أنّه لم يزد على أصل النظرية شيئاً، فالثنائية لديه ترى أن الأصول في اللغة العربية، ليست الالفاظ ذوات الحروف الثلاثة، بل ذوات الحرفين، وأنّ من شأن الثلاثيات أن تردّ الى أصول ثنائية متّفقاً مع رؤية جرجي زيدان

يتضمن الثنائي المعنى الأساسي للكلمة، ويزاد حرف ثالث، ليثالث الكلمة، وهذا الحرف يكون إمّا في أول الكلمة فيسمّى تتويجاً، وإمّا في وسطها فيسمّى إقحاماً، وإمّا في آخرها فيسمّى تذيلاً<sup>(2)</sup>.

وأجدّ في مصطلحات الدومنبكي توافقاً وتقارباً مع مصطلحات الكرملّي، مع اختلاف في تسمية المصطلحات لديهما.

وينجم عن هذه الزيادة في مبنى الكلمة الثنائية، زيادة في معناها، وتوسّع له "مع بقاء اللحمة المعنوية بين الثنائي والثلاثي" أي أنّ هناك معنى رئيساً يكون في ثنائيهما.

إن معرفة الدومنبكي بلغات سامية أخرى مكّنه أن يردّ بعضاً من الكلمات الثلاثية الى اصول ثنائية، على أنها في أصولها من أصول سامية، فلا يلبث أن يمرّ على كلمة ليشرحها إلّا وردها الى أصلها الثنائي. فحينما يحل كلمة مثل (ح ج)<sup>(3)</sup> فهو بعد أن يصف الكلمة

(1) ينظر: المعجمية العربية: 6.

(2) ينظر: هل العربية منطقية: 11.

(3) ينظر: المعجمية العربية: 36.



صوتياً، ويقارنها باللغات السامية، وما تعنيه فيها يقول: "زبدة المقال: ((الحج)) كلمة ثنائية الأصل (وان كانت في عرف النحاة ثلاثية، أي ح ج ج)، وهي اسم صوت يدلّ على إجهاد النفس، انتقل معناه الى معنى الرقص، ثم الدوّار (أي حلقة الراقصين أو عملهم)، فالاحتشاد، فالموسم، فالعيد، فالقصد، فزيارة أحد المقدّس، فزيارة كنيسة نجران عند نصارى العرب، فزيارة كنيسة القيامة عند عامة المسيحيين، فزيارة الكعبة المكية أولاً عند عرب الجاهلية، ثم عند المسلمين<sup>(1)</sup>، على أنه يقرر أن هذا الاصطلاح مما جاء به القرآن الكريم، وهو فريضة مقدّسة عند المسلمين، أوجبها الله سبحانه وتعالى عليهم. وهكذا يسير في تحليله لكثير من الكلمات العربية<sup>(2)</sup>.

ويميّز نظريته كذلك بأنه بعد تقصّي، وجد أنّ القسم الآخر من الثلاثيات لم ينشأ عن ثنائي واحد، بل ينشأ عن ثنائيين أو ثلاثة نحو: الأصل في علم: من علّ، ولمّ، وأصل ضعف: من صَفّ، وضَعّ، وأصل طلع: من طَعّ، وطلّ، وأصل نهر: من نَهّ، ونَزّ، ومَرّ<sup>(3)</sup>. وتلتقي هذه النظرة مع نظرة جرجي زيدان، وهو يتكلم عن الالفاظ الحادثة بالبحث أي ادغام كلمتين فأكثر في كلمة واحدة، وهذا هو رأي بعض اللغويين القائلين به في الرباعي - كأبن فارس في المقاييس - وقد مثّل له: قطف: تأتي من قَطّ، ولَفّ، وقش، ونحت بعج من بَعّ، وبج.

وأزعم أنّ في هذا تعسفاً كبيراً في سبيل اظهار الأصل الثلاثي، على أنه من ثنائي أو ثنائيات، وفي هذا تحميل للغة أكثر مما تحتل، وأن الأمر هذا في غاية البساطة، إذا ما نوقش مناقشة غير مناقشة أولئك المتعسفين، وأن ذلك يقتضي وقفة متأملّة، ويذكرنا بأعمال اللغويين القدماء في العصر العباسي، ولكن هي محاولة جادة من محاولات لغوينّا، على طريق بناء معجمية جديدة، فحينما تردّ (هلب: الى أنه كمشتق أولاً من (لَبّ) بزيادة الهاء تنويجاً، ثانياً من (هَبّ) بانزال اللام إقحاماً، ثالثاً من (هَلّ) باضافة الدال تذييلاً.

(1) المعجمية العربية: 49.

(2) ينظر للمزيد على سبيل المثال: (الفصح، 60)، (بيت: 97)، (يثرب: 104)، وغيرها.

(3) ينظر: هل العربية منطقية: 12.

وأن تلك النظرة النحتية التي ذهب إليها جرجي زيدان وتبعه مرمري الدومنيكي ليست في الواقع إلا صدّى لآراء بعض اللغويين القدماء في النحت<sup>(1)</sup>.

ومن الألفاظ الثنائية التي فيها معنى عام، وإذا تثلث دلت على المعنى العام، تخصصت أكثر فأكثر ما أورده باحثون لغويون محدثون.

ومما أورده محمد المبارك<sup>(2)</sup>:

1. النون والفاء وما يثلثهما: (نف..)

نفث - نبّ - نفح - نفخ - نفذ - نفر - نفرز - نفش - نفص - نفع - نفّ - نفق - نفل - نفى. ولهذه الألفاظ معنى عام، تأتي من (نب)، وهو الخروج، والانتقال، والخراج.

2. النون والباء وما يثلثهما: (نب..)

نبأ - نبّ - نبت - نبث - نبج - نبذ - نبر - نبرز - نبس - نبش - نبض - نبع - نبغ - نبك - نبه - نبا. والمعنى فيها المتوالد من (نب) الخروج، والخراج، ولكن إلى الأعلى دائماً.

نلاحظ أن المجموعتين تتشابهان في معناهما العام، لاشتراكهما في حرف النون، في أول الأصل الثنائي، وكذلك تشابهتا في حرف الباء، والفاء في أنهما حرفان شفوويان، وبذا دلّ على معنى عام مشترك.

3. الغين والميم وما يثلثهما: (غم..)، وكذلك الغين والباء وما يثلثهما: (غب..)

غمر - غمس - غمص - غمط - غمّ - غمق - غما - غمي، والمعنى فيها جميعاً الاختفاء، وإذا أبدل الميم باءً، وكلاهما صوت شفوي وجدنا: غير - غيش - غبط - غبق - غبن، وهذه تتضمن المعنى نفسه، وكذلك مما أورده المعجمات، غبس الليل إذا اظلم، وغبص (نقول غبصت عينه إذا أكثر رمصها)، وغبّ (إذا طال غيابه)، وغبي الشيء، وعن الشيء، إذا لم يفطن له<sup>(3)</sup>.

4. الغين والالف وما يثلثهما: (غا..) غاب - غار - غاص - غام، وتتضمن كذلك معنى الاختفاء والخفاء، ومنها غاط<sup>(4)</sup> (غط فيه دخل).

(1) ينظر: دراسات في فقه اللغة، د. صبحي الصالح: 165.

(2) ينظر: فقه اللغة وخصائص العربية: 87-91.

(3) ينظر: محيط المحيط، بطرس البستاني: 650-651.

(4) ينظر: محيط المحيط، بطرس البستاني: 670.

ويبدو لي أن المجموعتين السابقتين انما دلتا على الخفاء، إنما هو لوجود الغين، لأن في الغين الخفاء والستر.

5. الفاء واللام (فل..)، والفاء والراء (فر..) وما يثلاثهما:

فلج- فلح- فلق- فلّ، وتتضمن معنى الشقّ، ومثلها: قَلَّتْ (إذا انطلق)، وفلذ (فلذ له من المال قطع له)، وפלע، وפלغ (شقّه أو قطعه)<sup>(1)</sup>.

وعند ابدال اللام راء، وكلاهما صوت لساني، من مخرج واحد، تحصل لنا مجموعة من الالفاظ بينها معنى جامع وهو الفصل والتفريق: فرض- فرج- فرد- فرّ- فرز- فرش- فرص- فرض- فرط- فرع- فرغ- فرق- فرك- فرم- فره- فري.

6. القاف والطاء وما يثلاثهما: (قط..)

قطّ- قطع- قطف- قطل، ومثلها: قطر- قطم، وتتضمن معنى الشقّ وإذا ابدلت الطاء دالاً أو تاءً لقرب مخارجها وجدنا قدّ، وقتل بمعنى. قتد- قدح، قدع.

7. الحاء والجيم وما يثلاثهما: (حج..)

حجب- حبر- حبز- حجم (الإحجام)- حبل- الحجي وتفيد المنع.

8. الخاء والراء وما يثلاثهما: (خر..)

خرب- خرّ- خرز- خرس- خرط- خرف- خرم- خرت- خرص- خرط- خرع، والمعنى العام هو النقصان.

9. القاف والصاد وما يثلاثهما: (قص..)

قصر- قصف- قضم- قصّ- أقصى- قصب- قصب- قصا (تباعداً) وفيها معنى الانتقاص والفصل.

10. الخاء والسين وما يثلاثهما: (خس..)

خسئ- خسر- خسّ- خسف، وإذا أبدلت السين صاداً صارت الاصول الاتية:

(4) ينظر: محيط المحيط، بطرس البستاني: 700.

خَصَّ (الخصاصة الحاجة) - خصم - خصي، وقريب منها: كسر - كسح - كسف، تفيد كلها معنى الانتقال، والتجزئة، وصلتها بالمجموعة المذكورة آنفاً بئذ، لتقارب مخرجي الأصلين الأولين: القاف، والخاء، فالقاف صوت لهوي، والخاء صوت حلقي، في كلٍّ من المجموعتين.

11. الميم والالف وما يثلاثهما: (ما..)

ماج - ماد - مار - ماس - مال، وتفيد الحركة والاضطراب لوجود الميم والالف.

12. الجيم والميم وما يثلاثهما: (جم..)

جمع - جمل - جم - جمد - جمر، وتفيد معنى الجمع.

13. الحاء والفاء وما يثلاثهما: (حف..)

حفظ - حفل - حف، وتفيد معنى الجمع والاحاطة.

14. الباء والdal وما يثلاثهما: (بد..)

بدأ - بدر - بجع - بده - بدا، وفيها معنى الظهور.

15. النون والكاف وما يثلاثهما: (نك..)

نكر - نكس - نكص - نكل، تتضمن معنى الرجوع.

وقد أورد باحث معاصر<sup>(1)</sup> مجموعة أخرى من هذه الثنائيات أكمل فيها ما ذكر آنفاً:

16. الهمزة والباء وما يثلاثهما: (أب..)

وهذا الثنائي فيه معنى النفور والانفصال، وأن تكون منهما الكلمة دلّت عليه كذلك: أبى (الشيء كرهه) - أباح (السّرّ أظهره) - أباد (أهلك) - أبحر - أبرد - أبرز - ابرق - أبد (الحيوان توحّش ونفر) - أبغض - أبطأ - أبكى - أبعد - أبلى - أبطن - أبتأس (أي كره) - أبرش (كأنّ على جلده نقط بيضاء) - أبان (الشيء أوضحه) - أبت (الأمر أمضاه).

17. الجيم والراء وما يثلاثهما: (جر..)

وفيه دلالة على معنى الجذب والسحب، والاطالة:

جرّ (جذب وسحب) - جرأ (على الشيء أقدم) - جرى (الماء ونحوه) - جرب - جرح - جرد (العود أو نحوه قشره) - جرع (الماء أو نحوه بلعه) - جرف (التراب ونحوه).

(1) الدلالة الصوتية في اللغة العربية - صالح سليم عبد القادر: 117 وما بعدها.

18. الدال واللام وما يثلاثهما: (د..)

ودلالتهما العامة لمعنى الحركة:

دلّ (على الشيء - أو إليه أرشد) - دلى (الدلو أرسلها في البئر) - دلّع (لسانه أخرجه من فيه) - دلف (مشى ببطء أو أسرع) - ذلك (الشيء فركه) - دمی (الجرح أسال منه الدّم) - دمدم (عليه غضب) - دمع (العين سال دمعها) - دنا (منه أو إليه أو له القرب)، دهش (ذهب عقله).

19. الراء والخاء وما يثلاثهما: (رخ..)

ودلالة هذين الحرفين حين اجتماعهما في كلمة على معنى اللين والسهولة.

رخّ (الرخ السهولة واللين) - رخص (الشيء لان ونعم) - رخم (الكلام لان وسهل) - رخو (العيش اتسع) - رخی (الشيء صار رخواً).

20. السين واللام وما يثلاثهما: (سل..)

ودلالتهما على معنى خروج شيء من شيء:

سلب - سلت - سلّى (عن الأمر جعله ينساه) - سلق (نزع جلده بالصوت) - سلى (نسيه).

21. الصاد والذال وما يثلاثهما: (صد..)

ودلالتهما على معنى الضجيج والضوضاء:

صدّ (منع وصرف) - الصدى (رجع الصوت يردّ حاجز كالجبَل) - الصداع (ألم بالرأس) - صدر (الأمر وقع).

22. الضاد والراء وما يثلاثهما: (ضر..)

وفي اجتماعهما دلالة على معنى الإساءة وإلحاق الأذى:

ضرب - ضرج - ضرح - ضرس - ضرع (إذا خضع وخشع) - ضرّ - الضراء - الضرة - الضرار - ضرط - ضررم.

23. الغين والطاء وما يثلاثهما: (غط..)

وإذا اجتماعهما دلالة على معنى التغطية والستر:

غطّه - غطس - غطش - غطفت العين (أي كثر هديها وطال) - غطلت السماء (أي أطبق دخنها) - غطل الليل غطلاً (كثر ظلامه).

24. القاف والطاء وما يثلاثهما: (قط..)

يجتمعان ليدلّان على معنى القطع والاستئصال: قطع- قطم- قطع- قطف- قطّ- قطر (الماء وغيره سال).

25. القاف والميم وما ثلثهما: (قـمـ...)

ويدلّان عند اجتماعهما على معنى الاجتماع والانقطاع:

القمار- القماط- القُمامة- القُمة- القمع- قمر.

26. الميم والطاء وما ثالثهما: (مطـ...)

اجتمعاً للدلالة على معنى المدّ طولاً وعرضاً:

مطل (الحبل أي مدّه)- ماطله ( إذا سوّف)- ومطا الشيء مدّه- ومطايا القوم (رواحلهم وسميت بذلك لأنها تمتدّ بهم في السير)- ومطل فلان في الأرض (أي أمتدّ ذهابه ولم يوقف له على أثر)- تمطّى- تمطط- ومطرت السماء وأمطرت (أي سكبت ماءها النازل في شكل حبال ممدودة بين السماء والأرض). وإذا ابدلت طاء (مطّ) دالاً أو تاء جاءت للدلالة على المعنى نفسه كقولنا: (مدّ، ومتّ).

27. اللام والطاء وما ثالثهما: (لـطـ...)

ويدلان على معنى الاصطدام والالتصاق اذا تتابعا في كلمة:

لطّ- لطح- لطم- لطع- لطف.

هذا ما استطعت جمعه ممّا قال به الباحثون المحدثون في أمر الثنائية، وعرضت لأشهر من قال بها منهم، ووقفت عند خلاصة آرائهم في هذه القضية، ووقفنا عندها لأجل أن نقف عند متغيّر المعنى على وفق هذه النظرة.

ونرى أنّ المادة الثنائية تنتمي بوحدة من خمس طرق<sup>(1)</sup>:

**الأولى:** تضعيف الحرف الثاني، وهي أولى الوسائل، وتعدّ طبيعية في تنمية اللفظ الثنائي؛ وذلك أن معظم اللغة على رأي مأخوذ من حكاية صوت أو صفته مثاله: دبّ، ونقّ، وطنّ، أو أن زيادة حرف على المضاعف أليق بحكمة الواضع في التفنن من نقصه، فإذا جعلنا السالم أصلاً، لزم عنه العدول من الكمال الى النقصان، والاختصار في الأفعال ليس من مذهب العرب.

(1) ينظر: اصول اللغة العربية بين الثنائية والثلاثية- د. محمد توفيق شاهين: 46-49.

**الثانية:** زيادة حرف علة على أول المادة، أو وسطها، أو آخرها؛ وسبب ذلك هو أنَّ في العدول عن المضاعف إلى الاجوف هو الرغبة في التخلّص من تشديد عين الفعل بمدّ حركة الفاء؛ لأن التشديد ثقيل، كما في طبّ- طاب ، وضرّ- ضار. أمّا الناقص فإنّ العلة في زيادة حرف العلة في آخره بأنه صدى غيره من الأفعال، وهو يشبه الترخيم في لهجة بعض العرب، مثال: شجب- شجا، ومحق- محا.

والتقارب بين المضاعف والناقص شديد، كما في قضى، وقضّ، وغمر الخير غمّ.

**الثالثة:** زيادة حرف من حروف الذلاقة على المادة الثنائية، كما في قص- قصم، وقصر، وقصب، وقصف، قصل.

**الرابعة:** زيادة أحد حروف الحلق على مادته الثنائية مثل: فق- فرق (فتح)، وفقاً، وفتح، وفتح، وكما في رد- ردع، وردأ، وفي قط- قطع، وفي من- منح، فالكلمة إن كانت مضاعفة الآخر، أو تحولت الى أن يكون آخرها حرف حلقي تأتي لمعنى واحد.

**الخامسة:** زيادة حرف من حروف الصفير على الأصل الثنائي؛ مثل: فر- فرز، وفرس، وفرص، وهي بمعنى (فصل، وفرق، وقطع).

أخلص من هذا كله الى أنَّ الثنائية في اللغة، في قسم من احكامها نوع من انواع الترف العقلي والذهني، لدى بعض اللغويين ممن تأثروا بدراسة اللغات الشرقية من المحدثين؛ ولذلك فهم يتعسفون في إبلاغ المادة الثنائية الى معنى مركزيّ، حتى يصل اليه ما زاد عليه، ويقرّون من جانب آخر بثلاثية الأصل في الكلمة العربية؛ لأن المعنى لا يكتمل إلاّ بما يثّلت المادة الثنائية، حتى إنّ الدومنيكي قد بالغ في الأصل الثلاثي وعدّه منحوتاً من أصليين ثنائيين.

وهذا كله متأبّ من تأثر اللغويين المحدثين من المتحذلقين بآراء بعض اللغويين القدماء في النحت، لكنّ ابن فارس يرى النحت فيما زاد على الثلاثي من أصليين ثلاثيين، وأنّ رأي اللغويين المحدثين ما هو إلاّ صدّى لآرائهم، ولا ينادي بمثل هذا الرأي على ذاك النحو من الغلو

إلا مولع بضروب الاشتقاق، مأخوذ بما في الألفاظ من دلالة سحرية، مع إيمان بعضهم بأن السوابق واللواحق من بقايا كلمات مستعملة في لغات قديمة<sup>(1)</sup>.

والرأي عند عبد الله أمين<sup>(2)</sup> أن اللغة العربية كانت أصولها في نشأتها الأولى أسماء ثنائية، ولما ارتقت وتقدّمت وضعت أسماء ثلاثية، ورباعيات لمسميات، ومن هذه الأصول كلّها أي الثنائية، والثلاثية، والرباعية اشتقت اللغة كلها، وينتقد نظرية الثنائية بأنه لا يمكن أن يطمئن أو يسلم بأنّ (رجلاً أصله رج، وقرداً أصله قر، وفيلأً أصله في).

ويعضد رأيه هذا ما رآه رمضان عبد التواب<sup>(3)</sup>، إذ يذهب الى أن الثنائية وإنّ وجدت في بعض من كلمات اللغات السامية، فلا يصح أن نسلم بعدها الأصل الأول لها.

## المبحث الرابع

### الأصول الثلاثية للكلمة العربية :

ينتقل بنا الكلام في هذا المبحث على الأصول الثلاثية للكلمة العربية، فقد عدّ اللغويون القائلون بالثلاثية الثنائيين، ممن يغوص في (ميتافيزيقيا اللغة)، أي أنّ البحث في الثنائية بحث في ما وراء الطبيعة اللغوية، ولا يمت الى طبيعة اللغة بصله؛ ذلك لأنّ من خصائص اللغة العربية، وهي من فصيلة اللغات الجزرية (السامية)، هي جذورها (أصولها) الثلاثية، وهذه الفصيلة من خصائصها اتفاقها في الجذور الثلاثية، عن أن الأصل الثلاثي مسلّم به في لغات هذه الفصيلة، والحقيقة أنّ البحث في ثنائية اللغة قائم على موروثات ثنائية وتطورت إلى الثلاثية.

يصنّف الخليل<sup>(4)</sup> كلام العرب على أربعة أصناف، من حيث عدد الحروف المكونة للغة العربية، ومنها مقالته عن الثلاثي يقول: "والثلاثي من الافعال نحو قولك: ضَرَبَ، خَرَجَ، دَخَلَ، مبني على ثلاثة أحرف، ومن الاسماء نحو: عُمَر، وَجَمَل، وَشَجَر، مبني على ثلاثة أحرف".

(1) ينظر: اللغة- فندريس: 216، ودراسات في فقه اللغة- د. صبحي الصالح: 165-166.

(2) ينظر: الاشتقاق: 159.

(3) ينظر: فصول في فقه العربية: 301.

(4) العين: 48/1.



وقال كذلك: "الاسم لا يكون أقل من ثلاثة أحرف، حرف يبتدأ به، وحرف يحشّى به، وحرف يوقف عليه، فهذه ثلاثة أحرف مثل: سعد، وعمر، ونحوهما من الاسماء (1)"

وقال كذلك: "وقد تجيء أسماء لفظها على حرفين وتماهما ومعناها على ثلاثة أحرف مثل: يد، ودم، وفم، وإنما ذهب الثالث لعلّها إنها جاءت سواكن وخلقتها السكون مثل ياء يدي، وياء دمي في آخر الكلمة (2)"، ولي ملحوظة هنا فعلى الرغم من تكوّن بعض الكلمات من حرفين أصليين، إن الخليل يرى في ثلاثية هذه الكلمات على أنها محذوفة الحرف الثالث.

ولم يخالف سيبويه (3) شيخه الخليل في أصول الكلمة العربية التي هي لديه ثلاثة أحرف، فهو يقول: "وأما ما جاء على ثلاثة أحرف فهو أكثر الكلام في كل شيء من الاسماء والأفعال"، ومن ظاهر كلام سيبويه تبدو الثلاثية منهجاً، في الجذور الأصلية في كلمات اللغة العربية لقوله (فهو أكثر الكلام)، لأنّ ثمة كلمات ثنائية لكنها قليلة في لغة العرب، ومع قلتها فهي موجودة.

ومن مراجعة الأقوال المذكورة آنفاً، أقوال الخليل وسيبويه، إنما أرادوا بيان أصل الكلمة العربية، الذي هو في أكثره على ثلاثة أحرف، بدلالة أن علماء العربية من الصرفيين اختاروا لهذا الأصل أحرف (ف، ع، ل) وهو "مشارك بين الأفعال، والاسماء المتصلة بها، إذ الضرب فعل، وكذا القتل والنوم (4)"، أمّا المقصود بالاسماء المتصلة بها فهو المصادر المأخوذة من تلك الأفعال، فقد جعلوا الفاء والعين واللام، وزناً في مقابلة الحروف الأصلية في ذات الكلمة العربية، فإن حصلت زيادة على الأصل الثلاثي من غير حروف الزيادة كررت اللام، وإن زيدت حروف من حروف الزيادة، زيدت على الميزان. وهكذا، وبذلك، قال الصرفيون (5).

وأختيرت هذه الحروف (ف، ع، ل) لدلالاتها على معنى الفعل المطلق أولاً، وثانياً لعلّة صوتية، هي أنّ الأحرف متدرجة في الجهاز النطقي، فالفاء حرف شفوي، والعين حرف حلقي، واللام من الوسط، "ومخارج الحروف لا تتفكّ عن هذه الثلاثة (6)"

(1) العين: 49/1.

(2) العين: 50/1.

(3) الكتاب: 309/2 - بولاق.

(4) شرح شافية ابن الحاجب: 13/1.

(5) ينظر: شرح المنصف على تصريف المازني - ابن جني، 11/1.

(6) شرح المراح في التصريف، العيني: 29.

وقد ذهب المبرد<sup>(1)</sup> الى ما قال به الخليل من أنّ الاسماء وإن وردت على حرفين فلائها قد سقط منها حرف ثالث، ويظهر ذلك الحرف الساقط حين التصغير. ثم يردّ أصول الاسماء والأفعال ويبينها.

وقد قرر ابن المؤدب<sup>(2)</sup> (من علماء القرن الرابع الهجري) أنّ "الفعل لا يتمكن إلا ثلاثياً ظاهراً، أو ثلاثياً مدغماً" وهو لم يخرج عن إجماع من تقدّمه من علماء التصريف. ويفهم من ظاهر قوله أنّ الثلاثي به تُعرف الكلمة العربية، ولا يمكن فعلاً أن يرد في العربية إن لم يأتلف من أصول ثلاثة.

ويصنّف ابن جنّى<sup>(3)</sup> الأصول العربية الى ثلاثية، ورباعية، وخماسية، وأن أكثر الاصول استعمالاً وأعدلها تركيباً هو الثلاثي؛ وذلك أنّ الثلاثي يأتلف من حرف يبتدأ به، وحرف يحشى به، وحرف يوقف عليه، وهذه رؤية الخليل إلى الثلاثي بدلالة أنّه كرر كلامه بتمامه.

ويبين من كلام ابن جنّى أنّ الأصل الثلاثي هو الاكثر شيوعاً أي أنّه كثير الاستعمال، والأوسع استعمالاً في أبنية كلام العرب، وأشار الى أنّ قلّة الحروف في الكلمة ليست هي التي تسوّغ الاستعمال الأشهر، "ألا ترى الى قلّة الثنائي، وأقلّ منه ما جاء على حرف واحد" لكنهما لم يشيعا في العربية، "فتمكّن الثلاثي إنما هو لقلّة حروفه...، ولشيء آخر، وهو حجز الحشو الذي هو عينه، بين فائه ولامه، وذلك لتبيانهما، ولتفادي حالتهما، ألا ترى أن المبتدأ به لا يكون إلا متحركاً، وأن الموقوف عليه لا يكون إلا ساكناً، فلمّا تنافرت حالاهما وسّطوا العين حاجزاً بينهما، لئلا يفاجئوا والحسّ بضدّ ما كان آخذاً فيه، ومنصباً إليه<sup>(4)</sup>".

هذا كله به حاجة إلى الى وقفة متأملّة؛ لأنّه ينبئ عن فهم دقيق من عالم محقق، لطبيعة الكلمة العربية، وأنّ الدرس الصوتي قصر عن دراسة هذا التحليل الدقيق، الذي أدّى بالكلمة أن تكون ذات أصول ثلاثية، ففي العربية لا يجوز الابتداء بالساكن، وهذا أمر مفروغ منه، لذا جاء حرفها الأول (الفاء) متحركاً، والحرف الأخير (اللام) يكون ساكناً؛ لأنّه يوقف عليه، تطبيقاً

(1) ينظر: المقتضب: 42/1

(2) دقائق التصريف، 396.

(3) ينظر: الخصائص 55/1.

(4) الخصائص: 56/1. به حاجة

للمبدأ العربي أن العربية لا تقف إلا على ساكن، بل إن الحرف الأخير (اللام) متوقف على حركة الإعراب أو البناء، ولكنه حين الوقف ساكناً؛ لذا أحتيج إلى أن يؤتى بحرف يحشى به بين هذين الحرفين ليكون فاصلاً وتحسن الخفة، أما الحرف الوسط (العين) فهو فاصل بينهما ويأتي ساكناً أو متحركاً، وأشار هنا إلى أنه قد يحدث التقاء ساكنين وهو مكروه في عربيتنا، ولكن يجوز سكون اللام لحدوثه في الوقف. فالسكون أو الحركة في الوسط أمر محتوم، أما الحركة في البداية فهو تطبيق لمبدأ في أصل العربية، يكون هذا الأمر (أي الانتقال من الحركة إلى السكون، أو من الحركة إلى الحركة)، لتخف الكلمة ولا تحدث الطفرة أو التنافر في الحركة؛ لأن للحركة أثراً واضحاً في تنويع المعنى وبها يتحقق تغاير المعنى الصرفي، والدور البنائي الوظيفي لها، ففي الحركة تسهيل للفظ، وجعل نطقها على اللسان سلساً مستساغاً، وبذا تتحقق خفة الثلاثي دون غيره من الأصول.

ويؤكد الفارابي<sup>(1)</sup> (350هـ) القول في ثلاثية الأصول العربية، فهو يقدمه على أبنية العربية، لقوله: "أولها الثلاثي المجرد، ثم ما لحقته الزيادة" هذا في ابنية الأسماء، والكلام نفسه في الافعال لقوله: "وأما الافعال فأولها الثلاثي المجرد، ثم ما لحقته الزيادة"، وهو بهذا الكلام يعدّ الثلاثي هو الأصل، وما زاد على ذلك، إنما هو من الزيادات الملحقة به، ومما يزيدنا تثبّثاً أنه إلى الثلاثي أميل قوله في كتاب الاسماء من الصحيح أنه يقرر بقوله: "فلم يقصّر عن الثلاثي، لأنه لابد من حرف يبتدأ به، وحرف يوقف عليه، وحرف يفرّق به بين الابتداء والوقف والحرف الاوسط يقال له الحشو"<sup>(2)</sup>، فهل هناك قول بعد قوله في الاصل الثلاثي وإقرار منه به؟

ونقل السيوطي عن الشيخ بهاء الدين السبكي قوله: "الثلاثي أحسن من الثنائي والأحادي، ومن الرباعي، والخماسي"<sup>(3)</sup>، وقد ذكر كذلك أنّ من شروط الفصاحة كون الكلمة متوسطة بين قلّة الحروف وكثرتها، والكلمة الثلاثية هي وسط بين هذه الأصول كلها، وهنا تصريح بوجود الأحادي والثنائي.

ويأخذ ابن القطاع<sup>(4)</sup> (515هـ) بأقوال من سبقوه من اللغويين بشيوع هذه النظرية، ويرى "أقلّ ما بنيت عليه الاسماء والافعال ثلاثة أحرف، فما رأيته ناقصاً فأعلم أنّ التضعيف دخله مثل: فرّ، وردّ،

(1) ديوان الأدب: 77/1.

(2) ديوان الأدب: 93/1.

(3) المزهر: 199/1.

(4) الأنفال: 23/1.

وما زاد على ثلاثة أحرف فبحروف الزوائد الداخلة فيه" وهو بهذا لم يزد على ما قاله الخليل قبلاً، أو سيبويه، أو من تابعهم ممن سبقوه.

ومما تقرره الدراسات اللغوية التي عنيت بالدراسات اللغوية القديمة، أن من خصائص اللغات الجزرية (السامية) كثرة الأصول الثلاثية، أو تلك المبنية قياساً على تلك الأصول - الأصول الثلاثية<sup>(1)</sup>-. إن القول بكثرة الأصول الثلاثية، يعني أن أصولاً أخرى غيرها وجدت فيها، أي ثنائية أو رباعية، ولكن أغلب كلمات هذه اللغات يرجع في اشتقاقه إلى هذه الجذور الثلاثية الواحدة، وهو الأصل فيها، وثمة إقرار بالأصل ذي الحرفين، إلا أنه لا يدخل في عملية الاشتقاق، لذا تتكون من الكلمة الثلاثية الواحد صور مختلفة، تدلّ على معانٍ مختلفة<sup>(2)</sup>.

ويرى بروكلمان<sup>(3)</sup> أن الكلمات في فصيلة ما يطلق عليها فصيلة اللغات السامية، تنضوي تحت مجموعات، وهذه المجموعات يتعلق بها معنى أساسي تشترك فيه، يأتلف من ثلاثة أصوات صامتة، وتسمّى هذه الأصوات الأصول، على أن هناك أصلاً ثنائياً ينبني من طريقه المعنى مع زيادة صوت ثالث، على أن المعنى الأول يظهر من ثنائيّه.

يؤكد هذا الكلام أن اللغة العربية هي واحدة من لغات تلك الفصيلة، وهي لا تتفرد عنها، بأن الكلمات فيها تقوم على نظام الجذور، التي تؤسس على نظام اللغة المعجمي، وهي في معظمها تكون من ثلاثة أحرف، تعبّر عن المعنى الأساسي للكلمة، ولكن ترافق الأصوات ساكنة، لا يمكن النطق بها، لولا أن تؤدي الحركات وظيفتها في بناء الكلمة، ثم يحدد معناها الدقيق، ويتنوع المعنى بزيادة مقاطع من حروف في صدر الكلمة (الثلاثية)، أو وسطها، أو آخرها، والجذر عند النحويين لا يعني شيئاً بل هو شيء تجريدي، لكن الكلمات في أصل الواقع اللغوي تصاغ بزيادة حركات أو مقاطع على أصلها.

ويردّ الدومنيكي<sup>(4)</sup> الثلاثي وغيره إلى أصل ثنائي، ويعدّ الثنائي مرحلة من مراحل المادة اللغوية في تأريخها التطوّري، ويردّ كذلك على من يرى، أن إعادة الثلاثي إلى الثنائي أمر

(1) ينظر: اللغات السامية - نولدكه: 10.

(2) ينظر: تاريخ اللغات السامية - ولغنون: 14.

(3) ينظر: فقه اللغات السامية - بروكلمان: 83.

(4) ينظر: هل العربية منطقية: 145.

متعذر، بل يحسبه مدّع، إذ إنّ نظريته تؤكد النظرية الثنائية، وقد أثبت ذلك بكل ما أوتي من علم باللغات الشرقية، وقد أشرت الى ذلك في كلام ذكرته آنفاً في أثناء البحث.

إن نظرة الدومنيكي ومن أخذ بالنظر نفسه، فيما احسب نظرة متعسفة الى حد بعيد، فأين نحن من تحليل ابن جنى لثلاثية الكلمة العربية ومنطقية ما ذهب اليه، بل لا اجد في قوله ما يمكن رفضه، فكلامه مقبول عقلاً الى حد ما.

يمكن القول والحال هذه، مع منطقية ما رآه الثنائون ومعقوليته، إن الثنائية مرحلة تاريخية على طريق تطوّر الكلمة العربية، احتاجت اليها اللغة العربية في مرحلة من مراحلها الأولى، كما هي حاجتها الى الأحادية؛ لأنّ الثنائيين لديهم من الحجج، والمسوغات التي تؤيد نظرتهم، حتى بإمكاننا القول إنّ الثنائية حقيقة تصلح لألفاظ العربية جميعاً، لكنني رأيت الدومنيكي قد حمل اللفظة لإعادتها إلى الأصل الثنائي أكثر ممّا تحتل، وذهب بها بعيداً.

ويقضي البحث أن أشير إلى أمر آخر هو أنّ مع ما ذهب إليه الثنائون، لكنهم حينما أرادوا تحديد المعنى للفظّة العربية ثلثوها، وهذا يعني أنهم عادوا بالثنائي إلى الأصل الثلاثي، في تناول المعنى النهائي، أو السياقي للفظّة العربية، وقد أقرّ بهذه الحقيقة الخليل بن احمد الفراهيدي<sup>(1)</sup> قبلهم بزمان أبعد من زمنهم.

إنّ جعل الثنائي ثلاثياً مردّه، كما ذكرنا لكي يتوافق مع وزن (ف، ع، ل) الذي قرّره - أهل الصرف-، والوزن من الخصائص اللغوية القديمة، لكن الأوزان التي وضعها اللغويون العرب، كما دلّت الدراسات القديمة على ذلك، أكثر غنى ودقّة وثباتاً<sup>(2)</sup>.

تطبع الأوزان بصورة صوتية معينة تنطلق من تحديد البنى الأساسية في الكلمة العربية (أي الجذور الأصول فيها)، وتحدد كذلك المزيادات، وتعيّن الاشتقاق، إذ يفحص الوزن العربي كل ذلك بدقّة متناهية، في حين يشكو معظم لغات العالم من الحاجة إلى مثل هذه المقاييس التي يحدد بها تكوين البنى.

---

(1) ينظر: العين: 50/1.

(2) ينظر: المعجمية العربية - الدومنيكي: 72 وما بعدها، ومصطلح المعجمية العربية - د. انطوان عبود: 121 وما بعدها.

وهذه الأوزان أو المقاييس بدأت سماعية حتى صارت قياسية، لذا حتى اللفظة الأعجمية لتكون مستساغة ويدخلها التعريب وجب أن تلحق بأبنية كلام العرب، وأوزانهم، ووضعوا شروطاً تكون بها اللفظة الأعجمية معربة، فقد يغيّر العرب الحروف الأعجمية في الكلمة ليضعوا محلّها حروفاً عربية؛ لأنه قياس عربيّ، وهذه الحروف ربّما قرّبوها من الحرف العربي، وألحقوها بأوزانه، وقسم آخر لم يلحق به؛ لأنه لا يتوافق مع الحرف العربي<sup>(1)</sup>.

## المبحث الخامس

### (الفونيم) الوحدة الصوتية :

سيكون عملي في هذا المبحث مختلفاً عما أجريت عليه البحث فيما سبق من المباحث، فقد جريت على تقديم آراء القدماء من اللغويين وعرض تلك الأقوال على مقالات المحدثين، ومن ثمّ تكون المواجهة بينهما، أما هنا فسأبتدئ بأقوال المتأخرين في هذه القضية؛ لأن المعاصرين يرون أن هذا المصطلح مصطلح معاصر، لا يد للقدماء فيه و لم يضعوا مصطلحه، ولم ينتبهوا إليه، فيما عالجوا من القضايا الصوتية، لذا سيكون عرض نظرية الصوتيم، الصوتية (الفونيم) على وفق أقوال المعاصرين من دارسي الصوتيات العربية، ويكون موقع القدماء متأخراً عنهم، لكي نرى ألدّى اللغويين القدماء ما يقابل هذا المصطلح، أم ليس لديهم، ثم مسألة أخرى وددت أن أعرضها، إن هذا الموضوع متعلق بقضايا التشكيل الصوتي Phonology، وأن هذا الفرع اللغوي يمكن أن يكون من فروع علم اللغة الحديث (اللسانيات)، التي لم تستقرّ بحوثها، على أنني أقرر بدءاً أن لغويينا القدماء لم يغفلوا أمراً كهذا من أمور اللغة، وربما يكون قد عولج هذا المصطلح، ولكن بشكل يختلف عمّا بحثه المعاصرون، أذن نقرر أن الاختلاف يكون في المنهج، أو المصطلح، وربّما في ماجريات البحث.

بداية أقول: لم تستقر معاجم مصطلحات علم اللغة الحديث، على وضع مقابل عربي لمصطلح الفونيم Phonem، فهو وحدة صوتية، أو حرف صوتي<sup>(2)</sup>، وهو صوتم<sup>(3)</sup>، وهو فونيم،

(1) ذكر ذلك سيبويه بالتفصيل ونقل عنه في أكثر من موضع، الكتاب 303/4 وما بعدها.

(2) ينظر: المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، تونس: 106.

(3) ينظر: قاموس اللسانيات: المسدي: 195.

وفونيمية، وصوتيم، وصوت مجرّد<sup>(1)</sup>، و "الفونيم - وحدة صوتية مميزة"<sup>(2)</sup>، وأطلق عليه المغاربة مصطلح الصيطة<sup>(3)</sup>، وعلى اختلاف المقابلات العربية، أنني أميل إلى تسميته الصوتيم وهو المختار وأكثر مقابلاً عربياً، متابعاً لما اصطلح عليه اللغويون المعاصرون، مع أنني شديد الحرص على أن يبقى المصطلح على ما هو عليه (الفونيم)؛ ذلك لأنه استقرّ في استعمال أكثر الباحثين في الدرس الصوتي المعاصرين، العرب والغربيين.

تقتضى الدراسات اللغوية الحديثة، أنّ أول من وضع دراسة تعريفية لهذا المفهوم الجديد العالم اللغوي الهولندي بادوين دي كورنتي عام 1870م (من مؤسسي المدرسة الوظيفية، حلقة براغ)، وكان عمره حينئذ خمسة وعشرين عاماً، وأبان ذلك في محاضرة ألقاها في جامعة بترسبورغ، فلقد درس الأصوات اللغوية دراسة واضحة بسماتها النطقية والسمعية الخالصة، ودرس معها الأصوات اللغوية من آلية اللغة، والدلالة المنسوبة إليها بالحدس اللغوي<sup>(4)</sup>.

اقترح بادوين إنشاء فرع لغوي جديد، يمكن أن يطلق عليه علم الصوت (الامتولوجي) الوظيفي Etymological Phonetics، وظيفته تحليل العلاقات بين الخصائص الحركية - الاكوستيكية - للأصوات وقيمها المعجمية والنحوية، وذلك يكون مبنياً على أساس أنّ الصوت دلالة لا تتطابق دائماً على أساس من الخصائص الفيزيائية والفلسفية، ويرى أنّ وظيفة الصوت في الكلمة تختلف باختلاف موقعه في الكلمة ودلالاتها المعنوية<sup>(5)</sup>.

لقد أنصبّ عمل بادوين دي كورنتي على وظيفة الأصوات، أو على الغايات التي تؤدّيها تلك الأصوات مؤتلفة بعضها وبعض في كلمة منفردة، وهو ينظر إلى هذا الموضوع بموجب مشكلة العلاقة بين الصوت والمعنى، وقد عُدّ تصويره الجديد بمكانة جسر يمتدّ بين علم الصوت والنحو، وحاول قبل ذلك علم النفس اللغويّ، مدّ الجسر بين علم الصوت وعلم النفس<sup>(6)</sup>.

(1) ينظر: معجم علم اللغة النظري - الخولي: 209.

(2) معجم مصطلحات علم اللغة الحديث، نخبة من اللغويين العرب، 67.

(3) ينظر: وصف اللغة العربية دلاليّاً، محمد محمد يونس علي: 213.

(4) ينظر: ست محاضرات في الصوت والمعنى - باكوبسن: 64.

(5) ينظر: ست محاضرات في الصوت والمعنى: 65.

(6) ينظر: ست محاضرات في الصوت والمعنى: 66.

وبذا يمكن أن يحدّد الصوتيم (الفونيم) بأنّه الوحدة المميزة الصغرى يمكن أن تتجزأ إليها سلسلة التعبير الكلامي (الكلمة)، وأنّ مفهوم الوحدة الصغرى هو الصوت الكلامي Speech Sound أو Phone<sup>(1)</sup>.

أقول متابعاً ما أبتدأ به احمد مختار عمر في النظر إلى الصوتيم، إنّ باحثي علم اللغة الحديث لم يختلفوا في تفسير نظرياته، اختلافهم في تفسير الصوتيم، وينقل احمد مختار عمر عن روبنس Robins، أن كثيراً من الكتابات والأقوال قد أثّرت في نظرية الصوتيم (الفونيم)، يرى كرامسكي Kramsky أن اكتشاف الصوتيم (الفونيم) يعدّ إنجازاً مهماً يحققه علم اللغة الحديث، وأن ذلك يعادل اكتشاف الطاقة النووية، فقد أدى هذا الاكتشاف إلى ثورة في العلوم الإنسانية، كالكشف عن الطاقة النووية الذي أدّى إلى ثورة في العلوم التقنية<sup>(2)</sup>، وهذا أمر مبالغ فيه، لكن بالإمكان التسويغ له من الدرس الصوتي قد أوجد نواة الصوت حتّى النطق به.

بعد هذا العرض التاريخي لنشأة فكرة الصوتيم (الفونيم)، فالفكرة هي في حياتنا المعاصرة مطروحة كغيرها من النظريات اللغوية الأخرى، ولأن هذا المفهوم حديث كما يرون، فإنّ المعالجات المطروحة لغرض فهمها - النظريات - تعددت مناهجها ومناحيها، كلٌّ يرى بها رأياً، وبذا تعددت التصورات على وفق هذا الأساس، وبذلك تعدد التعريفات لاختلاف المفاهيم والتصورات، كلّ منهم يحدّد بحسب مدرسته اللسانية التي ينتمي إليها

ويرى سابير<sup>(3)</sup> أن جوهر اللغة كامنٌ في وجود أصوات وضعية، مقطّعة تقطيعاً إرادياً، فالكلمة أي كلمة هي ليست حقيقة لغوية، إذا لم يدرك في أثنائها الواقع السمعيّ الذي يحدثه جهاز النطق في الأذن، والوسط بين هذين الجهازين هو مكونات تلك الكلمة من حروف، وحركات تنطق على حسب نظام مخصوص، وبذا تكون الكلمة دالة مباشرة على الصورة المطلوبة، تشترك في تصويرها حواس الإنسان جميعاً.

تتألف الكلمة إذن من وحدات صوتية متناهية في الصغر، ولكل وحدة صوتية في هذا السياق اللغويّ الصغير (الكلمة) قيمة تعبيرية أوضحناها في كلام ذكرناه فيما مضى من البحث، وهذه

(1) ينظر: دراسة الصوت اللغوي - د. احمد مختار عمر: 135.

(2) ينظر: دراسة الصوت اللغوي: 139.

(3) ينظر: اللغة: 23-24.



الوحدات هي الأصوات الصامتة، والأصوات الصائتة، وتأتلف في نظام مرتبط بتصورات المنشئ، ويتحدد بالحالة التي يعيش فيها نفسياً، ولغوياً وعليه يرى:

### أولاً. العقليون:

ويطلق عليهم النفسيون أيضاً، يرون أن الصوتيم صوت مثالي (أنموذجي) يبغى المتكلم نطقه، بيد أنه ينحرف عنه ولا يمكنه تكراره على ما يرى سابير<sup>(1)</sup> Sapir، لأنه يصعب عليه تكراره مرتين متطابقتين، إذ لا بد من أن ينحرف الصوت في ترديده مرة ثانية عن ذلك الصوت المثالي، لذا يحاول المتكلم جاهداً في تقليده ليصل به إلى تلك المثالية، ليكون صوتاً مثالياً Ideal Sound.

يفترض كمال بشر<sup>(2)</sup> لتوضيح ذلك، أن متكلماً عربياً يستحضر صورة صوتية (للنون) في ذهنه، وحينما يريد أن يحقق صورتها فقد ينجح في تحقيقها، وإبرازها بصورة مادية حينما ينطق بـ(نحن) فهي -النون- (اسنانية-لثوية)، وقد لا ينجح في أماكن أخرى، لأنه ينطق صوتاً أخرى تقترب من هذه النون، كالنونات في (ينفع- وانكسر)، وبذا يتطابق مع تفسير -بودان دي كورتيني- النفسي للصوتيم على أنها صورة ذهنية.

وهنا تفريق بين علم الأصوات العضوي، الذي وظيفته الأصوات المنطوقة بالفعل، وعلم الأصوات النفسي، وهدفه دراسة الأصوات الذهنية التي تمثلها أو تحاول تحقيقها الأصوات المنطوقة.

ويوضع ماريو باي<sup>(3)</sup> ضمن القائلين بالنظرية النفسية للصوتيم، لأنه القائل "قائناً ربماً نعرف علم الفونيم Phonemics مرة أخرى، على أنه العلم الذي يعالج الخصائص الصوتية الوثيقة الصلة بلغة معينة من وجهة نظر إحساس المتكلمين"، وهذه نظرية نفسية صرف، إذا أنعم النظر فيها؛ لأنها تضع إحساس المتكلمين بالحسبان.

وهذا المفهوم للصوتيم قريب من مفهوم إخوان الصفا<sup>(4)</sup> في تراثنا العربي القديم،

(1) ينظر: دراسة الصوت اللغوي- د. احمد مختار عمر: 147.

(2) ينظر: علم اللغة العام- الأصوات: 159.

(3) أسس علم اللغة: 88.

(4) رسائل أخوان الصفا وخلاف الوفاء: 392/1-393.

الذي يدور في فلك تقسيم الصوت إلى صوت عقلي وصوت محسوس، حينما قسموا الحروف على ثلاثة أنواع، هي: الحروف الفكرية، والحروف اللفظية، والحروف الخطية.

(1) "الفكرية هي صورة روحانية في أفكار النفوس مصوّرة في جواهرها قبل إخراج معانيها بالألفاظ،

(2) والحروف اللفظية هي أصوات محمولة في الهواء، فمدركة بطريق الأذنين بالقوة السامعة،

(3) والخطية هي نقوش خُطت بالأقلام في وجوه الألواح، وبطون الطوامير<sup>(1)</sup>، مدركة بالقوة الباصرة بطريق العينين"

ويظهر أنّ هذا التصور الثلاثي للحروف منطلقه أصولي ثنائي يقوم على أساس أن الأشياء لها وجود في الأذهان، ووجود في الأعيان، فوجودها في الأذهان هو تصورها في الذهن، ووجودها في الأعيان تمثلها بصورة تدركها الحواس.

وأما تصور أخوان الصفا<sup>(2)</sup> للحروف الخطية ف"إنما وضعت سمات ليستدلّ بها على الحروف اللفظية، والحروف اللفظية وضعت سمات ليستدلّ بها على الحروف الفكرية، والحروف الفكرية هي الأصل"

يبدو لي أن في هذا إشارة إلى الكتابة، وهو ما يقصد به الحروف الخطية، وقد ورد قريب من هذا عند بودان الذي جرّه تفريقه، إلى التفريق بين نوعين من الكتابة الصوتية، وهي الكتابة الصوتيمية (الفونيمية) للأصوات المنطوقة فعلاً، والثاني لكتابة الصوتيمات (الفونيمات) أي الصور الذهنية، أو هي الأصوات التي يفترض أن المتكلم يحاول نطقها، وقد ينجح في تحقيقها، أو يخفق في ذلك<sup>(3)</sup>.

---

(1) الطوامير: الصحف.

(2) رسائل أخوان الصفا: 393/1.

(3) ينظر: الأصوات - بشر: 159.

## ثانياً الماديون:

ويطلق على نظرة هؤلاء النظرة الفيزيائية Physical، ومن القائلين بها هو السير دانيال جونز D. Jons، ويطلق على نظريته (النظرية العضوية التركيبية) لإطلاق اسم الأسرة عليها، وقد عرّف الصوتيم بأنه "أسرة من الأصوات، في لغة معينة متشابهة الخصائص، ومستعملة بطريقة لا تسمح لأحد أعضائها أن يقع في كلمة، في نفس السياق الصوتي الذي يقع فيه الآخر<sup>(1)</sup>".

يفهم عبد الصبور شاهين<sup>(2)</sup> من تعريف جونز الآتي:

1. إن هذه الوحدة الصوتية (الأسرة من الأصوات) تكون عنواناً على مجموعة من الأصوات يحكمها السياق.

2. أن هذا السياق الكتابي (الكلمة) كتابي أكثر منه نطقياً لقول تروبتسكوي "إن فكرة الفونيم لدى دانيال جونز، ذات علاقة وثيقة بمشكلة الكتابة الصوتية"

3. إن الأصوات المفردة ليست وحدات صوتية ما دامت تنطق بصورة واحدة دائماً.

فالفتاحات في لغتنا العربية مثلاً أعضاء تنتمي لصوتيم واحد هو (الفتحة) لأنها تشترك فيما بينها في صفات كثيرة، إلا أن أية فتحة منها في أي سياق كلامي لا يمكن أن تقع في موقع الأخرى، فالفتحة المفخّمة في (طاب)، لا تقع محل الفتحة المرققة في (ثاب) أو العكس، فأحدى الفتحتين عضو رئيس في أسرة (الفتحة)، وما سواها فتحات إضافية أو ثانوية، مع تشابهها في الخصائص، أو الصفات الصوتية العامة، أما أن تسمى أحدها عضواً رئيساً، فقد يكون بحسب ما يراه كمال بشر<sup>(3)</sup>:

يكثر ورود هذا العضو في الاستعمال اللغوي بصورة تفوق بقية الأعضاء.

1. أو لأنه -العضو الرئيس- العضو الذي يستعمل وحده منعزلاً عن السياق الفعلي في الكلمة.

2. أو لأنه يقع في الموقع الوسط بين بقية الأعضاء.

---

(1) دراسة الصوت اللغوي: 149، وعلم الأصوات - بشر: 157، والصوتيات - الملبرج: 246.

(2) ينظر: علم الأصوات - الملبرج: 246.

(3) ينظر: علم الأصوات - بشر: 158.

فأعضاء الصوتيم، الرئيس منها والثانوي على سواء، لا يمكنهما أن يتبادلا المواقع الصوتية فيما بينهما، فكلّ منهما خاص ببيئة الصوتية المعينة، أمّا الصوتيم فإنه يتبادل المواقع مع الصوتيمات الأخرى، نقول (داب، وراب)، أو (قال، وقام)، فواضح من (داب، وراب) أنّ هناك تبادلاً بين الدال، والراء، وكذلك التبادل الحاصل بين اللام، والميم في (قال، وقام). فالصوتيمات هي التي تتبادل، ولكن أعضائها لا تتبادل، ومن هنا نعرف أن الدال، والراء، واللام، والميم صوتيمات مستقلة.

أمّا وظيفة الصوتيم (الفونيم) بحسب رؤية دانيال جونز فهي أنه يميّز الكلمات بعضها من بعض، ويعطيها قيمة لغوية مختلفة، صرفية، أو نحوية، أو دلالية، نحو قولنا (لكّ - بفتح الكاف)، و (لكّ - بكسر الكاف)، قد حصل تمييز صرفي نحويّ، ويتبع ذلك حتماً تمييز دلالي، كالفرق بين (عام - بالعين)، و (غام - بالغين)، فالفرق الدلالي بينهما بسبب العين في الكلمة، الأولى، والغين في الكلمة الثانية<sup>(1)</sup>.

النون صوت شامل يضمّ عدداً من الأصوات، فهو في بداية (نحن) وقبل (الثاء) في (إنّ) ثاب، وقبل الظاء في (إنّ ظهر)، وقبل الشين في (إنّ شاء)، وقبل (القاف) في (إنّ قال)، مع اختلاف واضح بين هذه الأصوات في المخرج، صوت النون في (إنّ ثاب) و (إنّ ظهر)، وهو مما يخرج فيه اللسان، كالثاء، والذال، والظاء تماماً. فحرف النون اصطلاح لهذا العدد من الأصوات، فالذي يغيّر في صوت النون هو وجوده مع غيره في السلسلة الكلامية متأثراً بالصوت اللاحق له، وهو الذي يعطيه الصفة الجديدة.<sup>(2)</sup>

لذا نجد أن دانيال جونز D. Jones<sup>(3)</sup> ذكر مصطلحي (لغة، وبيئة صوتية)، ليقرر بعد ذلك أنّ الصوتية " في لغة ما أسرة من الأصوات متقاربة في خصائصها، تستعمل بطريقة لا تسمح بأن يستعمل أحدها في نفس البيئة الصوتية التي يستعمل فيها الآخر - الفونيم". فاللغة هنا كلام شخص واحد في أسلوب ثابت، والبيئة الصوتية، الأصوات المحيطة بهذا الصوت في أحوالها كلها، من جهر، وكمية، وعلو في الصوت.

(1) ينظر: علم الأصوات - بشر: 158.

(2) ينظر: مناهج البحث في اللغة - د. تمام حستان: 125

(3) ينظر: مناهج البحث في اللغة - د. تمام حستان: 126.

وقد استعمل تمام حسان<sup>(1)</sup> مصطلح (التخارج الصوتي) انطلاقاً من مفهوم جونز للصوتيم، ليقصد به أن الصوتين لا يقع أحدهما موقع الآخر، أي أنّ النون التي قبل الثاء بما فيها من إخراج اللسان، ومن الصفات الأخرى، لا تحل محلّ (النون) التي قبل (القاف)؛ لأنّ لكلّ منهما مكانه، وبيئته الصوتية الخاصة به، وهذا هو التخارج بين الأصوات.

### ثالثاً. الوظيفيون:

وتعدّ نظرة هؤلاء أقرب النظرات إلى طبيعة اللغة، لأنها تنظر إلى الصوتيم نظرة لغوية صرف، وأشهر القائلين بها، هو اللغوي تربتسكوي<sup>(2)</sup> (من أعضاء مدرسة براغ اللغوية) الذي يرى أنّها أصغر وحدات اللغة يمكنها تمييز كلمة من أخرى من طريق التبادل، وأنّها الوحدات الصوتية التي لا تقسم على عناصر صوتية متتابعة من وجهة نظر اللغة موضوع الدراسة، وهي علامة مميزة، يمكن تعرّفها بالرجوع إلى وظائفها في تركيب كل لغة على حدة.

يقرب تعريف تربتسكوي للصوتيم من تعريف مدرسة لينجراد<sup>(3)</sup> الذي هو "النماذج الصوتية التي لها قدرة على تمييز الكلمات أو أشكالها" أو هي "الأنماط الصوتية المستقلة التي تميّز الحدث الكلامي المعين من غيره من الأحداث الأخرى"، ويعرفها تونكا<sup>(4)</sup> (عضو في مدرسة براغ) بأنّها "كلّ صوتٍ قادر على إيجاد تغيير دلالي".

أمّا بلومفيلد Bloomfield<sup>(5)</sup> -اللغوي الأمريكي- فينظر إلى الصوتيم نظرة تتفق مع ما ذهب إليه تربتسكوي في أنّها الوحدات الصوتية الصغرى المميزة للمعاني، أو هي وحدات صغرى وظيفتها التفريق بين معاني الكلمات في النسيج الكلامي. ويؤكد أن الصوتيمات هي ليست أصواتاً منطوقة، إنّها صفات صوتية مجردة، باستطاعة المتكلم التدرّب عليها، وأنّ ينتجها ويحققها بما

(1) ينظر: مناهج البحث في اللغة- د. تمام حسان: 126.

(2) ينظر: علم الأصوات- بشر: 159.

(3) دراسة الصوت اللغوي- د. احمد مختار عمر: 152.

(4) دراسة الصوت اللغوي- د. احمد مختار عمر: 151.

(5) ينظر: علم الأصوات- بشر: 160.

يمتلكه من خبرة لغوية في معرفة صفات تلك الأصوات، وتعرّفها في سياق الأصوات الكلامية الحقيقية.

تتبنى نظرة بلومفيلد من أنّ اللغة ظاهرة سلوكية، ترتبط بسلوك الفرد اللغوي في مجتمعه، أي بيئته، لذا تحقيق الصوت موقوف على صفاته الصوتية المجردة، وأنه موقوف على سلوك الفرد اللغوي؛ لأن الصوتيم وتحققه وسيلة مهمة من وسائل تعلّم لغة ما.

ولابدّ من القول إن الصوتيم شأن لغوي بحت، بالنظر إلى وظيفته في تغيير المعنى، وبالتالي يفرّق بين الكلمات من الناحية الصرفية، والنحوية، والدلالية<sup>(1)</sup>، لذا نعهده ملمحاً لبيان المعاني، والتفريق بينها، فمثلاً (دار) تختلف عن (ثار)، لوجود صوتيم (الـ) في الأولى، وصوتيم (الـ) في الثانية، ومثل هذا كثير، وتعدّ الحركات في داخل الكلمة العربية ملمحاً تمييزياً كذلك؛ لأنها تتغيّر في المعاني، فمثلاً (كبر) تختلف عن (كبر)، لوجود صوتيم (الـ) في الأولى، وصوتيم (الـ) في الثانية، مع أنّ (الكاف، والباء، والراء) هي أصوات مكررة في الكلمتين، وتعدّ صوتيمات، ومثل هذا كثير مما يمكن أن يقال في هذا الأمر، ومثلها كذلك (من)، (من)، فالأولى بكسر الميم، والثانية بفتحها، إذ الأولى حرف جرّ، والثانية أسم استنهام، أو اسم موصول، والتغيّر إنّما حدث لوجود صوتيم الكسرة في الأولى، وصوتيم الفتحة في الثانية، وهذا فرق في النحو، والصرف، والمعنى جميعاً.

ولا ينظر علم التشكيل الصوتي (الفونولوجيا) إلى الأصوات اللغوية على أنّها وحدات صوتية مستقلة بعضها عن بعض، أو منعزلة عن سياقاتها المألوفة انعزالاً تاماً، بل تعنى بها بوصفها وحدات في النظام الصوتي الذي تخضع له لغة معينة<sup>(2)</sup>.

يؤدّي الصوتيم (الفونيم) على وفق هذا النظر، وظيفتين: إحداها إيجابية، والأخرى سلبية، أمّا الإيجابية فهي مما يساعد على تحديد المعنى في الكلمة التي تحتوي عليها الصوتيم، والسلبية هي التي تحتفظ بالفرق بين هذه الكلمة، والكلمات الأخرى

فالتاء في (تاب) صوتيم (فونيم) يشترك مع الصوتيمات الأخرى في تلك الكلمة لتحديد المعنى، وهذه وظيفتها الإيجابية، وإذا أبدلت هذا الصوتيم صوتيماً آخر، فإن المعنى يتغير حتماً مثل (عاب)، وتاب، وباب)، ويجعل الكلمة الأولى مختلفة في معناها عن معاني الكلمات الأخرى، وهذه وظيفتها السلبية.

(1) علم الأصوات - بشر: 160.

(2) ينظر: علم اللغة بين التراث والمعاصرة - د. عاطف مذكور: 122.

## الصوت والبنية عند العرب :

لقد قيل ويقال في شأن نظرية الصوتيم (الفونيم)، أنها من أبحاث المحدثين من الغربيين، وليس للعرب أبحاث تتصل بها، قد يكون مثل هذا صحيحاً، إذا كان المقصود بها هو استعمالها المصطلح عليه عندهم، لكننا وجدنا مفهوم الصوتيم، قد حددته مباحث لغويينا العرب، باختلاف المصطلح والمنهج.

ويقدر روبنس R.H. Robins<sup>(1)</sup> أن الفونيم لم يكتسب مصطلح استعماله، قبل العقد الثاني من القرن العشرين، أي بعد أن بدأت أفكار دي سوسير Desaussure تحدث أثرها في آراء كثير من اللغويين تحديداً، أولئك الذين تتبعوا آثاره اللغوية، ودرسوا محاضراته، واتخذوا من آرائه مساراً يهتدون به في بناء أفكارهم الجديدة، إمّا بالنقد وإمّا بالتحليل.

وتشير م. أفيتش<sup>(2)</sup> Milka Ivic، إلى أنّ إنجازات بانيني عالم اللغة الهندي، في مجال البحث اللساني عند الهنود كانت إنجازات باهرة، فقلد تلقف ميراثه اللغوي خلفاً لم تتوقف أبحاثهما عند الحفاظ على تراثه فقط، بل طوروه، وكان ذلك على يد اثنين من بين كثير من أعلام النحاة، وكانا جديرين بأن يفردا بالاهتمام وهما: باتنجالي Patanjali (القرن الثاني قبل الميلاد) وبهارترهاري Bartrhari (القرن السابع الميلادي)، وهو متأخر في الزمن عن سابقه، وقد ذكر معه لأنه وثيق الصلة به من حيث روحه في العمل اللساني، وكانا يمثلان المدرسة النحوية التي أنشأت "نظرية تقول بوجود طبقة باطنة وثابتة لا تقبل التغيير تكمن وراء كلّ التنوعات النظرية المميزة لنظام لغوي بعينه، وتشير هذه النظرية حين تطبيقها على الأصوات إلى ما سُمّي بالصوتيم Phoneme، في القرن الحالي، ويعني بالقمة الصوتية الثابتة (غير الخاضعة للتنوعات النطقية الفردية) التي توجد بوصفها الوحدة الخاصة بنظام لغوي معيّن، وتقوم بوظيفة العلامة الدالة على الاختلاف بين الكلمات في المعنى".

وهكذا كانت أهم الدراسات التي تبحث في علم وظائف الأصوات (الفونولوجيا Phonology)، التي تعنى بممارسة الأصوات لوظيفتها في الكلام بوصفها علامة من علامات

(1) ينظر: موجز تاريخ اللغة في الغرب: 324.

(2) اتجاهات البحث اللساني: 23-24.

اللغة، وهذه تجعل من وظيفة اللغة في التواصل أمراً ممكناً، وغاية الصوتيم (Phoneme) فيه أن تكون إشارة إلى الفروق بين المعاني<sup>(1)</sup>.

وما دام الأمر كذلك يرى باحث عربي<sup>(2)</sup> حديث أن الحرف عند باحثي اللغة العربية يمثل من الناحية العملية الصوتيم (الفونيم Phoneme)، من وجهة نظر العلم الحديث، منطلقاً من وجهة نظر ابن سينا في هذا الشأن لقوله<sup>(3)</sup>: "والحرف هيئة للصوت عارضة يتميز بها عن صوت آخر مثله في الحدة والثقل تمييزاً في المسموع"، لذا يرى ترزي<sup>(4)</sup> أن الحرف "هي هيئات للصوت يستفيد منها المخارج والمجالس في مسلكه خلال أدوات النطق"، وكلام ترزي لا يبتعد ممّا قال به ابن سينا.

فالحديث عن الصوتيم هو حديث عن وظيفة الصوت في الكلمة والكلام، والصوت حين خروجه من موضعه - أي بعد أن يعوقه عائق - يكون حرفاً على ما أقرّه الباحثون في الأصوات من أمثال ابن جني.

لقد كان عمل الخليل عملاً عبقرياً حينما أوضح الطبيعة الصوتية، فللصوت المنعزل عن غيره من الأصوات خصائص تميّزه من غيره من الأصوات، وتعامل مع الأصوات على مجموعات، لكل مجموعة حيّز، ولكل منها مدرج، ومخرج، وبذا تمّ له تقسيمها على مجموعات هي<sup>(5)</sup>:

ع ح هـ خ غ - ق ك - ج ش ض - ص س ز - ط د ت - ظ ث ذ - ف ب م - و ا ي همزة.  
فهذا التقسيم على أساس الأحياز، فلكل مجموعة حيّز، لكن لكل صوت داخل المجموعة في حيّزه خصائصه النطقية، التي تميّزه من غيره، وترتبط في كثير من الأحيان بدخول هذا الصوت أو ذاك في بناء معيّن (كلمة)، وهذا ما أستخدم منه الخليل في تحديد عربية الكلمة أو دخيلها.

(1) ينظر: اتجاهات البحث اللساني: 229.

(2) ينظر: في أصول اللغة والنحو - د. فؤاد حنا ترزي: 151.

(3) أسباب حدوث الحروف: 60.

(4) في أصول اللغة والنحو: 151.

(5) ينظر: التفكير الصوتي عند الخليل - د. حلمي خليل: 66.



ومما أشار إليه الخليل<sup>(1)</sup> من الخصائص المميزة للأصوات - وهذا جانب من دراسة الصوتيم (الفونيم Phoneme) عند المحدثين - هو تمييز العين من الحاء لقوله: " فأقصى الحروف كلها العين، ثم الحاء، ولولا النُحّة في الحاء لاشبهت العين لقرب مخرجها من العين"، فالبحّة ملمح تمييزي للحاء من العين، ويقول أيضاً: " ثم الهاء، ولولا هتّة في الهاء، قال مرة (ههة)، لاشبهت الحاء لقرب مخرج الهاء من الحاء، وهذا الملمح يميّز الهاء من الحاء، فهذه الحروف هي في حيّز واحد عند الخليل، إلّا أنّ ما يميّز الواحد من الآخر، في أنّ بعضها أرفع من بعض، وقد أبان ذلك حلمي خليل<sup>(2)</sup>.

ومن الخصائص الصوتية المميزة للأصوات ما ذكره الخليل عن القاف والكاف في قوله: "ثم القاف والكاف لهويتان، والكاف أرفع<sup>(3)</sup>" فقد ميّز أحدهما من الآخر بموضع النطق، وميّز كذلك الخصائص الصوتية لـ (الدال، والطاء)، بقوله: (لأن الدال لانت عن صلابة الطاء وكزازتها، وارتفعت عن خفوت التاء<sup>(4)</sup>)، فهو بهذا الكلام، والوصف، يوضّح الخصائص الصوتية المميزة لكل صوت، والدارس المتأمل يرى بوضوح، أنّه بهذا يحدد الخصائص المميزة لكل صوت من غيره من الأصوات، ويمكن الاستفادة من هذا في بناء الكلمة، وهذا هو كلام على الوحدة الصوتية المميزة وهو الفونيم مادام هو يتكلّم على الخصائص الصوتية التي تميّز صوتاً من صوت آخر ويعدّ بهذا العمل رائداً في مجاله.

وتنبّه كذلك إلى أمر آخر في مفهوم الصوتيم (الفونيم Phoneme) - ولكنّه لم يسمّه وهو القيمة التبادلية للحرف (الصوتيم، الفونيم)، وأن هذه الفكرة لتبدو واضحة في أول الأمر في حصر الكلمات العربية جميعاً، وهي مؤلّفة من أصواتها، حصراً رياضياً ليصل بها إلى قانون عام يحكم طريقة بناء الكلمة في العربية، ومن ثمّ في نظام التقلّيبات، وقد أشرت إلى هذا الأمر في موضعه فيما مضى من البحث، في أنّه قال بالكلمة الثنائية، والثلاثية، والرباعية، أمّا

---

(1) العين: 57/1.

(2) ينظر: التفكير الصوتي عند الخليل: 66-67.

(3) العين: 58/1.

(4) العين: 54/1.

الأساس في هذه الجذور فقد كان الثلاثي (أي الكلمة الثلاثية)، وكان يحاول دائماً ردّ الثنائي إلى الثلاثي، ولا سيما الأسماء.

ويلاحظ على تصنيف الخليل لمباني الكلمات العربية أنّه قائم على احتساب الصوامت دون الصوائت؛ لأنّه كان يرى أنّ الصوائت القصيرة تكون زوائد على البناء ليتوصّل بها إلى النطق بالكلم، فالأصل في بناء الكلمة الأصوات الصوامت، لقول سيبويه<sup>(1)</sup>: "وزعم الخليل أنّ الفتحة والكسرة والضمة زوائد، وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به، والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه"، وحينما يأتي على حصر الكلمات يبيّن المستعمل منها والمهمّل، وما هذا إلّا أن يكون مبنياً على انتلاف الأصوات، وبيان قيمها التبادلية.

لقد حوى كتاب سيبويه دراسات صوتية، يمكن عدّها دراسات مفصلة ودقيقة للغاية، وفيه مباحث تقترب في مفهومها من وصف مفهوم الصوتيم (الفونيم)، إن لم تكن مفاهيم الدارسين العرب القدماء هي الأساس في كثير من المفاهيم الحديثة، فمن ذلك أن عدّة الحروف العربية تسعة وعشرون<sup>(2)</sup> حرفاً في الأصول، "وتكون خمسة وثلاثين حرفاً بحروف هنّ فروع" وهي:

أ. النون الخفيفة

ب. الهمزة التي بين بين،

ت. الألف التي تمال إمالة شديدة،

ث. الشين التي كالجيم،

ج. الصاد التي مثل الزاي،

ح. ألف التقخيم "يعني بلغة أهل الحجاز، في قولهم: الصّلاة، والزّكاة، والحياة" وهذه

كلها مستحسنة في قراءة القرآن الكريم والشعر<sup>(3)</sup>

---

(1) الكتاب: 241/4-242.

(2) الكتاب: 434/4.

(3) الكتاب 432/4

وتكون عدة هذه الحروف اثنين وأربعين حرفاً<sup>(1)</sup> إذا زيدت عليها الحروف الآتية:

أ. الكاف التي بين الجيم والكاف،

ب. الجيم التي كالكاف،

ت. الجيم التي كالشين،

ث. الصاد الضعيفة،

ج. الصاد التي كالسين،

ح. الطاء التي كالتاء.

ح. الطاء التي كالتاء،

خ. الباء التي كالفاء،

ولا تستحسن هذه الحروف في قراءة القرآن الكريم ولا في الشعر.

يشير سيبويه إلى الحروف التي اسماها فروعاً ومستحسنة في القراءة، ما هي في الحقيقة إلا أشكال صوتية للحروف الأصلية، وتختلف صوتياً اختلافاً محدوداً؛ يرجع سببه إلى وقوعها في بيئة صوتية تجعل لفظها مغايراً تغايراً جزئياً للشكل الأصلي، نتيجة تأثرها بما يجاورها من أصوات<sup>(2)</sup>، وهذا كلام على الفونيم أيضاً وهو واضح من ظاهر كلامه.

ويقرب هذا الوصف للحروف من فكرة الصوتيم (الفونيم)، عند دي كورتيني في أن الصوت تصوّر ذهني، ولا يتطابق لفظه بالضرورة دائماً مع تصوره، وهذا هو مفهوم (الأصل) و (الفرع) عند سيبويه.

ولم نرَ تحديداً فيما عرضه ابن جنّي لتصوره بشأن هذا المفهوم، فهو متابع لمن سبقه من اللغويين في نظريته سوى ما قدّمه من تفريق بين الصوت والحرف، فالصوت عرض، والحرف جوهره، وقد أشرت إلى هذا، في كلام في موضعه من الكتاب.

(1) الكتاب: 432/4.

(2) ينظر: بحث د. عبد المنعم الناصر - مجلة آفاق عربية - الفونيم بين النحو العربي القديم وعلم اللغة الحديث: 82.

وقد فسّر تمام حسن<sup>(1)</sup> هذا في أن الفرق بين الصوت والحرف هو تفريق بين العمل والنظر، فقد وصف الصوت بأنه المنطوق، ينتج من تحريك الجهاز النطقي الإنساني، وما يصاحب هذا من الآثار السمعية، ولكنّ الحرف لا ينطق، وإنما يفهم في إطار نظام من الحروف يسمّى النظام الصوتي للغة.

ويمثل لهذا التفريق -بين الصوت والحرف وفي علاقة كلّ منهما بالآخر- مثل الطلاب والصفوف، فالطالب حقيقة مادية والصف وحدة تقسيمية<sup>(2)</sup>.

فالحروف تجريدات، والأصوات تحقيقات، " فإذا وُجِدَ أن صوتاً من الأصوات تحقيق لحرف صحيح، فهو صوت صحيح، وإذا وجدنا تحقيقاً لحرف علّة، فهو صوت علّة<sup>(3)</sup>". ويوضح كذلك ابن جنّي القيم الدلالية للصوت، في أثناء العمليات الإبدالية التي تحصل بين الأصوات في السلسلة الكلامية، وما يتحقق فيها من تغيّر المعاني، وقد أشرت إلى ذلك في موضعه أيضاً.

ولم تخل دراسة ابن سينا للأصوات من هذا المفهوم، فقد أدرك الناحية الوظيفية للأصوات (الفونولوجية) حين تحليله أصوات حروف اللغة العربية، فقد تناول تحقيقاتها المتغيرة بحسب موقعها، وبحسب السياق، فلقد استعان بذكر أصوات من لغات أخرى كان يعرفها أو يسمعها، إذ لم تكن فكرة الرموز الصوتية قد ظهرت لكي يرسم أو يشير بها إلى ما يعنيه.

وهذا مما جاء به وهو يتحدث عن حرف الجيم في فصل (في الحروف الشبيهة بهذه الحروف)<sup>(4)</sup> "وحروف تشبه الجيم وهي أربعة: منها الحرف الذي ينطق به في أول أسم البئر في الفارسية، وهو (جاه) وهذه الجيم يفعلها إطباق من طرف اللسان، أكثر وأشد وضغط للهواء عن القلع أقوى، ونسبة الجيم العربية إلى هذه الجيم هي نسبة الكاف غير العربية إلى الكاف العربية<sup>(5)</sup>"، وهذه الجيم أحياناً تضرب إلى شبه الزاي (ز)، وأخرى تضرب إلى شبه السين، وتارة

(1) أشرت إلى هذا سابقاً، وينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية: 131.

(2) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: 74.

(3) ينظر: مناهج البحث في اللغة: 121.

(4) أسباب حدوث الحروف: 86 وما بعدها.

(5) أسباب حدوث الحروف: 86-87.

تضرب إلى شبه الصاد، "أما الصاد والسين فبأن يسرّب الهواء من خلال الأسنان من غير تعريضه لاهتزاز رطوبة قدامه"<sup>(1)</sup>، لقد أدرك ابن سينا تنوعات حرف الجيم الصوتية، بما وصفه آنفاً. وهذا الكلام يقرب تماماً من مفهوم الصوتيم Phoneme، والتنوعات التي تحدث عليه، لأن الصوتيم هو ليس المتحقق فعلاً، وإنما المتحقق فيها هو وحدة أصغر (الألوفون Alophon) ومثل هذا كثير في أثناء الكتاب.

وقد ذكر أبو العباس أحمد بن محمد الرازي<sup>(2)</sup> (638هـ) في الفصل الحادي عشر بقوله:  
"الحروف ثلاثة أنواع فكرية، ولفظية، وخطية،

1) فالحروف الفكرية هي صور روحانية في أفكار النفوس، مصوّرة في جوهرها قبل إخراجها، معانيها الألفاظ،

2) والحروف اللفظية هي أصوات محمولة في الهواء مدركة بطريق الأذنين، بالقوة السامعة" وفي الموضع نفسه يقول: "والحروف اللفظية: وضعت ليُدل بها على الحروف الفكرية التي هي الأصل"، وهو بوصفه هذا يطابق ما ذهب إليه أخوان الصفا.

ويرى عبد المنعم الناصر<sup>(3)</sup> أن وصف الرازي يعدّ سابقة فريدة في الدراسات اللغوية، وأن الرازي يشير بوضوح إلى إدراكه لحقيقة الصوتيم (الفونيم Phoneme)، فما يسمّيه حرفاً فكرياً هو الصوتيم (الفونيم) في تصوّر دي كورتيني الذي وصفه جونز بأنه صوت كلامي يتصوره المتكلم في فكره ويستهدف إخراجَه عند التكلّم.

لقد قسّم الرازي الحروف فكرية ولفظية، إنّما يعبر عن تصوّر دقيق للبنية الصوتية التي تتمثل في حقيقتين،

الأولى: الصورة الفكرية، التي هي في عمق الإنسان وذهنه،

والثانية: الأصوات المسموعة (محمولة في الهواء)، وهذا في حقيقته تصوّر دقيق لما يسمّيه المحدثون الصوتيم (الفونيم).

(1) أسباب حدوث الحروف: 88.

(2) الحروف: 147.

(3) ينظر: الفونيم بين النحو العربي القديم وعلم اللغة الحديث: 82. بحث في مجلة آفاق عربية .

وبعد: فمن حقنا أن ندين لعلمائنا القدماء بهذه المفاهيم التي قالوا بها في القرون الماضية، فحينما أعلن المحدثون اكتشاف الصوتيم (الفونيم)، وأنه يقابل اكتشاف الذرة، فقد أبدعت عقول علمائنا وأقلامهم، وما أكثر إبداعهم في تراثنا اللغوي القديم، الذي لا يعوزه سوى نفث الغبار عنه لجلاء صفحاته التي طمسها الزمن.

## المبحث السادس

### المقطع بين القدماء والمحدثين :

تصبّ هذه الدراسة في مجملها في واحد من أحدث موضوعات علم اللغة الحديث (اللسانيات الحديثة)؛ علم التشكيل الصوتي، أو علم وظائف الأصوات، أو علم الأصوات الوظيفي، وهو مستوى يبحث في انتظام الأصوات لتكوين كلمة، أو هو دراسة البنى المؤثرة في اللفظ لكي يستقيم ويدل على معنى، فلا يقصر هذا العلم همّه على تقسيم الأصوات على حروف، فيدرس كذلك التغيرات الصوتية بحسب الموضع (التأثير والتأثر بالأصوات المجاورة)، وأطلق تمام حسّان<sup>(1)</sup> على هذا الموضوع أسم الموقعيّات Prosodics، وهو موضوع الصوتيم (الفونيم)، ويدرس كذلك الظواهر الموقعية (Prosodic featury) من ذلك التماثل وغيرها، ويكون النبر Stress، والتنغيم Intonation، من موضوعاته، وكذلك يعنى بدراسة المقطع. نحن نتحدث باللغة العربية ونكتب بها، ومن اظهر خصائصها - وأخواتها الساميات إن صحّت هذه التسمية - أنها لغة للمقطع شأن كبير في بناء أصولها، وفي النغم الذي يظهر في كلامها.

واكدّ إسحاق الحسيني<sup>(2)</sup> ذلك، وبدا لديه أن الكلمة لا بد من أن تكون مؤلفة من مقطع واحد، أو أكثر، ومع إحساس القدماء بالمقطع، ولا سيما ارسطو<sup>(3)</sup>، أن اللغويين والنحويين القدماء لم يتناولوا المقطع بالدراسة التي يستحقّها، على كثرة ما كتبوا، وألفوا في موضوع الأصوات، مخارجها، وصفاتها، واحتلت هذه الدراسات مساحات في مؤلفاتهم، ومن نتائج دراساتهم، أنهم عدّوا

(1) اللغة بين الوصفية والمعيارية: 121.

(2) ينظر: المقطعية في اللغة العربية، بحث منشور في مجلة المجمع العربي في القاهرة: 51.

(3) ينظر: الشعر: 110.

الصوت الوحدة الصغرى في اللفظ، والكلمة أصغر وحدة في الجملة، "وليس الأمر كذلك في كلا الحالين، إذا نظرنا إلى اللغة على أنها وسيلة للتعبير في المجتمع، لا على أنها مادة للتشريع"، وهذا هو ما أريد منها أولاً.

يرى باحثو علم اللغة الحديث، أنّ الجملة هي وحدة الكلام الصغرى، لا الكلمة المفردة، وبذا تكون الكلمة هي الوحدة الصغرى في الجملة، وكذا الحال بالنسبة للمقطع فهو الوحدة الصغرى في اللفظ، لا الصوت، وعليه ينبني أن الصوت هو الوحدة الصغرى في المقطع، ويستفاد من نظام المقطع في اللغة العربية في الكتابة، وتعليم اللغة، وتعليم القراءة. هذا التحليل يكون باعتبار تأدية المعنى.

ينظر باحثون محدثون من دارسي اللغة، أنّ اللغويين العرب القدماء، لم يعرفوا المقطع الصوتي، ويكاد هذا الحكم يكون صادقاً مطّرداً لديهم على مستوى الدرس الصوتي، بل قررت طائفة من هؤلاء، أنّ المقطع من اصطلاح الغربيين<sup>(1)</sup>، ومن العرب المحدثين الطيب البكّوش<sup>(2)</sup>، الذي يرى أنّ المقطع لم يقع ضمن دراسات النحاة العرب القدماء، ولم يهتموا به على الرغم من أهميته، ويؤكد أنه من أعمال الغربيين، وقد قال بهذا احمد مختار عمر<sup>(3)</sup> الذي أقر إهمال الدارسين العرب القدماء دراسة المقاطع الصوتية، وأشكالها، وأجزائها إهمالاً تاماً، على أنه يشير إلى أنّ هذا كان مبنوياً في دراسات الهنود الصوتية القديمة<sup>(4)</sup>.

وأظنّ أنّ هذا تجنّب على الدارسين اللغويين العرب القدماء، فقد قعدوا للغة منذ أمدٍ بعيد، في الوقت الذي لم يستقرّ عليه أي مصطلح من مصطلحات العلوم. وورد ذكر المقطع في أثناء مباحثهم، لكنهم لم يصطلحوا عليه مثلما هو في اصطلاح المعاصرين، ولم يحّدوه، أو يحدّدوا أجزاءه.

لقد جاء المقطع عند ابن جني وتابعه باحثو علم التجويد، في كتبهم بمعنى هو ليس المعنى الذي يقصده دارسو الأصوات في العصر الحديث، فقد جاء عندهم لمعنى مخرج

(1) ينظر: التقاء الساكنين والتخلص منه- صباح عطوي عبود: 152.

(2) ينظر: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث: 76.

(3) ينظر: البحث اللغوي عند العرب: 84.

(4) ينظر: البحث اللغوي عند الهنود: 152.

الصوت، لقول ابن جنّي<sup>(1)</sup>: "فيسمّى المقطع أينما عرض له حرفاً"، وقول القرطبي<sup>(2)</sup> (671هـ): "فحيث ما عرض ذلك المقطع سُمّي حرفاً".

وقد تابع ابن جنّي في ذلك المفهوم من غير أهل التجويد ابن سنان الخفاجي<sup>(3)</sup> (660هـ)، وابن يعيش<sup>(4)</sup> (643هـ)، فالمقطع في أقوالهم مرتبط بمصطلح مخرج الصوت عند المحدثين والمعاصرين من دارسي الصوتيات.

لعلّ أقدم ما وصل إلينا من حدّ المقطع هو حد ارسطو<sup>(5)</sup>، لأن في حدّه تحسّساً بالصوت وقيّمته في تكوين المقطع، لقوله: "والمقطع صوت غير دالّ، مركّب من حرف صامت، وحرف صائت، فإن الجيم والراء بدون ألف هما مقطع، ومع الألف هما مقطع كذلك".

أمّا ما عناه من الحرف الصامت، والحرف الصائت فهو ما يعنيه المحدثون منهما، فإن الحروف لديه ثلاثة أنواع هي:

الحرف الصائت: "هو ما يحدث صوتاً مسموعاً بدون قرع الشفتين أو الأسنان" وهي أصوات المد الثلاثة،

والحرف نصف الصائت: "ما يحدث صوتاً مسموعاً مع القرع"، وقد مثّل له بالسين، والراء،

والحرف الصامت: "ما لا يحدث بنفسه صوتاً مع القرع، ولكنه يحدث صوتاً مسموعاً إذا اقترن بحروف صائتة، ومثّل لها الجيم، والدال<sup>(6)</sup>".

لقد ذكر ارسطو مصطلح (حرف)، ولم يقل (صوت) حينما حاول أن يحدد مكونات المقطع، وفي كلامه هذا تعريف واضح للمقطع بنوعيه: المقطع القصير، والمقطع الطويل، وإنّ

---

(1) سر صناعة الأعراب: 6/1.

(2) الموضح في التجويد: 71.

(3) ينظر: سر الفصاحة: 131.

(4) ينظر: شرح المفصل: 10 / .

(5) كتاب الشعر: 110.

(6) كتاب الشعر، ارسطو: 110.



لم يسمهما. لأننا ابتداءً يجب إن نقرر أن ارسطو كان على علم دقيق بالحرف الصائت، والحرف الصامت كما بينت.

فالمقطع القصير وهو النوع الأول، مكوّن من حرف صامت، وصوت صائت قصير (حركة)، ومثّل له (الجيم، والراء)، ولكي يكون أحدهما مقطوعاً وجب أن يكون مع حركة، وقد صرّح بذلك، وفي النوع الثاني يحدّ المقطع الطويل بأنه مكوّن من حرف صامت، وصامت صائت طويل (حركة) وصائت حرف مدّ.

ويشير ارسطو إلى أن المقطع ليس ذا دلالة على معنى، فهو جزء من الكلمة، والصوت المنفرد لا يدلّ على معنى، ولكنّه وحدة صغرى في بناء المعنى الذي سيظهر في الكلمة، فالصوت والمقطع، هما وحدتان صغيرتان، لتولي الدلالة في الكلمة، لتدلّ على المعنى الأساس. وقد استفاد ابن رشد<sup>(1)</sup> (595هـ) من حدّ ارسطو المقطع بقوله: "وأما المقطع فهو صوت غير دال مركّب من حرف مصوت، ومن غير مصوّت"، ومن ثمّ أوضح غير المصوت بأنّه الذي ينزل منزل المادة، أي هو الحرف الصامت عند المحدثين، والثاني الحرف المصوّت الذي ينزل منزلة الصورة، هو الحركات وحروف المدّ واللين، ويستفيد من تحديد ارسطو لأنواع الحروف الثلاثة.

ويعتقد فؤاد حنا ترزي<sup>(2)</sup> أن علماء العربية لم يُعنوا بمقاطع الكلم، لكنّ جهداً رائعاً بدا على يد عبقرى العربية الخليل بن احمد، ويعدّ أول من عنى به حين وضع علم العروض فهو لم يتخذ الكلمة أساساً لدراسة مقطعية شاملة، بل اتخذ من الإيقاع الموسيقي لتقسيم الكلام على مقاطع، وبذا صار من الواضح جداً أن نفيذ من نتائجه التي توصّل إليها في هذا المجال لدرس الكلمة العربية وما تتطوي عليه من خصائص مقطعية.

أمّا المحدثون فهم الأكثر دراسة لهذا المصطلح الصوتي، على أنّهم وقفوا بين مؤيد لنظرية المقطع، ومعارض، وقد نبّه احمد مختار عمر<sup>(3)</sup> إلى أنّ الاختلاف في تحديد المقطع

(1) تلخيص كتاب الشعر لارسطو طاليس: 135.

(2) في أصول اللغة والنحو: 165-166.

(3) ينظر: دراسة الصوت اللغوي: 237-238.

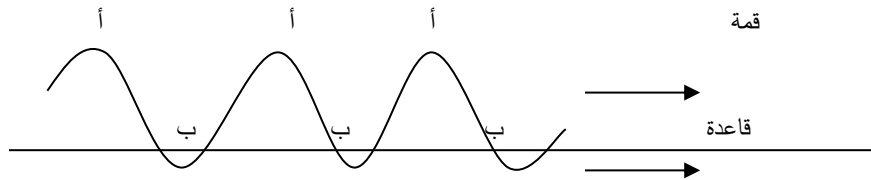
نابع من اختلاف نظرة الدارسين إليه. ولذا يعتقد أنّ دراسة المقطع تكتسب أهمية كبرى في الدرس الصوتي، لأسباب نوردّها ايجازاً<sup>(1)</sup>:

1. اللغة كلام، ولا يمكن نطق الأصوات منفردة (الفونيمات Phonemes)، وإنما يكون النطق بتجميعات هي المقاطع، ولذا يقال إن المقطع يخرج الفونيم إلى الحياة.
2. التركيب المقطعي يمكن عدّه مساعداً في اتخاذ أفضل قرار لتحليل الصوت.
3. المقطع هو مجال العمل بالنسبة للطرائق الثلاثة الأكثر أهمية التي تعدّل أصوات الكلمات هي:

أ. النبر (نبر الكلمة أو الجملة)، ب. الإطالة ذات المعنى، ج. صعود وهبوط درجة الصوت Pitch.

4. يعتقد كثير من ناطقي اللغة المتمرسين أنهم يتكلمون على شكل أصوات متقطّعة، وهذا وهم منهم إذ هم ينطقون مقاطع. فالمقطع بهذا موجود سواء أردنا أن لم نرد.
5. الكلمة مصطلح نحوي، تتكون من مجموعة من المقاطع: لأنّ المقطع أصغر وحدة منطوقة.
6. المقطع أساس في اكتساب طريقة النحو المطابقة لنطق أصحاب اللغة، فهو يفيد في عملية التعليم.

ولقد وضع المحدثون تعريفات كثيرة، درسها أحمد مختار عمر<sup>(2)</sup> في اتجاهين: اتجاه صوتي فيزيقي Phonotical، واتجاه وظيفي Phonological، فالإتجاه الأول يرى أنه "تتابع من الأصوات الكلامية، له حدّ أعلى أو قمة أسماخ طبعية - بغض النظر عن العوامل الأخرى مثل النبر، والنغم الصوتي - تقع بين حدين أدنيين للأسماع" أو هو "قطاع من تيار الكلام يحوي صوتاً مقطّعاً ذا حجم أعظم، محاطاً بقطاعين أضعف أكوستيكيّاً" أو هو "أصغر وحدة في تركيب



(1) ينظر: دراسة الصوت اللغوي: 238-240.

(2) ينظر: دراسة الصوت اللغوي: 241-242.

الكلمة" أو هو "وحدة من عنصر أو أكثر يوجد خلالها نبضة صدرية واحدة قمة أسماه أو بروز" هذه التعريفات كلها لم تعط حقيقة المقطع، ولكن خلاصة الأمر أنّ المقطع يتشكّل من قمة وقاعدة وهذه الفكرة الأولى لتحديد المقطع.

أمّا الاتجاه الوظيفي فينظر إلى المقطع على أنه وحدة صغرى للكلام المتّصل، في كل لغة على حدة، والحقيقة أنّ لكلّ لغة من اللغات طبيعتها الخاصة بها، لذا لا يمكن قبول التعريفات التي أوردها احمد مختار عمر<sup>(1)</sup>؛ لأنها لا تلائم طبيعة اللغة العربية، فقوله: "الوحدة التي يمكن أن تحمل درجة واحدة من النبر" وأقوال أخرى لا تقبل؛ لأنها بعيدة عن واقع اللغة العربية".  
وها هي ذي تعريفات المحدثين:

لم يعط إبراهيم أنيس<sup>(2)</sup> تفسيراً واضحاً للمقطع؛ لأن تحديد بداية المقطع ونهايته من الأمور الصعبة التي يواجهها الباحثون المحدثون، وقد استطاعوا "تحديد وسطه أو أظهر جزء فيه"، لذا تنقسم المقاطع الصوتية لديه على قسمين هما: المتحرك Open، والساكن Closed، فالمتحرك ينتهي بصوت صائت صغير أو طويل، الكلمة (كَتَبَ) تتكون من ثلاثة مقاطع متحركة، والمقطع الساكن هو الذي ينتهي بصوت ساكن، الكلمة (فَتَحَ) تتكون من مقطعين ساكنين.

ويحدّد عبد الرحمن أيوب المقطع بأنّه "مجموعة من الأصوات تمثّل قاعدة وقمة وقاعدة"<sup>(3)</sup> أو "هو مجموعة من الأصوات التي تمثّل قاعدتين تحصران بينهما قمة"<sup>(4)</sup>، تعريفه متصرف إلى نوع واحد من المقطع وهو المقطع الطويل المغلق. وأنه يرى من الصعب تحديد اللفظة التي ينتهي عندها المقطع ليبدأ بعدها المقطع الذي يليه، وبذا تكون البداية غير محدودة أيضاً، والمقطع لديه يشكلّ اللبنة الأولى للكلام المتصل، على مستوى الكلمة (في السلسلة الكلامية).  
توصّل اللغويون في تحليلهم الكلام إلى وحدات صوتية هي المقاطع، تكون أكبر من الوحدات الصوتية المفردة.

(1) ينظر: دراسة الصوت اللغوي: 242-243.

(2) ينظر: الأصوات اللغوية: 160-161.

(3) محاضرات في اللغة: 141.

(4) أصوات اللغة: 139.

ويرى الانطاكي أن المقطع: "مجموعة من الأصوات المفردة تقع بين كل انفتاح من انفتاحات الفم في أثناء الكلام وبين الانفتاح الذي يليه"<sup>(1)</sup> وهذا تفسير فسيولوجي للمقطع، ولا بد من العلم أن الصوت الذي يقع بين انفتاحين هو الصوت الصامت، وهذا لا يشكل مقطعاً، وعبر عنه مرة أخرى بأنه: "مجموعة من الأصوات المفردة تتألف من طليق<sup>(2)</sup> واحد معه حبيس<sup>(3)</sup> واحد أو أكثر"، ولم يحدد مبتدأ المقطع ولا منتهاه، ولم يحدد عدد الأصوات الحبيسة في المقطع، ففي عبارته احتمال اجتماع عدد كبير من الصوامت ولكنه بتعريفه هذا قد أبان حجم المقطع الصوتي على أنه أكبر من الوحدة الصوتية المفردة الصوتيم (الفونيم Phoneme).

ويعرّف رمضان عبد التواب المقطع بأنه "كمية من الأصوات، تحتوي على حركة واحدة، ويمكن الابتداء والوقوف عليها، من وجهة نظر اللغة موضوع الدراسة"<sup>(4)</sup>، وفي تحديده إمكانية ابتداء لمقطع بحركة فهذا كلام غير دقيق، إذ يجوز الابتداء بالحركة، وهذا غير موجود على مستوى الدرس الصوتي العربي، فالمقطع العربي حينما يفترض الحركة يفترضها لتكون إحدى مكوناته.

وهو بهذا الحدّ لم يحدد بداية المقطع، ولا نهايته، ولم يحدد كذلك كمية هذه الأصوات، ومقدارها، قد نجد له العذر في أنه كان حريصاً أن يضع تعريفاً للمقطع يكون صالحاً للغات جميعاً بدليل قوله: "من وجهة نظر اللغة موضوع الدرس" ولكنّه يستدرك في كلامه على اللغة العربية الفصحى، بأنها لا تجوز الابتداء بحركة إذ لا بد أن يبدأ المقطع فيها بصوت من الأصوات الصامتة.

1. وينبني المقطع عند العاني<sup>(5)</sup> من العناصر المتناظرة المتتابعة Syllable Boundary، التي تحتويها بنيته Structure، تأتلف هذه النظائر من صوتيمات لغوية منفردة (فونيمات)، ويحوي المقطع جزءاً رئيساً بارزاً، ويطلق عليه نواة المقطع Nucleus، وعناصره الباقية تسمى

(1) الوجيز في فقه اللغة - محمد الانطاكي: 254.

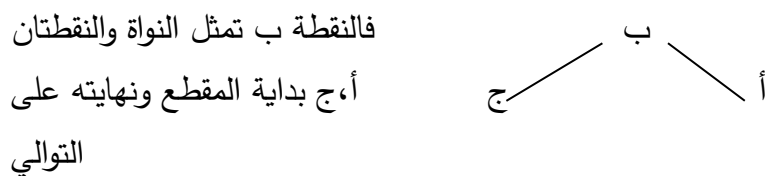
(2) الطليق: الصوت الصامت.

(3) الحبيس: الصوت الصامت.

(4) لحن العامة: 49، وينظر: المدخل إلى علم اللغة: 101، والتطور اللغوي: 62.

(5) التشكيل الصوتي في اللغة العربية: 131-132.

العناصر المساعدة Marginal Factors، وللنواة قوة صوتية أشدّ من العناصر المساعدة، وتكوّن الحركات القصيرة الثلاث مع نظائرها الطويلة نواة المقطع دائماً، أمّا الأصوات الساكنة ومعها الياء والواو فهي الفونيمات المساعدة، وهو بهذا متابع لمالمرج في وصفه المقطع العربي<sup>(1)</sup>، إلا أنه يطلق على النواة أيضاً القوام (Support). ويصف تكوّن المقطع إذ يرى أن الصوتيمات المساعدة تكوّن بداية المقطع أو نهايته، وبدايته ونهايته لا تكون إلا ساكناً مفرداً (صامت) بينما "قد تكون نهايته أحد عناصر ثلاثة: ساكن مفرد، أو ساكنان، أو لا ساكن مطلقاً"،، ويمثله بالشكل الآتي:



ويوضّح ياسر الملاح<sup>(2)</sup> هذا المبدأ في تألف المقطع من بداية ووسط ونهاية، فلا تكون بدايته في العربية إلا صوتاً صامتاً مفرداً، ووسطه حركة قصيرة أو طويلة، والنهاية قد تكون صوتاً صامتاً واحداً، أو صامتتين أو حركة قصيرة أو طويلة.

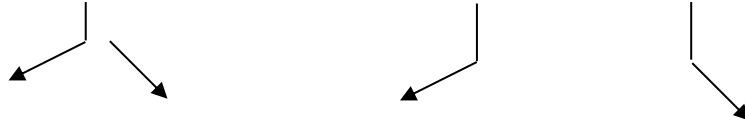
2. وأخيراً يستفيد حسام النعيمي<sup>(3)</sup> من تحديد العاني ليصوغ تعريفاً واضحاً محدداً بداية المقطع ونهايته يقول فيه: "وهو وحدة صوتية تبدأ بصامت يتبعه صائت، وتنتهي قبل أول صامت يرد متبوعاً بصائت، أو حيث تنتهي السلسلة المنطوقة قبل مجيء القيد" وفي هذا التعريف تحديد أوضح من التعريفات التي رقتّها آنفاً، فهو يحدد بداية المقطع ونهايته، فالبداية لا تكون إلا صوتاً صامتاً متبوعاً بصائت قصير أو طويل، ولا يبدأ المقطع الثاني إلا بصامت يتبعه صائت، وهو القيد. ويقترح أيضاً كتابة صوتية قوامها أن الصامت هو قاعدة والصائت هو القمة، وعلى النحو الآتي:

(1) الصوتيات - ترجمة محمد حلمي هليل: 124-125.

(2) الأصوات اللغوية: 66.

(3) أبحاث في أصوات العربية: 8.

ص (الصامت قاعدة المقطع) ح (الحركة قَمّة المقطع النواة) / ص ح ح / ص ح ص



كَتَبَ : تصور / كَ ت \_\_\_\_\_ ب \_\_\_\_\_ كاتب: تصور / كَ ت \_\_\_\_\_ ب \_\_\_\_\_

قمة ح صائت طويل

قاعدة ص صامت

قمة ح صائت قصير

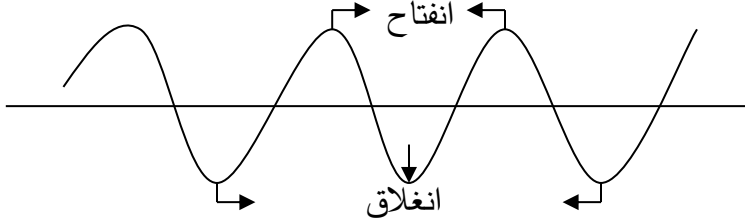
قاعدة ص صامت

ف (ص) هو الصامت قاعدة المقطع، و(ح) هو الحركة قَمّة المقطع نواته ويرى الغربيون أن مفهوم المقطع معقّد، عسير الفهم، على أنه سابق الإحساس بالكلمة، حتى أنهم وقفوا من النظام المقطعي في لغاتهم – فضلاً عن لغات كانوا يعرفونها – موقفاً ميسراً للكتابة.

يعدّ فندريس النظام المقطعي واحداً من أظهر مظاهر اللغة، يشعر به المتكلم، ففي حالات فقدان الذاكرة، يحسّ هذا الفاقد للذاكرة إحساساً عميقاً بالمقطع قبل الكلمة، لأنه ينسى الكلمة تماماً، فلا يبقى في ذاكرته سوى المقطع، فلا يستطيع هذا المريض تعيين الأشياء إلاّ بعد تكوين المقاطع التي تكوّن الكلمة الدالة عليها، فمع عجزه عن أنّ يُعبّر عن أيّة كلمة فإنّه يعرف مع الإشارة بإصبع يده أن الكلمة قد تتكون من مقطع أو مقطعين أو يزيد؛ وذلك لأن الحركات النطقية التي كان يجب عليه القيام بها للنطق بالكلمة قد ضاعت من ذاكرته، ولكنه ما زال يعرف كم عددها.

ويعرّف الغربيون المقطع العربي تعريفات كثيرة أشهرها:

1. تعريف كانتينو<sup>(1)</sup> الذي يقول: "هو عبارة عن إصدار سلسلة متتابعة من الأصوات يتطلب القيام بها بطائفة من عمليات الانفتاح والانغلاق في جهاز التصويت، وأن الفترة الفاصلة بين عمليتين من عمليات غلق جهاز التصويت سواء أكان الغلق<sup>(2)</sup> كاملاً أم جزئياً"، ولأصور



الشكل:

فالانغلاق يمثل قاعدة المقطع وهو الصامت، أما الانفتاح فيمثل قمته وهو الصائت، فالتعريف لا يحدد بداية المقطع ولا نهايته؛ ذلك لأنه لم يحدد عدد الانغلاقات، ولا الانفتاحات. 2. لم يحدد هنري فليش<sup>(3)</sup> المقطع العربي، لكنه بدأ فيه مستعرضاً أنواعه ممثلاً لها، ويرى أن بداية المقطع في العربية بصامت واحد فحسب، "وينتهي إمّا بمصوت - فهو المقطع المفتوح- وإمّا بصامت واحد أيضاً - فهو المقطع المقفل-".

وقد عالج كلٌّ من دي سوسير<sup>(4)</sup>، وماريو باي<sup>(5)</sup>، ومالمبرج<sup>(6)</sup> المقطع، ولكنهم جميعاً، أرادوا لتعريفهم أن يكون عاماً صالحاً للغات جميعاً، لا للغة واحدة من اللغات.

بقى أن أعلق على ما ذكرته بشأن المقطع، على صعيد علم الأصوات الوظيفي Phonology، هذا العلم الذي يربط في جزء من موضوعه بين التركيب والمعنى، أقول إن المقطع لا يشكلّ عنصراً من عناصر بناء المعنى في الكلمة، فعنايته بتركيب الكلمة فقط، تحسينها وتعديلها لتكون معتدلة مقبولة يستفاد منه في تعليم اللغات، ولكن ما يعمل على مستوى

(1) دروس في علم أصوات العربية: 191.

(2) صوابه : الإغلاق

(3) العربية الفصحى: 42.

(4) ينظر: علم اللغة العام: 75.

(5) ينظر: أسس علم اللغة: 96.

(6) ينظر: علم الأصوات - ترجمة عبد الصبور شاهين: 154، والصوتيات - ترجمة حلمي هليل: 124.

المعنى في المقطع هو النبر Stress، ومواقعه على مستوى الكلمة، أو على مستوى الجملة، لذا ارتبط في جانب منه ارتباطاً وثيقاً بعلم الصرف، أو ما نسميه المستوى الثاني من مستويات التحليل اللغوي في علم اللغة الحديث Modern Linguistics، وهو المستوى الصرفي أو مستوى البنية Morphology، ولقد اهتم به بعض لغويينا المحدثين من أمثال عبد الصبور شاهين، والطيب البكوش من تونس. على أنّ الأول قد طبق نظرية هنري فليش في التحول الداخلي والخارجي، والثاني قد طبق نظرية جان كانتينو على مستوى تبديل بنية الكلمة العربية وتحسينها.

## المبحث السابع

### الإبدال في العربية

يتوالد اللفظ في كل لغة من اللغات، ليؤدي غرضاً من أغراض التعبير ملتبساً حاجات الفرد إلى الاتصال بأفراد بيئته اللغوية، ويكاد هذا الوضع يكون طبيعياً في كل لغة، فينشأ اللفظ ويستعمل على مستوى البيئة اللغوية، فتشذّب به حتى يشيع ويتسع في مدلوله على نطاق الإفهام على مرّ الأيام.

وقد يطرأ العكس على اللفظ بأن يتقلص مدلوله، ليحلّ غيره محلّه، وهكذا شأن اللغة في طبيعة ألفاظها، وبناء عباراتها منذ وجدت اللغة هي في تنازع مستمر بين ولادة الفاظ، ونموّها، واندثارها.

ومما يثبت حيوية البيئة اللغوية في النظام اللغوي الكبير، هو حينما يشيع اللفظ في الاستعمال، فيكون برهاناً ساطعاً على صلاحيته، ودليلاً قوياً على صدق الحاجة اليه.

وهكذا تتوزع اللغة كما ذكرت مجموعة من الانظمة، تبدأ بنظامها الصوتي، "بصوامته وصوائته، وفونيماته، ومقاطععه، وما يسود فيه من ظواهر النبر والتنغيم وغيرهما<sup>(1)</sup>"، وما يطرأ على الكلمات من حيث بناؤها، والمورفيمات، وفي دلالتها على المعاني المختلفة في اذهان

---

(1) التطور اللغوي - مظاهره وعلمه وقوانينه - د. رمضان عبد التواب: 11.



الجماعة مستعملي اللغة، وهكذا تنتهي ببناء الجملة، ووظيفة الكلمات في داخل الجمل، والعلاقات الناشئة بين بعضها وبعض وهكذا.

ليست عناصر النظام اللغوي كلها على حدّ سواء في سرعة قبول التطوّر، أو عدمه، فثمة فرق بين في تطوّر اللغة بين عناصر هذا النظام، في الأصوات، والصرف، والتراكيب<sup>(1)</sup>. "فالنظام الصوتي يستقرّ منذ الطفولة، ويستمر طول الحياة، فالإنسان يحتفظ حتى آخر حياته بمجموعة الحركات التي تعودت عليها\* اعضاؤه الصوتية منذ الطفولة، اللهم إلا أن يحدث له عارض ناتج عن التعليم"<sup>(2)</sup> والعارض هو كأن يتلقى تعليماً لغة أجنبية على اللغة التي يتكلمها أو أن يتلقنها تلقيناً، ليحلّ النطق الجديد محل نطقه القومي.

"النظام الصرفي ثابت أيضاً، نعم إنّ استقراره يتطلب وقتاً أطول، ولكن بعد أن يستقرّ لا يعترضه تغيير يذكر، ذلك بأن الصرف لا يتغير في اثناء جيل واحد، بل هو كالصوتيات انما يتغير في الانتقال من جيل الى جيل"<sup>(3)</sup> بعد أن تتغير تراكيب الكلمات وأبنياتها.

ومن ذلك يقرر علم اللغة الحديث Modern Linguistics، أنّ النظامين الصوتي والنحوي يدينان باستقرارهما الى استقرارية ذهنية المتكلم؛ لأنّ ذلك مرتبط بالعلاقات بين الالفاظ، فهما يبقيان مرافقين عمر الإنسان في حال أن يكتسبا مرة.

أمّا نظام المفردات فلا يستقرّ على حال؛ لأنّ ذلك يتبع أحوال متكلمي اللغة، تتكوّن مفردات المتكلم باللغة من أول حياته الى آخرها ما دام يستعير ممّن يحيطون به، فيزيد الفرد من مفرداته، وينقص منها، ويغير كلماته في حركة دائمة مطّردة من الدخول والخروج، وليس بالضرورة أن تطرد الكلمات الجديدة الكلمات القديمة فتندثر؛ لأنّ الذهن يروض نفسه على وجود المترادفات والمتماثلات، وتتوزع على وجه العموم على استعمالات مختلفة<sup>(4)</sup>.

(1) ينظر: التطوّر اللغوي- مظاهره وعمله وقوانينه: 11.

\* الصواب (تعوّدتها).

(2) اللغة- فندريس: 246، وكذلك نقله رمضان عبد التواب في كتابه: التطوّر اللغوي: 11.

(3) اللغة- فندريس: 246، وكذلك نقله رمضان عبد التواب في كتابه: التطوّر اللغوي: 11-14.

(4) ينظر: اللغة- فندريس: 246-247.

نرى تبعاً لذلك أن معجم المفردات اللغوي، لا يصيبه التطور في المفردات بشكل سريع، إذ أن تطور المفردات يسير بطيئاً، ولا سيما لغتنا العربية، إذ تتطور مفرداتها ببطء؛ ذلك لأنها تخضع لقوانين خاصة بها لخصوص طبيعتها، فالشارع لا يغير الألفاظ ولا يزيد من ثرائها، كما هي الحال في اللغات الأخرى، فمثلاً في اللغة الإنجليزية نجد قاموسها يتغير بين آونة وأخرى زيادة في ألفاظها؛ ذلك لأن الشارع أضاف ألفاظاً جديدة ليوكب متطلبات العصر كما يدعون وبهذا تدخل هذه الألفاظ معجمهم، أما اللغة العربية فلا يدخل معجمها الألفاظ إلا بعد زمن من الاستعمال للألفاظ الجديدة ويتفق عليها المجتمع، ويشيع تداولها، وتستقر معاني استعمالها حينئذٍ يدخلها المتخصصون في المعجم العربي.

ومن تقارير علم اللغة الحديث كذلك، مع استقرار النظام الصرفي وثبوته في اللغة الحية، أننا نجده لا يثبت على حال، وليس الحديث هنا عن الأخطاء الفردية، التي تجري بها أقلام الكتاب مهما بلغوا من الحرص على الصواب، فكل نظام صرفي على حسب تعبير فندريس<sup>(1)</sup> Venyres فيه مواضع نقص، وهذا مما لا تخلو منه أية لغة مستمرة التداول، ففي كل قاعدة من قواعده شواذ لا يعللها منطق، ونريد أن نقرر أن النظام الصرفي لدى كل متكلم باللغة يحمل في نفسه من أسباب التغير هو بقدر ما يحمله النظام الصوتي، والفرق بين الاثنين يظهر في النتائج، والتطور الصوتي عام شامل لا يترك وراءه بقايا، فهو يستبدل بحال جديدة أخرى قديمة؛ بسبب استعمال الجديد على أنه خطأ من أخطاء الاستعمال الجديد.

ومن آثار ذلك يظهر تبادل الأصوات على مستوى الكلمة الواحدة، فتكون احدهما اصلاً، والأخرى فرعاً عليها، يسوغ ذلك الاستعمال اللغوي، ولكن هل يستعملان على صعيد واحد؟

ولما كان الأمر كذلك، فإن الإبدال واقع في اللغة، ما دامت هذه مستمرة مستديمة في الاستعمال، وهو ظاهرة لغوية جزئية (سامية)، أشار إليها أكثر من باحث في دراسة اللغات الشرقية، ونجد امثلته في هذه اللغات، تختلف قلة وكثرة باختلاف اللغات، وتترك هذه اللغات كثيراً في اتفاقها على أصلين صوتيين من أصول الكلمة، ويبدل أصلها الثالث نتيجة القوانين

(1) ينظر: اللغة: 203-204، والتطور اللغوي- د. رمضان عبد التواب: 12.

الصوتية التي سارت عليها كل لغة من لغات هذه المجموعة، ومن التبدلات الصوتية التي تحدث الباء الآرامية تبدل ميماً في العربية، والصاد العربية مبدلة من الجيم السريانية، والصاد والسين في العبرية، والزاي العبرانية تبدلها العربية ذالاً، والصاد العربية تبدلها الاكادية والعبرية صاداً، وظاءً وصاداً في الاوكرانية<sup>(1)</sup>.

ومن امثلة هذا الابدال: ابدال الثاء بالفاء في بعض الكلمات، نحو (الثوم والفوم)، و (الثرام أو الفرام)، (الجدث أو الجدف)، ويرى برجستراسر<sup>(2)</sup> أن الأصل فيها هو الثاء؛ بدليل "أن الثوم بالعبرية sum، وبالأرامية tuma، بالشين والتاء الناشئتين عن الثاء"؛ ذلك أن الثاء تنطق في بعض اللهجات فاءً اينما وقعت في كلماتها فحينما تبدل التاء من الفاء في تلك اللهجة أو غيرها من اللهجات، فهذا أمر مطّرد، إلا أن أكثر العرب استعاروا النطق بالفاء بدل الثاء، فالابدال هنا اتفاقي.

ويقع الإبدال كذلك بين الصاد والصاد، والاول رخو مهموس، والثاني رخو مجهور، الصاد العربية كثيراً ما تبدل صاداً في الاكادية والعبرية، وظاءً وصاداً في الاوكرانية، فالحَصْبُ تقابل حَصَبٌ، وتعني فيها الحطب أيضاً<sup>(3)</sup>.

ويقع الإبدال بين السين والشين، اذ يرى دارسو اللغات الشرقية أنهما في الأصل ثلاثة احرف: سيناً، وشيناً، وثالثاً لا نعرف نطقه الاصلي، وربما كان سيناً جنبية مخرجها من حافة اللسان، أو شجرية، أما الجنبية فهي التي وجدت في اللهجات اليمانية الدارجة، كالمهرية، أما الشجرية فتشبه حرف (ich) في اللغة الالمانية، فالسين العربية بقي نطقها على ما هو عليه نحو: كلمة (أسر) التي هي eseru في الاكادية، وesar في الآرامية، والشين الأصلية صارت سيناً عربية نحو: كلمة (سمع) التي هي semu في الاكادية و sama في العبرية و sma في الآرامية، لذا سأل في العربية تقابلها (Shal) شأل في العبرية، وسنبلة تقابلها (Sheblit) شبلت في العبرية.

(1) ينظر: الدراسات اللغوية عند العرب الى نهاية القرن الثالث - د. محمد حسين آل ياسين: 468.

(2) التطور النحوي للغة العربية: 37-38.

(3) ينظر: الدراسات اللغوية عند العرب الى نهاية القرن الثالث - آل ياسين: 470.

ويقال إن الثاء العربية تبدل تاءً في الآرامية، وشيناً في العبرية، وفي الحبشية سيناً، والذال العربية مبدلة دالاً أو زايماً في الآرامية؛ إن ذلك يحدث نتيجة التطور الطبيعي المطرد لأعضاء النطق في الإنسان من جيل إلى جيل، إن لم يكن في بنيتها ففي استعدادها، فالتطور الذي يحدث في أعضاء النطق أو في استعدادها يتبعه تطور في أصوات الكلمات، فيحدث الانحراف بما يتلاءم وحالة أعضاء النطق<sup>(1)</sup>.

ولمّا كانت الأصوات تميل إلى أن تتبدل بعلاقات هي إمّا التقارب وإمّا التجانس وإمّا التباعد، وهذا التبادل فيما يبدو يكون فطرياً، ومن أمثله: زمجاء الطير - ومكاؤه، والعاذر - والعاذل، والذعاق - والزعاق، والدشيشة - والجشيشة.

فالمتقاربان: هما حرفان تقارباً مخرجاً وصفة، كاللام والراء، أو مخرجاً لا صفة كالذال والسين، أو صفة لا مخرجاً كالشين والسين.

والمتجانسان: هما الحرفان اللذان يتحدان مخرجاً، ويختلفان صفة، وامثلتها: الدال والتاء، أو الذال والظاء، أو الثاء والذال، أو الباء والميم.

والمتباعدان: هما الحرفان اللذان يتباعدان مخرجاً، أو يتباعدان صفة، أو يتباعدان مخرجاً وصفةً.

إن علاقتي التقارب والتجانس تبيحان التبادل والتعاقب، أما التباعد فمما لا يبيح الإبدال، عل رأي<sup>(2)</sup>.

يتضح من ذلك كلّهُ أن الإبدال يمكن وقوعه نتيجة "انتقال اللغة من جيل إلى جيل عن طريق التلقين"<sup>(3)</sup>، فيتلقى الأطفال اللغة عن الآباء محاولين تقليدهم تدريجياً، في غضون المدة التي يكتسب الطفل اللغة فيها. ولكن هذه المحاولة كثيراً ما تكون غير ناجحة، والنقل يكون ناقصاً، ولو قليلاً؛ لأنّ أقلّ تغيير يحدث في لفظ الحروف تخفيفاً أو تشديداً، أو تقديماً في المخرج أو تأخيراً، نتيجته تغيير هذه الحروف، فاذا عمّ هذا التغيير أو التبديل وشاع في جيل

(1) ينظر: اللهجات العربية في التراث - أحمد علم الجندي: 355/1.

(2) نظر: اللهجات العربية في التراث - أحمد علم الجندي: 409/1.

(3) فقه اللغة وخصائص العربية - محمد المبارك: 55. وينظر كذلك الأصول في اللغة العربية وآدابها - د. سميح أبو غفلي ومصطفى محمد

الغار: 31.

من الاجيال، وأضيف الى ما يمكن حدوثه بعده في الاجيال التالية اليه من تبديل، نجم عنه تبدل في لفظ الحرف أو الحروف المبدلة بمرور الزمن الطويل، وهذا التبدل كما يرى علماء اللغة بطيء جداً، وبذا يمكن تفسير كثير من الالفاظ في ظاهرة الابدال.

## الإبدال في نظر اللغويين العرب القدماء :

الإبدال هو من اصطلاح النحويين القدماء، وعرفوه بأنه إقامة حرف مكان حرف آخر في الكلمة، وكان هذا الموضوع من دراسات الصرفيين (النحويون القدماء)، وقد درسوه في باب الابدال والإعلال، ويقع عندهم في تسعة حروف جمعوها بقولهم (هدأت موطياً)، ووضعت قواعده<sup>(1)</sup>، فذكروا أن الإعلال هو الواقع في الأصوات الصائتة؛ أمّا الابدال فيقع في الأصوات الصامتة، ويقع في تاء الافتعال مع (الزاي - والذال - والطاء - والدال)، وُسِمِيَ الابدال الصرفي، ومواضعه عند الصرفيين (النحويون القدماء) هي مسائل قياسية مطردة، لا تهمنا كثيراً هنا، ودرس اللغويون المحدثون موضوعي الإبدال والإعلال فيما اصطلاحوا عليهما المماثلة والمخالفة.

الإبدال لغة: رفع الشيء ووضع غيره في مكانه. والإبدال اللغوي أو الاشتقاق الكبير (ويسمى أيضاً: البديل والمبدل منه، والقلب والمقلوب، والمحول، والمضارعة، والتعاقب، والنظائر) هو ظاهرة لغوية صوتية دلالية تعني إقامة حرف مكان حرف مع الإبقاء على سائر حروف الكلمة، وبذلك قد تشترك الكلمتان بحرفين أو أكثر، ويبدل حرف منهما بحرف آخر يتقاربان مخرجاً أو في المخرج والصفة معاً نحو «قضب وقضم، وقطع وقطم» فقد اشترك الزوج الأول بحرفين منهما القاف والضاد، واختلف بالباء والميم، أحدهما مبدل من الآخر، وكلاهما من مخرج واحد، أي هما حرفان شفويان. وأما الزوج الثاني فقد اشتركت لفظتاه أو صورتاه بحرفين منهما القاف والطاء، واختلف بالعين والميم، غير أن العين حلقية، والميم شفوية.

أمّا موضوع بحثنا فهو الإبدال اللغوي، وهو باب واسع في اللغة العربية، وهو غير شائع كشيوع الابدال الصرفي، فيما نقله السيوطي عن علماء اللغة<sup>(2)</sup>، وهو واقع في حروف هجاء

(1) ينظر: الكتاب: 310/2-315، وجمع الهوامع - السيوطي: 219/2-223.

(2) ينظر: جمع الهوامع: 219/2.

العربية كلها، عدا حرف الألف، لذا قيل عنه إنّه باب واسع، لكنّ ابا علي القالي<sup>(1)</sup> (356هـ) يرى وقوعه في اثنتي عشر حرفاً من حروف العربية مجموعة في قولنا (طال يوم انجذته)، وبين مواضعه الواقعة بين حروفه.

يعرض الإبدال اللغوي لكثير من أصوات العربية، فهو ليس إقامة حرف بحرف، بل اشترطوا فيه الإبقاء على سائر احرف الكلمة، وهكذا تشترك الكلمتان أو الكلمات بحرفين أو أكثر، ويبدل حرف منها بحرف آخر، وقد يكون قريباً منه في نشأته من جهاز النطق، أو قد يشتمل على شيء من خواصه، وقد يكون بعيداً منه<sup>(2)</sup>.

فاذا قلنا: قضب- وقصف، فقد اشتركا في القاف والضاد، واختلفا في الباء والفاء، واحدهما مبدل من الآخر، وهما متقاربان مخرجاً، ونقول: قطع- وقطف، فقد اشتركا في القاف والطاء، واختلفا في العين والفاء، وهما متباعدان مخرجاً، فهو -الابدال- قد حصل بين الصوتين المتقاربين، والمتباعدين<sup>(3)</sup>، ويرى الباحثون اللغويون أنّ ابدال الصوتين المتقاربين هو الاغلب حدوثاً<sup>(4)</sup>.

وأول من أشار إليه الخليل بن احمد الفراهيدي<sup>(5)</sup> ممثلاً له، و لم يقل بشروط وقوعه وتوزعه بين الصوتين المتبادلين قريباً أو بعداً في المخرج لقوله: "والعظّ الشدة في الحرب كأنّه من عضّ الحرب إياه، ولكنّ لم يفرّق كما يفرّق بين الدّعث، والدّعظ لاختلاف الوضعين". وقال في موضع آخر: "الدّعاق بمنزلة الرّعاق"<sup>(6)</sup>، وقد علّق الخليل بقوله: "سمعناه فلا ندري ألغة هي أم لثغة" أي أنّه تردد فيما أورده إن كان ذلك إبدالاً، أو اختلافاً لهجياً، أو هو عيب كلامي، على أنّ الذال والزاي هما من حيّز واحد.

---

(1) ينظر: الامالي: 186/2.

(2) ينظر: التطور اللغوي التاريخي - د. ابراهيم السامرائي: 11.

(3) ينظر: التطور اللغوي التاريخي: 11.

(4) ينظر: الدراسات اللغوية عند العرب - آل ياسين: 407.

(5) العين - درويش: 95/1.

(6) العين: 168/1.

ولقد نقل أكثر اللغويين مواضع الإبدال عن الأصمعي، لذا يعدّ من أوائل اللغويين القائلين به بعد الخليل، فقد نقل عنه ابن السكّيت (244هـ)، والزجاجي (337هـ)، وأبو الطيب اللغوي (351هـ) ومن تلاهم من اللغويين، فقد جاء عن الأصمعي ممّا نقله أبو زيد<sup>(1)</sup>: "أنّ الشاة والناقاة تبرك على ندّى فيخرج اللبن كقطع الأوتار أحمر فيقال لذلك الداء النقر، والمقر فأبدلت الميم من النون وهما متقاربان مخرجاً.

وقد عدّه ابن فارس<sup>(2)</sup> من اللغويين القدماء أنّه من سنن كلام العرب وخصائصها لقوله: "ومن سنن العرب إبدال الحروف وإقامة بعضها مقام بعض، ويقولون مدحه ومدّعه، وفرس رقلّ ورفن" فقد ابدلت الهاء من الحاء، وكلاهما صوتان حلقيان، ولتقاربهما مخرجاً امكن تبادلهما، وواقع بين النون واللام للسبب نفسه، وأنّ هذا الباب كثير ومشهور، بدليل أن العرب قد ألفوا فيه، وممّا ورد عندهم في قوله: "كما تقول العرب فلّق الصبح وفرقه<sup>(3)</sup>"، وقع الإبدال بين اللام والراء لتقاربهما مخرجاً، اللام منحرف، والراء تكراري، وفي قوله تعالى: "فجاسوا، الإسراء 5" فقالوا فحاسوا بإبدال الجيم حاءً، وهما متباعدان مخرجاً، وكأنّ هذا الإبدال منقول عن الخليل، وهو قد ارتاب منه لقوله: "وما أحسب الخليل قال هذا ولا أحقّه عنه<sup>(4)</sup>" وممّا يبدو أن هذا الإبدال مما لا يستساغ عند ابن فارس لتباعد الصوتين، فهو لا يقول به، بل رفض قبوله عن الخليل.

وقد وافق سيبويه ما ذهب إليه شيخه في وقوع الإبدال بين الحروف المتقاربة مخرجاً لقوله: "إنّما دعاهم الى أن يقربوها ويبدلوها أن يكون عملهم من وجه واحد وليستعملوا ألسنتهم في ضرب واحد، إذ لم يصلوا الى الادغام ولم يجسروا على إبدال الدال صاداً<sup>(5)</sup>"، فهو يمنع حدوثه في الاصوات المتباعدة، وهذا يفهم من ظاهر قوله. ولكنه تسمّح في وقوعه بين الاصوات المتقاربة، وهذا واضح وامثلته تدلّ على ذلك نحو: التصدير - والتزدير، والقصد - والفزد، وفي

---

(1) النوادر: 74.

(2) الصاحي: 203.

(3) الصاحي: 204.

(4) الصاحي: 204.

(5) الكتاب: 478/4.

اصدرت- ازدرت، فالابدال واقع بين الضاد والزاي، وكلاهما متقارب صوتاً وقد لجؤوا لذلك تحقيقاً للانسجام الصوتي.

وقد ورد عن سيبويه في موضع آخر قوله في: "هذا باب ما شذَّ فأبدل مكان اللام الباء لكرهية التضعيف، وليس بمطرّد، وذلك قولك: تسرّبت، وتظنّيتُ، وتقصّيت من القصة، وأمليت<sup>(1)</sup>" إذا أبدلت اللام في الافعال المضغفة ياءً فالأصل: تسررتُ، وتظننتُ، وتقصصتُ، وأملتُ، بحسب الترتيب.

لقد وصف السيوطي<sup>(2)</sup> كتابين هما من أهم ما ألّف في هذا الباب، هما كتابا ابن السكيت، وابي الطيّب اللغوي.

فليس من الإبدال عند ابي الطيب "أنّ العرب تتعمّد تعويض حرف من حرف، وأنما هي لغات مختلفة لمعانٍ متّفقة، تتقارب اللفظتان في لغتين لمعنى واحد، حتى لا يختلفا إلا في حرف واحد<sup>(3)</sup>" ليس الإبدال واقعاً في أصل الوضع، بدلالة عدم تعمدهم تعويض حرف من حرف، ولو كانت اللفظتان قد جيء بهما في أصل الوضع لاستعملتا على صعيد واحد مرة بحرف وأخرى بحرف؛ فلا بد أن تكونا في لهجتين مختلفتين على ما ذهب اليه، وكلتا اللهجتين عربية فصيحة، ولم تأت اللفظتان لمعنيين مختلفين، بل لمعنى واحد، ليس فيه سوى تعاقب الصوتين فيهما.

أورد أبو زيد بنقله عن المفصّل لبعض اهل اليمن قول الشاعر:

يا ربّ إنّ كنتَ قبلتَ حجتّجَ فلا يزال شامجُ يأتيك بَجْ

أَقَمَرَ نَهَاتٍ يَنْزِي وَفَرَنَجَ

اراد: حجتي، ووفرتي، وبج اراد بي<sup>(4)</sup>، فقد ابدلت الياء المشددة جيماً ساكنة لقرب مخرجيهما، أمّا تصوير هذه الظاهرة صوتياً، فالعلاقة بين الجيم والياء قائمة على أساس أنهما صوتان

(1) الكتاب: 424/4.

(2) ينظر: المزهري: 460/1.

(3) المزهري: 460/1.

(4) نوادر ابي زيد: 164، ولقد اورد المقطوعة ابن السكيت: الابدال: 96، إلا أنّه قد أورد لاهمّ بدلاً من يا ربّ، وأثبتها ثعلب: امالي ثعلب: 117/1.



شجريان، مخرجهما من وسط اللسان بينه، وبين وسط الحنك، غير أنّ الجيم أدخل والياء أخرج، وهما مجهوران، صفة، لهذا أمكن الانتقال من الياء الى الجيم، ثم أنّ النطق بالجيم أقوى منه بالياء، فالاببدال أساسه لهجي.

ونقل ابن السكيت عن أبي عمرو بن العلاء قوله: "قلت لرجلٍ من بني حنظلة ممّن أنت؟ فقال: فقيمُ، قال: قلت من أيّهم؟ قال: مُرْج، يريد فقيميّ مُريّ<sup>(1)</sup>" وقع هذا الابدال في ياء النسب الثقيلة، وعزي الى اختلاف لهجي، واختلف عند من يقع<sup>(2)</sup>، وسمّي العججعة، وأنّه يقع على الياء في الوقف عن سيبويه<sup>(3)</sup>، وكذلك يقع على الياء المشددة عند النسب<sup>(4)</sup>.

وقد نقل المبرد<sup>(5)</sup> قول النعمان: "أردت أن تذيمه فمدهته" تذيمه بمعنى تدمّه، وقوله "فمدهته يريد مدحته، فأبدل من الحاء هاءً، لقرب المخرج، وبنو سعد بن زيد مناة بن تميم كذلك، ولخم ومن قاربها قال رؤبة:

لله دُرُ الغانيات المدّه سبخن واسترجعن من تألّهي

يريد المدح، وفي هذه الأرجوزة: براق أصلاّ الجبين الأجله، يريد الاجلح، والعرب تقول: جَلَحَ الرجل جِلحاً، وَجَلَهَ يَجْلُهُ جِلهاً" فالاببدال ناشئ من اختلاف لهجي، وهذا بادٍ من ظاهر الرواية، وإنّما صحّ وقوعه لتقارب مخرجي الحرفين.

وقد يقع الابدال في لهجة القبيلة الواحدة، ومما نقله السيوطي<sup>(6)</sup> عن ابن السكيت: "وقال ابن السكيت: حضرني أعرابيان من بني كلاب، فقال أحدهما: إنفحة، وقال الآخر: منفحة، ثم افترقا على أن يسألا جماعة من أشياخ بني كلاب، فاتفق جماعة على قول ذا، وجماعة على قول ذا، وهما لغتان"، فلأنّهما من قبيلة واحدة ومن بيئة لغوية واحدة، لذا عدّ ابن السكيت أنّ الإبدال قد يقع في البيئة اللغوية الواحدة.

(1) الابدال: 95.

(2) ينظر: اللهجات العربية في التراث: 375/1.

(3) ينظر: الكتاب: 288/2 بولاق.

(4) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: 287/2.

(5) الكامل: 147-146/3.

(6) المزهر: 475/1.

أما نظرة ابن جنّي الى الإبدال فمختلفة تماماً؛ ذلك أنه يرى أنه لا بُدَّ من أن تكون إحدى اللفظتين أصلاً، والأخرى فرع عليها، "فمتى أمكن أن يكون الحرفان جميعاً أصليين كلّ واحد قائم برأسه، لم يسغ العدول عن الحكم بذلك، فإن دلّ دالّ أو دعت ضرورة الى القول بإبدال أحدهما من صاحبه عمل بموجب الدلالة، وصير الى مقتضى الصنعة<sup>(1)</sup>".  
فها هو ذا يعلّق على قول طفيل الغنوي:

### ثُنيّف إذا قوّرت من القوْدِ وانطوت بهادٍ رفيع يقهّر الخيل صلّهب

في أنّ الصاد في صلّهب يجوز أن تكون لهجة، أو أن تكون إبدالاً من السين في سلّهب؛ لأنه أكثر تصرفاً من صلّهب، يستفاد من رأيه أنّ الأصل هي الصاد، أبدلت سيناً<sup>(2)</sup>.  
لكنه يرى في زمزمة، وصحصة، وهما الجماعة، أنّه لا إبدال بين الحرفين؛ معللاً إثبات الأصمعي لهما، وأنه لم يجعل لأحدهما مزية على صاحبه "وإذا ورد في بعض حروف الكلمة لفظان مستعملان، فالوجه وصحيح القضاء أن تحكم بأنهما كليهما أصلان منفردان، ليس واحد منهما أولى بالأصلية من صاحبه، فلا تزال على هذا معتقداً له حتى تقوم الدلالة على إبدال أحد الحرفين من صاحبه<sup>(3)</sup>".

ويشترط ابن جنّي تقارب الحروف مخرجاً لصحة الإبدال لقوله: "فأمّا قولهم نضنض لسانه ونننصه: إذا حرّكه، فأصلان، وليست الصاد أخت الضاد فتبدل منها<sup>(4)</sup>" وهذا الباب واسع لديه وناقشه مناقشةً مستفيضة في أثناء مؤلفاته.

وقد وافق ابن سيده<sup>(5)</sup> (458هـ) ابن جنّي فيما ذهب إليه، من أن شرط الإبدال اتفاق الحرفين مخرجاً، وإلاّ لا يصحّ الإبدال لقوله: "فأمّا ما لم يتقارب مخرجاه البتّة فقل على حرفين غير متقاربين فلا يسمّى بدلاً، وذلك كإبدال حرف من حروف الفم من حرف من حروف الحلق"،

(1) الخصائص: 82/2.

(2) ينظر: سر صناعة الاعراب: 210-209/1.

(3) سر صناعة الاعراب: 210/1.

(4) سر صناعة الاعراب: 213/1.

(5) المخصص: 274/13.

فقد جَوَزَ الإبدال في العين من الهمزة، والعكس، والهاء من الحاء، والعكس، والقاف من الكاف، والعكس، والفاء من الثاء، والعكس، والباء من الميم، والعكس، وعلى هذا الاساس تأتي أمثلته.

## الإبدال في نظر اللغويين المحدثين :

لم يكن للمحدثين رأي جديد في هذه الظاهرة اللغوية، سوى أن فعلهم انحصر في أنهم أرادوا تفسير ما ورد من كلماته، والفاظه، التي ذكرها اللغويون القدماء، من امثال ابن السكيت، والزجاجي، وابي الطيّب اللغوي، وابي عليّ القالي، وابن سيده، فقد كان لهم فضل جمع الألفاظ التي رأوا أنها يمكن أن تتدرج تحت هذا الموضوع (الإبدال)، وما يمكن أن يقال إنّ المحدثين لهم فضل الترتيب على وفق ضوابط تنضبط فيها هذه الألفاظ، ووضع منهج تترتب فيه ألفاظ هذا الموضوع.

ولقد صنّفه بعض المحدثين مع الاشتقاق كعبد الله أمين<sup>(1)</sup>، على أنه الاشتقاق الكبير، وتابعه طنطاوي دراز<sup>(2)</sup>، وأسماه الاشتقاق الإبدالي، إلّا أن فؤاد حنا ترزي<sup>(3)</sup> كان يصرّ على إخراجهم من الاشتقاق. وناقشه عبد الله العلايلي<sup>(4)</sup> في ما درس من لغة العرب. وعني به المختصون بدراسة فقه اللغة<sup>(5)</sup>، ودرسوه ضمن طرائق تنمية اللغة العربية وأنّه وسيلة من وسائل إثرائها ضمن دراسة الاشتقاق.

وعلى أيّة حال فإنّ ظاهرة الابدال من الظواهر التي تعتمد الاستبدال الصوتي، ويرى إبراهيم أنيس<sup>(6)</sup> حين استعراض الكلمات التي فسرها اللغويون على أنّها من الابدال حيناً، أو هي في

---

(1) ينظر: الاشتقاق: 331 وما بعدها.

(2) ينظر: ظاهرة الاشتقاق في اللغة العربية: 327 وما بعدها.

(3) ينظر: الاشتقاق: 336 وما بعدها.

(4) ينظر: مقدمة لدرس لغة العرب: 239.

(5) ينظر: الفلسفة اللغة: جرجي زيدان، 60، ومن اسرار اللغة- د. ابراهيم انيس، 51، ودراسات فقه اللغة- د. صبحي الصالح، 211، ونشوء اللغة ونموها واكتهاها- انستاس مارس الكرمل، 18، وفقه اللغة- د. علي عبد الواحد وافي 84 وفقه اللغة وخصائص العربية- محمد المبارك،\*\*\*، والوجيز في فقه اللغة- محمد الانطاكي، 427، وعوامل التطور اللغوي- د. عبد الرحمن حماد، 29، ومظاهر التطور في اللغة العربية المعاصرة- د. نعمة رحيم العزاوي، 508.

(6) ينظر: من اسرار اللغة، 59.

القسم الآخر منها كان نتيجةً لتباين اللهجات، ويعلّل أنها جميعاً من نتائج التطوّر الصوتي "أي أن الكلمة ذات المعنى الواحد حين تروي لها المعاجم صورتين أو نطقين، ويكون الاختلاف بين الصورتين لا يجاوز حرفاً من حروفها" على أنّ إحدى الصورتين أصل، والأخرى فرع عنها أو تطوّرت منها، ودراسة الصوتيم توقفنا على الصلات بين الحروف وصفات كلّ منها على وفق علاقات قد قال بها القدماء.

وقسم تلك الكلمات التي ذكرها اللغويون يمكن الربط بين صورها على ثلاث طوائف<sup>(1)</sup>:  
**الطائفة الأولى:** كلمات رويت بنطقين، ونسب كل نطق لبيئة من بيئات العرب في شبه جزيرة العرب، أو الى قبيلة من القبائل العربية نحو: يقول أهل الحجاز \_ (جبريل) وقبيلة تميم تقول (جبرئيل)، ونقلًا عن الفراء: يقول أهل الحجاز وطئ (فاطت نفسه)، وقضاعة وقيس يقولون (فاضت نفسه)، وغيرها.

يفترض انيس ان الحقبة الزمنية بين ظهور الإسلام، وجمع اللغة كانت كافية لحدوث التطوّر الصوتي؛ لأن ثمة زمناً طويلاً بين استعمال اللفظه الأولى واللفظة الثانية<sup>(2)</sup>.  
**الطائفة الثانية:** كلمات رُوي لكل منها نطقان، ونسب أحدهما لبيئة معينة، أمّا الآخر فلم ينسب لطائفة، ويعدّها انيس الطائفة التي تمثّل الكثرة الغالبة، نحو: (الاتافي) هي عند تميم (الاثاني)، أو (الرز) ينطق به في عبد القيس (الرنز)<sup>(3)</sup>.

ويفترض أن الكلمة المنسوبة ربّما تكون أقل فصاحة، أو هي الأقل شيوعاً، وهي الصورة الحديثة أي الفرع، والأولى هي الأصل.

**الطائفة الثالثة:** كلمات روت المعاجم لكّ منها نطقين، ولا ترجح المعاجم أيّاً من النطقين على الآخر، فكأنهما متساويان في الفصاحة والشيوخ، وبذا لا تنسب المعاجم أحد النطقين لبيئة معينة من البيئات العربية<sup>(4)</sup>.

---

(1) ينظر: من اسرار اللغة: 59.

(2) ينظر: من اسرار اللغة: 59-61.

(3) ينظر: من اسرار اللغة: 61-62.

(4) ينظر: من اسرار اللغة: 63.

وهذه الكلمات أوحى بفكرة الإبدال في العربية، ومن هنا جاءت فكرة أن النطقين متساويان، وإنّ هذا الإبدال أي حرف بحرف هو من سنن العرب في كلامها، ويمكن ردّ هذه الكلمات إلى التطوّر الصوتي.

أمّا معرفة الاصل في النطقين فيتمّ على النحو الآتي:

1. حينما يرد لأحد النطقين نص قديم عُدّ هو الاصل، ويبحث بعد ذلك عن سر تطوّره، نحو: جدث=جذف، فلم نعرف الجذف، ولكن نعرف قوله تعالى: "فإذا هم من الاجداث الى ربهم ينسلون، يس 51" نحكم على ان الجدث هي الأصل، والجذف تطوّر منها في بيئة حضرية "تنزع الى قلة الوضوح السمعي في بعض الاصوات<sup>(1)</sup>" ، وهذا يحلّ أمره المعجم التاريخي.
2. أو أن يرد كل من النطقين في نصوص قديمة، وهنا تكون كثرة الشواهد بأحد النطقين ترجّح أصالته، والآخر فرع عنه. فالتهتان= التهتال التي رواها ابن السكيت، جاءت الشواهد الاكثر في التهتان، إذا قيست بالتهتال التي ورد فيها شاهد واحد أصالة التهتان على التهتال. وعليه أتفق المحدثون<sup>(2)</sup> على تقارب المخرجين في الكلمات المبدلة، مع بعض الفوارق التي قد تحصل بينهم مرجعها تفسير كلّ واحدٍ منهم بحسب فهمه للظاهرة، وهذا ما قال به أكثر القدماء.

يتّسع عبد القادر المغربي<sup>(3)</sup> في تفسير الإبدال، ويعده من الاشتقاق، ويسمّيه الاشتقاق الاكبر، ويشترط فيه المناسبة بين المعنى ومخرج الحرفين، ففي نهق، ونعق، تقاربا في المعنى، تبادلا في حرفي العين والهاء؛ لتناسب مخرجيهما، فمخرجهما الحلق، مع التقرير بصعوبة التعرف على أيّ النطقين أصل وأيّهما فرع منه.

---

(1) من اسرار اللغة: 63.

(2) ينظر: نشوء اللغة العربية- الكرمل: 18، والاشتقاق والتعريب- المغربي: 12، والفلسفة اللغوية- زيدان: 60، والاشتقاق- عبد الله امين: 370.

(3) ينظر: الاشتقاق والتعريب: 12.

أمّا توسعه في المفهوم فهو في إبدال الحرف الثاني من الفعل المضعف الثلاثي حرفاً آخر، ويبدو أنّ هذا يصلح مع الحروف الهجائية جميعاً، مع اخراج شرط التناسب في الحرف المبدل والمبدل منه، نحو: رصّ - رصف، ورَجّ - رَجَل، ورَجّ - رجف<sup>(1)</sup>.

وقد يحدث في الحرف الأخير من الفعل الناقص، نحو: رسا - رسب، وسما - سمق، وهذى - هذر، وقد يتوالد الناقص من المضعف، نحو: ربّ - ربا، طمّ - طما، ويتوالد الأجوف من المضعف كذلك، نحو: ضرّه - ضاره، وكعّ عن لقياه كاع.

أمّا عبد الله أمين<sup>(2)</sup> فقد اشترط العلاقة بين الحرفين (المبدل والمبدل منه)، ولا تترك هذه العلاقات إلّا بمعرفة دقيقة بمخارج الاصوات وصفاتها، فيحدث الإبدال لعلاقة صوتية، وهذه العلاقات هي التي تسوّغ الإبدال، وقد نوّهنا بها في ما سلف من البحث وهي:

1. التماثل: وهو اتحاد الحرفين مخرجاً وصفة: كالباءين، والتاءين والثاءين وغيرها.

2. التجانس: ويكون في اتفاق الحرفين مخرجاً واختلافهما صفة: كالدال والطاء.

3. التقارب: ويكون في إحدى العلاقات الآتية:

أ. تقارب الحرفين مخرجاً واتحادهما صفة: كالحاء والهاء.

ب. تقاربهما مخرجاً وصفة: كاللام والراء.

ت. تقاربهما مخرجاً وتباعدهما صفة: كالدال والسين.

ث. تقاربهما صفة وتباعدهما مخرجاً: كالشين والسين.

4. التباعد: ويتم بأحدى العلاقتين:

أ. تباعد الحرفين مخرجاً واتحادهما صفة: كالنون والميم.

ب. تباعدهما مخرجاً وصفة: كالميم والصاد.

وقد استعنت بهذه العلاقات فيما أوردته من امثلة في خاتمة الفصل لوجاهتها.

وأما جرجي زيدان<sup>(3)</sup> فلم يخرج عن دائرة العلة الصوتية، ويرى وقوعه في الأصوات التي هي من مخرج واحد، أو أن تكون مخارجها متقاربة، وأنّه واقع "بين الأحرف المتقاربة في حكاية

(1) ينظر: الاشتقاق والتعريب: 13.

(2) ينظر: الاشتقاق: 352

(3) ينظر: الفلسفة اللغوية: 65.

أصواتها ولو كانت مخارج متباينة<sup>(1)</sup>، وأسبابه في الغالب نتيجة علة صوتية في أعضاء النطق في بادئ الأمر، ثم بالاستعمال تحفظ التنوعات، وربما خصص الاستعمال كل تنوع لفظي بتنوع معناه الأصلي.

ويطبق ذلك على عامية مصر، فكلمة (ثقليل) أبدل الثاء فيها تاءاً وسيناً، وبذا توالدت كلمتان جديدتان هما (ثقليل، وسقيل) ويردّ ذلك الى الإبدال، ويورد كذلك أمثلة أخرى يربط فيها أن ما حدث من إبدال هو كان في أصل الكلمة في اللغات الجزرية (السامية). وهو بهذا لم يخرج عمّا قال به لغويون سبقوه قدماء ومحدثون، وهو التقارب الصوتي، أو التماثل، أو التجانس.

وأنوه بنظرة العلايلي<sup>(2)</sup> للإبدال التي تكاد تكون نظرة مختلفة عن غيرها من نظرات اللغويين المحدثين من معاصريه، فهو يسميه الإبدال الاشتقاقي أو المعاقبة، ويقرر ابتداءً أنه لا يراد به الإبدال الصرفي، وأنه يجب التفريق بينهما، إذ الأول يختص بالدرس اللغوي، والثاني من اختصاص الصرفيين، وأن الإبدال اللغوي أو الاشتقاقي واقع بين الحروف المتقاربة في المخرج أو الصفة، وهنا يوجب التفريق بين أوجه التبادل، وعلى حسب نظريته أنه واقع في ثلاث شعب هي<sup>(3)</sup>: أ. الإبدال الطبيعي: كما في اختلاف اللغات، فهو متأثر بعوامل النشأة اللغوية، وبما يحدها، ومن شواهد الاختلاف اللهجي.

ب. الإبدال الاشتقاقي: وهو المعاقبة، وهو موضوع الدرس اللغوي، والمقصود به، ويستفاد منه في إعداد الثروة اللغوية، وهو يثري اللغة.

ت. الإبدال الصرفي: وهو الإعلال وما اليه، وهذا من اهتمام الصرفيين.

ويخرج فؤاد حنا ترزي<sup>(4)</sup> بالإبدال عند القدماء بمفهومين للإبدال اللغوي:

أولهما واسع ويشمل جميع حروف الهجاء؛ لأن ثمة خلافاً قد وقع بين الأحرف التي يقع فيها الإبدال، فمنهم من حددها، ومنهم من أطلقها. ثانيهما المفهوم الضيق الذي يشترط فيه:

(1) الفلسفة اللغوية: 60.

(2) ينظر: مقدمة لدراسة لغة العرب: 239.

(3) ينظر: مقدمة لدراسة لغة العرب: 240-241.

(4) ينظر: الاشتقاق: 336 وما بعدها.

1. كون الحروف المتعاقبة متقاربة المخارج.

2. أن تكون إحدى اللفظتين أصلاً للأخرى.

3. ألا تكون إحدى اللفظتين لغة في الثانية (لهجة).

لأن تمييزه بهذا المعنى يكون عسيراً؛ "ذلك لأنّ اللفظة التي يصيبها الابدال قد تصبح مع الزمن أصلاً كأختها بعد دوام استعمالها واكتمال تصريفها، فليس من سبيل -اليوم مثلاً- إلى التمييز ما هو أصل مما هو فرع نحو ثلب- ثلم ونعق - نهق.

ولم يخرج به عن الاجماع العام في تقارب الحرفين المبدلين مخرجاً، أو صفة، ونراه يضعف القول بأنّ الابدال من الاشتقاق؛ ذلك لأن الابدال ظاهرة صوتية لا تنتمي الى الاشتقاق، وهي ظاهرة تحدث في اللغات الجزرية (السامية) بلا استثناء.

وهو عند عبد الحميد حسن<sup>(1)</sup> تغير يحدث في لفظ من الألفاظ نتيجة تطوّر صوتي تحدثه الاجيال المتعاقبة، على أن المعنى يبقى على حاله.

ويرى ابراهيم أنيس<sup>(2)</sup>، ويوافقه صبحي الصالح<sup>(3)</sup>، أنّ كثيراً من الالفاظ المبدلة تكون نتيجة للتصحيف الذي قد يطرأ على الألفاظ، ويوافقهما في ذلك نعمة العزاوي<sup>(4)</sup>، أنّ من الكلمات قد اقمحها اللغويون في مسائل الإبدال، وهي ليست في الحقيقة إلا وليدة التصحيف، ويعدّها من الظواهر التي تركت آثاراً واضحة، فيما روى لنا من الالفاظ اللغوية- بل إنّها شوّهت بعض القراءات القرآنية، اذا اعتمد بعض القراء على المصاحف وحدها، وينشأ التصحيف أصلاً من طبيعة الخط العربي.

وتقارب صور الحروف، وقد ألفت الكتب في هذا الموضوع:

1. التنبيهات على اغلاط الرواة لعلي بن حمزة (375هـ)
  2. شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف لأبي احمد العسكري (382هـ)
  3. التنبيه على حدوث التصحيف لحمزة بن الحسن الاصفهاني (460هـ)
- ومن امثلة الابدال مما جاء لدى القدماء:

(1) ينظر: الالفاظ اللغوية: 81.

(2) ينظر: من اسرار اللغة: 69.

(3) ينظر: دراسات في فقه اللغة: 236.

(4) محاضرات د. نعمة رحيم العزاوي على طلبة الدكتوراه للعام الدراسي 1999-200.



1. تبادل القاف والكاف: تبدل القاف من الكاف، ذلك أنهما حرفان لهويان مخرج القاف من أقصى اللسان مما يلي الحلق، ومخرج الكاف من أقصى اللسان بعد مخرج القاف، جاء في قولهم: "قد قشطت عن جلده وكشطت<sup>(1)</sup>" فالكشط أقوى من الكشط؛ ذلك لأنَّ القاف صوت مجهور، والكاف صوت مهموس<sup>(2)</sup>، والجهر أقوى من الهمس، ولقد ذكر الفراء أن الكشط في قريش، وقيس، وتميم، والكشط في اسد<sup>(3)</sup>.

فعلى ما ذكر الفراء أن هذا الإبدال واقع في اختلاف اللهجات، وإلى هذا أشار دارسو اللهجات<sup>(4)</sup>. أمّا أن قريشاً تنطقه بالكاف، فلأن قريشاً تميل إلى الأصوات المهموسة؛ لأنَّ بيئتها حضرية نطقها بالكاف، وتجنح البيئات البدوية إلى الأصوات المجهورة الشديدة، لهذا نطقوها بالقاف، والقاف كما وصفها دارسو الأصوات، أعمق في مخرجها من الكاف.<sup>(5)</sup>

2. أورد ابن جنّي صوراً من الإبدال مما يتغير فيه المعنى، فيما هو ما تقاربت حروفه لتقارب المعاني، قوله: "ومن ذلك قول الله سبحانه: "ألم تر أننا أرسلنا الشياطين على الكافرين تؤزّهم أزاً، مريم 83" أي تزعجهم وتقلقهم، فهذا في معنى تهزّهم هزاً<sup>(6)</sup>"، فالهمزة أخت الهاء، فكلاهما صوت حلقي نسب إلى أقصى الحلق، الهمزة صوت مجهور، والهاء صوت مهموس، لذا كانت الهمزة أقوى من الهاء، فكان لمعنى بالهمزة أقوى وأعظم في النفوس من هزّ.

ومثله (العسف، والأسف)<sup>(7)</sup> فالعين أخت الهمزة لأنهما صوتان حلقيان العين مخرجها من وسط الحلق، والهمزة من اقصاه، الهمزة والعين صوتان مجهوران الهمزة صوت شديد، والعين صوت متوسط بين الشدة والرخاوة، لذا كان الأسف "يعسف النفس وينال منها"، واسف النفس اغلظ من التردد بالعسف.

(1) الإبدال - ابن السكيت: 113.

(2) الكتاب - سيبويه: 434/4.

(3) الإبدال: 113-114.

(4) ينظر: اللهجات العربية في التراث - د. احمد علم الجندى: 462/2.

(5) ينظر: اللهجات العربية في التراث: 463-462/2.

(6) الخصائص: 146/2.

(7) الخصائص: 146/2.

3. وذكر ابن جنّي قولهم: "الوسيلة، والوصيلة" تجانس السين والصاد مخرجاً، لكن اللفظ بالصاد أقوى لما فيها من الاستعلاء، فالوصيلة أقوى من الوسيلة معنى؛ وذلك أنّ التوسّل ليست له عصمة الوصل والصلة، بل الصلة أصلها من اتصال الشيء بالشيء ومماسته له<sup>(1)</sup>، ومما نلاحظه أن ابن جنّي قد ربط بين تبادل الصوتين قوة معنى اللفظ وضعفه على أن بين المعنيين مناسبة واشتراك، فالصوت الأقوى للمعنى الأقوى.

ومثله سدّ، وصدّ على المذهب نفسه، يكون السدّ دون الصدّ معنى، "لأن السدّ للباب يسدّ، والمنظرة ونحوها، والصدّ جانب الجبل والوادي، والشعب، وهذا أقوى من السدّ، الذي قد يكون لثقب الكوز، ورأس القارورة"<sup>(2)</sup> وإنّما القوة في معنى الصدّ على السدّ، لما ذكرت من قوة الصاد.

ومنه ما جاء من قول ابن جنّي في القسم، والقسم؛ "فالقسم أقوى فعلاً من القسم؛ لأن القسم يكون معه الدق، وقد يقسم بين شيئين فلا نيكاً أحدهما"<sup>(3)</sup>.

وكذلك في قولهم سويق، ومساليق، ابدلت السين صاداً لتكون صويق، ومصاليق. نقول صقت، وصبقت، والصلطق، القاف هنا أبدل السين صاداً، إذ الأصل فيها سقت، وسبقت، والصلطق، حصل هذا الإبدال على ما رأى أبْن سِيده، أنّ القاف "من أقصى اللسان، فلم تنحدر انحدار الكاف إلى الفم، وتصعدت إلى ما فوقها من الحنك"<sup>(4)</sup>، ودليله على ذلك: "أنّك لو جافيت بين حنكك فبالغت ثم قلت: قَقْ قَقْ، لم ترَ ذلك مخلاً بالقاف" وإذا فعلنا ذلك مع الكاف وكان بعدها حرف من حروف اللسان أخلّ ذلك به، وذلك يكون دليلاً على أن معتمداً على الحنك الأعلى، لذلك أبدلوا من السين حرفاً أشبه الحروف بالقاف، وهو الصاد.

(1) الخصائص: 160/2.

(2) الخصائص: 161/2.

(3) الخصائص: 161/2.

(4) المخصص: 272/13.

أما ابن السيد البطليوسي<sup>(1)</sup> (521هـ) فيلخص جواز ابدال الصاد من السين في أنها إذا وقع بعدها غين، أو خاء، أو عين، أو قاف، أو طاء، وساق لها شاهداً من القرآن الكريم فيقوله تعالى: "كأنما تساقون الى الموت، الأنفال6" ويمكن أن تكون يصاقون، وقوله تعالى: "مس سقر، القمر48" وتكون سقر. ومثل ذلك: سخر - وصخر، والسرط - والصراط باتفاق المعاني.

ومما قدمه البطليوسي في تبادل السين والصاد باختلاف المعنيين مما أطلق عليه "باتفاق الابنية واختلاف المعنى"<sup>(2)</sup>، أورد الكلمات: "العصص، والعسس، والعصص - بالصاد، والعصص، والعصص، والعصص - أربع لغات عَجِبُ الذنب،...، والعسس - بالسين: الخفيف في كل شيء، يقال ذنب عسس"<sup>(3)</sup>.

"العصد، والعسد: العصد بالصاد، مصدر عصدت العصيدة، اذا لويتها بالمغرفة، ومصدر عصد الرجل: اذا مالت عنقه عند الموت... وعصدتهم البالا عَصدا: أحاطت بهم، وكذلك كل ما التوى بعضه على بعض، ومنه قيل لموضع القتال: عسود، والقصد - بالسين الجماع، وقد حكي عَصِد - بالصاد - وعزد - بالزاي"<sup>(4)</sup>.

و"الصاعد، والساعد: الصاعد - بالصاد - المرتقي في الجبل ونحوه، ومنه سُمي الرجل صاعداً، والساعد - بالسين - الذراع، والساعد أيضاً ذراع من حديد يُلبس فوق الساعد، والساعد: سيل الماء الى الوادي، والساعد مجرى المخ في عظم الظليم، والساعد: عرق يجري من اللبن الى الضرع"<sup>(5)</sup>، وقد أورد أمثلة كثيرة مثل هذا، لكنني آثرت أن أذكر شيئاً من صنيع الرجل في هذا المجال.

لقد ذهب ابن جنّي في الإبدال، ولا سيما في الأصوات المتقاربة، الى أبعد من ذلك، فقد أظهر لنا في أثناء عمله تبادلاً يحدث بين صوتين أو ثلاثة في الكلمة، وذكر: "وقد تقع المضارعة في الأصل الواحد بالحرفين"<sup>(6)</sup>.

(1) الفروق بين الحروف الخمسة: 709.

(2) الفروق بين الحروف الخمسة: 373 وما بعدها.

(3) الفروق بين الحروف الخمسة: 374.

(4) الفروق بين الحروف الخمسة: 375-376.

(5) الفروق بين الحروف الخمسة: 377.

(6) الخصائص: 149/2.

من ذلك قولهم: "السحيل، والصهيل" واستشهد لصحة ذلك بقول زهير:

كَأَنَّ سَمَحِيلَةَ فِي كُلِّ فَجْرٍ عَلَى أَحْسَاءٍ يَمْؤُودٍ دَعَاءٍ

فالسحيل من (س ح ل)، والصهيل من (ص ه ل)<sup>(1)</sup>، وقد علق إلى أَنَّ الصاد أخت السين، وَأَنَّ الهاء أخت الحاء، وكلا الصوتين متقارب مخرجاً.

أَمَّا الكلمة (سحل) في الصوت و(زحر)، فالسين أخت الزاي، واللام أخت الراء. وقد وقف عند الفاظ كثيرة من هذا التقارب في قولهم (جَلَفَ)، و(جَرَمَ)، فقولهم الجلف للقشر، والجرم للقطع، فهما متقاربان في معنى الأصل، ومتقاربان لفظاً؛ لأنَّ ذاك من (ج ل ف)، وهذا من (ج ر م)، فاللام والراء متجانسان مخرجاً، والفاء والميم متجانسان كذلك مخرجاً، وكلاهما صوت شفوي<sup>(2)</sup>. ومثل ذلك: صال - يصول، كما قالوا سار - يسور، فالصاد أخت السين، والراء أخت اللام.

بل بالغ ابن جَنِّي في ما تبادلت حروفه الاصل ثلاثة حروف في الكلمة، وأورد أمثلة لذلك: (عصر الشيء، وقالوا أزلّه، اذا حبسه، فالعصر ضرب من الحبس)<sup>(3)</sup>، فالكلمة الأولى من (ع ص ر)، والثانية (أ ز ل)، العين أخت الهمزة، والصاد أخت الزاي، والراء أخت اللام. ومنها أيضاً: "وقالوا: الأزم: المنع، والعَصْبُ: الشد"<sup>(4)</sup> فمعنى اللفظين متقاربان، فالأولى من (أزم)، والثانية من (ع ص ب)، فالهمزة والعين، والزاي والصاد، والميم والباء، فكلّ زوجين من الأصوات متجانسان. ومثلها: السلب - والصرف، والغدر - والختل<sup>(5)</sup>.

(1) الخصائص: 149/2.

(2) الخصائص: 149/2.

(3) الخصائص: 150/2.

(4) الخصائص: 150/2.

(5) ينظر: الخصائص: 150/2.

## الفصل الرابع

### دلالة الكلمة في التركيب

- التركيب □
- الإعراب □
- النبر □
- التنغيم □
- السياق □

# المبحث الأول

## التركيب

يتناول هذا الفصل بالدرس والتحليل، مستوى وصلت اليه الكلمة، هو المستوى الثالث في الدرس اللغوي الحديث، ويعدّ هذا الفصل متمماً لما قبله، أي ندرس موقع الكلمة، وهي تتركّب مع غيرها من الكلمات، ويسمى هذا المستوى، مستوى التركيب Syntex، أو الجملة Sentence، ويدرسها مستوى النحو Grammer، إذ هو معنيّ بدراسة العلاقات الوظيفية القائمة بين الكلمات في الجملة، ولنبحث في معنى تأصيل المصطلح.

يفرّق دارسو اللغة قديماً وحديثاً، بين مستويين في الكلام، الأول هو مستوى البنية Morphology، وقد كان موضوع عناية الصرفيين، فألفوا فيه دراسات كثيرة، وكانت بجماعها تدور في فلك بنية المفردة، والثاني هو مستوى التركيب Syntex، الذي يعنى بالكلام مؤلفاً من عناصر لغوية، وكان محطّ عناية النحويين والبلاغيين.

فاللغة - أي لغة - لا يمكنها أن تقوم، وأن يكون لها كيان بمجرد وجود هذه الكلمات، وبنائها صرفياً، لأن الكلمة لا تكون ذات قيمة معنوية إذا لم تتركب في كلام متصل، ففي قولنا (ضرب موسى عيسى)، أو (ضرب عيسى موسى) نجد فرقاً، وهذا الفرق لم يأت من اختلاف الكلمات في بنائها، بل من اختلاف ترتيب كلماتها، وفهم المتلقي لها، وأن ترتيب الكلمات منوط بنمط من أنماط الجملة، فمثال جملة (درس محمد الموضوع) ورد الفعل بصيغة الماضي، ودلّ زمنه على ما مضى من الزمن، لكن إذا قلنا (إذا درس محمد الموضوع فهمه)، ففعل الجملة هو فعل ماضٍ، إلّا أن الزمن لم ينصرف الى الماضي، لأن الفعل (درس) ارتبط بفعل آخر في الجملة، ولا يعقل أن زمنه هو المضي مع أنّه ماضٍ، فالزمن منصرف الى زمن المستقبل؛ فإن صيغة الفعل إن كان ماضياً لا تكفي أن تتعرف منها المعنى القائم في الجملة، إذ لا بُد من دراسة الأنماط التي تتخذها الجملة في اللغة على وفق السياقات المعروفة في اللغة موضوع الدرس<sup>(1)</sup>.

(1) المدخل الى علم اللغة - حجازي: 19-20.

وأسوق مثلاً آخر في قولنا (لم يدرس محمد الموضوع)، فلا يكفي أن نعرف أنّ الفعل هو فعل مضارع، بل يجب أن نعرف السياق الذي وردت فيه الجملة، فالفعل مسبوق بـ(لم)، وهذه الأداة عملها النفي، وقلب الزمن، فالمثال إذن منفي في زمن الماضي، وقد كشف عن هذا المعنى والزمن، هو علاقة الأداة بالفعل.

فالوحدات الصوتية تكوّن الكلمات، والكلمات تكوّن الجمل على وفق أنماط مختلفة في سياقات مختلفة، وهذه الجمل ينبغي لها أن تحمل دلالات؛ ليستفيد السامع معنى متحصلاً من ذلك كله، وهذا ما يسمّى الدراسة الدلالية.

وما دمنا في صدد أنماط الجمل لتأدية معانٍ مختلفة، فاللغات -كما هو معلوم- لا تجري على منوال واحد في تأليف الفاظها ولا ترتيبها؛ وذلك لأنّ تصل الى دلالة معنى من المعاني، فلكلّ لغة من لغات الأرض طريقته، بل طرائقها في نظم الكلام، وهذا الأمر كما يرى السعران يلحظه من يشتغل في ميدان الترجمة من لغة الى لغة أخرى، فهذا النقل يظهر بوضوح على ما بين اللغات من اختلاف في أنماط تراكيبيها، ويسوق مثلاً لتأييد ذلك، الفرق في التركيب في اللغة الانجليزية، حينما تتقدم الصفة على الموصوف في قولهم clever boy، وترجمته (ذكي ولد)، فهذا مما لا يستسيغه التركيب العربي، ففي النظم العربي لا تتقدم الصفة على الموصوف بل يتقدّم الموصوف على الصفة فنقول (ولد ذكي)<sup>(1)</sup>.

وتظهر كذلك فروق في تركيب الجمل على هذا الأساس، هو النظام الأحادي للجملة الانجليزية، لكنّ نظام الجملة العربية نظام ثنائي، جملة اسمية، وجملة فعلية، مع ما بين اللغتين من فروق في نظم جملها.

ولا بد من أمرين مهمين ينتظمان الجملة بهما يتوالد المعنى التام في نفس المتلقي، ألا وهما:

أولاً: التعبير، ويقصد به ما تحمله الجملة من معانٍ تمثّل أفكاراً،  
وثانياً: الإشارة الى ما يربط بين هذه الافكار من العلاقات، ونضرب مثلاً في قولنا:  
زيدٌ يفهمُ، فالافكار التي تتوالد في الذهن هي (فكرة زيد) و (فكرة الفهم)، وجُمع بين الفكرتين في

(1) علم اللغة - السعران: 205.

نمط جملي ثابت (زيد يفهم)، وإذا قلنا (درس النحو مفيدٌ)، فالأفكار التي يمكن أن تتداعى هي (الدرس)، و(النحو)، و(الفائدة)، ويتركب كذلك في الإثبات الجملي، ما ذكرناه، وهذا هو النظر الحديث القديم للنحو العربي في دراسة الجملة، ويستحسن أن تستحضر الأحداث كما يقدمها الكلام، أي أن يكون النظر الى الصور اللفظية في علاقات بعضها و بعض، لتأدية الفهم المطلوب من الكلام، وأن يكون الترتيب التركيبي للجملة متطابقاً مع الأفكار المطلوب تأديتها، وعلى هذا جاءت عبارة فندريس<sup>(1)</sup>: "نحن نفكر بجملة"، فالتفكير والإدراك والإفهام، لا يكون بكلمات مفردات، بل بجملة مفيدة تامة المعنى.

لذلك كله نقف عند مفهوم الدارسين اللغويين للجملة، قديماً وحديثاً بشيء من الإيجاز غير المخلّ.

يُفهم من المسلّمات الأولى أنّ الكلام هو وسيلة التعبير الانساني، وما يصور في النفس من أفكار، منطلقة من الجهاز النطقي الإنساني، بغية إيصالها من مرسلٍ الى متلقٍ في المجتمع مستعمل اللغة على وفق نواميسها المتعارف عليها بين ابناء ذلك المجتمع.

وأقترن الكلام عند قسم من النحويين القدماء، بمفهوم الجملة، وذلك بادٍ ممّا رقنوه من حدود له، وقد عكفوا - النحويون القدماء - على دراسة الكلام وتحليله، وعرضوا في اثناء مباحثهم لعناصره، تحدّثوا عن الكلمة وعدّوها الوحدة الصغرى ذات الدلالة التي يتكون منها الكلام، وبذا انقسمت -الكلمة- لديهم على اسم، وفعل، وحرف، وقد ابنت ذلك في سالف البحث.

فلم يكن (الكلام) عند النحويين سوى القول واكتفائه بنفسه، ويجتمع فيه أمران، اللفظ والافادة<sup>(2)</sup>، أو أنه مؤتلف من كلمتين أو أكثر متضمنة الإسناد الأصلي<sup>(3)</sup>، ثم الإشارة الى ما يتركّب منه الكلام؛ لأن القدماء اشترطوا في الكلام التركيب، وبَيّن القدماء أن ما يتألف منه الكلام، وهو اسمان، أو فعل وأسم، أو فعل وأسم وحرف وأسم، أو فعل وأسم فعل، وهكذا وبهذا فقد حددوا العناصر الاساسية التي يبني عليها الكلام<sup>(4)</sup>.

(1) اللغة: 105.

(2) التصريح على التوضيح: 19/1.

(3) شرح الرضي على الكافية: 8/1.

(4) ينظر: الجملة العربية - محمد ابراهيم عبادة: 10.



وإنما حددوا الكلام بالإسناد؛ لأنَّ في الإسناد تمام معنى الكلام، فالإضافة تركيب، والوصف تركيب، والبدلية تركيب، إلّا أنها ليس فيها تمام المعنى المراد ههنا في الكلام، لذا حدّوه بالإسناد (المسند والسند إليه) على ما ذكر من نظم الكلام .

وقد ذكروا احترازات من أنّ الكلام لا يكون كلاماً ولا جملة، إلّا إذا استوفى ركني الاسناد، وهم بذلك يشيرون الى ما يتألف منه الكلام، وما زاد على ركني الاسناد فيعدونه فضلات، وهي فضلات إعرابية، لكنها ليست فضلات في المعنى.

ومما يبيّن العلاقة بين الكلام والجملة اتجاهاً:

### الاتجاه الأول:

هو الذي يرى أنّ الكلام هو الجملة، أي يسوّي بينهما، وذلك مفهوم واضح عند سيبويه في باب المسند والمسند إليه<sup>(1)</sup>، ويفهم منه أنّ الكلام هو الجملة المستقلة بنفسها الغانية عن غيرها لقوله: "وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم عنه بُدّاً، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنيّ عليه، وهو قولك عبدُ الله أخوك، وهذا أخوك"، وقوله المبنيّ عليه يقصد به الخبر.

ويحدّ ابن جنّي الكلام بالجملة في قوله: "أمّا الكلام فكلّ لفظٍ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل، نحو: زيدٌ أخوك، وقام محمّد، وضربٌ سعيدٌ، وفي الدار أبوك.." <sup>(2)</sup> وواضح من تمثيله أنّ فكرة الجملة مبنية عنده على أساس المسند والمسند اليه، فكرة الاسناد، التي قال بها أكثر من واحد من النحويين القدماء، ويبدو واضحاً من فهمه أنّ الجملة عنده منقسمة على قسمين هما، الجملة الاسمية، والجملة الفعلية.

ويسوّي الزمخشري<sup>(3)</sup> في حدّه بين الجملة والكلام ، لأنّ الكلام عنده هو "المركب من كلمتين اسندت احدهما الى الأخرى، وذلك لا يتأتى إلّا من اسمين كقولك: زيدٌ أخوك، وبشرٌ صاحبك، أو من فعل واسم نحو قولك: ضرب زيدٌ، وانطلق بكر، ويسمّى جملة"، فالكلام هو الجملة بدلالة ركني الاسناد، وتقسيم الجمل لديه على اسمية وفعلية، وهذا واضح من ظاهر قوله.

(1) الكتاب: 23/1.

(2) الخصائص: 17/1.

(3) المفصل: 6.

ويبدو أن بعضاً من النحويين التقليديين من الغربيين يتفق مع ما ذهب إليه النحويون العرب القدماء في تعريف الجملة الذي هو: "التعبير عن فكرة كاملة بما يتضمن مسنداً ومسنداً إليه (1)". ونجد من الباحثين المعاصرين من يرى أن الكلام هو الجملة ويساوي بينهما منهم عباس حسن الذي يعرف الكلام: "ما تركّب من كلمتين أو أكثر، وله معنى مفيد مستقل" (2)، ويقرر أيضاً أن يتوافر في الكلام أمران هما: التركيب، والافادة المستقلة، ويمثّل لذلك بأمثلة.

### الاتجاه الثاني:

يأتي بمقابل الاتجاه الأول من النحويين اتجاه آخر في فهمه للجملة، وهو اتجاه يفرّق بين الكلام والجملة، فالرضي لا يسوّي بينهما بل الجملة عنده (ما تضمّن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها، أولاً كالجملة التي هي خبر للمبتدأ). فالجمل المقصودة لذاتها هي جمل تستقل بذاتها و تعطي معناها بتركيبها الأولي مثالها: حضر محمد، وكان زيد حاضراً، ولعلك معنا (3).

وأشتمل تعريف الرضي على الجملة غير المقصودة بذاتها، وهي الجملة الواقعة خبراً، أو نعتاً، أو حالاً، أو صلة، أو نحوها، وهي جمل غير مستقلة، وانما ترتبط بجملة أكبر منها (4). وأمّا الكلام على رأي الرضي (5) فهو "ما تضمن الاسناد الاصلي وكان مقصوداً لذاته، فكل كلام جملة، ولا ينعكس".

ويتفق ابن هشام (6) مع ما ذهب إليه الرضي، فهو يقرر ابتداء أنّ بين الكلام والجملة عموماً وخصوصاً، فالكلام أخصّ من الجملة، وليس مرادفاً لها، فالكلام: "هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد: ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه"، ويبيّن بعد ذلك مكونات الجملة التي هي الفعل والفاعل، أو المبتدأ والخبر.

---

(1) الجملة العربية - إبراهيم عبادة: 29

(2) النحو الوافي: 15/1.

(3) الجملة - د. فاضل السامرائي: 5.

(4) الجملة - د. فاضل السامرائي: \*.

(5) شرح الكافية: 8/1.

(6) معنى اللبيب: 374/2.

والى مثل هذا ذهب الشريف الجرجاني<sup>(1)</sup> إلى أن "الجملة أعم من الكلام مطلقاً" وهي تعريفات نابعة من المنطق والفلسفة.

ويرتبط مفهوم الجملة عند عبد القاهر الجرجاني<sup>(2)</sup> بالنظم الذي هو السياق نفسه، لأنه هو القائل: "أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب بعض"، فالنظم هو التركيب، والتركيب هو الجملة، ويصف الإمام الجرجاني أقسام الكلام بدقة متناهية، وتعلق بعضها ببعض على وفق علائق يبين فيها المعنى ويدق، وبعد ذلك كله يربط بين أجزاء الكلام على أساس الإسناد "ومختصر كل الأمر أنه لا يكون كلاماً من جزء واحد، وأنه لا بُدّ من مسند ومسند إليه"<sup>(3)</sup>، وذلك عنده مرهون بالفصاحة.

وبذا يقتزن معنى الفصاحة عند الجرجاني بما تؤدّيه الكلمة من معنى، والكلمة هنا ليست مفردة خالية من تعلق بعضها ببعض، فالنظر في الكلمة قبل دخولها في التأليف، أمر واجب الالتفات إليه، قبل صيرورتها بصورة "بها يكون الكلم إخباراً، وأمرأً، ونهياً، واستخباراً وتعجباً، ويؤدي في الجملة معنى من المعاني التي لا سبيل إلى إفادتها إلا بضم كلمة إلى كلمة، وبناء لفظة على لفظة"<sup>(4)</sup>، هذا الربط بين أجزاء الكلام، وما تنبيهه من علائق، صلة حميمة تتمثل في ارتباط الكلمات بعضها ببعض، والوظيفة النحوية، والإعرابية، والمعنى، وهذه صلة دقيقة، تتمثل هذه النظرة في ارتباط معنوي بين العامل والمعمول، سواء كان العامل فعلاً واسماً، أم مبتدأ وخبراً.

فلم يخرج الجرجاني بمفهوم جديد للجملة، لأنه لم يغفل الإسناد، ولم يتسهّل بأمر التأليف - التركيب - لكنه بعثه من جديد في أثناء ربط النحو بما تؤدّيه الكلمة من معانٍ في أثناء تركيبها في كلام، أي ربط النحو بمعاني الكلام، والعلاقات النحوية، إعرابية، ورتبة، فكل ترتيب في الجملة عنده له معنى غير المعنى السابق له، عبر وظائف نحوية في الجملة<sup>(5)</sup>.

(1) التعريفات: 48

(2) دلائل الاعجاز: 48.

(3) دلائل الاعجاز: 51.

(4) الدلائل: 90.

(5) الدلائل: 98.

وتعرف الوظائف النحوية عنده بـ (معاني النحو)، فالوظيفة بهذا المفهوم تكون المعنى المحصل عبر الاستعمال الدقيق للألفاظ، أو الصور الكلامية في سياق الجملة المكتوبة أو المنطوقة على المستويين التحليلي والتركيب، إذ المقصود بالوظائف النحوية، المعاني النحوية<sup>(1)</sup>.

وحاصل الأمر من ذلك كله، أن الجملة عند القدماء هي التركيب، والدرس النحوي كفيل بأن يعالج تحليل الجملة، على أساس ما رُكبت منه، ودراسة العلاقات القائمة بين الكلمات التي هي هدفنا في الدرس اللغوي الحديث.

وتنقسم الوظائف النحوية على قسمين<sup>(2)</sup>:

**أولها:** وظائف نحوية عامة: وهي المرتبطة بالمعاني العامة المستفادة من الجمل والأساليب. بشكل عام، وتتمثل هذه الوظائف أو المعاني فيما تدل عليه الجمل (التركيب) أو الأساليب على الخبر، والإنشاء، والاثبات، والنفي، والتأكيد، وفيما تدل عليه من أنواع الطلب، الاستفهام، والأمر، والنهي، والعرض.. وغيرها، وتتمثل الوظائف في قدرة الجملة على الإفصاح وذلك باستعمال الاحالة، والصوت، والمدح، والذم، وأن تكون قادرة على الإفصاح عن التعجب والقسم، باستعمال اداة التعجب الخاصة الدالة على ذلك المعنى.

**ثانيها:** وظائف نحوية خاصة: وهي المتصلة بمعاني الابواب النحوية، وتتضح تلك الصلة بين الوظيفة النحوية الخاصة، والباب النحوي، ويتمثل في وظيفة الفاعلية التي يؤديها الفاعل. والمفعولية التي يؤديها المفعول.. وهكذا، فمثلاً أن الأسماء والصفات والضمائر من بين أقسام الكلم تصلح أن تكون فاعلاً، فالفاعل باب نحوي، وأمّا الفاعلية فهي وظيفته النحوية الخاصة بالكلام.

ويقتضينا هذا الفهم أن نتعرف أنواع الكلمات وما تؤديها من الوظائف النحوية في ضمن الباب النحوي الموضوع، فالاسم الفاعل يؤدي وظيفتين احدهما: صرفية عامة، في دلالتها على المسمى، أو وظيفة التسمية. والآخرى: نحوية خاصة هي الفاعلية التي تتمثل في إسناد الفعل

(1) أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة- د. فاضل الساقى: 209.

(2) أقسام الكلام العربي : 209 - 212

إليه، وهكذا إن معرفة تنوع الكلمة، وما يمكن أن تؤدّبه من الوظيفة النحوية ضرورية لدراسة المعنى.

يختلف شكل الجملة العربية عن غيرها من أشكال الجمل في اللغات الأخرى، وقد أسلفت الكلام على هذا الأمر، وبذا يكون فهم اللغة مبنياً على (الشكل والوظيفة)، أي شكل الجملة، ووظائف الكلمات في علائقها النحوية بعضها مع بعض، وهذه الاشكال الجمالية تختلف بحسب عرف اللغة واصطلاحها، وطبيعتها، فكل وظيفة نحوية في اللغة العربية تتخذ لها صورة شكلية للتعبير عنها.

وتأخذ العلاقات بين الكلمات أو العبارات، أو الجمل معناها من سياق الكلام وتقوم على أساس ظواهر شكلية من شأنها أن تحكم العلائق بين الكلمات بعضها ببعض، وتجعل من اللغة وسيلة مفهومة بين مستعمليها، ولا بُدّ من وجود روابط، إذ بدونها لا تكون قيمة معنوية للكلام، وإنما يكون مجرد رصف كلمات مبعثرة بلا قيمة، وأن هذه الروابط على مستوى السياق تكون على ثلاثة<sup>(1)</sup>:

1. التماسك السياقي Transitivity: ويقصد به الترابط بين الكلمات في الوظائف التي تؤدّيها كل كلمة منها بالنسبة للأخرى في الكلام، كأن الكلمة تؤدّي معنى الفاعل بالنسبة للفعل، أو وظيفة المبتدأ بالنسبة للخبر، فكل كلمة تؤدّي وظيفتها النحوية بحسب نظام اللغة ممّا يؤدّي الى التماسك بين كل كلمة وأخرى من الكلمات في السياق.
2. التوافق في السياق Concord: وهذا يقتضي الترابط بين أجزاء الكلام من حيث الشخص (المتكلم، والحضور، والغيبة)، والعدد (الإفراد، والتثنية، والجمع)، والنوع (التذكير، والتأنيث)، ويراعى كذلك في النظام اللغوي العربي أن يتطابق المبتدأ والخبر، وأسم الإشارة والمشار إليه، والصفة، والموصوف، ويحدث هذا نتيجة نظام ترد عليه اللغة موضوع الدرس، فبتأثيره تؤدّي الكلمات وظائفها، ويتماسك سياقها.

(1) ينظر: مناهج البحث في اللغة، د. تمام حستان: 203 وما بعدها، ونظرية النحو، د. محمد عيد: 206 وما بعدها.

3. التأثير السياقي Convergence: التماسك والتوافق أثران من آثار التأثير السياقي الملحوظ في تركيب الجملة، والروابط التي تربط بين الكلمات في سياق كلامي، ويزيد عليه تمام حسن التطيريز اللغوي<sup>(1)</sup>، وباختلاف الوظائف النحوية في سياق الكلام يختلف التعبير عنها. فكل لغة من لغات العالم تعرض معانيها، بما يُناسب طبيعة اللغة موضوع الدرس، وخصائصها التي تمتاز بها، والمعاني في لغتنا العربية نتلقاها بالترتيب الذي يقدمه إلينا الكلام، أي في الصور أو الأشكال التي يظهر بها الكلام<sup>(2)</sup>. وتدرس المباحث الآتية التركيب Syntex أي مستوى النحو: الذي يختص بتنظيم الكلمات في جمل أو مجموعات كلامية على رأي ماريو باي<sup>(3)</sup>. لذا ستكون الموضوعات التي يتناولها هذا الفصل هي من اختصاصات التركيب وهي:

1. ظاهرة الاعراب.
2. النبر.
3. التنغيم.
4. السياق.

## المبحث الثاني

### ظاهرة الإعراب :

قبل الخوض في الظاهرة نبين مخارج الحركات في العربية. نبدأ بالحركات القصيرة وهي: الكسرة والفتحة والضمة. ونبدأ بالكسرة لأنها أقوى الحركات الثلاثة في النظام النحوي.

1 - فالكسرة حركية منفتحة أمامية وهي: مفخمة مع أصوات الإطباق، وهي الصاد والضاد والطاء و الظاء. وهي في الحالة الوسطى بين التفخيم والترقيق مع القاف والغين والحاء. وهي مرفقة مع الأصوات الأخرى. وهي بعض الياء وإن كان بعض علماء اللغة يسميها الياء الصغيرة أو الياء القصيرة.

أما وظيفتها في النحو: فهي علامة جرّ للأسماء، و علامة بناء، و لها أثر مهم في

(1) مناهج البحث في اللغة: 206.

(2) ينظر: علم اللغة (مقدمة للقارئ العربي): 206.

(3) ينظر : أسس علم اللغة : 44

التفريق بين معاني الكلمات، و إن كان هناك خلاف بين بعض العلماء الذي يرون أن التأثير في المعنى يكون ناتجاً من الفروق بين الحروف و ليس الحركات، وأن تنوين الكسر يتكون من كسرتين، وله وظيفة صرفية، وعروضية، فالكسرة في علم العروض نعطيها حركة واحدة وهي (ح) والتنوين في الكتابة العروضية يكتب نوناً. وحينما تشيع في العروض تكتب ياء.

2- الضمة: وهي لهوية مغلقة خلفية. وتكون مفخّمة مع أصوات الإطباق وتكون بين التخميم والترقيق مع القاف، والغين، والخاء، وتكون مرفقة مع الأصوات الأخرى. وهي بعض حرف الواو.

وأما وظيفتها في النحو: فهي: علامة رفع الأسماء والأفعال، وعلامة بناء، وصوت الحركة أو ما يسمى بالصائت هو: النواة أو المركز للمقطع الصوتي. وعروضياً تكتب حركة واحدة (ح). وتنوين الضم يكتب نوناً. وحينما تُشبع الضمة تكتب في العروض واواً، وكذلك تأثيرها في المعنى يكون في الحروف.

3 - الفتحة وهي مركزية : وقد تكون مفخّمة مع أصوات الإطباق وهي: الصاد و الضاد و الطاء و الظاء، وفي الحالة الوسطى بين التخميم و الترقيق مع القاف و الغين و الخاء ، و لكنها مرفقة في المواقع الصوتية الأخرى .

وظيفتها النحوية علامة النصب في الإعراب، والبناء على الفتح. وعروضياً تكتب حركة واحدة(ح) وفي حالة الإشباع تكتب ألفاً. وتنوين الفتح يكتب نوناً عروضياً حسب ما ينطق.

وأما الحركات الطويلة: وهي صوت مجهور (أي تهتز معه الأوتار الصوتية) الذي يحدث في أثناء النطق به أن يمر الهواء حُرّاً طليقاً عبر الحلق و الفم دون أن يقف في طريقة أي عائق أو حائل، ودون أن يضيق مجرى الهواء ضيقاً من شأنه أي يحدث احتكاكاً مسموعاً. وهذه الحركات هي: الكسرة الطويلة والضمّة الطويلة والفتحة الطويلة، وهي ما تعرف بحروف المد. وهي عروضياً تُكتب حركتين (ح ح). وسنحلل هذه الحركات ونبين وظائفها.

1 - الكسرة الطويلة : وهي حرف المد الياء . ويجب أن نفرق عروضياً بين هذه

الكسرة الطويلة والياء التي هي صامت و ليست صائتًا. فحينما نقول: لي: فالياء هنا حرف مدّ أي تكتب عروضياً كسرة طويلة بهذا الشكل: (لـ) و يرمز لها ب ص ح ح) مقطع طويل حينما نقول: يكتب فإنها هنا صامت وتكتب يـ و يرمز لها ب (ص) وهي هنا ليست كسرة طويلة.

ومن استعمالاتها هي: علامة إعراب حينما نقول: (مُعلمين) هنا حرف مد وعلامة إعراب لجمع المذكر السالم والمثنى. وعلامة اعراب للأسماء الخمسة.

2- الضمة الطويلة: وهي حرف المد الواو . و عروضياً هناك فرق بينها و بين الواو فمثلاً (وَلَد) هنا هي صامت و ليست صائتًا فالواو تكتب عروضياً (و - ص). و لكن حينما نقول زهور فهي هنا ضمة طويلة أي حرف مد و يرمز لها (ح ح) /زـ/ هـ - ر/.

ولها وظيفة نحوية علامة إعراب لرفع المذكر السالم وللأسماء الخمسة مثل: أبوك.

3- الفتحة الطويلة: وهي حرف المد الألف . و يرمز لها عروضياً ب (ح ح) مثل: (لا) تكتب بهذا الشكل (لـ) أي ص ح ح .

ولها وظيفة نحوية فهي علامة نصب المثنى والأسماء الخمسة.

ونحن لا نخالف ابن جني في وصفه لهذه الحركات بأنها توابع للحركات ومقصورة عنها وأن الحركات أوائل لها وأجزاء منها و أن الألف فتحة مشبعة و الياء كسرة مشبعة و الواو ضمة مشبعة.

شغلت ظاهرة الإعراب حيزاً كبيراً في الدرس اللغوي القديم، لذا نجد أن الدراسات النحوية في أغلبها لم تحظ بالدرس والتفصيل، والرفض والقبول مثلما حظي الإعراب قديماً وحديثاً، فظاهرة الإعراب موضوع قديم حديث، ولا غرابة في ذلك؛ لأن الإعراب لبّ الدرس النحوي، ونقول اليوم أن الإعراب له علاقة بإبراز معنى الكلمة على مستوى التركيب (الجملة)، فيرتبط الإعراب بالدرس النحوي من جهة، وبالدرس اللغوي من جهة أخرى، ولأنه كذلك عُدّ من اظهر القرائن اللغوية أثراً، وأعمقها تأثيراً.



والحركات الإعرابية على رأي دارسي الأصوات هي صوائت قصيرة، وهي ابعاض حروف المد كما قال ابن جني، فالضمة، والفتحة، والكسرة، والتنوين هو الغنة، حركات تصيف إلى الأسماء معنى وظيفيا، مبنى على أساس الموقع الإعرابي، ويمكن أن تكون الواو، والألف، والياء علامات إعراب لبعض الحالات، والحركات كلها تعطي الكلمة معنى سياقيا. لذا تعدّ قرينة سياقية معنوية، كما سبين، وعلى هذا الأساس جعلناها في جملة الموضوعات التي تعالج قضية الصوت والمعنى.

وقد خضعت هذه الظاهرة إلى الدراسة المعمقة ذات المعيار اللغوي الدقيق حيناً، وخضعت إلى الدراسة المنطقية الجدلية التي لا تنفع النحو واللغة من بعيد ولا من قريب حيناً آخر، هذا الأثر والتأثير جعل قسماً من الدارسين في القديم والحديث، أن يقفوا موقف إنكار هذه القرينة النحوية ذات الأثر العميق والبيّن في اللغة العربية، ردّ فعل للمغالاة التي أثّرت في تقدير اثر الإعراب.

وعلى هذا الأساس تفاوتت وجهات النظر في الإعراب، فكان من أظهرها بين منكر لهذا الأثر تماماً، أو لبعض علاماته، وقد فسّر بعضهم وجود العلامة الإعرابية على أساس من الانسجام الصوتي الحاصل بين الحركات المتجاورة، ولذا قبلت بعض الحروف بعض الحركات، وأثرها دون بعضها الآخر، وذهب قسم منهم إلى إنها علامات عشوائية جيء بها لمجرد المهلة في الكلام، وفي هذا تفصيل.

إلا أنني أجد أن الواقع اللغوي الأصيل، لا يؤيد الأنظار المنكرة لها، وليس بها حاجة إلى دفاع المدافعين عنها، لأن أثر الإعراب خالداً ما خلدت اللغة، وهي تدافع عن بقائها واستمرارها ما بقي القرآن حارساً أميناً لوجودها، وهي من أهم الخصائص التي مازتها عن اللغات الأخرى، وهي (الإعراب) خصيصة جزرية اختصت بها لغات الفصيحة الجزرية.

ولمّا كان النحو معنياً بالإعراب قرينة، لذا ازدوجت النظرة إلى الإعراب، ففريق من النحاة أطلق الإعراب على النحو كله، وبذا ارتبط النحو بالإعراب، أو الإعراب بالنحو، وازدواجية هذه النظرة أدت إلى ازدواج النظرة إلى القيمة النحوية للعلاقة الإعرابية أيضاً، فمنهم من يرى أنها ذات أثر كبير في فهم الجملة اللغوية، ومنهم من جعلها قرينة مهمة تؤدّي مع أخواتها من

القرائن الأخرى إيضاح المعنى، وإن النظرة الثانية أكثر واقعية من النظرة الأولى، واشد انسجاماً مع طبيعة لغتنا العربية وواقعها.

ولا أريد الخوض في معنى الإعراب بالتفصيل، لأن ذلك كثير في أثناء كتب النحو، واللغة، ولكن لابد من اختيار تعريف يتطابق وتوجهات البحث، ويتساقط وطبيعة ما نسعى إليه من دراسة هذه الظاهرة اللغوية النحوية، التي هي خصيصة من خصائص اللغة العربية.

فلقد ذهب دارسو اللغات الشرقية، إلى أن الإعراب ظاهرة كانت موجودة على صعيد اللغات الجزرية (السامية)، لكنه خفّ حتى زال من أكثرها، وبقي في اللغة العربية.

جاء للإعراب معان عدة منها: الإبانة، إذا أعرب عن حاجته فقد أبان عنها، ومنها التحسين: إذا أعربت عن الشيء حسنته، والتغيير: إذ قال أحدهم عربت معدة الرجل، وقولنا أعربها الله أي غيرها، ويأتي لمعنى الانتقال: إذا عربت الدابة في مرعاها أي جالت<sup>(1)</sup>.

ونقل عن الأزهري: "الإعراب والتعريب معناها واحد، وهو بالإبانة، يقال: أعرب من لسانه وعرب أي أبان وافصح"<sup>(2)</sup>.

والإعراب بهذا المعنى هو الإبانة، والإفصاح، والفصاحة، وهو كذلك بمعنى "الإبانة عن المعاني بالألفاظ"<sup>(3)</sup>.

ويأتي الإعراب لوجهين: أحد الوجهين من قولهم: "أعرب عن نفسه، إذا بين ما في ضميره، وأوضحه، لأن حقيقة الإعراب إيضاح المعنى"<sup>(4)</sup>.

والآخر: أن يكون معناه منقولاً من قولهم: "عربت معدته إذا أفسدت فكان معناه إزالة الفساد، ورفع الإبهام، إلا ترى أنك لو قلت: هذا زيد، ورأيت زيدا، ومررت بزيد، فلم تغير آخر الكلمة لكان ذلك لبساً وإفساداً"<sup>(5)</sup> فاختلاف الحركات في آخر الاسم، يدل بكل واحدة منها على معنى، فيتضح المقصود، ويزول اللبس والفساد.

(1) ينظر: ارتشاف الضرب: 413/1.

(2) لسان العرب: 588/1. (عرب).

(3) لسان العرب: 589/1. (عرب).

(4) المقصد في شرح الإيضاح - الجرجاني: 97/1.

(5) المقصد في شرح الإيضاح: 98/1.

ويثبت الجرجاني حقيقة وهي أن الإعراب في حقيقته يدل على معنى وليس لفظاً، ويكون على حسب هذا المفهوم "أن تختلف أواخر الكلم لاختلاف العوامل" الداخلة عليه – الاسم، فإذا قلنا جاءني زيد، ورأيت زيدا، ومررت بزيد، فالحركة اختلفت، باختلاف موقع الاسم، وبذا اختلفت حركة آخره، وهذا الاختلاف في حركة الآخر، إنما ليدل هذا الاختلاف على معان مختلفة تستقر في الاسم المتغير الحركة، فهو إعراب، وليست الحركة هي الإعراب، ولأن الحركة هي آلة الإعراب (1).

ونميل إلى ما ذهب إليه قيس الاوسي (2) من أن الإعراب مأخوذ من الإبانة، كان يقال (فلان أعرب عن نفسه)، إذا بين ما في نفسه وضميره، وأوضحه، وكذلك يكون قولنا (رجل معرب): بمعنى فصيح يكشف عن مقاصده ويوضحها، و (أعرب عن لسانه) أي أبان، وافصح (3).

ما سندهب إليه من المعاني السابقة في الإعراب هو، الإبانة، والإفصاح والكشف (عن المقاصد)، وتأتي منه الفصاحة، وبذا يرتبط الإعراب بالفصاحة. وقد شاع مصطلح الإعراب لدى النحويين أن كان تصريحاً في أقوالهم في أثناء مباحثهم أو متضمناً ذلك المعنى الاصطلاحي.

هذا سيبويه (4) في أحد أبواب كتابه قال: "هذا باب مجاري أواخر الكلمة من العربية، وهي تجري على ثمانية مجارٍ، على النصب والجر والرفع والجزم، والفتح، والضم، والكسر، والوقف" وهذه الحركات يقابلها بمواقع الكلم ممن الجملة يقوله: "وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة اضرب: فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد والجر والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم، والجزم والوقف" فهذه هي علامات الإعراب وإن الإعراب يقع على أواخر الكلمات (الأسماء المتمكنة)، في ضمن الجملة، وإن هذا التغيير حادث بسبب ما يصيب الكلام من العوامل الداخلة على تلك الكلمات، نصبا وجرأ، ورفعاً إذ لا وجود للعامل.

(1) المقتصد في شرح الإيضاح: 99/1.

(2) ينظر: علل الإعراب والحركات الإعرابية – بحث منشور في مجلة المورد: 57.

(3) ينظر: لسان العرب – (عرب) 96/1 – وما بعدها، والمقتصد في شرح الإيضاح: 97/1 – 98.

(4) الكتاب: 13/1.

وذكره ابن السراج في انه - الإعراب - اللاحق للاسم المفرد السالم المتمكن، ويقصد بالمتمكن هو "ما لم يشبه الحرف قبل التنثية والجمع" <sup>(1)</sup>، وعلاماته ثلاث ضم، وفتح، وكسر، أي هو - الإعراب - "أن يتعاقب آخر الكلمة حركات ثلاث: ضم، وفتح وكسر، أو حركتان، وسكون، باختلاف العوامل، فإذا زال العامل زالت الحركة أو السكون" <sup>(2)</sup>.

ويرى الانباري <sup>(3)</sup> هذا كذلك بقوله: "أن يكون سمي إعراباً لأنه تغير يلحق أواخر الكلم" ويخلص إلى حد هو "اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل لفظاً، أو تقديراً". وقد سبقه الزمخشري <sup>(4)</sup> في اصطلاحه عليه بقوله: "هو اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل لفظاً أو تقديراً".

ويجمع علماء النحو القدماء على أن إعراب متغير بحسب العوامل الداخلة على الألفاظ التي يدخلها الإعراب، ولم تختلف حدود مصطلحاتهم، فهم متفقون على تعريف المصطلح <sup>(5)</sup>، ومتفقون على أن معتمد على أمرين مهمين:

الأول: انه تغير يحدث على أواخر الكلم،

والثاني: انه حادث بسبب مؤثر هو العامل، وبذا ينبنى الإعراب عندهم على العامل لأنه الجالب للحركة.

فقد قال ابن هشام الأنصاري <sup>(6)</sup> في حده: "الإعراب اثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع"، وعلى هذا ينعقد التعريف عند المحدثين. والأمر المهم من هذا كله، هو أن معنى الإعراب، هو الإبانة، والإفصاح، والكشف عن القصد، وارى أن تدرس ظاهرة الإعراب من وجهتي نظر:

---

(1) الأصول في النحو: 45/1.

(2) الموجز في النحو: 28.

(3) أسرار العربية: 32.

(4) الأنموذج في النحو: 83.

(5) ينظر الايضاح العضدي - أبو علي الفارسي: 11، والمسائل العسكرية: 229، والمقرب ابن عصفور 47/1

وشرح ابن الناظم، 10، وشرح الاشموني: 53/1.

(6) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: 33

الوجهه الأولى: على انه الحركة المتغيرة في أواخر الكلم. تكشف عن معاني مواقع الكلمات فيها.

الوجهة الثانية: على انه الحركة الواقعة في الكلم (الكلمة المفردة) لربط أجزائها، والوصول إلى النطق بها.

نجد أن كلتا الوجهتين تؤدي معنى الإفصاح، الأولى الكلمة في الجملة، والثانية في الكلمة المفردة، ولكن بسبب اشتغال الدارسين بظاهرة الإعراب - أي حركة الآخر - تنوسيت الثانية، على أن إشارات إليها.

وفيا يختص بالموضوع لدراسة الظاهرة على أساس وجهة النظر الأولى، فقد انقسم علماء اللغة العربية على فريقين - ولا أريد الخلط بين الوجهتين -، الفريق الأول يرى أن الإعراب له قيمة دلالية للوصول إلى معنى محدد، بينما يرى الفريق الثاني أن لا قيمة دلالية في الإعراب، ولكل فريق حججه، وتعليقاته التي يستند إليها في إثبات رأيه.

لذا يقتضي البحث أن أقسم الدراسة على:

### أولاً. أصالة الإعراب في اللغة العربية :

اقترن الإعراب عند القدماء بظاهرة تفتت في عصور اللغة العربية المتأخرة، وهو اللحن، إذ ورد اللحن بمعنى هو عكس ما أريد من معنى الإعراب تماماً، ومنه "وعرب منطقته، أي هذبه من اللحن"، "وأعرب كلامه إذا لم يلحن في الإعراب" (1)، وإذا كان معنى الإعراب، الإفصاح، والإبانة، فاللحن معناه الخطأ في الإعراب، ومما أورده ابن فارس (2) في معناه بقوله: "إمالة الشيء عن جهته" إمالة الكلام عن جهته هو الذي يسمى لحنًا، وهو الخطأ في الإعراب الذي قلت به.

وأورد الزبيدي (3) رواية تفيد أن اللحن هو الخطأ في الإعراب، أي في حركة آخر الكلمة، " وذكر يونس بن حبيب قال: قال الحجاج لابن يعمر: أسمعني ألحن على المنبر؟ قال: الأمير أفصح من ذلك، فألح عليه، فقال: حرفاً، قال: أياً؟ فقال: في القرآن، قال الحجاج: ذلك أشنع

(1) اللسان: (عرب): 589/1.

(2) مقاييس اللغة: 239 / 5.

(3) طبقات اللغويين والنحويين: 28.

له، فما هو؟ قال: تقول: "قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم، التوبة 24" إلى قوله عزّ وجلّ: (احب) فتقرؤها: احبّ بالرفع، والوجه أن تقرا بالنصب على خبر كان، قال: لا جرم! لا تسمع لي لحنا أبدا" فالرواية في ظاهرها تنبئ وتؤكد أن اللحن هو عكس الإعراب، فإذا كان الإعراب هو إظهار حركة الإعراب بحسب طبيعة موقع الكلمة من الجملة، فاللحن هو وضع الحركة في غير موقعها الصحيح.

وكان الزمخشري<sup>(1)</sup> يذهب إلى هذا المعنى في تفسير كلمة (لحن): "لحن في كلامه إذا مال به عن الإعراب إلى الخطأ".

وذهب دارسو اللحن في أثناء ما كتبوا، فضلا عن أن معناه الفساد في الإعراب فهو من عمل النحاة، أما اللحن في المعنى الثاني أي الخطأ في قراءة الكلمة، فقد درسه: أهل اللغة ليضبطوا به كلام العرب في أثناء كتاباتهم، وقد كتب في ذلك كتب كثيرة، من أشهرها ما كتبه ابن السكيت، وثعلب، وابن درستويه وغيرهم.

ولعل اسبق المعاني المستعملة لكلمة (لحن) هو معنى الخطأ في الإعراب الذي أشرنا إليه، وكان يعدّ من أظهر مظاهر فساد الكلام العربي، بمقابل مصطلح الإعراب الذي هو الفصاحة، والإفصاح، ويؤدّي ذلك قول أبي الطيب اللغوي<sup>(2)</sup> (351هـ): "واعلم أن أول ما اختل من كلام العرب فأحوج إلى التعلم الإعراب، لأن اللحن ظهر في كلام الموالي المستعربين في عهد النبي صلى الله عليه وسلم".

وذهب الزبيدي<sup>(3)</sup> كذلك إلى مثل ذلك، من أن كلام العرب كان سليما وعلى السجّة في عصري العرب قبل الإسلام وصدّره، ولكن ظهر الإسلام على سائر الأديان، وكان دخول الناس إليه أفواجا، واقلّبوإليه، "اجتمعت فيه الألسنة المتفرقة، واللغات المختلفة، ففسد الفساد في اللغة العربية، واستبان منه في الإعراب الذي هو حليتها، والموضح لمعانيها".

ويمكن أن أشير إلى حادثة أبي الأسود الدؤلي مع ابنته أن صحّت تلك القصة، التي قيل فيها أنه وضع باب التعجب من أجلها، وتتلخص الحادثة في قول ابنته ما أشدّ الحرّ؟ فكان

(1) أساس البلاغة: لحن: 561

(2) مراتب النحويين: 23.

(3) طبقات اللغويين والنحويين: 11

كلامها سؤالاً، وقد أجاب عنه أبو الأسود، فردت بأنها كانت تريد التعجب، فأوضح لها أن أرادت التعجب كان يجب عليها أن تقول: ما أشدَّ الحرَّ!، وهذه أول إشارة إلى ظاهرة اللحن بمقابل الإعراب، فتغير الحركة الإعرابية هو الذي غير الأسلوب من معنى إلى معنى آخر (1).

والحادثة الثانية مع أبي الأسود الدؤلي تلك التي اختار بها كاتباً يكتب تحت يده، فبدأ عمله بوضع العلامات الإعرابية، فقد رمز لكل موقع إعرابي بحركة تختص به، وهذا دليل على أهمية علامة الإعراب وهو عمل فيما يبدو عمل صوتي لقوله: "فإذا فتحت شفتي فانقط واحدة فوق الحرف، وإذا ضممتها فاجعل النقطة إلى جانب الحرف، وإذا كسرتهما فاجعل النقطة في أسفله، فان شيئاً من الحركات غنه فانقط نقطتين (2)"، فالدارس المتأني يلحظ انه قد فسّر الحركات الإعرابية تفسيراً صوتياً، بدليل انه يقول بفتح الشفتين، وضمهما، وكسرهما، والغنة، فهذه إشارة واضحة إلى مخارج هذه الحركات وان لم يكن قد عنى ذلك، لكنه بائن من ظاهر قوله، وأما الغنة فهي إشارة إلى التتوين.

وأمر آخر يمكن أن يقال في سبب وضعه الحركات، غير السبب الذي ذكرته في لحن ابنته، وهو سبب يؤشر إلى انه قد بدأ بالحركة الإعرابية، فهو ما سمعه في قراءة من قرا قوله تعالى: "إنَّ الله بريء من المشركين ورسوله، التوبة 3" بكسر رسوله، لان حركة الإعراب قد غيرت المعنى تغييراً واضحاً، الإعراب على هذا الأساس هو علم بأواخر الكلم.

وحينما يعاق عبد الله بن أبي إسحاق (117هـ) على قول الفرزدق في قوله:

**وعض زمانٍ يا ابن مروان لم يدع من المال إلا مسحاً مجلفاً**

في سبب رفعه مجلف – لان المعنى قد تغير لديه، فقد أنكر ابن أبي إسحاق الرفع، وكان الحقّ النصب، فللعلامة الإعرابية فيما يبدو تأثير كبير في إظهار المعنى (3)، وهذه إشارة واضحة منه إلى قيمة الإعراب، وإلى تعلقه بالمعنى.

**ثانياً: سبب وقوع الإعراب على آخر الكلم:**

(1) طبقات اللغويين والنحويين: 21.

(2) نزهة الالباء في طبقات الأدباء – الانباري: 20.

(3) ينظر: نزهة الالباء في طبقات الأدباء: 28.

قال الزجاجي (337هـ) في سبب وقوع حركة الإعراب في الحرف الأخير من الكلمة، مستندا في ذلك إلى أقوال النحويين القدماء وآرائهم، وذلك أن الاسم المتمكن يأتي في العربية على أبنية مختلفة، هي كما أورد قسما منها (فَعْل - وفِعْل وفُعْل - وفَعْل - وفُعْل) وغيرها من هذه الأبنية، فلو جعلت حركة الإعراب على حرفها الأوسط، لم يعرف السامع تلك الحركة، أحرّكة إعراب هي أم حركة بناء؟ يلتبس الأمر فيها، لذا جعلت حركة الإعراب على الحرف الأخير الذي يطرأ عليه الوقف، أي أن حركة الإعراب تتعاقب مع الوقف، وهذا ما عليه جمهور النحويين <sup>(1)</sup>. بمعنى أن حركة الإعراب لا تتعاقب مع حركة ضبط الاسم في حركة وسطه، لأن هذه الحركة من متطلبات بناء الصيغة التي يأتي عليها الاسم.

وينقل عن الزجاج عن المبرد أنه يرى أن الإعراب لم يقع على الحرف الأول، ذلك لأنه متحرك بحركة الابتداء، وهذا من طبيعة الكلمة العربية، وأنه لا يجوز كذلك الابتداء إلا بمتحرك، وهذه الحركة تثبت، وأما الحرف الأخير في الكلمة فهو الذي يوقف عليه، ولا يوقف إلا على ساكن، لذا تعاقبت حركة الإعراب مع الوقف <sup>(2)</sup>. وهو ما أراد به الزجاجي أولا.

تكون حركة الحرف الأول، ثابتة من مبدأ، أن العربية لا تبدأ بساكن بل بمتحرك وحركة الحرف الثاني، تثبت في أصل بناء صيغة الاسم، فالحركتان حركة الأول وحركة الثاني تثبتان، لأنهما بنيتا الصيغة (الكلمة)، تبقى حركة الآخر، التي هي حركة الوقف من مبدأ، أن العربية لا تقف على متحرك بل على ساكن، فعاقبت حركة الآخر حركة الوقف. وبهذا صارت هي حركة الإعراب.

### ثالثا: القائلون بالإعراب وأدلتهم :

للإعراب قيمة دلالية، لإظهار المعنى السياقي وإيضاحه، وهذا الرأي عليه إجماع النحويين القدماء، أما سببه فإن الأسماء تتعدد معانيها، وتأتي على صور إعرابية متعددة، فتكون فاعلة، ومفعولة، ومضافة، ومضافا إليه، ولم يكن في بنائها ما يدل على تلك المعاني، وإنما تأتي مشتركة، جيء بالإعراب فيها، وبحركاته الدالة عليها لتنبئ عن تلك المعاني، ففي قولنا:

(1) ينظر: الإيضاح في علل النحو: 76.

(2) ينظر: الإيضاح في علل النحو: 76.



ضرب زيدٌ عمرا، إنما ارتفع زيدٌ، لأن الفعل له، وهو قائم به، وينصب عمرو على أن الفعل قد وقع عليه (واقع به) <sup>(1)</sup>.

وعليه جاء قوله تعالى: "إنما يخشى الله من عباده العلماء، فاطر 28" فالعلماء هم الذين يخشون الله، لأنهم وقعوا في موقع الفاعل، ووصفوا به، ولفظ الجلالة قد وقع عليه فعل (الخشية)، وقد تقدم المفعول به على الفاعل للحاجة إليه، ودلت الحركة على ذلك.

ويذهب ابن جني <sup>(2)</sup> إلى المذهب نفسه في أن الإعراب دليل معنى لقوله في (القول على الإعراب): "هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ"، ويقصد بالألفاظ هنا هي حركات الإعراب "التي هي الفتحة، والضمّة، والكسرة أصوات بسيطة قصيرة مقابلة في اللغة العربية لحروف المد التي هي الألف، الواو، والياء" أو هي أبعاض تلك الحروف على ما ذهب إليه ابن جني، فإن سمعت: أكرم سعيداً أباه، وشكر سعيداً أبوه، وضح المعنى برفع أحدهما ونصب الآخر، وذق الفاعل من المفعول.

وأما اتفاق الحركات بالمواقع الإعرابية فيوضح الزجاجي بأنهم نسبوا الرفع إلى حركته، لأن المتكلم بالكلمة المضمومة يرفع حنكَه الأسفل إلى الأعلى، ويجمع بين شفتيه - بضمهما "وجعل ما كان منه بغير حركة موسوماً أيضاً بسمّة الحركة لأنها هي "الأصل"، ويبين معنى النصب بأن المتكلم بالكلمة المنصوبة يفتح فاه، "فيبين حنكه الأسفل من الأعلى، فيبين للناظر إليه كأنه قد نصبه لإبانة أحدهما عن صاحبه" وأما عن سبب تسمية الجر فإنما سمي بذلك لأن الجر معناه الإضافة، "وذلك أن الحروف الجارة تجرّ ما قبلها فتوصله إلى ما بعدها كقولك مررت بزيد، فالباء أوصلت مرورك إلى زيد، وكذلك المال لعبد الله، وهذا غلام زيد" <sup>(3)</sup>، وفيه فيما يبدو تحليل صوتي للحركة.

(1) ينظر: الإيضاح في علل النحو: 69.

(2) الخصائص: 35/1.

(3) الإيضاح في علل النحو: 93، وينظر الإيضاح في شرح المفصل 156/1 - 157.

وقد سبق الفراء (207هـ) ابن جني إلى القول بدلالة الإعراب على المعاني بقوله: "كل مسألة وافق إعرابها معناها، ومعناها إعرابها فهو صحيح" <sup>(1)</sup>، فهو قول باتفاقهما معاً، إذ لا يمكن فصل الإعراب عن المعنى، بل المعنى هو المتحقق من صحة الإعراب.

ويذهب ابن قتيبة <sup>(2)</sup> (276هـ) إلى المذهب نفسه في أن الإعراب هو الفارق في بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين، والمعنيين المختلفين كالفاعل والمفعول إذ "لا يفرق بينهما إذا تساوت حالهما في إمكان الفعل أن يكون لكل واحد منهما إلا بالإعراب، ولو أن قائلًا قال: هذا قاتلٌ أخي بالتتوين، وقال آخر: هذا قاتلٌ أخي بالإضافة، لدلّ التتوين على أنه لم يقتله، و دل حذف التتوين على أنه قتله" وبهذا القول أجد أن ابن قتيبة كان دقيقاً في جعله الإعراب هو أحد محددات المعاني الوظيفية وركائزها، ولم يجعله وحده فارقاً بين المعاني.

وفي قولنا: ضرب عيسى موسى، وهنا لا نجد إعراباً فاصلاً، فإن اتفق مثل هذا أي مما يخفى معرفته على السامع، "لزم الكلام من تقديم الفاعل، وتأخير المفعول" ولكن حينما نقول: أكل يحيى الكمثرى، فلا لبس في معرفة الفاعل عما هو المفعول لأنه أن "كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير" أي "لك أن تقدم وإن تؤخر كيف شئت" <sup>(3)</sup>.

ووقف ابن فارس وقفة متأنية من ظاهرة الإعراب في دلالاتها على المعاني، فقد أكد ذلك في أكثر من موضع، فهو الذي يرى أن الحاجة إلى علم العربية تتحقق بالإعراب، لأنه "الفارق بين المعاني إلا ترى أن القائل إذا قال: ما أحسن زيد.. لم يفرق بين التعجب والاستفهام والذم إلا بالإعراب" <sup>(4)</sup>.

ويعدُّ ابن فارس الإعراب من العلوم الجليلة، وهو ظاهرة اختصت بها لغة العرب دون سواها من اللغات "الذي هو الفارق بين المعني المتكافئة في اللفظ، وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما ميز فاعل من مفعول، ولا مضاف من منوعوت، ولا تعجب من استفهام،

(1) طبقات اللغويين والنحويين - الزبيدي: 131.

(2) تأويل مشكل القرآن: 14.

(3) الخصائص: 35/1.

(4) الصاحبي: 66.

ولا صدر من مصدر، ولا نعت من تأكيد" (1) نلاحظ تأكيده أن الإعراب لابد من أن يؤدي معاني على مستوى الوظيفة النحوية، والمقصود هنا المعنى النحوي، الذي يقود إلى المعاني الدقيقة في السياق. فالإعراب على هذا ظاهرة من ظواهر السياق اللغوي، والمقصود بالخبر في قوله السابق هو الجملة الخبرية قسيم الجملة في مفهوم علم المعاني، وقسيمها الآخر هو الجملة الإنشائية، ورأيه أن الإعراب واقع على نوعي الجمل الخبرية والإنشائية معا.

وأما وقفته الثالثة فهي في قوله: "فإنما الإعراب فيه تميز المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين، وذلك أن قائلًا لو قال: (ما احسن زيد) غير معرب، أو: (ضرب عمرو زيد) غير معرب لم يوقف على مراده، فإذا قال: ما احسن زيداً!، أو ما احسن زيد. أو ما احسنُ زيد؟ أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراده" (2).

اقف عند هذه المقالات وقفة المتأني، لمعرفة مقصده بشكل دقيق، لا يساوره شك، لم يخالف ابن فارس إجماع النحويين من القائلين بالقيمة الدلالية للإعراب - لإفادة معنى من الإعراب - فالحركات الإعرابية مظهرة لمعاني الكلم بحسب مواقعها في الجملة، وهذا التأكيد من ابن فارس للإعراب دليل على أنه ظاهرة واقعة حقيقة في عربيتنا الفصيحة، وقد ضعفت في زمن من أزمان حضارتها.

ويعتمل في الفكر سؤال بشأن هذه الظاهرة ذات القيمة الدلالية لإيضاح معان، السؤال: أي معان هذه التي تظهرها هذه العلامة؟ وهي تمثل كما يرى النحاة، علامات متغيرة بحسب ما يسوغه الكلام العربي، بتأثير عامل نحوي.

وتؤكد المقولات السالفة الذكر كذلك، أن المعنى المتحصّل هو المعنى الذي يظهره الموقع الإعرابي بتأثير العامل النحوي، من فاعلية ومفعولية، وإضافة " لأنه لما كانت معاني المسمى مختلفة تارة تكون فاعلة وتارة تكون مفعولة، وتارة تكون مضافا إليها كان إعراب المضاف إليه مختلفا ليكون الدليل حسب المدلول عليه" (3)، وقد تكتسب التوابع معانيها من

(1) الصاحبي: 77.

(2) الصاحبي 190 - 191.

(3) شرح المفصل لابن بعيش: 72/1.

حركات إعرابها، إذ بها يتّضح المعنى ويدقّ، ويطلق عليه المعنى الوظيفي، أو المعنى النحوي السياقي.

ولقد أوضح الجرجاني العلاقة بين الإعراب وارتباطه بالمعنى بدقة متناهية لقوله: "وقد علم أن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وإن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها، وأنه المعيار الذي لا يتبين نقصان كلام، ورجحانه حتى يعرض عليه، والمقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه" (1).

فالإعراب هو الكاشف عن المعاني التي لا تبين لمجرد النظر إليها، وهو معيار ومقياس لتمام معنى الكلام ونقصه، أما الأغراض فهي أغراض المتكلم التي يقصدها من كلامه ويكشف عنها، وهي مظهر سياقي لتعلقه بنظم الكلام "وأما نظم الكلام فليس الأمر فيه كذلك، لأنك تقتضي (2) في نظمها آثار المعاني، وترتيبها على حسب ترتيب المعاني في النفس، فهو أدن نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض، وليس هو النظم الذي معناه ضم الشيء إلى الشيء كيف جاء وانتق (3)"، فالتكلم هو صاحب الموقف الكلامي، وهو المبين عن غرضه في الكلام "وكذلك كان عندهم نظيرا للنسج والتأليف والصياغة، والبناء والوشي، والتحبير، وما أشبه ذلك مما يوجب اعتبار الأجزاء بعضها مع بعض حتى يكون لوضع كلّ حيث وضع علة تقتضي كونه هناك، وحتى لو وضع في مكان غيره لم يصح" (4)، فالتكلم يجري في الاستعمال اللغوي اليومي على نظام مخزون في ذهنه.

ووقف قسم من المحدثين الموقف نفسه أي أنهم تابعوا القدماء في موقفهم من أن الإعراب هو إحدى القرائن المعينة للوصول إلى معنى، لأن في الجملة قرائن متعدّدة من شأنها الكشف عن معاني الكلمات في أثناء الجملة، فهو - الإعراب - قرينة واحدة من هذه القرائن المتعدّدة.

---

(1) دلائل الإعجاز: 80.

(2) هكذا في الكتاب، وأظن أن صواب الكلمة (تقنفي) ليصح المعنى ويستقيم.

(3) الدلائل: 94.

(4) الدلائل: 94 - 95.

دعا إبراهيم مصطفى <sup>(1)</sup> إلى إلغاء نظرية طال الكلام عليها وكثير، هي نظرية العامل، ويعدّ من أهم المجددين في العصر الحديث، وهو من المتأثرين بآراء ابن مضاء القرطبي. لكنه مع نظريته التجديدية، يرى أن الإعراب دليل معنى، ويلخص هذه النظرة بقوله: "فأما الضمة فأنها علم الإسناد"، والدليل على ذلك أن أية كلمة واقعة في موضع الرفع، إنما يراد بها أن يسند إليها، ويتكلم عليها أي وقوعها في موقعي الابتداء، والأخبار، والفاعلية، وما ينوب عنها. ويستمر في هذه النظرة بقوله: "وأما الكسرة فأنها علم الإضافة" <sup>(2)</sup>، فالإضافة تعني ارتباط الكلمة بالكلمة الواقعة قبلها بأداة كان هذا الارتباط أو غيرها، ويضرب لذلك مثالا قولنا: كتاب محمد، وكتاب محمد، فالمضاف والمضاف إليه متضايان.

ويأتي قوله عن النصب: "أما الفتحة فليست علامة إعراب، ولا دالة على شيء، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة" <sup>(3)</sup>، بمعنى أن الكلمة إذا خلت من الإسناد والإضافة، فالنصب لها، إذ يراد أن تكون الكلمة المنتهية بها ما أمكن ذلك، وهي السكون لديه في لهجته العامة، وإن الحركات ليست أثرا لعامل من اللفظ، بل المتكلم هو الدال على المعاني في تأليف الجملة ونظم الكلام.

ويأتي المخزومي وهو ثاني المجددين في منهجه، متابعا أستاذه إبراهيم مصطفى في إلغاء نظرية العامل، ويكون الإعراب بحسب نظريته "بيان ما للكلمة من وظيفة لغوية، أو من قيمة نحوية، ككونها مسندا إليه، أو مضافا إليه، أو فاعلا، أو مفعولا، أو حالا، أو غير ذلك من الوظائف التي تؤديها الكلمات في ثنايا الجمل، وتؤديها الجمل في ثنايا الكلام" <sup>(4)</sup>، ويتكلم على العلامات الأصلية التي وجدت في كلام العرب، للدلالة على هذه المواقع الإعرابية، وإن العربية اعتبرت بالضمة، والكسرة، فكانت الضمة للدلالة على معنى الإسناد، والكسرة علم للإضافة، والفتحة لما ليس بإسناد ولا إضافة.

---

(1) إحياء النحو: 50.

(2) إحياء النحو: 50.

(3) إحياء النحو: 50.

(4) النحو العربي - نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي/ 67.

أخلص من ذلك إلى إن الإعراب هو ما يدل على معنى الوظيفة النحوية، التي تؤديها الكلمة بحسب الروابط، والعلاقات التي تكونها الكلمات مرتبطة بعضها ببعض، ونعلم ما للوظيفة النحوية من إظهار لمعنى الجملة، والجملة وما تؤديها في الكلام المتّصل، وأنه – الإعراب – "ضرب من ضروب الإيجاز، إذ يدل بالحركة على معنى جديد غير معنى المادة اللغوية، وغير معنى القالب الصرفي لها" فمعناها هو وظيفتها النحوية.

ليست علامات الإعراب شيئاً زائداً أو ثانوياً على هذا الأساس، ولم يكن دخولها في الكلام اعتبارياً، وإنما هو وجود لأداء وظيفة أساسية في اللغة، ومن طريقه نعرف الصلة بين الكلمة والكلمة الأخرى في الجملة الواحدة.

ومما يتصل بالإعراب مع ثبوت علاماته التقديم والتأخير، والتعريف والتذكير، والإطلاق أو التقييد، والذكر والحذف، وهكذا فقد "كان له – الإعراب – صدى في معناها قوي أو ضعيف".<sup>(1)</sup>

ويُستدلّ على صلة الإعراب بالمعنى من وجهين:

#### الوجه الأول:

انه متصل بالقراءات القرآنية المتعددة التي قرئ بها القرآن الكريم، فقد كان لكل من هذه القراءات توجيه في معنى الآيات التي قرأت بها، منها: <sup>(2)</sup>.

(1) قال تعالى: "إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَىٰ مِنْ ثُلُثِي اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ، وَثُلُثَهُ الْمَزْمَلِ ۚ ۭ" <sup>(3)</sup> فُقرئ نصفه وثلثه بالنصب، على معنى أنك تقوم أقل من ثلثي الليل، وتقوم نصفه وثلثه، و قرئ نصفه وثلثه بالجر على معنى أنك تقوم أقل من ثلثي الليل، وأقل من نصفه

وثلثه <sup>(4)</sup>.

(1) نحو وعي لغوي – د. مازن المبارك: 73.

(2) من قضايا اللغة والنحو. د. علي النجدي ناصف: 7.

(3) من قضايا اللغة والنحو: 11.

(4) من قضايا اللغة والنحو: 13.

(2) وقال تعالى: "وما تقدموا لأنفسكم من خيرٍ عند الله تجدوه عند الله هو خيرا واعظمُ أجراً، المزمّل 20" فقرأ خيرا بالنصب على معنى تجدوه خيرا عند الله، وقرأ خيرٌ بالرفع على معنى تجدوه عند الله، لا يضيع عليكم جزاؤه، ثم أخبر به، وأبان عنه في قوله جل شأنه: هو خير واعظم أجراً (1).

### والوجه الثاني:

أنّ هناك بعضاً من الأساليب لا يمكن أن يتضح إلا بالإعراب، مثاله: (2)  
(1) في المثال: أعانَ الصديقُ صديقَه، واستشارَ الرئيسُ مروؤسَه، وانقذَ الوالدُ ولَدَه، وهذا يصح على كل جملة فعلية فعلها متعديّ صحّ أن يباشره الفاعل والمفعول، فلا سبيل إلى التفرقة بينهما إلا بالإعراب، بشرط إلى تكون ثمة قرينة لفظية، أو عقلية تدلّ على وقوع الفعل منه، وإن ذاك قد وقع عليه.

ولذلك أوجبوا تقديم الفاعل على المفعول إذا خفي إعرابهما، ولم تكن ثمة قرينة، نقول مثلاً سبق يحيى مصطفى، وقد أشرت إلى ذلك.  
(2) في النداء: إذا قلنا يا شرطي، بالضم فمعناه إننا ندعو شرطياً معيناً، كان يكون بمرأى منا مثلاً، وإذا قلنا يا شرطيا بالنصب فمعناه إننا ندعو أمةً ما ممن يصحّ أن يقال عنه انه شرطي (3).

وصار الإعراب كما هو معلوم من أقوى عناصر اللغة العربية، وسمة اختصت بها، ومن ابرز خصائصها، وسر جمالها، بسبب ما أصاب لغتنا من التطوّر، وبذا كانت قوانينه عاصمة من الزلل، ومعوّضة عن سليقة العربي الأصلية، فاللغة العربية وصلت إلينا معربة بدليل شعر الشعراء القدماء في عصور الجاهلية قبل الإسلام، و القرآن الكريم، فترتيبه تواتر إلينا معرباً، ولا يرتاب أحد في ذلك، إذ لم نسمع أنّ أحداً زعم من علماء الشرق والغرب قديماً

(1) من قضايا اللغة والنحو: 14.

(2) من قضايا اللغة والنحو: 15.

(3) من قضايا اللغة والنحو: 19.

وحديثاً عامية الأسلوب القرآني، أو انه قد تجرد من الإعراب، فقد روعيت حركاته مشافهة وتلقينا<sup>(1)</sup>.

يتضح من ذلك إلى أنّ الدلالة على المعنى أو ما يسمى (المعنى الدلالي) يأتي نتيجة لعدد من المعاني المختلفة في التركيب، والجملة حصراً، ومن هذه المعاني المعنى الصرفي، والمعنى النحوي، والمعنى المعجمي<sup>(2)</sup>.

ويمكننا إلى نصف الإعراب على انه فرع المعنى، وهذا يبين من أقوال القدماء، ومن تابعهم من المحدثين، وهو يعد تعبيراً دقيقاً مع زيادة قيد آخر عليه إلى كلمة المعنى، إذ تصير (فرع المعنى الوظيفي)، لأنه بوضوح المعنى الوظيفي الذي نوهنا به يمكن "إعراب الجملة دون حاجة إلى المعجم أو المقام، ذلك أنّ وضوح المعنى الوظيفي هو الثمرة الطبيعية لنجاح عملية (التعليق)، والذي يؤدي إليه هذا الفهم بالضرورة هو التسليم بأننا لو أبحنا لأنفسنا إلى نتسائل قليلاً في أمر التمسك بالمعنى المعجمي مكوناً نسقاً منطقياً من صور بنائية عربية لا معنى لها من الناحية المعجمية لأمكننا أنّ نعرب هذا النسق النطقي"<sup>(3)</sup>.

أما ما يكشف عنه الإعراب من المعاني فقد ذكرت ذلك سالفاً وبينت أنها المعاني الوظيفية في سياق الجملة التي هي: الفاعلية والمفعولية، والإضافة، ولهذه المواضع علامات تبينها، وقد صرح بذلك غير واحد من العلماء، وذكرها الجرجاني بقوله: "اعلم أنّ الكلام مداره على ثلاثة معانٍ: الفاعلية، والمفعولية، والإضافة، فالرفع للفاعل، والنصب للمفعول، والجر للمضاف إليه، وما خرج من هذه الأقسام فمحمول عليها، وليس بأصل، فالمحمول على الفاعل المبتدأ والخبر، واسم كان وأخواتها، وخبر أنّ وأخواتها، والمحمول على المفعول خبر كان وأخواتها، واسم أنّ وأخواتها، والحال، والتمييز"<sup>(4)</sup>، ويمكن إدراج المفاعيل الأخرى وما دار في مدارها.

(1) دراسات في نقد اللغة - د. صبحي الصالح: 118 - 119.

(2) مناهج البحث في اللغة 194.

(3) اللغة العربية - معناها ومعناها: 182.

(4) الجمل: 36.



## رابعاً: المنكرون للإعراب وأدلتهم :

ينكر فريق آخر ظاهرة الإعراب في اللغة العربية، أي ينكرها جملة وتفصيلاً، ويمثل هذا الفريق النحوي محمد بن المستنير المعروف بـ(قطرب) (206هـ)، فقد عاب على النحويين قولهم أنّ الإعراب دليل معنى، وكاشف عن معانٍ وظيفية، فلم يذهب إلى مذهبهم، ولم يتفق معهم فيما قالوه أو أوردوه، على كثرتهم.

قال قطرب: "لم يعرب الكلام للدلالة على المعاني، والفرق بين بعضها وبعض" <sup>(1)</sup> وبناءً على هذا فقد قسم هذه الأسماء على صنفين:

**الصنف الأول: أسماء متفقة الإعراب مختلفة المعاني.**

**الصنف الثاني: أسماء مختلفة الإعراب متفقة المعاني.**

ويسوق أمثلة لكلا الصنفين، فقد مثل للصنف الأول، وهي أنّ واخواتها، أي أن هذه الحروف المشبهة بالفعل تتفق في إعراب معموليها، اسمها منصوب، وخبرها مرفوع، هذا اتفاق في الإعراب، أما معانيها فهي غير متفقة، أي مع اتفاق إعراب هذه الحروف في جملها إلا إلى كلّ حرف منها معنى يتحقق في سياقاتها في الجمل.

ويمثّل للصنف الثاني في ما النافية الداخلة على الجملة الاسمية، في مجيئها، عاملة ومهملة، فإعرابهما مختلف كقولنا: ما زيدٌ قائماً، بأعمال ما النافية، وما زيدٌ قائمٌ بإهمال ما. وأما معنى النفي فمتحقق في كليهما.

وما أعربت العرب كلامها – على رأي قطرب – إلا لأن الاسم يلزمه السكون في حال الوقف، وإذا جعل الوصل بالسكون، جعل السكون وقفاً ووصلاً، وإن العرب تبطئ عند الإدراج، فالوصل أمكنهم التحريك، وجعل التحريك معاقباً للسكون – الوقف – على آخر الاسم ليعتدل الكلام.

على أن قطرياً قد تابع الخليل بهذه المقالة التي نقلها سيبويه بقوله: "وزعم الخليل أن الفتحة والكسرة، والضمة زوائد، وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به" <sup>(2)</sup>، إذ لا اتفاق بين

(1) الإيضاح في علل النحو: 70.

(2) الكتاب: 241/4 – 242.

مقولة قطرب السالفة، وما نقله سيبويه عن الخليل، ولكن يمكن أن تطابقها تكملة مقالة قطرب<sup>(1)</sup> في قوله: ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن، ومتحركين وساكنين، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة، ولا في حشو بيت، ولا بين أربعة أحرف متحركة، لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون، وتذهب المهلة في كلامهم، فجعلوا الحركة عقب الإسكان"، فهذه المقولة يمكن أن تفسر كلام الخليل، ولكن ليس على مستوى آخر الكلمة في الجملة، وإنما هي الحركات في حشو الكلمة، وكلمة (الحرف) في مقولة سيبويه هو (الكلمة). ولنا كلام على هاتين المقولتين سيأتي.

إن رأي قطرب في المقالة الأولى في رفضه للإعراب قد ردّ ولم يتقبله أكثر النحويين، واللغويين، أي لو أزيل الإعراب من آخر الكلمة لكان الفاعل متحركاً بأي حركة يمكن أن تكون في آخره، وهذا ليس من كلام العرب.

ثم هذه المقالة التي أوردتها الزجاجي نقلاً عن قطرب، لم يقل بها غير الزجاجي، ولم تذكر في غير هذا المورد، إن هذا لموقف غريب، وموقف مثل هذا يعدّ خطراً، إذ أنه يمس الكلام العربي ولم يتعرض له أي من النحويين أو اللغويين بالمناقشة أو القبول، أو الرفض، فموقفهم منه حقاً فيه غرابة، ويحتاج إلى وقفة متأنية متألمة.

وأما من يرى أن قطرباً قد تابع سيبويه في موقفه من حركة الآخر، فقد وهم، لأنه لا يعقل أن نحويًا متقدمًا مثل سيبويه وهو يصنف حركات الإعراب على وفق مواقع الكلمات من الجمل في أول كتابه، يرفضه في موضع آخر من كتابه، وهذا يعني فقدان التوازن في المناهل الأولى، ثم يرد في النهايات ليرفض وينفي. حقاً أنه لموقف غريب<sup>(2)</sup>.

إن نحويًا مثل ابن مضاء القرطبي (592هـ) كان أولى به أن ينكر ظاهرة مثل الإعراب، فهو من اشدّ المعارضين لنظرية العامل، ومهاجمتها، وكانت آراؤه تسوغ له الإنكار، وإن يلتزم رأي قطرب، ويأخذ به، لكنني لم أجده رافضاً، مع أنه سبق مقولته بكلمة (قيل)، إلا أنه قد اخذ بها: "فإن قيل، للأسم أحوال يرفع بها، وأحوال ينصب فيها، وأحوال يخفض فيها، قيل: إذا كانت

(1) الإيضاح في علل النحو: 71.

(2) ينظر: قصية الإعراب في النحو العربي - د. عبد الحسين المبارك، بحث في مجلة الضاد ص 118.

تلك الأحوال معلومة بالعلل الأول، الرفع بكونه فاعلاً، أو مبتدأً أو خبراً، أو مفعولاً لم يسم فاعله، والنصب بكونه مفعولاً، والخفض بكونه مضافاً<sup>(1)</sup>، وهو وإن لم يقل بالعامل إلا أنه قد قال بالإعراب الواقع في آخر الكلمة.

وتابع إبراهيم أنيس قطرباً في مذهبه إلى أنّ الإعراب قصة مختلفة، وعدها من بقايا خرافات العرب، وسخر من ظاهرة الإعراب، على أنّ هذه الظاهرة قد استحدثت خيوطها من ظواهر لغوية كثيرة، كانت قد انتشرت بين قبائل الجزيرة العربية، ونسجت نسجاً محكماً في أواخر للقرن الأول الهجري، أو أوائل القرن الثاني<sup>(2)</sup>.

ويرى أنّ الأصل هو السكون، لأنه ممّا يوقف عليه، بدلالة أنّ الاسم المعرب أو المبني، إنما يوقف عليه بالسكون، ولذا هو الأصل، وبذا تكون حركات الإعراب ليست من عناصر بنية الكلمات وليست الدلائل على معان فيها<sup>(3)</sup>.

أما ما يحدد معاني الكلمات من الفاعلية، والمفعولية، فمرجعه أمران:  
الأول:

نظام الجملة العربية، وموضع المعاني اللغوية الخاص في الجملة، والثاني: الأحوال والملابسات التي تحيط بالكلام، فالباحث اللغوي في أية لغة تكثر عنايته بالتركيب الجمالية، وربط أجزاء بعضها ببعض، على أنّ يتعرف مواضع الفعل فيها، ومواضع الفاعل والمفعول، ومواضع الفضلات، فاهتدأه لكل ذلك يهديه إلى الكثير من أسرار تلك اللغة. ويخلص كذلك إلى إيمان مطلق بأنه كان للإعراب أسس يلتزمها المتكلم في وصل الكلمات بعضها ببعض، ويحدث ذلك في الأقل في اللغة الانموزجية (لغة الأدب أو لغة الإبداع)، وفي لهجات الحجاز، وإن ظاهرة تحريك الكلمات في الوصل كانت موجودة، ولكنه يخالف النحاة في تفسيرها وفي أصل نشأتها، وإنها يؤتى بها للتخلص من النقاء الساكنين<sup>(4)</sup>.

---

(1) الرد على النحاة: 138.

(2) من أسرار اللغة: 183.

(3) من أسرار اللغة: 228.

(4) من أسرار اللغة: 234.

ويذهب فؤاد حنا ترزي<sup>(1)</sup> إلى أنّ علامات الإعراب استغلها النحاة فيما بعد لأغراض معنوية، وهي ليست كذلك، وهو متابع لإبراهيم مصطفى في كثير مما ذهب إليه، وتتلخص نظرتة على النحو الآتي:

1- كان العرب يلجؤون كثيرا إلى التحريك عند التقاء الساكنين، لتيسير الانتقال من أحدهما الأعراب الآخر.

2- انهم يقضون بالتسكين عند الوقف ولا يهّم إذا كان الموقوف عليه فاعلا، أو مفعولا، أو مضافا، أو مجرورا بحرف، وهذا يعني أن السكون هو الأصل لديهم.

3- أنّ من العرب من حرك الحرف الأخير بحركة ما قبله، فتحةً، وضمةً، وكسرةً، مستندا في ذلك إلى قول سيبويه<sup>(2)</sup> "اعلم أن منهم من يحرك الآخر كتحريك ما قبله، فإن كان مفتوحا فتحوه، وإن كان مضموما ضمّوه، وإن كان مكسورا كسروه، وذلك قولك: رُدُّ- وعَصَّ- وفِرَّ- واقشعرَّ- واطمئنَّ- واستعدَّ- واجتَرَّ" فالكلام فيما يبدو على الفعل المضعف، ولنا ردُّنا على ذلك.

4- أنّ الحركة الواحدة قد تنتظم أبوابا متغايرة في المعاني، فالمسند إليه يحمل ما لا يحمله المسند وكلاهما مرفوع.

5- أنّ المعنى الواحد قد ينتظم حركات متغايرة، فاسم إنّ وأخواتها مثلا منصوب على الرغم من كونه مسندا إليه، حقه الرفع، وهذا من قول قطرب الذي نقله الزجاجي.

6- أنّ هناك سعة في الجوازات في كثير من الأوضاع النحوية، مثلا من الأسماء ما يحتمل الرفع والنصب والجر. ونرد على هذه الجوازات في إنها قد يتغير معها المعنى، وليس فيها معنى واحد.

ويحاول داود عبده أنّ يبني مذهباً جديداً في هذه القضية بعد إيضاح طويل لرأي القائلين بالإعراب في دلالاته على معنى، ويعرض كذلك آراء المنكرين، ورأيه أنّ من الحركات ما كانت علامات وصل، ومنها ما كان غير ذلك، ولكنها ليست حركات إعراب<sup>(3)</sup>.

(1) ينظر: في أصول اللغة والنحو: 187 وما بعدها.

(2) الكتاب: 532/4.

(3) أبحاث في اللغة العربية: 113.

ويأتي بمثال للحالة الأولى بقوله: كتبت البنث، فالكسرة علامة وصل، وهل الرجل مسافر، الكسرة في هل: هي للوصل، ومنها ما كانت أصلاً، مثل ضمة منذُ وفتحة سوف (1) ولم يشر إلى إنها علامات بناء.

ولكنه حينما يتطرق إلى حركة (الرجل) بأمثلة يوردها بقوله: جاء الرجل، ورأيتُ الرجل، فحركات الاسم المتغيرة هي حركات لم تدل على معان مختلفة، لأنك إذا قلت: جاء الرجل، بفتح اللام، ورأيت الرجل، بكسر اللام، ومررت بالرجل، دلت على المعنى السابق لكلمة الرجل في تعدد علاماتها الإعرابية (2).

وليست وظيفة هذه الحركات الأخيرة في الكلمة، يؤدي بها لتمييز المعاني المختلفة، لأنها لا تقوم بهذه الوظيفة دائماً، ويأتي بأمثلة لتعزز مذهبه هذا، وقد تكون ملمحاً تمييزياً في معنى الفاعلية والمفعولية في قولنا: (ضرب الرجل الولد)، أو أنها تميز التعجب من الاستفهام من النفي قي مثل: (ما احسن السماء)، لأن ذلك لا يصح في تحديد المعنى المقصود في جملة مثل: (قرأت صفحة من الكتاب الجديد الذي للأستاذ) أو (قرأت صفحة من الكتاب الذي للأستاذ الجديد)، أي كأنما حركات الإعراب للكلمات هي نفسها ولم تعمل على تغيير المعنى (3).

أرى انه في الأمثلة الأولى في تغير حركات (الرجل)، انه قد خرج عن طبيعة اللغة وواقعها، وعمّا نطق به العربي في عصور الفصحاة، وعلى أن الحركة لم تفعل شيئاً في معنى الوظيفة التي نحن بصدها. وأمر ثان وردت الإشارة إليه هو أن العلامة الإعرابية ليست وحدها التي تعمل في إظهار المعنى السياقي، وإنما هو قرينة واحدة من القرائن، إذ أين يذهب ترتيب الكلمات في السياق؟ أقول يجب إلى يراعى الترتيب في السياق، ومراعاة الحركة.

وانه يريد أن يقول إنَّ العرب لم تكن معربة في كلماتها، وبذا نرفع، وننصب، ونجر، كيفما اتفق، وبحسب ما يراه الهوى في الكلام، على انه يؤدي إلى المعاني نفسها، وهذا الرأي قال به أسلافه، ممن رأوا رأي قطرب في مقالته في شطرها الأول.

(1) أبحاث في اللغة العربية: 113.

(2) أبحاث في اللغة العربية: 113.

(3) أبحاث في اللغة العربية: 114-115.

وارى كذلك عدم صحة ما ذهبوا إليه وفساد رأيهم، لان القرآن جاء من جنس ما نطقت به العرب، وهو مقياسها ومعياريها في الصواب والخطأ في الكلام، ولا أظن أن أحدا يختلف في أن القرآن نزل على رسول الله وهو معرب فهو معرب باتفاق، لان كلام العرب لو كان غير معرب لنزل القرآن غير معرب، ولكن القرآن معرب.

وهذا يعني أن كلام العرب في عصور الفصحاة معرب. أما قولهم في أن بقايا اللهجات قد وردت إلينا بغير إعراب فهذا لا يقوم دليلا على أن الكلام غير معرب.

### خامسا: الإعراب في داخل الكلمة :

اذهب إلى حقيقة أن مقالة قطرب التي نقلها الزجاجي ذات شطرين، الشطر الأول، وقد فصلنا القول فيه.

أما أن مقالة قطرب تتفق مع ما نقله سيبويه من شيخه الخليل التي ورد فيها: "وزعم الخليل أن الفتحة، والكسرة، والضمة، زوائد، وهن يلحقن الحرف الأول ليوصل إلى الكلام به، والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه، فالفتحة من الألف، والكسرة من الياء، والضمة من الواو<sup>(1)</sup>".

فهذا الكلام على الحركات التي تكون جزءا من بنية الكلمة، فلا يمكن قبول الرأي الذي يرى أن سيبويه في هذه المقالة قد عنى بها رفض الإعراب، وهو الذي رأى أن الإعراب ينتظمه ثلاث حركات وأظن أن هذا أن صحّ فهذا اختلاف غريب في منهج سيبويه، وهو المعروف به التوازن فيما يطرحه، أقول إن هذا تناقض إن صح، ولكني لا أرى بهذا، لأنه في أول كتابه كما هو في آخره، وان هذه المقولة لا يمكن إلا أن تكون كلاما على أمر غير الإعراب الواقع على آخر الكلمة، بل إعراب في داخل الكلمة، أي هو بمقالته هذه يعني الحركات التي تعمل على إيضاح الكلمة المفردة، وتكون هذه الحركات جزءا لا يتجزأ من بنيتها، لقوله: (وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به) الحرف هنا هو المقصود به (الكلمة المفردة)، لان الكلمة الثلاثية، التي تتألف من حرف يبتدأ به، وحرف يحشى به، وحرف يوقف عليه.

---

(1) الكتاب - سيبويه: 241/4 - 242.

وتقتضي طبيعة لغتنا العربية إلا تبدأ الكلمة بحرف ساكن بل متحرك، فهو لا يكون إلا متحركاً، والحرف الثاني هو حشو الكلمة، وهذا الحرف قد يأتي متحركاً، أو ساكناً، ثم يأتي الحرف الثالث وهو يسكن عند الوقف، وتتعاقب مع وقفة حركة الإعراب التي تبنى عنه، ولم يلتق ساكنان وهذا معروف في لغتنا العربية، إذ مهما بذل أحداً من جهد في وصل ساكنين، فإنه لم يستطع ذلك، وأمر آخر هو عدم استطاعتنا بل من المستحيل أن تنطق حروف الكلمة العربية المفردة ساكنة مالم يوصل بعضها ببعض بالصوائت قصيرة كانت أو طويلة.

وهذا ما أراده قطرب من مقولته في شطرها الثاني بقوله: "إلا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن، ومتحركين وساكن، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة، ولا في حشو بيت، ولا بين أربعة أحرف متحركة، لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون، وتذهب المهلة في كلامهم، فجعلوا الحركة عقب الإسكان<sup>(1)</sup>"، من ظاهر كلام قطرب يبين أن الموضوع يخص الحركات التي توصل أجزاء الكلمة المفردة، إذ إنه يتعذر النطق بحروف الكلمة ساكنة، بل يستحيل ذلك، وإن نطقت ساكنة فتقرأ الحروف مقطعة، على شكل مقاطع، لذا قال (بنوا كلامهم على متحرك وساكن، ومتحركين وساكن) وهو بهذا يشير إلى النظام المقطعي للغة العربية، يبدو لي من ظاهر مقولته الأولى والثانية، إلى أن الإعراب لديه حركة الآخر، وحركات بناء الكلمة.

وما دام الإعراب معناه الإفصاح، والإبانة، والكشف، فلا بد من التسليم إلى أن تفصح الكلمة في بنائها، فلا يكون الإعراب على مستوى الجملة في حركة آخر الكلمات الواردة في الجملة فقط. بل هذا أحد عناصر الإفصاح للإبانة عن المعاني الوظيفية، والإعراب يكون على مستوى الكلمة.

ومما يتصل بإعراب الكلمة بناؤها، لذا نجد أن ابن جني أفرد كتاباً<sup>(2)</sup> يدرس فيه صيغة الكلمة، ومكوناتها من صوامت وصوائت.

(1) الإيضاح في علل الخو: 71.

(2) الكتاب هو صناعة الإعراب، والمطلع على الكتاب لا يجد شيئاً مما يمس حركة آخر الكلمة، بل الكتاب مقصور على دراسة الكلمة المفردة، والأمثلة أكثر مما تعد.

أبتدأ ابن جني كتابه بوصف الأصوات مخارجها، وصفاتها، وبعض المصطلحات الخاصة بها، ويصف الحرف، ويفرق بينه، وبين الصوت، كل هذا ليكون مقدمة لتحليل الكلمة في اللغة العربية. بعدها يدرس الحروف كل حرف على حدة، وما يصحّ منه وما لا يصحّ، ويوضح طريقة تعديل الكلمة إبدالا وإعلالا، ويعد الكتاب مصدرا مهما من مصادر دراسة حروف المعاني، التي تؤدي وظائف معنوية ونحوية في الجملة التي تدخل فيها.

فنراه حين يتكلم على حرف الشين يدرسه هكذا: <sup>(1)</sup> "الشين حرف مهموس، يكون أصلا لا غير، فيكون فاء وعينا، ولاما، فالفاء نحو شَجَرٍ شَجَرَ والعين نحو قَشَرَ وَقَشَرَ، واللام نحو نَعَشٍ ونَعَشَ" فهذا وصف للحرف - صوتيم الشين - ويدرس مواقعه في الكلمة.

"وقرأت على أبي علي، عن أبي بكر، عن بعض أصحاب يعقوب، عن يعقوب، قال: قال الأصمعي: يقال جُعْشُوش، وجُعْشُوس، وكل ذلك إلى قَمَاءٍ، وصِغَرٍ، وقَلَّةٍ. ويقال: هم من جعاسيس الناس، ولا يقال بالشين في هذا " <sup>(2)</sup>.

وممن أشار إلى أنّ حركة الإعراب تكون في الكلمة ما ذكره ابن فارس <sup>(3)</sup> عن أهمية الإعراب في العربية يقول: "وللعرب في ذلك ما ليس لغيرها" أي في الإعراب، وهذه إشارة منه إلى أنّ الإعراب من طبيعة الكلام، "فهم يفرّقون بالحركات وغيرها بالمعاني" والحركات لديه دليل من أدلة إظهار المعاني وأسلفت الكلام على ذلك، إذ هم - العرب - "يقولون مِفْتَحٌ لِلآلَةِ التي يفتح بها، ومِفْتَحٌ لموضع الفتح، ومَقْصَصٌ لآلة القصّ، ومَقْصَصٌ للموضع الذي يكون فيه القصّ، ومحلبٌ للقدح يحلب فيه، ومحلبٌ للمكان يحتلب فيه ذوات اللبن"، لم يكن اختيار ابن فارس اعتباطا لهذه الصيغ، فالرجل دقيق في هذا الأمر، فقد اختار الصيغ المتشابهة في أبنيتها، لكن الحركة تفرّق معاني بعضها عن بعض، الاختيار مقصود، وأراد به التوجيه الذي يقع على حركات حروف الكلمة الواحدة.

أبعد ذلك شك في أنّ الإعراب لدى علماء العربية الأول، إنما يقع على آخر الكلمة للدلالة علة وظيفتها النحوية، ويكون قرينة من قرائن المعنى.

(1) سر صناعة الإعراب: 205/1.

(2) سر صناعة الإعراب: 205/1.

(3) الصاجي: 193



وتقع الحركة في حشو الكلمة لبناء صيغتها الصرفية للدلالة على معان جديدة تختلف عن سابقتها، أو قد يكون بها تخصيص دلالة الكلمة، وبها تتبدل الصيغة من الدلالة على معنى معين، إلى الدلالة على معنى جديد.

ويذهب المحدثون إلى المذهب نفسه، " فغيروا حركة الحرف الأول مثلاً لتغيير المعنى قالوا: البرّ، بفتح الباء، وضمها، وكسرها، فدلوا بكل منها على معنى مستقل خاص، وقالوا: الحبّ، بفتح الحاء، وضمها، وكسرها أيضاً، ففرقوا بين ثلاثة من المعاني مختلفة، وقالوا: القرى، بضم القاف، وكسرها لمعنيين مختلفين" (1).

وكذلك ما حدث من تغيير في دلالة بعض الكلمات ما حدث من تغيير في الحرف الثاني، فمن ذلك كلمة فرح بكسر الراء وفتحها، وهو تفريق بين أسميتها وفعليتها، وقالوا: اهلك بكسر اللام وضمها لمثل المعنى السابق، وقالوا: سفر بفتح الفاء وسكونها، فدلوا بتغيير حركة الفاء على تغيير المعنى من الدلالة على الظهور إلى الدلالة على القوم المسافرين (2).

وما قال به سيبويه من أنّ حركة الحرف الأخير بحركة الحرف الذي قبله، وقد ذكرنا عبارته كاملة، فكلامه على الفعل وليس الاسم، والإعراب واقع على الأسماء للدلالة على المعاني الوظيفية النحوية، فلا يجوز الخلط، أما كلامه فعلى الفعل المضعف في مقالته، ولم يتكلم على الاسم.

وبعد. فالذين يدعون إلى إلغاء الإعراب بحجة أنّ هناك أساليب يمكن التفاهم بها دون الحاجة إلى الإعراب، إنما يدعون إلى إلغاء اللغة جملة، ويكون مسوغاً لهم للقول بأن ثمة وسائل أخرى يمكن التفاهم بها دون الحاجة إلى الكلام.

(1) نحو وعي لغوي - د. مازن المبارك: 90-91.

(2) نفسه: 91.

## المبحث الثالث

### -النبر-

نعلم أنّ الكلمات مؤلفة من أصوات متتابعة مترابطة يقود أحدها الى الآخر، وقد ذكرت ذلك آنفاً، بيد أننا نلاحظ تتفاوت هذه الأصوات بعضها وبعض قوة وضعفاً في نطقها بحسب موقعها من الكلمة، فالذي يحدث أنّ المتكلم ينطق أحياناً صوتاً أو مقطعاً بصورة أقوى من الاصوات أو المقاطع التي تجاوره، وحينئذٍ يسمّى ذلك الصوت صوتاً منبوراً، أو مقطعاً منبوراً. ويعني النبر Stress، Accent في الاصطلاح الصوتي (علم وظائف الاصوات Phonology) "الضغط على أحد المقاطع وإبرازه بالنسبة للمقاطع الأخرى المجاورة له، التي يكون معها unit accentual، ويتم ذلك بتغيّر في قوة المقطع المعني"<sup>(1)</sup> وهذا التعريف يوقع النبر على الصوت أو المقطع.

وقد عُرِف تعريفات أخرى غير التعريف المذكور آنفاً منها أنّه "إضافة كمية من الطاقة الفسيولوجية لنظام الكلام على القنوات الرئوية والتصويتية والنطقية"، أو هو "انطباع من طاقة زائدة في النطق للمقطع المنبور ينتج عنها نطق المقطع اعلى وأطول من المقاطع الاخرى في نفس الكلمة -هكذا وردت-"، هذان التعريفان يركزان في مفهومهما في أنّ النبر يقع على أحد مقاطع الكلمة، وثمة تعريف آخر يرى أنه "أسم يعطى للجهد العضلي الأقوى الذي يمكن أن تشعر به متّصلاً ببعض المقاطع في مقابل مقاطع أخرى" وآخر يرى أنّه البروز المعطى لمقطع واحد داخل ما يشكّل الوحدة البروزية التي تطابق في معظم اللغات ما يسمّى الكلمة<sup>(2)</sup>.

هذه التعريفات جميعاً تدلّ على أن النبر وضوح نسبي لصوت أو مقطع، إذا قورن بغيره من الأصوات أو المقاطع المجاورة، وهذا يعني بشكل واضح لا يقبل الاحتمال، أنّ المقاطع في الكلمة تتفاوت فيما بينها قوة وضعفاً، فالصوت المنبور، أو المقطع المنبور، يقتضي النطق به طاقة أكثر نسبياً، ويتطلب مجهوداً أشد من اعضاء النطق الانساني.

(1) علم الأصوات العام - بسلم بركة : 101

(2) دراسة الصوت اللغوي: 187.

التقطيع الصوتي -المقطعي- للفعل: ضَرَبَ يكون /ضـ/ رـ/ بـ/ وتتألف الكلمة من ثلاثة مقاطع قصيرة، الفرق واضح بين قوة نطق المقطع الأول فيها، والمقطعين الآخرين، إذ ننطق المقطع الأول بارتكاز اكبر.

وكلمة كَاتَبَ تقطيعها يكون: /كـ / تـ بـ/، فالضغط واقع على المقطع الطويل الأول، واعتقد أن النبر وقع عليه لبيان نوع الصيغة. وكذلك كلمة مثل مضروبٌ: /مـ ضـ/ رُؤـ/دـ نـ/، نلاحظ أننا نضغط على المقطع الثاني الطويل المفتوح. وهذه نبور على غير قواعد المحدثين، إنما يبدو أنها نبور نفسية.

ذكر دانييل جونز D. Jons أن "المقطع المنبور ينطقه المتكلم بجهد أعظم من المقاطع المجاورة له في الكلمة أو الجملة"، ولكن الجهد الذي يبذله لينبر ما يمكن نبره من الكلمة أو الجملة إرادي هو أو غير إرادي؟ أيجدته المتكلم نفسه بلا قواعد تضبطه؟ يرد جونز على أنه "نشاط ذاتي يحدثه المتكلم، وينتج عن هذا النشاط نوع من البروز Prominece، لأحد الأصوات أو المقاطع لما يحيط به<sup>(1)</sup>"، بقي أن الأثر السمعي، أي ما يتحسسه السامع بالنبر، إنما يتحسسه بالعلو loudness، ودرجات النبر، وقد يصعب على السامع أو يستحيل تبيين موقع النبر القوي؛ ذلك أن العلو كما هو معلوم جزء لا يتجزأ من حقيقة الصوت، لذلك قد يكون الصوت المنبور بقوة أقل من علو صوت آخر منبور بضعف<sup>(2)</sup>.

و يرى كثير من الباحثين في اللغة أن اللغويين العرب القدماء لم يهتموا بتسجيل ظاهرة النبر، كما يرى أن اللغة العربية لا ترى في النبر فونيمًا يميز الطرف المنبور من غير المنبور ، فمجال البحث في الظواهر فوق مقطعية للغة العربية ما زال بكراً ؛ إذ ليس هناك دراسة تفصيلية مستقلة لظاهرة النبر في اللغة العربية، و هذا أمر غير واقعي.

ولا ينفي هذا وجود النبر في اللغة، فهو موجود فيها، بل لا تكاد تخلو منه أي لغة، و إنما الفرق بين اللغات هو استعمالها ملمحًا تمييزيًا أو ملمحاً غير تمييزي، وقد يكون النبر خاصاً يميز نطق جماعة من نطق جماعة أخرى، بل سوف نجد أن من اللغويين القدامى قد تكلموا

(1) دراسة الصوت اللغوي: 188.

(2) دراسة الصوت اللغوي: 188.

على هذه الظاهرة، ربما بكلمات مغايرة، أو بألفاظ شبيهة، المهم أنهم تناولوا هذه الظاهرة بالدراسة. أما عن كيفية النبر عند العرب الأقدمين ، فلا يوجد دليل مادي يبين كيف كان العرب الأقدمون ينبرون كلماتهم ؛ لأن هذه الظاهرة لم تكن محط اهتمام اللغويين القدماء لتسجيل ظواهرها ، بل ربما لم تلفت نظرهم ؛ لعدم تدخلها في تغيير المعنى ، إلا في القليل من الكلمات التي تعد على أصابع اليد ، أو ربما فسر قدماء اللغويين هذه الظاهرة بطرائق أخرى في غير ما تناوله اللغويون الباحثون في اللغات التي وصفت أنها منبورة والنبر فيها يغير من معانيها تي وضعت لها.

لقد عرف العرب النبر، وسموه همزاً، قال ابن منظور<sup>(1)</sup>: "النبر بالكلام: الهمز، .. والنبر مصدر نبرلحرف ينبره نبراً همزه.. والنبر همز الحرف، ولم تكن قریش تهمز في كلامها.. وعن ابن الانباري: النبر عند العرب ارتفاع الصوت، يقال: نبر الرجل نبرة إذا تكلم بكلمة فيها علو".

وإذا تدبرنا معنى الهمز عند القدماء فهو: "مثل الغمز، والضغط، ومنه الهمز في الكلام لأنه يُضغط، وقد همزت الحرف فأنهمز<sup>(2)</sup>"، فالهمز والنبر بمعنى واحد، إلا أن ابن منظور لم يلفت الأنظار الى هذه المؤلفه بين النبر والهمز، وان كان قد قالها في موضع النبر.

وبذا يكون النبر عند العرب القدماء بمعنى الهمز، وارتفاع الصوت، وعلوّه، وعندها تقتضي أعضاء النطق أن تبذل جهداً استثنائياً غير اعتيادي عند النطق بالهمزة من الحنجرة، لكي يجعل الصوت واضحاً في السمع.

وحده ابن المؤدب<sup>(3)</sup> بقوله: "وسمي نبراً لنبرك إياه الى حنك الأعلى، والنبر: الرفع". يتعلق النبر على هذا بالكلمة أي تمايز نطق صوت من صوت، أو مقطع من مقطع فيها، وأن كمية الجهد المصروف في صوت من أصواتها يكون أكثر من الجهد في غيره، فهو موقعية تشكيلية في الكلمة ترتبط هذه الموقعية بموقع الصوت، أو المقطع فيها. هو إذن "وضوح

(1) اللسان : نبر 5 / 189.

(2) اللسان : همز 5/ 426 .

(3) دقائق التصريف: 417.

نسبي لصوت أو مقطع إذا قورن ببقية الأصوات والمقاطع في الكلام، ويكون نتيجة عامل أو أكثر من عوامل الكمية والضغط، والتنعيم<sup>(1)</sup>."

فالضغط هو أحد عوامل النبر، إن لم يكن أهم عوامل وجوده، لذا صار النبر يعرف أول ما يعرف بدرجة الضغط على الصوت، والضغط أكثر عوامله وضوحاً.

والضغط من الناحية العملية "مجهود يخرج له الهواء من الرئتين، وكل دفعة منه يصحبها إحساس عضلي<sup>(2)</sup>"، وهذا من شأنه أن يؤثر في الصوت لإنتاج أثر، وهو العلو، ويتوقف على مدى الموجات المتذبذبة التي تولد الإحساس بالصوت المنبور.

وهذا يقودنا إلى معرفة أن الأصوات أو المقاطع، لابد من أن يتفاوت بعضها عن بعض في النطق قوة وضعفاً، ويكون نطق الصوت أو المقطع المنبور بأن يبذل المصوت طاقة أكثر نسبياً من الأصوات، أو المقاطع الأخرى في الكلمة، ويتطلب ذلك مجهوداً أكبر من أعضاء النطق<sup>(3)</sup>.

ويقضي النبر نشاطاً من أعضاء النطق عند الإنسان جميعاً؛ لأنه ضغط بائن على صوت أو مقطع، معه تنشط عضلات الرئتين نشاطاً غير اعتيادي، تقوى معه حركات الوترين الصوتيين، ويقتربان أحدهما من الآخر، ليسمحاً بتسرّب مقدار من الهواء قليل، وتغظم معها سعة الذبذبات، ويكون الصوت عالياً واضحاً لسامعه، يحدث هذا في الصوت المنبور إذا كان صوتاً مجهوراً، وإذا كان الصوت المنبور مهموساً، ابتعد الوتران الصوتيان أحدهما من الآخر، أكثر من ابتعادهما مع الصوت المهموس غير المنبور، ويتسرّب معه مقدار أكبر من الهواء<sup>(4)</sup>.  
أمّا أعضاء النطق الأخرى فيلاحظ أنها تنشط كذلك مع الصوت المنبور، مثل أقصى الحلق، واللسان والشففتين، بخلاف النطق بصوت غير منبور، فإذا كان الصوت المجهور غير منبور فالمسافة بين الوترين الصوتيين تتسع نسبياً، يصاحب ذلك قلة ضغط الهواء في أثناء تسرّبه؛ وتقل سعة الذبذبات، أمّا الصوت المهموس غير المنبور فتكون معه المسافة بين الوترين

(1) مناهج البحث في اللغة - د. تمام حسّان: 160.

(2) مناهج البحث في اللغة: 160.

(3) ينظر: التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه - عبد التواب: 87.

(4) الأصوات اللغوية - أنيس: 170.

الصوتيين متّسعة تسمح بمرور قدر كبير من الهواء، وتفتقر بقية أعضاء النطق، فلا ينسدّ أقصى الحنك ( الفراغ الأنفي) سدّاً محكماً، كحدوثه مع الصوت المنبور، والوضع اللساني يكون أقلّ دقّة وإحكاماً، وتضعف حركة الشفتين ويترتب عليه خمول عضلات النطق، ويقل وضوح الصوت لسامعه، وينخفض، ويصعب تمييزه من مسافة بعيدة، وبذلك يمكن تمييز الصوت المنبور من غيره<sup>(1)</sup>.

فارتفاع الصوت، وعلوه هو النبر، وهو الهمز، ولكنّه ارتبط بالهمزة بتحقيق الهمزة عد العرب القدماء، وقد ورد في كتب الأدب: أنّ أحد الرواة سأل رجلاً من قریش، قائلاً: أتهمزُ الفأرة؟ فلم يفتن المسؤول لما أراد السائل وأجاب ساخراً: إنّما يهمزها القطّ، وقد كان في خلد اللغوي أن يعرف ما إذا كان القرشيون يلتزمون تحقيق الهمزة في كلامهم، وبإجماع الروايات أن الهمزة وتحقيقها من خصائص لهجة قبيلة تميم، في حين أن القرشيين يتخلصون من ذلك بحذف الهمزة أو تسهيلها أو قلبها الى حرف مدّ، وقد روى أن بعضاً من تميم يقلبون الهمزة الساكنة الى صوت ليس من جنس حركة ما قبلها فيقولون في رأس، بئر، لؤم - راس، بير، لوم على الترتيب<sup>(2)</sup>.

فمن العرب من يحقّق الهمز، ومنهم من يسهّله، وفي هذا تفسير لاختلاف القبائل العربية النازلة في العالم العربي، فقسم من هذه القبائل كانت تحقّق، والأخرى تخفّف الهمز، أو تسهّله، فورث تراثنا اللغويّ عن أسلافنا ظاهرتي: الهمز والتسهيل.

ولذا يقف الجندي<sup>(3)</sup> موقف الشك من رواية موسى بن عبيدة عن نافع بن عمر قال: "ما همز رسول الله صلى الله عليه وسلّم، و أبو بكر، ولا عمر، ولا الخلفاء، وإنما الهمز بدعة ابتدعوها من بعدهم"<sup>(4)</sup>، ومن رواية عن رجل قال للنبي صلى الله عليه وسلّم: "يا نبيّ الله، فهمز،

(1) الأصوات اللغوية - أنيس: 171.

(2) اللهجات العربية - أنيس: 75-76.

(3) الدكتور احمد علم الجعدي - اللهجات العربية في التراث : 317/1 .

(4) الإتقان في علوم القرآن - السيوطي : 98/1.

فقال: "لست بنبي الله، ولكنني نبي الله<sup>(1)</sup>"، وتُنقَل في موضع آخر<sup>(2)</sup>: أن رجلاً قال للنبي صلى الله عليه وعلى آله وسلّم: "يا نبي الله، قال: لا تنبر باسمي، أي لا تهمز"، وفي رواية، فقال: إنّا معشر قريش لا ننبر، والنبر همز الحرف ولم تكن قريش تهمز"، فقبايل قريش لا تحقق الهمز، باختلاف الرواية من رواية الى أخرى جعله يشكّ في صحتها، ورأى أنه ربّما يكون الرسول الكريم صلى الله عليه وعلى آله وسلّم قد كره (النبي) بالهمزة، لأنها قد تكون بمعنى (نبا) من أرض الى أرض) أي خرج. وأياً كانت الرواية ففيما يبدو لي أن الرسول الكريم صلى الله عليه وعلى آله وسلّم، أنه أختار لهجة قومه في عدم تحقيق الهمز، بدليل قوله الكريم (لا تنبر باسمي) والله أعلم.

يوصف صوت الهمزة بأنّ انتاجه من انطباق الوترين (الغشاءين)، والغضروفين الهميين، - في الحنجرة - انطباقاً تاماً وشديداً لا يسمح للهواء بالمرور أبداً، فيحتبس داخل الحنجرة، ثم يسمح له بالخروج على صورة انفجار، فصوت الهمزة من الناحية العضوية، صوت انفجاري (شديد)، وقد اختلف المحدثون في وصفه، فهو على رأي جونز Jons، هو صوت لا مجهور ولا مهموس، وذهب هفنر Heffner، إلى أنه صوت مهموس<sup>(3)</sup>.

ويمكن أن نستفيد مما ذكرناه آنفاً، أنّ بين الهمزة والنبر من الناحية المنطقية عموماً وخصوصاً، فالهمزة نبر، ولكنّ النبر ليس بالضرورة أن يكون همزاً، ومن تتبعنا للعلاقة اللغوية بين مفهومي النبر والهمز نقف على موضع النبر في نطق العرب الفصحاء، على الرغم من أنّ أحداً من القدماء لم يتعرض لذلك، ولا الوسائل التي تعين على تحديده في نظر الدرس اللغوي الحديث<sup>(4)</sup>، وقد ورد النبر في وصف كلام اللغويين العرب على تفسير بعض الأساليب، ولكنهم لم يسمّوه نبراً.

فمن مواضع النبر ما أشار إليه القدماء مطل الحركة على أنّ الضغط على الحركات (أي الضغط عليها) لتتحول من مصوّت قصير، إلى مصوّت طويل، ولمّا كانت الحركات ثلاثاً،

(1) الاشتقاق - ابن زيد: 462.

(2) اللسان: نبر: 189/5.

(3) ينظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث - د. عبد الصبور شاهين: 24.

(4) ينظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: 24.

وهي الضمة، والكسرة، والفتحة، فتكون الحركات عند المطل حروفاً من جنسها، فالألف عن الفتحة، والياء عن الكسرة، والواو عن الضمة، ومما جاء من ذلك ما حكى الفراء عن العرب: "أكلت لحماً شاة، أراد لحم شاة، فمطل الفتحة فأنشأ عنها ألفاً<sup>(1)</sup>".

وذكر كذلك الحروف ومدّها في الوقف والتذكر، ومما ذكره ابن جنّي قوله: "وكذلك الحركات عند التذكّر يمتلن حتّى يفين حروفاً، فإذا صرفها جرين مجرى الحروف المبتدأة توامّ، فيمطلن أيضاً حينئذٍ كما تمطلن الحروف، وذلك قولهم عند التذكر مع الفتحة في قمت: قمتاه، أي قمت يوم الجمعة، ونحو ذلك، ومع الكسرة أنتي: أي أنت عاقلة، ونحو ذلك، ومع الضمة: قمتو، في قمت إلى زيد، ونحو ذلك<sup>(2)</sup>"، ومثل لما ورد في هذين البابين عند ابن جنّي، ونلاحظ أن ثمة تغييراً يحدث في المعنى من جرّاء الضغط الذي يحصل على الحركات أو الحروف، فإطالة الحرف، ومطله، ومدّه، أو مطل الحركات، إنما هو النبر بحد ذاته في اصطلاح المحدثين، ولهذا يكون النبر لديه يعدل صوتياً (فونياً)؛ لأن وظيفته صارت لإفادة معنى جديد.

وهذه النقطة نفسها هي موضع خلافات بين الدارسين المحدثين، وحول وجود النبر في اللغة العربية، لأنّ ثمة فريقاً ينفي وجوده في اللغة العربية<sup>(3)</sup>، وفريقاً يؤيد وجوده فيها. أي يقرر نبرية اللغة العربية في توليد معانٍ جديدة للألفاظ، ولكنّ من البديهي أن نعرف أن اللغة الإنجليزية، وكثيراً من اللغات الأوروبية هي لغات نبرية؛ لأن كلماتها عند النبر تؤدّي معاني جديدة.

ينفي برجستراسر وقوع النبر في العربية؛ لأنّه يرى بوضوح وهذا منطلق من العربية نفسها، ومن أوزان شعرها، أنّ الضغط -ويقصد به النبر- غير موجود في العربية، "أو لم يكن موجود"، فاللغة الضاغطة -أي النبرية- يحدث فيها حذف الحركات غير المضغوطة، وتقصيرها، وتضعيفها، ومدّها، وعلى حسب رأيه أنّ هذا نادر في اللغة العربية، على أنه واقع

(1) الخصائص: 123/3.

(2) الخصائص: 129/3.

(3) المصطلح الصوتي - مرعي: 192.



في اللهجات العربية الدارجة، وبدرجات متفاوتة، ففي بعضها قويّ، وفي بعضها متوسط، وتتخالف في مواضع المقاطع المنبورة<sup>(1)</sup>.

وأُنكر هنري فليش وقوع النبر في اللغة العربية وهو موقف برجستراسر نفسه، إذ يرى أن نبر الكلمة كانت فكرة مجهولة لدى النحاة العرب، بل لم نجد له اسماً في ما ورد من مصطلحاتهم، ولا سيّما مصطلحاتهم اللغوية فقد كانت وافرة غزيرة؛ والسبب في ذلك "أن نبر الكلمة لم يؤدّ أي دور في علم العروض"، وعلم العروض مؤسس أصلاً على تتابع من المقاطع الطويلة والقصيرة<sup>(2)</sup>.

ولم ينف وجوده في علم الصرف، ولكنه لم يطلق وقوعه، بل حدده بموضع معين، وأنّه -النبر- واقع فيه في حالة واحدة، حين لحق ألف التانيث المحدودة، ويطلق عليها المنبورة بالاسم المؤنث، ويؤثر وجوده في المعنى في هذه الحال<sup>(3)</sup>.

أمّا الفريق الثاني من المحدثين الذي رأى وقوعه في اللغة العربية، فبيعد بروكلمان أول القائلين به، الذي رأى وقوع نوع منه في اللغة العربية القديمة، وهذا النوع تغلب عليه الموسيقية، متوقف على كمية المقطع، وسائر بالكلمة من مؤخرتها نحو مقدمتها، حتى يقابل مقطعاً طويلاً، ويقف عنده، ويقع النبر على المقطع الأول منها، إذا لم يوجد في الكلمة مقطع طويل، ويسود النبر الزفيري في اللهجات الحديثة<sup>(4)</sup>.

وذهب كانتينو إلى ما ذهب إليه سابقه، إلى أنّ مكان النبر في العربية الفصحى معروف، ولو أنّ النبرة عندهم مجهولة، وقاعدتهم في هذا أنّ النبر يقع على أول مقطع طويل من آخر الكلمة، وفي حال خلوها من المقاطع الطويلة وقع النبر على المقطع الأول منها، ولا تقع على المقاطع الآخرة، نحو (يقاتلوا) و(قاتل) و(لم يقاتلوا)، النبر على المقطع (قا)، وأنّ هذه المقاطع تعتمد على رواية قديمة، إذ لم يذكرها النحاة العرب في وصفهم لغتهم<sup>(5)</sup>.

(1) التطور النحوي للغة العربية - برجستراسر: 72-73.

(2) العربية الفصحى: 49.

(3) العربية الفصحى: 182.

(4) النبر الزفيري الحر: النبر الذي يتوقف على كمية المقطع، ولا يتقيّد بمكان معيّن من الكلمة. ينظر: فقه اللغات السامية: 45.

(5) دروس في علم اصوات العربية: 194-195.

تعليقاً على ما جاء في آراء النافين للنبر في العربية:

1. أنَّ النبر واقع في العربية، وقد جاء ذلك في تطبيقاتهم لا في مصطلحاتهم، إذ لم يكن له اصطلاح يعرف به أو حدّ يحده.

2. أنَّ هناك أشكالاً من النبر قد جاءت في مصنفات النحاة العرب القدماء، نذكر منها التوتر (النبر) الهمزي، والتوتر (النبر) المضعف، والطول، أي التوتر (النبر) بطول الحرف<sup>(1)</sup>:

أ. النبر الهمزي: وقد تكلمت عليه وأوضحته، وهو يعني تحقيق الهمز عند تميم، وقد ذكر سيبويه<sup>(2)</sup> الهمز بقوله: "اعلم أنَّ الهمزة تكون فيها ثلاثة أشياء: التحقيق، والتخفيف، والبدل" ومما يعنينا هنا هو تحقيق الهمزة، "فالتحقيق قولك: قرأتُ، ورأس، وسأل، ولؤمُ، وبئس، وأشباه ذلك".

وقد ذكرت أن الهمز والنبر يدلان على مسمّى واحد عند اللغويين العرب القدماء، أو هما اسمان لمدلول واحدٍ في التطبيق، لا في الاصطلاح، لذا لم يكونوا قد فرّقوا بينهما، وقد أقرّ علم اللغة الحديث أن النبر هو الضغط على أحد مقاطع الكلمة؛ ليعلو الصوت حين النطق به، فالهمز سائر بالاتجاه نفسه<sup>(3)</sup>.

ب. وأنَّ التوتر المضعف (نبر التضعيف)، أي أن يضعف الحرف، إذا لم ننطق بالهمزة، "وذلك قولك في خطيئة -خطيئة، وفي النسئ- النسئ، وفي مقروء ومقروءة- هذا مقروء، وهذه مقروءة، وفي أفئيس وهو تحفير أفؤس -أفئيس، وفي بريئة- بريئة<sup>(4)</sup>"، وفي زعمي أن هذا هو نوع من عدم تحقيق الهمز، والجنوح الى تضعيف الحرف، والضغط عليه، بدلاً من الهمز، وهي لهجة حجازية، وقد حدث هذا النبر نتيجة لسقوط الهمزة، وبذا تحوّل من نبر همزي الى نبر تضعيف<sup>(5)</sup>.

(1) المصطلح الصوتي: 194.

(2) الكتاب: 541/3.

(3) ينظر: الدلالة عند العرب - د. عبد الكريم مجاهد: 171.

(4) الكتاب: 547/4.

(5) المصطلح الصوتي - مرعي: 194.

ج. وأمّا نبر الطول فهو نزوع من الهمز كذلك الى تطويل الحرف، وانتقال في النبر إلى مقطع آخر، ويكون ذلك بأن ينتقل من الهمزة الى مطل الحركة التي تسبقها، فمطل الفتحة ينتج منه الالف، اذ يحلّ محل الهمزة الساكنة التي قبلها مفتوح، الالف، ومطل الضمة ينتج منه الواو، فتبدل الهمزة الساكنة المضموم ما قبلها، واوًا، وأمّا مطل الكسرة فينتج منه الياء، فيعوّض من الهمزة الساكنة المكسور ما قبلها، الياء. وأمثله على التوالي: رأس، وكأس، وقرأتُ، رأس، وكأس، وقرات. والجؤنة، والبؤس، والمؤمن- الجؤنة، والبؤس، والمؤمن. والدئب، والمئرة- ذيب، وميرة، وانما صارت كذلك؛ "لأنه ليس شيء أقرب منه، ولا أولى به منها"<sup>(1)</sup>.

3. اشار المبرد الى نوع من انتقال النبر بتقصير الحركة أي يمكن أن نسميه النبر بالتقصير، وقد ذكره بقوله: "ويجيء فيه (الفعال) نحو: قاتلته قتالاً، وراميته رماءً، وكان الأصل (فيعالاً)؛ لأن فاعلت على وزن أفعلت، وفعلت، فكان المصدر كالزلزال، والإكرام، ولكن الياء محذوفة من فيعال استخفافاً"<sup>(2)</sup>.

وتعليل ذلك أن من طبيعة العربية الفصحى تقصير الحركة الطويلة في المقطع المفتوح، إذا سبقه مقطع آخر منبور ذو حركة طويلة، فمصدر (فاعِل) في عربيتنا القديمة (فيعال) المقطع المنبور فيه هو المقطع الثاني، وبذا خلا المقطع الأول من النبر، فقُصّرت حركته ليصير المصدر (فعال) على ما ذكره المبرد<sup>(3)</sup>.

4. وقد يحصل عكس ما ذكر تماماً، بأن يكون المقطع الأول هو المنبور فهذا قد يؤدي إلى تطويل الحركة في المقطع الأول، وبذا يكون التوتر (النبر) توتر طولٍ، بدلاً من أن يكون توتر (نبر) تضعيف، "من ذلك قولهم (دينار) وأصله (دِنار)، والقول فيه كالقول في (قيراط) لقولهم في التكسير (دنانير) ولم يقولوا (ديانير)، وكذلك التحقير وهو (دنينير)<sup>(4)</sup>،

(1) الكتاب: 544/3.

(2) المقتضب: 100/2.

(3) ينظر: التطور اللغوي - عبد التواب: 89.

(4) سر صناعة الاعراب: 757/2.

وجاء كذلك "ومن ذلك قولهم (تَظَنَّنِيْتُ) وإنما هي (تَفَعَّلَتْ) من الظَّنّ، وأصلها (تَظَنَّنْتُ) فقلبت النون الثالثة ياءً كراهية التضعيف<sup>(1)</sup>".

وقد ورد مثل هذا في سقوط حركة لام الأمر حين دخولها على المضارع، اذا سبقها الحرفان الواو، أو الفاء، وهذا أمرٌ لازم في قراءة القرآن الكريم، يرى ابن خالويه في قوله تعالى: "فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ، الطارق5"، "أن اللام قد سكنت بسبب اتصالها بالفاء تخفيفاً، ويصحّ ذلك إذا تقدمتها الواو، إذ حينها يجوز في اللازم الاسكان والكسر، وجوّزوا سكونها اذا سبقتها (ثم) كقوله تعالى: "ثُمَّ لَتَقْضُوا نَفْتَهُمْ وَلَيُوفُوا نَذْرَهُمْ، الحج29" الكسر أصل، والسكون عارض، فلو قرأ قارئ "فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ" بكسر اللام لكان سائعاً في العربية، غير أنه لا يُقرأ به اذ لم يتقدم له إمام، والقراءة سنّة يأخذها آخر عن أول، ولا تحمل على قياس العربية<sup>(2)</sup>".

ومن آثار النبر على تركيب الكلمة في اللهجات العربي، نجد كثيراً من اللهجات يقصر فيها المدّ الطويل اذا سبق مقطوعاً منبوراً، فكلمة مثل عامود تصبح عَمُود، وسلامات تصبح سَلَمَات، وكلمة مجانيّن تصبح مجنّين، وحقوقات تكون حُقُودات، وحزنيّن تكون حَزَنين، وجيران تكون جِران، ومن آثاره كذلك على كثير من اللهجات المعاصرة يحذف المدّ القصير اذا وقع قبل مقطع منبور أو بعده مثل:

كِتَاب: إك- / ت-ب | كُتَاب: إك / ت-ب |

مُسَافِر: أم- / س- / ف- ر | مُسَافِر: ام / س- / ف- ر |

وقُصِرَ مثل هذا الحذف على الضم والكسر فقط، ولم يحدث في الفتح في معظم اللهجات، وتمثّل ذلك حُمولة تصير حُمولة، وحُمولة لا تتغيّر فتحته<sup>(3)</sup>.

أخلص من ذلك الى أن النبر واقع في اللغات، لكنّها تختلف في قيمته المعنوية، فقسم من اللغات لا نجد أثراً في دلالة كلماتها إذا وقع فيها النبر على معنى جديد، في حين أن قسماً من اللغات ما يكون لموقع النبر فيها أثر في تحديد دلالة الكلمة على معنى جديد. ويرى الانطاكي<sup>(4)</sup>

(1) سر صناعة الاعراب: 757/2.

(2) اعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: 42.

(3) ينظر: ابحاث في اللغة العربية، داود عبدة: 143-144.

(4) ينظر - الوجيز في فقه اللغة : 263.

أن من اللغات إذا نَبَرَتْ في أولها دلت على شيء، ومن هذا النوع اللغة العربية، ومن اللغات اذا نبرت في موقع آخر من كلماتها دلت على معنى آخر. ومن هذه اللغات اللغة الانجليزية. لم نجد اثراً واضحاً في كتب نحوينا القدماء بوقوع النبر في لغتنا العربية، ولكننا في أثناء هذا المبحث أثبتنا أنه قد ورد في تطبيقاتهم وتفسيراتهم للكلمات، وأساليب الكلام العربي. فلم يذكروه ولم يذكروا له قواعد مع حرصهم الشديد على دراسة لغة القرآن وتحليلها في جوانبها كافة ما جَلَّ منها، وما دَقَّ.

ويرى الانطاكي أن إغفالهم له ناشئ من عدم شعورهم بأثر النبر في تحديد معاني الكلمات، لذلك يظهر الجهل عمّا قد قالوا به منه، أي كما كان على شفاه العرب الأول، وأردّ أن تطبيقات كثيرة قد وجدناها في كتبهم تشير الى ذلك، ويمكن للدارس أن يجد أكثر من ذلك بكثير، وإنما ما أوردته هي نماذج فقط.<sup>(1)</sup>

فكثير من لغوينا المحدثين قد أيدوا وقوع النبر في العربية منهم إبراهيم أنيس، وعبد الصبور شاهين، وأحمد مختار عمر، ورمضان عبد التواب<sup>(2)</sup>، وقد تابعهم محمد الانطاكي في ذلك<sup>(3)</sup>، ومن الغربيين الذين درسوا العربية نجد أن كارل بروكلمان، وجان كانتينو قد أيدوه في العربية أيضاً.

لما كان النبر خاصة من خواص المقطع<sup>(4)</sup> وهذا ما اسلفت ذكره، لا بُدّ لي أن أضع أمام القارئ أشكال المقطع لكي أبين أين يقع النبر:

النوع الأول: المقطع القصير (صامت + صائت قصير (حركة))

النوع الثاني: المقطع الطويل المفتوح (صامت + صائت طويل (صائتان قصيران))

النوع الثالث: المقطع الطويل المقل (المغلق) (صامت + صائت قصير + صامت)

النوع الرابع: المقطع المديد المقل بصامت (صامت + صائت طويل + صامت)

(1) ينظر : الوجيز في فقه اللغة - الانطاكي : 364.

(2) ينظر: النبر وبعض مظاهره في القراءات القرآنية - د. ولاء صادق محسن بحث منشور في مجلة الرسالة الاسلامية ص 76 وينظر مصادرها، وهي من المؤيدين لوقوعه في العربية.

(3) الوجيز في فقه اللغة: 264.

(4) ينظر النبر وبعض مظاهره في القراءات القرآنية ، د. ولاء صادق ، 72 .

النوع الخامس: المقطع المقلد بصامتين (صامت + صائت قصير + صامت + صامت)  
مواضع النبر:

سأقصر على مواضع أهمّ الأصواتيين ممّن وضعوا قواعد حدّدوا فيها مواضع النبر في اللغة العربية منهم إبراهيم أنيس لأنها مستمدة من قراءات القرآن الكريم على أشهر القراء في مصر، وقواعد تمام حسّان، وقواعد محمد الانطاكي، وقواعد سلمان العاني:  
أولاً : قواعد إبراهيم أنيس<sup>(1)</sup>:

لكي نتعرف موضع النبر في الكلمة:

أ. ننظر إلى المقطع الأخير فأن كان من النوعين الرابع والخامس، فهما موضع النبر؛ لانهما من مقاطع الوقف.

ب. وان لم يكن كذلك ننظر الى المقطع قبل الأخير فأن كان من النوع الثاني أو الثالث فهو موضع النبر.

ج. إن كان المقطع قبل الأخير من النوع الأول، ننظر الى ما قبله فإن كان مثله أي من النوع الأول أيضاً، يقع النبر على المقطع الثالث، في العدّ من الأخير.

د. يقع النبر على المقطع الرابع حين نعدّ من الأخير في حالة واحدة هي أن تكون المقاطع الثلاثة التي قبل الأخير من النوع الأول.

ثانياً: قواعد تمام حسّان:

أ. يقع النبر على المقطع الأخير في الكلمة اذا كان من النوعين الرابع والخامس. (صامت + صائت طويل + صامت)، أو (صامت + صائت قصير + صامت + صامت) وهما من مقاطع الوقف، مثاله: قال، استقال، قلّ. في حالات الوقف.

ب. يقع النبر على المقطع قبل الأخير اذا كان من النوعين الثاني والثالث، (صامت + صائت طويل)، أو (صامت + صائت قصير + صامت)، مثاله: علّم - سلّم، عبّك، يتوفّاكُم، قاتل.

ج. يقع النبر على المقطع قبل الأخير أيضاً إذا كان من النوع الأول (صامت + صائت قصير) مبدوءة به الكلمة أو مسبوقاً بصدر الحافي: كتّب - حَسِبَ - مُحْتَرَمَ - انحبسَ.

(1) ينظر: الاصوات اللغوية: 173.

د. يقع النبر على المقطع الذي يسبق المقطع قبل الأخير، إذا كان المقطع الأخير يقع ما قبله في إحدى صورتين:

(1) (ص ح + ص ح ص) مثاله: عَلَّمَكَ - حَاسِبُكَ.

(2) (ص ح + ص ح ح) مثاله علموا - حاسبوا

ولا يقع النبر على مقطع سابق لهذا الأخير.

3. قواعد محمد الانطاكي<sup>(1)</sup>:

أ. إذا كانت الكلمة مؤلفة من مقطع واحد فالنبر عليه مطلقاً، أيّاً كان شكله. مثاله: صَة - مَه - قُمْ - عُدْ - لَا - لَمْ.

ب. إذا كانت الكلمة مؤلفة من مقطعين فالنبر على المقطع الثاني مطلقاً (العَدَّ يكون من الأخير الى الأول) فالأخير هو الأول؛ لأن المقطع الأول لا ينبر في عربيتنا مطلقاً. مثاله: قَامَ (قا)، عودا (عو)، بِهَا (ب)، لَكُمْ (ل).

ج. إذا كانت الكلمة كثيرة المقاطع، مؤلفة من ثلاثة مقاطع فأكثر، نظر الى المقطع الثاني فإن كان من النوع الثاني (صامت + صائت طويل)، أو من النوع الثالث (صامت + صائت قصير + صامت)، أو من النوع الرابع (صامت + صائت طويل + صامت) أو من النوع الخامس (صامت + صائت قصير + صامت + صامت). فالنبر واقع عليه، وإلا كان النبر على الثالث مطلقاً، ويلاحظ أن النبر لا يتعدى المقطع الثالث في حال من الأحوال.

(1) النبر يقع على المقطع الثاني: فِدَاكُم (دا) - يَسْتَهْدِي (تَه).

(2) النبر على المقطع الثالث: اسْتَغْفِرْ (تَغْ) - يَتَعَلَّمْ (عَلْ) - مَقَاتِلْ (قا).

ثالثاً: قواعد سلمان العاني<sup>(2)</sup>:

أ. أن الكلمة المؤلفة من سلسلة من المقاطع من النوع الأول، فالنبر يقع على المقطع الأول، كَتَبَ (ك)، دَرَسَ (د).

ب. إذا احتوت الكلمة على مقطع طويل واحد فقط فإنه يتقبل النبر. كَاتِبَ (كا)، مُعَلِّمَةٌ (عَل).

(1) الوجيز في فقه اللغة: 264-265.

(2) التشكيل الصوتي للغة العربية: 131 - 135.

ج. يقع النبر على المقطع الطويل الأقرب الى آخر الكلمة اذا كانت الكلمة تحوي على مقطعين طويلين أي من النوعين الثاني أو الثالث. وقد يقع على المقطع الأقرب الى بداية الكلمة. مثاله: رئيسُهُنَّ (نْ) أو (هْنْ) - مستودعاتُهُم (عا) أو (تَوْ).

هذه هي أشهر قواعد اللغويين من دارسي الاصوات بحسب ما سمعوه من الكلام العربي، ولو أنهم قد اتفقوا أحياناً، واختلفوا أحياناً أخرى.

أنواع النبر وأمثلة عليه

ثمة نوعان رئيسان من النبر :

- نبر الكلمة

- نبر الجملة

و يقسم ( نبر الكلمة ) على قسمين هما :

**الأولى :** نبر أولي ( أي يكون في كل كلمة ) .

**الثاني :** نبر ثانوي ( يكون في الكلمات التي تشتمل على عدد من المقاطع يجعلها في وزن كلمتين مثل كلمة ( استغفار ) فإنها تشتمل على نبر أولي على المقطع ( فا ) و آخر ثانوي على المقطع ( تغ ) .

أما نبر الجملة فيقوم على الضغط على كلمة معينة ، في إحدى الجمل المنطوقة ، لتكون أوضح من غيرها من كلمات الجملة ، و ذلك للاهتمام بهذه الكلمة ، أو التأكيد عليها ، و نفى الشك عنها من المتكلم أو السامع .

مواضع النبر في اللغة العربية :

1- النبر على المقطع الأول

إذا توالى ثلاثة مقاطع متماثلة من النوع القصير المفتوح ( ص ح ) فمثلا المقاطع في الكلمة ( كَتَبَ ) تكون على النحو الآتي: ( ص ح / ص ح / ص ح ) فإن النبر يكون على الحرف الأول و هو ( ك - ) .

إذا كانت تشتمل على أكثر من ثلاثة مقاطع، إلا أن الثلاثة الأولى من النوع القصير المفتوح فمثلا المقاطع لكلمة ( ثمرة ) تكون على النحو الآتي ( ص ح / ص ح / ص ح ) فإن النبر يكون على الحرف الأول و هو ( ث - )



إذا كانت الكلمة مقطوعًا واحدًا ( أحادية المقاطع ) كالكلمة الآتية في حالة الوقف ، فمثلا كلمة ( نار ) فإنها تتكون من ( ص ح ح ص ) فالنبر يكون على المقطع الأول وهو ( نَـ ) .

## 2- النبر على المقطع الأخير

إذا كان المقطع الأخير من النوعين ( ص ح ح ص ) أو ( ص ح ص ص ) فإن النبر يكون على المقطع الأخير ، فمثلا كلمة ( نستعين ) تحتوي على المقاطع الآتية ( ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص ) فإن النبر يكون على المقطع الأخير و هو ( عين عِـ ن ) ، و كلمة ( المستقر ) تحتوي على المقاطع الآتية ( ص ح ص / ص ح ص / ص ح ص ص ) فإن النبر يكون على المقطع الأخير و هو ( قَـ رر ) .

## 3- النبر على المقطع الذي قبل الأخير

إذا لم يكن المقطع الأخير من النوعين ( ص ح ح ص ) أو ( ص ح ص ص ) و لم تتوال في الكلمة ثلاثة مقاطع من نوع واحد قصير مفتوح ( ص ح ) ، فمثلا كلمة ( انصر ) تحتوي على المقاطع الآتية ( ص ح ص / ص ح ص ) فإن النبر يكون على المقطع الذي قبل الأخير و هو ( انـ ) ، و كلمة ( أخاك ) تحتوي على المقاطع الآتية ( ص ح / ص ح ح / ص ح ) فإن النبر يكون على المقطع الذي قبل الأخير و هو ( خَـ ) .

## 4- النبر على المقطع الذي يسبق ما قبل الأخير

إذا كان المقطع ما قبل الأخير من النوع قصير مفتوح ( ص ح ) و سبق بنظير له من النوع قصير مفتوح ( ص ح ) ، فمثلا كلمة ( ازدهر ) تحتوي على المقاطع الآتية ( ص ح ص / ص ح / ص ح / ص ح ) فإن النبر يكون على المقطع الذي يسبق ما قبل الأخير ( د ) ، و كلمة ( انكسر ) تحتوي على المقاطع الآتية ( ص ح ص / ص ح / ص ح / ص ح ) فإن النبر يكون على المقطع الذي يسبق ما قبل الأخير ( كَـ ) .

إذا كان المقطع الأخير من النوع ( ص ح ص ) و الذي قبل الأخير من النوع ( ص ح ) ، فمثلا كلمة ( ركبكم ) تحتوي على المقاطع الآتية ( ص ح ص / ص ح / ص ح ص ) فالنبر يكون على المقطع الذي يسبق ما قبل الأخير ( رَـ ك ) .

إذا كان المقطع الأخير من النوع ( ص ح ح ) طويلاً مفتوحاً و الذي قبله قصير مفتوح ( ص ح ) ، فمثلا كلمة ( بكروا ) تحتوي على المقاطع الآتية ( ص ح ص / ص ح / ص ح ح )

فالنبر يكون على المقطع الذي يسبق ما قبل الأخير ( ب ـ ك ) .  
العوامل التي تؤثر في مواضع النبر

ينتقل النبر من مقطع إلى آخر في الكلمات العربية ، و يرجع ذلك إلى الأسباب الآتية :

### 1- الاشتقاق

فمثلا الفعل الماضي ( نفر ) يحتوي على المقاطع الآتية ( ص ح / ص ح / ص ح )  
فإن النبر يكون على الحرف الأول ( نـ ) و ذلك لتوالي ثلاثة مقاطع من نوع واحد ، أما  
المضارع منه ( ينفر ) فيحتوي على المقاطع الآتية ( ص ح ص / ص ح / ص ح ) فإن  
النبر على المقطع الذي قبل الأخير و هو ( فـ ) .

### 2- إسناد الفعل إلى الضمائر

حين إسناد الفعل الماضي إلى ضمائر الرفع المتحركة ينتقل النبر من مكانه الذي كان  
فيه قبل الإسناد ، فمثلا حين إسناد الفعل ( درس ) و التي تحتوي على المقاطع الآتية ( ص  
ح / ص ح / ص ح ) هنا يكون النبر على المقطع الأول وهو المقطع ( د ـ ) و حين  
إسناده إلى ضمير المتكلمين ( درسنا ) تصبح المقاطع هي ( ص ح / ص ح ص / ص ح ح )  
النبر يكون على المقطع ما قبل الأخير و هو ( ر ـ س ) .

و حين إسناد الفعل الماضي إلى ضمائر الرفع الساكنة ( ألف الإثنين و واو الجماعة ) لا  
يغير من موضع النبر .

### 3- جزم المضارع

يتغير موضع النبر بحسب رفع الفعل أو جزمه فمثلا الفعل ( يلعب ) يحتوي على  
المقاطع الآتية ( ص ح ص / ص ح / ص ح ) فإن النبر يقع على المقطع ما قبل الأخير  
( عـ ) أما في حالة الجزم فنقول : ( لم يلعب ) فإنها تحتوي على المقاطع الآتية ( ص ح  
ص / ص ح ص / ص ح ص ) فإن النبر على المقطع الأول و هو ( ي ـ لـ ) و ذلك  
لتوالي ثلاثة مقاطع من نوع واحد .

## المبحث الرابع

### التنغيم Intonation

التنغيم Intonation هذا المصطلح هو من مصطلحات المحدثين، ويعد ابراهيم أنيس<sup>(1)</sup> أول الباحثين العرب المحدثين الذين أولوا هذا الموضوع اهتمامهم، فهو عنده موسيقى الكلام، فقد ثبت لديه بعد دراسة لتجارب حديثة على زمنه، أنّ الانسان حينما ينطق بلغته لا يتبع درجة صوتية واحدة في النطق بالأصوات جميعاً، فالأصوات التي يتكون منها المقطع الواحد قد تختلف في درجة الصوت، وكذلك الكلمات قد تختلف فيها، إذ الاختلاف في درجة الصوت له أهمية كبرى في كثير من اللغات، فتختلف في هذه اللغات معاني الكلمات، ويكون ذلك نتيجة لاختلاف الصوت حين النطق بها، وتوالي الدرجات الصوتية هذه تشكل نظاماً يسميه (النغمة الموسيقية).

والتنغيم هو ارتفاع الصوت وانخفاضه مراعاة للأحوال المؤداة فيها الأساليب العربية، أو تنوع الأداء للعبارة بحسب المقام المقول فيه. و هذا التنوع يكون على مستويين هما :

المستوى الأول : الكلمة

المستوى الثاني : الجملة

فالمستوى الأول يعنى : اختلاف درجات الصوت في الكلمة الواحدة ، فالأصوات التي يتألف منها المقطع الواحد قد تختلف في درجة الصوت، وكذلك الكلمات قد تختلف ، و هذا النوع يستعمل في بعض اللغات للتفريق بين المعاني كاللغة الصينية ، و النرويجية ، و السويدية ، و بعض لغات جنوب افريقيا ، و شرقي آسيا و بعض اللغات الهندية الأمريكية . فمثلا في اللغة الصينية كلمة : (فان) تؤدي ستة معاني حسب توالي درجات الصوت بالنغمة الموسيقية هي : ( نوم - يحرق - شجاع - واجب - يقسم - مسحوق ) .

و في اللغة العربية صور من هذا التنغيم الذي تختلف بحسبه المعاني ، فمثلا كلمة (إنسان) حين النطق بها بشكل خاص تدلّ دلالة عامة على هذا المخلوق ، و اذا أطيل النطق

---

(1) ينظر: الاصوات اللغوية: 176.

بالمقطع الذي قبل الأخير، دل دلالة خاصة على الإنسان الفاضل أو الكامل في صفاته ، وإذا نطق به بطريقة أخرى تدل على الذم .

و للتنعيم عوامل تؤثر في طريقة الأداء اللغوي فلا بد من مراعاة حالة المتكلم النفسية وطبيعية النطق بالكلام، و التنعيم، و البيئة التي يلقي فيها الكلام، و قدرة المتكلم على التحكم في عضلات نطقه ، كل هذه العوامل تؤدي إلى اختلاف في المشاعر و مقتضيات الأحوال و تغيير الجمل ، من الاستفهام إلى التأكيد ، إلى الإنفعال ، إلى التعجب ، و ما شاكل ذلك .  
فلكل لغة من حيث التنعيم مواقعه الخاصة به و أحواله التي تحيط به و نظامها الخاص؛  
لذلك على متعلم اللغة الوقوف على هذه الجوانب حتى لا يفقد تركيبها اللغوي طبيعته الخاصة به .

وينبني على هذا الاختلاف في درجة الصوت Voice-Pitch، أن يمتاز منه نوعان:  
1. النغمة أو (التون Tone)، وفيها تؤدي درجات الصوت هذه دورها المميز على مستوى الكلمة، ولذا تسمى (تونات الكلمة) أو نغمات الكلمة (word tones).  
2. التنعيم Intonation، وتؤدي درجات الصوت فيه دورها المميز على مستوى الجملة أو مجموعة الكلمات.

فما كان على مستوى الكلمة فهو النغمة tone، وحينما يكون على مستوى الجملة فهو التنعيم Intonation، وهذا ما نريد إيضاحه.  
يوصف التنعيم بأنه "تتابعات مطّردة من مختلف أنواع الدرجات الصوتية على جملة كاملة أو أجزاء متتابعة، وهو وصف للجمال وأجزاء الجمل، وليس للكلمات المختلفة المنعزلة<sup>(1)</sup>"، أو هو "عبارة عن تتابع النغمات الموسيقية أو الإيقاعات في حدث كلامي معين<sup>(2)</sup>".  
يتضح أنّ صلة التنعيم بالنبر صلة وثيقة، فكلاهما يمكن أن يعدّ ملمحاً تمييزياً للمعاني الدقيقة، أحدهما على مستوى الكلام، والآخر على مستوى الكلمة، فحينما يكون الضغط على الكلمة المفردة، أو في سياقها، هذا هو النبر، أمّا حينما يكون الضغط بمستوى ما في تشكيل صوتي معين للجملة (السلسلة الكلامية المتصلة)، أو العبارة كلها فهو التنعيم.

(1) ينظر: دراسة الصوت اللغوي: 194.

(2) ينظر: اسس علم اللغة - ماريو باي: 93.

والرابط بينهما يكمن في أنَّ النبر وإن كان ضغطاً على مقطع من مقاطع الكلمة المنفردة، النبر يتتابع على مستوى نسيج كلامي، وحصيلة هذا الإنبار يشكّل التنغيم<sup>(1)</sup>.

لذا يصحُّ مفهوم ماريو باي في أنّه - التنغيم - تتابع النغمات الموسيقية، وأرى هذا المفهوم؛ إذ إنّ النبر هو ذلك الضغط على مستوى مقطع من مقاطع الكلمة.

في حين أنَّ التنغيم هو التسلسل الحاصل في درجة الصوت، ويمكن إخضاعه لنظام خاص، يختلف هذا النظام، من لغة الى أخرى، ومعرفة هذا النظام مهمة جداً في اللغة موضوع الدرس، وبعدمه يفقد الكلام صبغته الخاصة، ويتعد من النطق الطبيعي الخاص بكل لغة، والبحث عن هذا النظام، وتسلسله في الكلام العربي، يه حاجة الى عون خاص من الموسيقيين العرب<sup>(2)</sup>.

وقد أطلق بعض دارسي الأصوات<sup>(3)</sup> النبر الموسيقي بمقابل التنغيم، وهو الذي يستسيغ تنوعات في علو النغمة الحنجرية، والنغمة هي التي تحمل المعنى، والعلو النسبي هو الذي يهّم اللغوي.

ونعلم جيداً أنَّ لكل لغة طبيعتها الخاصة بها، وبذا اختلفت اللغات، واستعملت التنوعات الموسيقية للكلام بأشكال مختلفة كثيرة، لذا يستطيع المتكلم التعبير عن سائر أنواع حالاته النفسية، والعاطفية، كالرفض، والغضب، والدهشة، والخيبة، والاحتقار، والكراهية... الخ<sup>(4)</sup>، بفضل الاختلافات النغمية بحسب طبيعة اللغة موضوع الدرس، فالنغمة الصاعدة، والنغمة الهابطة، تحدّد مثلاً الأسلوب الكلامي، فالخبر يستعمل المتكلم معه نغمة هابطة، ويستعمل مع الاستفهام نغمة صاعدة.

---

(1) ينظر: ظاهرة التنغيم في البحث الصوتي: 33.

(2) ينظر: الاصوات اللغوية: 176.

(3) ينظر: علم الاصوات - مالمبرج، بحث المترجم عبد الصبور شاهين: 192.

(4) علم الاصوات - مالمبرج: 192، وعلم اللغة (مقدمة لقارئ العربي): 193، وعلم الاصوات - بشر: 163.

فإذا قلنا: جاء محمدٌ باستعمال صور نغمية متعددة، فهي تكون تقريرية حرة، أو استفهامية، أو تهكمية، أو تأكيدية، أو تأتي للموافقة، أو الرفض، أو الدهشة، أو الاحتقار، أو الاشمئزاز، بحسب ما يلبي حاجة المتكلم الى الكلام المنطوق<sup>(1)</sup>.

لذا يرى اللغويون من الذين درسوا التنغيم ظاهراً صوتية، أن ثمة ثلاثة مظاهر يمكن استعمالها بشكل أساسي في الأهداف اللغوية في الكلام المنطوق المتّصل، وهذه تستعمل بشكل منفرد أو جماعي، وهي طبقة الصوت، والطول، والنبر، ومهمّة النغمة أن تستعمل هذه المظاهر بشكل متتابع لتصل الى تنغيم الجملة، أو الكلام.

نخلص إلى أن التنغيم من مصطلحات علم الاصوات الوظيفي، مهمته حلّ كثير من الإشكالات الدلالية اللغوية، التي تتصل بالأصوات وسياقات الكلام التنظيمية، إذ تُتحدد الصور النطقية بحسب أنماطه، من صعود، وهبوط، واستقرار.

وأنّ اللغة العربية من اللغات التي للتنغيم فيها أثر، فهي لغة تنغيمية، أي يؤثر فيها التنغيم على مستوى الجملة ليفرق بين أساليبها الكلامية، وليس على مستوى الكلمة، إذ يفرّق بين معنى الجملة في قولنا (ظهر الحق)، إذا نطقت هذه الجملة بتنغيم هابط دلّت على التقرير (الخبر)، أو بنغمة صاعدة لتدلّ على الاستفهام، يؤدّي التنغيم في هذا بوظيفة نحوية Grammatical Function، فبالتنغيم يمكن تمييز التركيب اللغوي التقريري من التركيب الاستفهامي، دون اضافة أي أدوات أو اسماء تفيد الاستفهام<sup>(2)</sup>.

فوظيفته نحوية دلالية مهمّة، وأن الجملة قد تدلّ على أكثر من معنى، يتّضح ذلك صوتياً بالتنغيم، تقريراً كان الأسلوب، أو استفهاماً، أو نفيّاً، أو أيّ أسلوب من اساليب الكلام العربي.

يعني أن اللغات التنغيميّة Intonation Languages، هي لغات يمكنها أن تستغل التنوعات الموسيقية، واستعمالها في الكلام بطريقة تمييزية يمكنها أن تفرّق بين المعاني الأسلوبية، ويبدو واضحاً جلياً أن اختلاف التنغيم يعود إليه الفضل في إمكاننا التعبير عن

(1) ينظر : التنغيم اللغوي في القرآن الكريم – سمير إبراهيم : 27.

(2) ينظر: دراسة السمع والكلام- د. سعد مصلوح: 259.

مشاعرنا، وحالاتنا الذهنية من كل نوع، وبذا يمكننا تغيير الجملة من أسلوب الى آخر من الخبر الى الاستفهام الى التوكيد الى التعجب الى انفعال دون تغيير في شكل الكلمات المؤلفة للجملة، وكمّها، بل يحصل التغيير في نوع التنغيم فقط<sup>(1)</sup>.

لنتأمل التعبير العامي المصري (لأ يا شيخ)، يمكن أن يأتي للدلالة على معانٍ أسلوبية كلامية متعددة، ولمواقف متعددة، فمرة يصلح للتعبير عن الاستفهام، ومرة عن عدم الاهتمام، ومرة ثالثة يفيد نفي كلام سابق، أو إنكاره، ومرة رابعة دالاً على الإحتقار والاشمئزاز، فهذه المعاني جمغاء تظهر في أثناء صعود نطقي، أو هبوط، أي باستعمال التنغيم استعمالاً دقيقاً، وبه يمكن أن نتذوق معانيه<sup>(2)</sup>.

ويعرّف التنغيم كذلك، "بأنّه ارتفاع الصوت وانخفاضه في أثناء الكلام"<sup>(3)</sup>، وله خاصية الوظيفة النحوية في تحديد نوع الأسلوب الذي يأتي عليه الكلام أي الجملة، من إثبات أو نفي، أو استفهام، أو غير ذلك، مما لم تستعمل فيه أداة تختص بالأسلوب المعين، وقد ذكرنا ذلك، ونمثل لذلك بمثال كأن "تقول لمن يكلمك ولا تراه - أنت محمدٌ - مقرراً ذلك أو مستفهماً"<sup>(4)</sup>، أما الطريقة التي يمكن بها معرفة الأسلوب فيتحدّد برفع الصوت وخفضه في الإثبات عنها في الاستفهام ولكن بدون التنغيم في هذا المثال وما أشبهه لم يكن شيئاً، اذ يبقى المثال على ما هو عليه من ترتيب كلماته في الجملة، والبناء في الكلمة الأولى، والاعراب في الكلمة الثانية، وحركة البناء، وحركة الإعراب، والأنبار المفردة على الكلمات، بحسب قواعده المعروفة، اذ يكون على الهمزة في الكلمة الأولى، وعلى الحاء في الكلمة الثانية، كل ذلك ليس من شأنه أن يصلح للتفريق بين نوعي الأسلوبين، لكنّ التنغيم يبقى هو محطّ الخلاف الوحيدة للتفريق بين الأسلوبين، وإيضاحهما، وما دام التنغيم كذلك، يعدّ اذن من الناحية الدلالية ذا وظيفة نحوية، أمّا وظيفته الصوتية فهي النسق الصوتي الذي يستتبط التنغيم منه، والوظيفة الدلالية لا يمكن

(1) ينظر: دراسة الصوت اللغوي: 195.

(2) ينظر: علم الاصوات - بشر: 163.

(3) مناهج البحث في اللغة: 164.

(4) مناهج البحث في اللغة: 164.

ملاحظتها في اختلاف علو الصوت وانخفاضه فحسب، بل في اختلاف الترتيب العام لنغمات المقاطع في الانموذج التنغيمي<sup>(1)</sup>.

ومن هنا نعرف أن التنغيم يكون على مستويين يستفاد منه في اللغة العربية الفصحى على مستوى ادائها العام، ويكون كذلك في اللهجة في داخل اللغة موضوع الدرس، وبحسب طبيعة كل لغة من اللغات.

ويعتمد التنغيم في اللغة العربية على أمرين: أحدهما شكل النغمة المنبورة الأخيرة، في النسيج الكلامي، والآخر هو المدى بين أعلى نغمة، وأخفضها من حيث السعة، والضييق فيه، أي أن كمية التتابعات النغمية المنبورة، تدرس من أول كلمة في الجملة الى آخرها، في انماطها الهابطة أو الصاعدة أو الثابتة (المستقرة)، ويدرس كذلك مستوى المديات إن كان مدىً ايجابياً أو سلبياً، لذا تقسم المديات مع النغمات على ستة أشكال، هي من شأنها أن توضح نوع الاسلوب<sup>(2)</sup> وعلى النحو الآتي:

1. الايجابي الهابط.

2. الايجابي الصاعد.

3. النسبي الهابط.

4. السلبي الهابط.

5. السلبي الصاعد.

وتسمى هذه (الموازن التنغيمية)، وهي تشبه الى حدّ مات الموازين الصرفية على مستوى الكلمة.

زعمت في مورد سالف أن اللغويين العرب القدماء، عرفوا كثيراً من الظواهر اللغوية، لكنهم لم يسطلحو عليها مثلما اصطلح عليها الدرس اللغوي الحديث، وظهرت على شكل تطبيقات لهم في أثناء ما درسوا، ومن هذه الظواهر التنغيم.

(1) ينظر: مناهج البحث في اللغة: 164.

(2) ينظر: مناهج البحث في اللغة: 164-165.



نقف عند سيبويه<sup>(1)</sup>، فقد ذكر في مواضع شيئاً من هذا منه قوله: "يقول الرجل: أتاني رجلٌ، يريد واحداً في العدد لا اثنين، فيقال: ما أتاكَ رجلٌ، أي أتاكَ أكثر من ذلك، أو يقول: أتاني رجلٌ لا امرأة، فيقال: ما أتاكَ رجلٌ، أي امرأة أتاكَ، ويقول: أتاني اليوم رجلٌ، أي في قوته ونفاذه، فتقول: ما أتاكَ رجلٌ، أي أتاكَ الضعفاء".

فالدلالات على المعاني ترددت في قول القائل: ما أتاكَ رجلٌ، واحتملت المعاني نذكر تحليلها<sup>(2)</sup>، وقد ذكرها.

1- إذا أراد العدد، أكثر من ذلك - النغمة مستوية. (ثابتة)

2- إذا أراد الجنس، امرأة أتاكَ - النغمة صاعدة.

3- إذا أراد النوع، أتاكَ الضعفاء - النغمة هابطة.

أ. فالنغمة الصوتية في تحديد العدد تكون مستوية، والنغمة المستوية في العادة تدلّ على أن الأسلوب أسلوب إخبار، ولا تحمل أي خروج عن المعنى الحقيقي للإخبار، استفهاماً كان أو تعجباً، أو سخرية أو حزناً.

ب. وحينما تدل الجملة على الاستفهام، تبدأ درجة الصوت بالصعود الى قولنا (اتاكَ) لتستقر على كلمة (رجل)، وعند هبوط درجة الصوت توحى النغمة بالنوع.

وذكر سيبويه<sup>(3)</sup> في موضع آخر قوله: "وكذلك ما أنت وعبدُ الله، وكيف أنت وعبدُ الله، كأنك قلت: ما أنت وما عبد الله، وأنت تريد أن تحقّر أمره، أو ترفع أمره" وهنا يؤدّي التنعيم غرضه في إيضاح المعنى وتبيينه تحقيراً من أمره كان، أو رفعه فيه، فإن كانت النغمة هابطة فالدلالة على التحقير، وأمّا في النغمة الصاعدة فالدلالة على الرفعة والترفع.

ونذكر موضعاً ثالثاً مما ذكره سيبويه<sup>(4)</sup> قوله: "قال جرير:

أعبدًا حلّ في شعبي غريباً  
ألوماً لا أبالك واغتراباً

(1) الكتاب: 55/1.

(2) التنعيم اللغوي في القرآن الكريم - سمير إبراهيم: 41، نقلاً عن - المهج الوصفي في كتاب سيبويه للباحث: نوزاد حسن احمد - منشورات جامعة قارينوس 1996.

(3) الكتاب: 301/1.

(4) الكتاب: 339/1.

يقول: أتَلَوُّمَ لُؤْمًا، واتقرب اغتراباً، وحذف الفعلين في هذا الباب، وأما (عبداً) فيكون على ضربين، إن شئت على النداء، وإن شئت تقتخر عبداً ثم حذف الفعل".

التنغيم هنا يفصل بين ما إذا كان الأسلوب نداءً، أو على حذف الفعل، وبذا تكون الهمزة استفهاماً، فنغمة النداء صاعدة تستقر عند الفعل، أما نغمة الاستفهام فهي صاعدة ثم تهبط عند الفعل.

ويبدو لي أن حركة الإعراب قد أثرت كذلك مع النغمة في إيضاح المعنى وتبيينه في الأسلوب الذي تخرج إليه الجملة.

وقد ورد مصطلح التنغيم عند الفارابي<sup>(1)</sup>، إذ قال: "والنغم الأصوات المختلفة في الحدة، والثلث التي تتخيل أنها ممتدة" فقد استعمل مصطلح النغم للدلالة على التنغيم، فهو متحسس لتأثير في الكلام، وقوله أيضاً: "اللحن هو جماعة نغم يمكن أن تقترب بها الحروف التي تركب منها الفاظاً دالة على معانٍ"، واللحن، والنغم في مفهوم القدماء يكاد يقترب من اصطلاح المحدثين في تحديد التنغيم.

وممن أشار إليه كذلك ابن جني<sup>(2)</sup> إذ قال: "وقد حذفت الصفة ودلت الحال عليها، وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم: سير عليه ليلٌ، وهم يريدون، ليل طويل، وكأن هذا إنما حذفت فيه الصفة لما دلّ عليه الحال على موضعها، وذلك أنك تحس في كلام القائل لذلك من التطويح، والتطريح، والتفخيم، والتعظيم، وما يقوم مقام قوله: طويل أو نحو ذلك، وأنت تحسّ هذا من نفسك إذا تأملت، وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه، فتقول: كان والله رجلاً! فتزيد من قوة اللفظ بـ(الله) هذه الكلمة ونتمكّن في تحطيط اللام، وإطالة الصوت بها وعليها، أي رجلاً فاضلاً، أو شجاعاً، أو كريماً أو نحو ذلك، وكذلك تقول: سألناه فوجدناه إنساناً، وتمكّن الصوت بإنسان وتفخر فنستغني بذلك عن وصفه بقولك: إنساناً سمحاً أو جواداً، أو نحو ذلك، وكذلك. ذمته ووصفته بالضيق قلت: سألناه وكان إنساناً! وتزوي وجهك وتقبطه فيغير ذلك من قولك: إنساناً لئيماً، أو لحزاً، أو بخيلاً، أو نحو ذلك".

(1) الموسيقى الكبير: 109.

(2) الخصائص: 370/2-371.

يمكن أن يقال عن نص ابن جني المتقدم أنه يمكن أن يحل من طريقين:

1. ذكر ابن جني النبر في مقالته إذ وجدته في قوله (فتزيد من قوة لفظ بـ(الله))، فتمطيط الحرف وإطالة الصوت هما من مصطلحات النبر، وكذلك في قوله (ونمكن الصوت من إنسان)، أي أن نضغط على كلمة إنسان، وبذا يكون النبر ملمحاً تمييزياً في المعنى. وبذا يكون النبر لديه يعدل صوتياً (فونياً)، لأن له وظيفة في تغيير المعنى.

2. وأنا واجد في النص ما يشير الى التنغيم، لما بين النبر والتنغيم من رابطة قوية، لا يمكن تجاهلها، وقد ذكرت ذلك، والإشارات التي تدلّ على التنغيم هي الواردة في قوله باصطلاحات، التطويح، والتطريح، والتخيم، والتعظيم، وهي دالة على التنغيم، وفي الجمل التي أوردوها نجد من التغيرات الموسيقية، كأنه أراد (تفخّم إنساناً)، و (تنمّه)، و (تصفه)، و (تزوي وجهك عنه وتغطّيه)، أن يوضّح ما يحصل على هذه الجمل من تنوع في معانيها ضمن سياقاتها لتستحيل الى دلالات يكون لها معانٍ.

ولعله أوضح في الإشارة الى التنغيم بقوله: "من ذلك الاستفهام إذا ضامّه معنى التعجب استحالة خبراً، وذلك قولك: مررت برجل أي رجلٍ، فأنت مخبر بتتاهي الرجل في الفضل ولست مستفهماً، وكذلك مررت برجل أيّما رجلٍ، لأن ما زائدة، وإنما كان كذلك؛ لأن أصل الاستفهام الخبر، والتعجب ضرب من الخبر، فكأنّ التعجب لما طرأ على الاستفهام، إنما أعاده الى أصله: من الخبرة<sup>(1)</sup>".

هذا النص واضح الإشارة الى التنغيم وأن لم يسمّه، فقد ذكره بإجراءاته، إذ لا يمكن حدوث تضام الاستفهام والتعجب إلا بتنغيمه، فكثيراً ما نعبر عن التعجب والدهشة بأسلوب الاستفهام، ولا نريد به السؤال الحقيقي، أي باخراج العبارة في صورة تنغيمية هابطة، والنغم الهابط هو من انماط الخبر، فتفهم السامع أنك تتعجب، ولا تريد السؤال فهو التنغيم الموسيقي، والحقيقة أن الذي حصل من التغير أو التبديل في نغمات الحديث هو الذي يحيل الاستفهام تعجباً.

(1) الخصائص: 269/3.

وما دمت في هذا الصدد فأجد أن قوله تعالى: "كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتاً فأحياكم، البقرة 28" ففي القول الكريم خرج الاستفهام من معناه الحقيقي الى التعجب، اذ لا يعقل أن يكون هذا استفهاماً من الله سبحانه وتعالى، وقوله تعالى: "أألد وأنا عجوز وهذا بعلي شيخاً، هود 72" وهنا قد خرج الاستفهام الى معنى التعجب كذلك، وقد ورد الاستفهام للدلالة على النفي أو الانكار كقوله تعالى: "ومن يغفر الذنوب إلا الله، آل عمران 135" فالاستفهام قد خرج الى معنى النفي بدلالة إلا، والذي يدل عليه بالنطق هو التنغيم إذ تقرأ النصوص بنغمة هابطة لا نغمة صاعدة، لأن الأسلوب اسلوب إخبار.

ويوضح ابن جنّي<sup>(1)</sup> فكرته بقوله: "ومن ذلك لفظ الواجب إذا لحقته همزة التقرير عاد نفيًا وإذا لحقت النفي عاد إيجاباً، وذلك كقول الله تعالى: "أأنت قلت للناس، المائدة 116" أي ما قلت لهم، ...، وأما دخولها على النفي فكقوله عز وجل: "ألسنتُ بربكم، الأعراف 172" أي أنا كذلك"

إن دخول همزة الاستفهام نفسها لم تكن هي التي أفادت معنى النفي في الأسلوب، وإنما بدخول الهمزة على الجملة غيّرت من طريقة تنغيمها، ونبر مقاطعها الأخيرة، تغيرت الدلالة من معنى الاستفهام فصارت تعيد النفي بدلاً من التقرير (الإثبات)، وكذلك في المثال الثاني فالهمزة قد غيّرت من طريقة تنغيم الكلام فاستحا للدلالة على الإثبات، فلولا هذا التنغيم لما استحال الاستفهام خبراً، ولا التقرير نفيًا.

وأمثلة خروج الاساليب من معانيها الحقيقية الى معانٍ مجازية هو ما يمكن أن يقرره التنغيم (موسيقى الكلام)، وبذا يتحدد القصد من الكلام، وشواهد في القرآن الكريم كثيرة. فلقد أورد ابن خالويه (370هـ) شواهد لذلك وعلى الآتي:

1. خروج الاستفهام الى معنى التقرير:

"ألم يجدك يتيماً فأوى، الضحى 6"<sup>(2)</sup>

"ألم نشرح لك صدرك، الشرح 1"<sup>(3)</sup>

(1) ينظر: الدلالة اللغوية عند العرب - د. عبد الكريم مجاهد: 181.

(2) اعراب ثلاثين من القرآن الكريم: 119.

(3) اعراب ثلاثين من القرآن الكريم: 124.

"ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل ، الفيل 1" (1)

2. خروج الاستفهام الى معنى التعجب:

"الحاقّة ما الحاقّة، الحاقّة 1" (2)

"القارعة ما القارعة، القارعة 1" (3)

3. خروج الاستفهام الى معنى التوكيد ب(قد):

"هل أتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً، الانسان 1" (4)

"هل أتاك حديث الغاشية، الغاشية 1" (5)

4. خروج الخبر الى معنى الدعاء (الطلب):

"تبتّ يدا أبي لهب، تبت 1" (6)

لم يحدد هذه الخروجات تصريحاً بالتنغيم، ولكن ممّا لا يمكن إغفاله أن التنغيم هو الذي يعمل على تحديد ذلك، إذ ليس ثمة إشارة الى الخروج، ولا رمز يدلّ عليه.

ولا بد من الإشارة الى أمر آخر ممّا ورد من التنغيم عند القدماء، وهو عود على سيبويه في قوله في باب (الندبة<sup>(7)</sup>): "أعلم أنّ المندوب مدعو، ولكنه متفجع عليه، وإن شئت ألحقت في آخر الاسم الالف، لأنّ الندبة كأنما يترنمون فيها، وإن شئت لم تلحق كما لم تلحق بالنداء"، وقد علّق السيرافي (354 هـ)<sup>(8)</sup> على مقولة سيبويه هذه بقوله: "الندبة تفجع ونوح من حزن وغم يلحق النادب على المندوب عند فقده فيدعوه".

---

(1) اعراب ثلاثين من القرآن الكريم: 188.

(2) اعراب ثلاثين من القرآن الكريم: 159.

(3) اعراب ثلاثين من القرآن الكريم: 159.

(4) اعراب ثلاثين من القرآن الكريم: 64.

(5) اعراب ثلاثين من القرآن الكريم: 64.

(6) اعراب ثلاثين من القرآن الكريم: 220.

(7) الكتاب: 220/2.

(8) الكتاب: 220/2 الهامش.

فالأمر محصور بالحزن والتفجع، والنوح، ولا يكون ذلك إلا بصوت مسموع؛ "ولما كان المندوب ليس بحيث لا يسمع احتيج الى غاية بُعد الصوت، فألزموا أوله (يا) أو (وا) وآخره الألف في الأكثر من الكلام، لأن الألف أبعد للصوت، وأمكن للمد<sup>(1)</sup>"

وقال ابن يعيش<sup>(2)</sup> في الموضوع نفسه: "اعلم أن المندوب مدعو، ولذلك ذكر مع فصول النداء لكّنه على سبيل التفجع، فأنت تدعوه وأن كنت تعلم أنه لا يستجيب كما تدعو المستغاث به، وإن كان بحيث لا يسمع كأنه تعدّه حاضراً، وأكثر ما يقع في كلام النساء، لضعف احتمالهن وقلة صبرهنّ، ولما كان مدعواً بحيث لا يسمع أتوا في أوله ببا أو والمدّ الصوت، ولما كان يسلك في الندبة والنوح مذهب التطريب زادوا الالف آخراً للترنم" فهو -ابن يعيش- يكرر كلام سيبويه ويوضحه، ونراه حينما تكلم على وا الندبة ذكر أنّه لما كانت الندبة حزناً، وتفجعاً، ونوحاً، اقتضى ذلك رفع الصوت ومدّه الى أبعد ما يمكن لكي يكون مسموعاً<sup>(3)</sup>.

يمكن عدّ الألفاظ، الترتم، ومدّ الصوت، والتطريب كلها مصطلحات تدل على التنغيم، لأن الندبة نداء موجّه للمتفجع عليه، أو للمتوجع منه<sup>(4)</sup>، وذلك للإعلام بعظمة المندوب وإظهار أهميته أو شدته أو العجز عن احتمال ما به.

ومن مظاهر التنغيم ما يحدث حين يريد أحدنا أن يحيي شخصاً يكرهه، يودّ لو اختفى عن ناظره، لذا يلجأ الى أن يحتفظ بالعبارة المألوفة للتحية، ولكنّه يغيّر من وظيفتها ويحملها على نغمة الكراهية، ويصاحب ذلك الملامح التي تصاحب هذه الجملة، وهذا ما يجعل التنغيم ظاهرة سياقية<sup>(5)</sup>، وما يحدث على تقاطيع وجهه وهو يردد كلمة التحية. وموطن آخر يمكن أن يكون التنغيم فيه مظهرًا موقعيًا، وهو تظاهر أحدنا وهو يتكلم بأمر هو عكس ما يتطلبه الموقف تماماً من تنغيم، كأن يقصّ أمر حادثة مروّعة يموت

(1) الكتاب: 220/2 الهامش قول السيراني.

(2) شرح المفصل: 13/2.

(3) ينظر: شرح المفصل: 14/2.

(4) ينظر: النحو الواقي - عباس حسن: 4-89.

(5) ينظر: اللغة العربية - معناها ومبناها: 309.

فيها عدد من أصحابه ورحميه، ويريد أن يبدو هادئاً في سرد قصته، حرصاً منه على أن يثير أحزان سامعيه بصورة أشد فيصطنع لهذا الكلام الذي يحتمل نغمة الحسرة والجزع، نغمة أخرى فيها هدوء وتماسك، فالجملة تكون لها وظيفة جديدة، ونغمة غير نغماتها التي في النظام، ويكون التنغيم فيها ظاهرة سياقية أخرى. وعلى أية حال فالتنغيم الصوتي تمثله علامات الكتابة (الترقيم) في الإملاء، أي تمثله كتابة؛ لأنه ليس لدينا علامات صوتية لتقابل تنغيم الجملة.

## المبحث الخامس

### السياق Context

يعد السياق من أهم مظاهر الدلالة على المعاني، ولما كانت الكلمة هي أصغر وحدة دلالية، أو الوحدة الصغرى في الدرس الدلالي، والكلمة كما ذكرت تحمل معنى مركزياً، هو معناها المعجمي - المعنى الأساسي فيها -، أو هو المعنى الذي يظهر للمرة الأولى، لذا ارتبطت الكلمة بالسياق ارتباطاً كبيراً، إذ إن السياق يكشف عن معنى الكلمة الاستعمالي. نجد أن البحث في السياق قد اقترن بالتركيب، بل هو الأهم فيه، "إذ لا يمكن أن نفصل دراسة السياق عن التراكيب فصلاً تاماً" <sup>(1)</sup>، ولا يبين معنى الكلمة، إذا لم تأتلف في سياق، وتكون عناصر تحليل السياق على هذه الحال، تبدأ من الصوت المفرد sound، فتركبه في كلمة word، والكلمة تكون في الجملة sentence، أي التركيب syntax - لتظهر العلاقات النحوية grammatical relation.

لذا "يشغل السياق في البحث اللغوي المعاصر حيزاً واسعاً، ويستحوذ دوره في تحديد الدلالة على انتباه الباحثين اللغويين ويستأثر باهتمامهم" <sup>(2)</sup>، حتى يستحيل نظرية متكاملة، ارتبطت بجهود علماء كثيرين، لعل في مقدمتهم الباحث الإنكليزي فيرث Firth، الذي يتبنى نظرية أطلق عليها (نظرية السياق) وسميت باسمه، وقد أكد في نظريته الوظيفة الاجتماعية

(1) الوظيفة اللغوية في الدراسات العربية الحديثة - لمى فائق: 98.

(2) دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها - د. صاحب أن جناح: 207.

للغة، وقد عرفت هذه المدرسة بمدرسة لندن، وسمي منهجها المنهج السياقي Contextual Approach، أو المنهج العملي Operational Approach.

تؤكد هذه النظرية فيما ورد في أبحاث روادها أن معنى الكلمة هو "استعمالها في اللغة، أو الطريقة التي تستعمل بها أو الدور الذي تؤديه" <sup>(1)</sup>، ولذا ذهب فيرث إلى انكشاف المعنى عبر (تسييق) الوحدة اللغوية، أي أن توضع الكلمة بسياقات متعددة مختلفة، لكي يبين معناها الدقيق.

وتقع الوحدات الدلالية (الكلمات) في مجاورة وحدات أخرى ( أي تتجاوز الكلمات بعضها و بعض )، في سياق معين، وإن معانيها – الوحدات – يمكن أن توصف أو تحدد بملاحظة الوحدات الأخرى التي تقع بجوارها، لذا تتطلب دراسة معاني الكلمات أن تحلل السياقات، في التراكيب والجمل والنص، والمواقف التي ترد فيها بأنواعها المختلفة، اللغوي منها وغير اللغوي، لكي يدقّ إيضاح المعنى، لأن المعنى الاستعمالي هو المعنى المطلوب، لا المعنى المعجمي، وحينئذ يتعدّل معنى الكلمة في حال ورودها بسياق معين تبعاً لتعدد هذه السياقات، أو تبعاً لتوزيعها اللغوي <sup>(2)</sup>.

جاء في معنى كلمة سياق (قرينة) context أنها تعني: "البيئة اللغوية المحيطة بالفونيم، أو المورفيم، أو الكلمة، أو الجملة" <sup>(3)</sup>، فالتعريف لم يقتصر على مستوى لغوي دون مستوى آخر، فمستويات اللغة كلها تتضافر لتحديد طبيعة المعنى المطلوب .. فالتشكيل الصوتي، والوحدة الصرفية، والصرف، والتركيب (الجملة) كلها عناصر مجتمعة من شأنها أن تبحث في الدلالة على المعنى الاستعمالي الذي تؤول إليه الكلمة في الاستعمال.

يريد الشاعر أو الناثر أن ينشئ نصاً أدبياً، حينما يسعى إلى بناء جملة لغوية في نص أدبي يؤدي على وفق عمليتين، الأولى هو أن يختار المفردات من مخزونه اللغوي،

(1) علم الدلالة – احمد مختار عمر: 68.

(1) ينظر: علم الدلالة – احمد مختار عمر: 69.

(3) معجم علم اللغة النظري – د. محمد علي الخولي: 57.



والثانية ينظم ما اختاره، على أن يتلاءم هذا التنظيم مع النسق الذي يدور في فلكه الكلام، أي أن تتم العمليتان في آوان واحد على وفق طبيعة اللغة التي يكتب بها الأديب (1). والمقصود بالنسق system، هو ترتيب الكلمات في نظام اللغة التي يكتب بها النص، دون النظر إلى أحوال القول، وليس شرطاً أن يكون مبيناً على أساس اللغة المعيارية، أي لا يكون نظاماً مميزاً، بل يكفي أن يكون هذا النظام الذي اطرّد عليه النص (2).

يحكم اللغة نظام، وهذا النظام يتعلق بالمفردات، ويقرر تجاوزها بحسب طبيعة اللغة، يتجاوز الخبر مع المبتدأ، والفعل مع الفاعل والمفعول، وبقية أجزاء الكلام، ولا يكون النظام اللغوي اختياريّاً، بل يجب أن تطرّد فيه هذه الظواهر، ومع ذلك فالمبدع - الأديب - حينما يلجأ إلى تطبيق هذا النظام في شكل كلام أدبي، فهو لا يحافظ على هذا النسق، وإنما تحكمه في تلك الحال سياقات الكلام، فيتخلّى عن الرتب المطّردة المعروفة "إلى انتهاكات، أو تكراريات، أو منبهات أسلوبية تبدو في شكل دقات تعبيرية لها طبيعة مختلفة عن النظام المطرد" المألوف، يقدم ما أصله التأخير، ويؤخر ما أصله التقديم، ويحذف، ويظهر، ويقدر (3).

وتتكون وحدات الكلام المتّصل من الصوت، والكلمة، والتركيب النحوي، تدخل كلها في النظام اللغوي الخاص بكلّ عضو من أعضاء الجماعة اللغوية فيمكن استخلاص أحداث كلامية لا حصر لها، مسموعة كانت أو منطوقة، وفي الموقف المناسب يستحضر المتكلم - المبدع - هذه الوحدات. ويتعرفها السامع بسرعة الضوء واطرّاده، وإن أي قصور في هذه العملية، يدّل على أن الكلام لم يستقر في نظام اللغة، أو أن القصور في معلومات الفرد (4).

ويُحدّ السياق على وفق ما سبق بأنه "النظم اللفظية وموقعها من ذلك النظام" (5)، والسياق بالحد المذكور لا يشمل الكلمات والجمل الحقيقية السالفة واللاحقة بل يشمل القطعة كلها، والكتاب كله، وينبغي للسياق أن يشمل كل ما يتّصل بالكلمة من أحوال وملابسات،

(1) ينظر: البلاغة والأسلوبية - د. محمد عبد المطلب: 228.

(2) ينظر: اللغة والإبداع - شكري محمد عياد: 91.

(3) البلاغة والأسلوبية: 228.

(4) ينظر: دور الكلمة في اللغة - اولمان: 35.

(5) دور الكلمة في اللغ

ويشمل كذلك العناصر غير اللغوية المتعلقة بالمقام ذلك الذي تنطق فيه الكلمة، ولها أهميتها البالغة في هذا الأمر.

فلا تتمتع الكلمة - أو الكلمات - بمعنى بمفردها، ولكنها تتمتع بوظائف، يمكن وصفها بأنها علاقات تنبئ عن المعنى - مثلما يظهر في أثناء عملية الإبداع - الخطاب -، إذ يتعلق الخطاب بعلاقات الكلمة مع الكلمات الأخرى في المقام الكلامي، والعلاقات من شأنها بناء النظام اللساني، أو الكلامي، ويمكن القول هنا إن هذه العلاقات بجماعها يتحدد معنى أو معاني الكلمات، إذ لا تحددها الصورة التي تحملها الكلمات.<sup>(1)</sup>

لما كان لكل كلمة مقام مع صاحبها، يكون معنى الكلمة في وظيفتها النحوية، والوظيفة لا تتشكل ولا تُؤدّى إلا في السياق، وقد أطلق علم اللغة الحديث على هذا المفهوم (الموقف الكلامي)، واسماه علماء اللغة العرب قرينة المقام.<sup>(2)</sup>

يحدد السياق معنى الوحدة الكلامية في داخل الجملة أو النص، على ثلاثة مستويات "فهو يحدد :

أولاً: "أية جملة تم نطقها - إن تم فعلا النطق بجملة - .

ثانياً: انه يخبرنا عادة أية قضية تم التعبير عنها - إن تم التعبير عن قضية - .

ثالثاً: أنه يساعدنا على القول أن القضية تحت الدرس قد عبّرنا عنها بموجب نوع معين من القوة غير الكلامية"<sup>(3)</sup>. إذ في هذه الحالات الثلاث يكون السياق ذا علاقة مباشرة بتحديد كل ما يقال بحسب المعاني المتعددة إذ "لا يمكن فهم أية كلمة على نحو تام بمعزل عن الكلمات الأخرى ذات الصلة بها والتي تحدد معناها"<sup>(4)</sup>.

(1) ينظر: علم الدلالة - بيروجيرو: 42.

(2) ينظر: اللغة العربية - معناها ومبناها: 337، ودراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها: 208.

(3) اللغة والمعنى والسياق - لاينز: 222.

(4) اللغة والمعنى والسياق: 83.

ترتبط الكلمات في الجملة بقرائن شكلية، هي قرائن نحوية، ومعنى الكلمة يمكن أن يكون مجموع السياقات التي تشكل الكلمة جزءاً منها، وهنا ترتبط الدلالة بالتركيب - بحسب النظرية السياقية -، والدلالة ليست أكثر من كونها مجموع التاليفات المتحققة لكلمة ما (1). يشترط في مثل هذه التاليفات للكلام أن تحقق جملاً مقبولة معنوياً ونحوياً، أي يرتبط فيها المعنى بالنحو (المعنى النحوي)، وليس معنى ذلك أن كل تركيب هو جملة صالحة لأن تؤدي دورها في الكلام، إذ المفروض أن يكون الاختيار الصحيح للجملة لتكون مطابقة للمقام، وترتبط هنا بقيمة الصدق، لأن الجملة الكاذبة لا تكون مطابقة للمقام (2).

يرى الباحثون في علم البلاغة أن الكلام مقسوم على حقيقة ومجاز، والحقيقة هي المعاني الظاهرة التي تعين الكلمة، ويبدو لي هو المعنى المعجمي، أو المعنى الأساسي، لكن هناك معانٍ للكلمة نفسها، تؤدي في أثناء ورودها في جملة أو تركيب، قد تخرج فيها عن معناها المعجمي، وتسمى هذه المعاني المجازية، وفي اصطلاح المعاصرين المعنى السياقي، أي ما يعين قيمة الكلمة في مواضعها الاستعمالية هو السياق " إذ إن الكلمة توجد في كل مرة تستعمل فيها في جوٍ يحدد معناها تحديداً مؤقتاً، والسياق هو الذي يفرض قيمة واحدة بعينها على الكلمة" (3)، هذا على الرغم من أن للكلمة معانٍ متنوعة من شأنها أن تدلّ عليها، والسياق بهذا المفهوم من شأنه أن يخلص الكلمة من الدلالات الماضية التي تدعها الذاكرة تتراكم عليها، ويخلق للكلمة قيمة حضورية، "بيد أن الكلمة بكل المعاني الكامنة توجد في الذهن مستقلة عن جميع الاستعمالات التي تستعمل فيها مستعدة للخروج والتشكل بحسب الأحوال التي تدعوها" (4).

لذا تكون نظرية السياق - إذا طُبِّقت بحكمة - حجر الأساس في علم المعنى، وتحصل فعلاً مجموعة من النتائج فيه، ومن آثارها أنها أحدثت ثورة في طرائق التحليل الأدبي، ولا سيما المسائل الأسلوبية، ومكنت الدراسة التاريخية للمعنى من أن تستند إلى أسس

(1) ينظر: بنية اللغة الشعرية - جان كوهين: 106.

(2) ينظر: بنية اللغة الشعرية: 107.

(3) اللغة - فندريس: 231.

(4) اللغة: 232.

حديثه أكثر ثباتاً، وقدمت وسائل فنية حديثة لتحديد معاني الكلمات، على يد الباحثين اوغدن وريتشاردز Ogden and Rechardez، ووضعت مقاييس لشرح الكلمات وتوضيحها عبر التمسك بما اسماه فيرث ترتيب الحقائق في سلسلة من السياقات، أي سياقات كل واحد منها ينضوي تحت سياق آخر، ولكل واحد منها وظيفة بنفسه، وهو عضو في سياق اكبر، وفي كل السياقات الأخرى، وله مكانه الخاص فيما أمكن أن نسميه سياق الثقافة، هذا ما قرره اولمان<sup>(1)</sup>.

من ثم يخلص إلى حقيقة أن المنهج الذي يروم تطبيقه منهج طموح إلى درجة لا نستطيع معها في كثير من الأحيان إلا أن نحقق جانباً واحداً فقط، لكنه - المنهج - مع ذلك بمدنا بمعايير تمكّنا من الحكم على النتائج حكماً صحيحاً صائباً<sup>(2)</sup>.

وما دمنا في صدد توضيح مفهوم السياق، وأثره في تحديد المعنى، تبرز حقيقة هي أن النبر، والتنغيم، وموسيقى الكلام، تعدّ من مظاهر السياق، وتأثيرها كبير في بيان المعنى، ولا ننسى ما للإعراب من أثر فيه، كلها يمكن أن نسميها قرائن لإيضاح معنى الكلمات وبيانها. نلاحظ أن العلماء العرب القدماء، لم يصفوا السياق على أساس هذه القرائن - ولم يعيروهم اهتماماً - ، ولم يتعرضوا لوصفه في مباحثهم اللغوية على الرغم من كثرتها. نعم، تطرقوا إليه على أساس أنه حقيقة معروفة، وهذا ما سأشير إليه وأبينّه.

ويبدل الباحثون اللغويون المعاصرون في الوقت الحاضر، جهوداً كبيرة لدراسة أثر هذه الظواهر في إيضاح المعنى، ولا سيّما البحوث في اللغة العربية تعدّ مباحث حديثة مبكرة لم تقدم شيئاً كثيراً في هذا المجال، على الرغم من أن لغتنا العربية حافلة بمادة ليست بقليلة لمثل هذه البحوث، وأثر هذه المظاهر في السياق موجود على مستوى الدرس اللغوي العربي، لقد أشار إليه أكثر من دارس من القدماء، ويحاول دراسته المحدثون.

(1) ينظر: دور الكلمة في اللغة: 66 - 67.

(2) ينظر: دور الكلمة في اللغة: 67.

"أن التحليل الإعرابي نفسه قد لا تفهم أسرارها ولا تحل ألغازه إلا بحيلة صوتية، هي التنغيم والموسيقى Intonation & Music، لقد قرر النحاة مثلاً، أن كلمة عمة في قوله:

### كم عمة لك يا حرير وخالة

يجوز في إعرابها وجهان بل ثلاثة على أساس أن (كم) أما خبرية أو استفهامية، وهذا الافتراض صحيح، ولكن العامل الأساس في الفصل بين كونها خبرية أو استفهامية، إنما هو التنغيم وطريقة إلقاء الشطر (أو البيت كله) "، هذا ما يراه كمال بشر (1).

يبدو واضحاً من هذا التحليل أن المعنى من أدقّ الظواهر اللغوية واشدّها تعقيداً، ومعالجته - المعنى - لا تحصل من زاوية واحدة، وإن الدلالة المركزية - المعجمية - للمفردة. تمثل وجهاً واحداً من دلالات معنى المفردة، ولا تتحدد تحديداً واضحاً مجرى استعمال الكلمة في التركيب اللغوي، أو الجملة استعمالاً صحيحاً معبراً، وهي تقتصر على ما تمثله الكلمة المفردة في العالم الخارجي.

لذا يؤثر السياق اللغوي تأثيراً مهماً في تعزيز معنى اللفظة المفردة، ويتبادر إلى الذهن مستويات من السياق حينما يذكر السياق اللغوي (2):

1. السياق النحوي: أو البنية النحوية التي ترد فيها الكلمة بوصفه وحدة نحوية grammatical unite.

2. السياق المعجمي: الذي ترد فيه المفردة وحدة دلالية معجمية Loxcal semantics unite يعني السياق النحوي بالكلمات في تواليها في جمل، خاضعة في ترتيبها لانساق تركيبية معروفة مطّردة، وعلاقات شكلية، تشكل قواعد التركيب النحوي في لغة ما، ولا تتوالى توالي عشوائياً، ومعنى الجملة ليس معاني كلماتها المفردة الواردة فيها، لأن تغيّر البنية النحوية وعلاقات الكلمات، ووظائفها، ومواقعها من ذلك الترتيب، من شأنه أن يغيّر في المعنى، حتى إذا حافظنا على الكلمات منها بلا زيادة ولا نقص، وإن الكلمة المفردة يمكن أن تسهم في المعنى

(1) دراسات في علم اللغة - القسم الأول: 22.

(2) التطور الدلالي بين لغة الشعر ولغة القرآن: 75.

الكلي للجملة، إذ يتقرر المعنى جزئياً من الموقع الوظيفي الذي تحتله في سياق التركيب الجملي.

فجملة مثل: شارك خالد في العمل.

شارك في العمل خالد.

اختلف الترتيب فيها، وهذا الاختلاف في ترتيبها يضيف إلى المعنى معنًى جديداً، هو ليس المعنى في الجملة الأولى، مع أن كلمات الجملة لم تتغير، وإن الذي حصل هو نقل مواقع التركيز المعنوي من كلمة إلى كلمة أخرى على مستوى الجملة ضمن عوامل الموقف اللغوي، وتحولات الكلام، ومشاعر المتحدث وعلاقته بالسامع أو المتلقي.

ويمثل السياق المعجمي مستوى آخر من مستويات البيئة اللغوية، ونعني به تلك العلاقات القائمة في العبارة بين المفردات بوصفها وحدات معجمية دلالية، لا على أنها وحدات نحوية ولا أقسام كلامية عامة، فالجملة قد تكون صحيحة في تركيب بنائها النحوي، وقواعده، ولكنها تكون شاذة من الناحية الدلالية. إذ إن تركيب الكلمات لا ينسجم مع واقع الجملة المعنوي (1).

لنطلع إلى الجملتين: أ. أسعف الطبيب الحجر.

ب. لم عاد بكاء يسعف.

فابن اللغة يستطيع أن يميز الفرق بين الجملتين حالما يسمعهما، على الرغم من أن كلا الجملتين تتسم بالشذوذ أو الغرابة، فالجملة الأولى صحيحة نحويًا لم تختل فيها العلاقات النحوية التركيبية بين كلماتها، وشذوذها واضح من العلاقة الدلالية المعجمية، في كلمة (الحجر) وما يسبقها يمكن نطقها بنمط تنغيمي كامل. إلا أن الأمر لم يعد هكذا مع الجملة الثانية، فإن النمط التنغيمي لا يصح فيها، لعدم صحة بناء تركيب كلماتها، وعلاقات الكلمات النحوية فيما بينها.

ومن هنا اقترح Ammer تقسيماً للسياق، يكون على النحو الآتي (2):

(1) ينظر: التطور الدلالي بين لغة الشعر ولغة القرآن: 76 – 77.

(2) ينظر: علم الدلالة – د. أحمد مختار عمر: 69 وما بعدها.

**أولاً. السياق اللغوي: Linguistic Context**، وهو كما ذكرنا اتحاد بين موقعية الكلمة في تركيب لغوي في وظيفتها النحوية، وما تؤديه هذه الكلمة من معنى في سياقها اللغوي، فكلمة مثل (حَسَنٌ) وهي تقع في سياقات متنوعة فتصف:

(أ) أشخاص: رجل - امرأة - ولد.

(ب) أشياء مؤقتة: وقت - يوم - حفلة - رحلة.

(ج) مقادير: ملح - دقيق - هواء - ماء.

فحين ورودها مع رجل، وامرأة، إنما تعني الناحية (الخلقية)، وأذ وردت في وصف اليوم - الوقت - لحظة، إنما تعني المتعة والاستمتاع، وان وردت مع المقادير دلت على الصفاء والنقاوة.

يعتمد السياق اللغوي أذن على "عناصر لغوية في النص من ذكر جملة سابقة، أو لاحقة، أو عنصر في جملة سابقة أو لاحقة، أو في الجملة نفسها يحول مدلول عنصر آخر إلى دلالة غير المعروفة له" (1).

قال تعالى "أتى أمر الله فلا تستعجلوه، النحل 1" جملة (فلا تستعجلوه) مما يبدو من ظاهر النص القرآني قرينة لغوية سياقية، تصرف الفعل (أتى) في النص إلى زمن المستقبل، مع أن دلالاته على الماضي، وهذا بدوره يحدد دلالة الفاعل (أمر الله)، لأن عناصر الجملة المكونة لن تبقى بلا تغيير، إذ صرف عنصر منها من دلالاته الأولى بقرينة ما، و (أمر الله) في سياق هذه الآية ليس مثل (أمر الله) في الآيات:

- "لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رَحِمَ، هود 43"
- "قالوا: أتعجبين من أمر الله، هود 73"
- "فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله، الحجرات 9"
- "وكان أمر الله مفعولاً، النساء 47، والأحزاب 37"
- "حتى جاء الحق وظهر أمر الله وهم كارهون، التوبة 48"
- "له معقبات من بين يديه ومن خلفه يحفظونه من أمر الله، الرعد 11"

(1) النحو والدلالة - حماسة: 117.

• "ذلك أمرُ الله أنزلهُ إليكم، الطلاق 5"

هنا يتعاضد عنصران على إظهار المعنى الدقيق للكلمة المفردة موضوع الدرس هما<sup>(1)</sup>:

(1) اختيار المفردات ووضعها في إطار جملة واحدة، وهذا له أثره في تحديد دلالة السياق اللغوي.

(2) التنعيم – وهو عنصر حيوي – يقوم بدور دلالي يهدي إلى تفسير الجملة تفسيراً صحيحاً أو ينوّعه.

ثانياً: السياق العاطفي: يرتبط بدرجة الانفعال، وأصحاب هذا المذهب هم السلوكيون، ويعدّون اللغة سلوكاً اجتماعياً يقتضي مثير، واستجابة، ويركز في الجوانب النفسية، والمادية، وكثيراً ما ينفر من التنظيم المعجمي، فالألفاظ لا قيمة لها خارج الاستعمال والتداول، وبلومفيلد Broomfield هو أول القائلين بهذه النظرية، وترى هذه المدرسة أنّ فحوى أي إشارة لغوية ما، لا يستطيع أن يكون ثابتاً متكوناً "إلا في علم النفس ودراسته"<sup>(2)</sup> أي أن السلوكيين يهتمون بدراسة الموقع الذي حلت فيه الكلمة وردود الفعل السلوكية.

والمعنى لدى السلوكيين يتكون من الأشياء التي يتعلق بها الكلام، ولا يتجاهلون شخصية المتكلم وشخصية السامع، وهذه ما يطلق عليها العناصر الاجتماعية<sup>(3)</sup>. فلكل "كلمة جوّ عاطفي يحيط بها وينفذ منها ويعطيها ألواناً مؤقتة على حسب استعمالها"<sup>(4)</sup> وكل "كلمة تذكر يكون صداها لدى المتلقي تابعا لحالته النفسية"<sup>(5)</sup>.

(1) ينظر: النحو والدلالة: 117 – 118.

(2) علم الدلالة العربي – د. فايز الراية: 219.

(3) ينظر: علم اللغة – مقدمة للقارئ العربي -: 309.

(4) اللغة – فندريس: 235.

(5) علم الدلالة د. نور الهدى لوشن: 99.



كلمة (يكره) في لغتنا العربية غير كلمة (يُبغض)، على الرغم من اشتراكهما في أصل المعنى إلا أن المتكلم وحالته النفسية هما اللذان يمكن أن يسيطر عليه حين النطق بأحدهما، ومثلهما: كلمة اشتاق، وتقابلها تاق، كذلك لهما أجواء نفسية تتحكم بمقاصد النطق بأحدهما<sup>(1)</sup>. ثالثاً: سياق الموقف context of situation: ويعني الموقف الخارجي الذي يمكن للكلمة أن تقع فيه<sup>(2)</sup>، أو ما يسمى كذلك سياق الحال عند فيرث رائد المدرسة الإنجليزية، وسياق الحال "هو جملة العناصر المكونة للموقف الكلامي (أو للحال الكلامية)"<sup>(3)</sup>.

وتتلخص العناصر المكونة للحال الكلامية مما يأتي<sup>(4)</sup>:

1. شخصية المتكلم والسامع، وتكوينهما الثقافي، وشخصيات غير المشتركين في الحدث الكلامي من الذين يشهدون الكلام.

2. العوامل والظواهر الاجتماعية ذات العلاقة باللغة، والسلوك اللغوي للمشاركين في الحدث الكلامي.

أثر ذلك النص الكلامي في المشتركين الإقناع، أهميتها الألم، أو الإغراء.

3. تقوم نظرية اللغة على التصور الخاص بـ (سياق الحال) تشمل أنواع الوظائف الكلامية جميعاً.

ومما يلحظ أن أهم خصائص سياق الحال أن يبرز الدور اجتماعي الذي يؤديه المتكلم وسائر المشتركين في ذلك الموقف الكلامي، ويشمل أيضاً أنواع النشاط اللغوي جميعاً كلاماً وكتابةً.

لقد نظر فيرث إلى سياق الحال بوصفه جزءاً مهماً من أدوات اللغوي، أو هو أسلوب من أساليب الوصف، والنحو أسلوب آخر من أساليب الوصف لكنه على مستوى مختلف تماماً له طبيعته المجردة. وأنواع الوصف اللغوي كما يرى فيرث، الأصوات، والنحو، والصرف

(1) ينظر: علم الدلالة - أحمد مختار عمر: 71.

(2) ينظر: علم الدلالة - أحمد مختار عمر: 71، وعلم الدلالة - نور الهدى لوشن: 99.

(3) نظرية النحو العربي - د. نهاد الموسى: 85.

(4) علم اللغة (مقدمة للقارئ العربي): 311، و نظرية النحو العربي: 87.

وسياق الحال كلها تأتلف لصياغة المعنى، وبالنظر لسياق الحال في وصف المعنى هي من طرائق التحليل التي يتناول اللغوي بها اللغة (1).

ونظرة في كتب الأقدمين (2)، نجد لديهم معالجات في هذا الشأن، ولهم فيه عمل جليل، ومن هؤلاء سيبويه، أذ تنبه في وقت مبكر إلى أهمية السياق اللغوي، وإلى الملابس الخارجية في الكلام، وعناصر المقام، ليرد ما تحتويه الجملة من بناء المادة اللغوية ومن الظواهر المخالفة إلى أصول النظام النحوي (3)، ويتسع في تحليل تراكيب اللغة، ويصف المواقف الاجتماعية التي تستعمل فيها، وما يلبس هذا الاستعمال من حال المخاطب، وحال المتكلم، وموضوع الكلام، وقد هداه هذا الاتساع إلى استكناه البنية الجوانية للتركيب النحوي، ويعرف لكل مقال مقامه.

قال سيبويه: "قأما الفعل الذي لا يحسن إضماره فأنه أن تنتهي إلى رجل لم يكن في ذكر ضرب، ولم يخطر بباله فتقول: زيدا، فلا بد له من أن تقول له اضرب زيدا، وتقول له: قد ضربت زيدا، أو يكون موضوعه يقبح أن يعرى من الفعل نحو أن، وقد، وما أشبه ذلك، وأما الموضع الذي يضم فيه وإظهاره مستعمل، فنحو قولك: زيدا، لرجل في ذكر ضرب، تريد اضرب زيدا، وأما الموضع ولا يستعمل فيه الفعل المتروك" (4).

أدرك سيبويه في مقالته هذه أن الجملة هي في الأصل جزء من سياق كلامي موصول بعضه مع بعض، وقد عرف للجملة حدودا واستقلالا، ويتجاوز بهذا الكلام النظر إلى الجملة في ذاتها، ويدقق فيها وما حولها من عناصر السياق الكلامي، وعدّ الموقف الكلامي كلاً واحداً، لذا يعلل حذف أحد عناصر الجملة، إذا كان في الكلام ما يدلّ عليه (5).

وعرض سيبويه في موضع آخر أنماطا تعارف عليها أهل اللغة في الاستعمال مثل قولك: "كلمته فاه إلى فيّ، وبابعته يدا بيد، كأنه قال: كلمته مشافهة، وبابعته نقدا، أي كلمته

(1) ينظر: علم الدلالة - بالمر: 87

(2) ينظر: علم الدلالة - بالمر: 78.

(3) ينظر: نظرية النحو العربي: 88.

(4) (الكتاب: 296/1 - 297.

(5) ينظر نظرية النحو العربي: 89.

في هذا الحال " (1)، وحينما يعرضها لا يكتفي بان يخرج معانيها النحوية، بل يفسّر معه التلازم التركيبي بين العناصر - الوظائف النحوية - ، ويحتكم فيها إلى المعاني التي تؤدّيها هذه الأنماط عند أبناء اللغة موضوع الدرس، وان المدلولات على معانيها في اقتضائها الخارجي مركّبة، وتستلزم في التعبير عنها مركّبا من عناصرها اللغوية لقوله: "واعلم أنّ هذه الأشياء لا ينفرد منها شيء دون ما بعده، وذلك انه لا يجوز أن نقول: كلّته فاه حتى تقول إلى فيّ، فإنما نزيد المشافهة، والمشافهة لا تكون إلا من اثنين، فإنّما يصحّ المعنى، إذا قلت: بيد لأنهما عملان (2)"، وفيما يبدو من مقالته أن كلمة الحال التي وردت عنده هي ما نعرفه بسياق الحال.

أليس هذا هو ما يعرف عند اللغويين سياق الحال؟ لان المتكلم قاصد للكلام، ويريد إفهامه إلى سامعه، ويلحظ سيبويه ائتلاف الكلام من عناصر لغوية خالصة، وانه قد يقوم على عناصر لغوية، وعناصر من العالم الخارجي، مرئية أو مسموعة، أو ملموسة، "وتصبح هذه الأشياء الواقعة في مجال خبرة الحواس عنده كأنها أجزاء من بناء اللغة تقوم مقام العناصر اللغوية الخالصة من الألفاظ" ونراه يركز كثيرا في موضوع الحذف في فهمه سياق الموقف أو سياق الحال، إذ قال: "وذلك انك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص، فقلت: عبّد الله وربّي، كأنك قلت ذاك عبّد الله، أو هذا عبّد الله. أو سمعت صوتا فعرفت صاحب الصوت فصار آية لك على معرفته فقلت: زيّد وربّي، أو مسست جسدا، أو شممت ريحا فقلت زيّد، أو المسك، أو ذقت طعاما فقلت: العسل. ولو حدثت عن شمائل رجل فصار آية لك على معرفته فقلت: عبد الله، كان رجلا قال: مررت برجل راحم للمساكين بار لوالديه، فقلت: فلانّ والله" (3).

---

(1) الكتاب: 391/1.

(2) الكتاب: 392/1.

(3) الكتاب: 130/2.

نفهم من هذا كله أن سيبويه على إدراك من اندماج اللغة في نظامها الداخلي الخاص، بالحياة في مجالها الخارجي العام، أي واقعها المنطلق من طبيعتها، أي أن ثمة علاقة عضوية بين اللغة، وسياقها الاجتماعي، ومثل هذا كثير في كتاب سيبويه.

وإذا كان فيرث Firth قد وضع الأساس لما يسمى سياق الحال، فابن جني به أعنى، لقوله: "والذي يدل على انهم أحسّوا ما أحسّسنا وأرادوا، وقصدوا ما نسبنا إليهم أرادته وقصده شيئان: أحدهما حاضر معنا، والآخر غائب عنا إلا أنه مع أدنى تأمل في حكم الحاضر معنا. فالغائب ما كانت الجماعة من علمائنا تشاهده من أحوال العرب ووجوهها، وتضطر إلى معرفته من أغراضها وقصودها مع استخفافها شيئاً، أو استتقاله، وتقلبه أو إنكاره، والأنس به أو الاستيحاش منه، أو التعجب من قائله، وغير ذلك من الأحوال الشاهدة بالقصود بل الحالفة على ما في النفوس" (1).

يوضح ابن جني بمقالته عما قصده العرب بالمشاهدة من أحوال المتكلمين. ووجوههم ممن كانوا حاضرين في المكان، ويمكنهم رؤيتهم في أثناء حديثهم، أولئك الذين لم يكونوا قد حضروا مجلس الكلام ولم يحضر حديثهم، إن هذا يصدق تماماً على ما عناه فيرث الحدث غير الكلامي للمشاركين، وهو يدرس أحوال المتكلم والسامع، فقول ابن جني أوضح بكثير من قول فيرث، ولا شك في ذلك، (2) ويبين ذلك من قول أن جني "الأحوال الشاهدة بالقصود بل الحالفة على ما في النفوس".

ويوضح فكرته بقول الشاعر نعيم بن الحارث بن يزيد السعدي:

**تَقُولُ وَصَكْتَ وَجْهَهَا بِيَمِينِهَا أَبْعَلِي هَذَا بِالرَّحَى الْمُتَقَاعَسِ؟!**

"قلو قال حاكيها عنها: ابعلي هذا بالرحى المتقاعس من غير أن يذكر صك الوجه لاعلمنا بذلك أنها كانت متعجبة منكراً، لكنه لما حكى الحال، فقال (وصكت وجهها) علم بذلك قوة إنكارها وتعاضم الصورة لها، هذا مع أنك سامع لحكاية الحال، غير مشاهد لها، ولو شاهدتها لكنت بها اعرف، ولعظم الحال لفي نفس تلك المرأة أبين" (3).

(1) الخصائص: 245/1.

(2) ينظر: الدلالة اللغوية عند العرب - عبد الكريم مجاهد: 160.

(3) الخصائص: 245/1.

يتضمن قوله هذا أمرين، الأول: الحدث الكلامي الذي أشار إليه فيرث بقولها "ابعلي هذا بالرحى المتقاعس؟!" أي تستنكر هذا الأمر بقولها، وثانيها: الحدث غير الكلامي وتمثل بقول الشاعر: وصكت وجهها بيمينها.

لقد كان اثر الحدث الكلامي وغير الكلامي من أهم ما تضمنه سياق الحال، بما أقره فيرث، ومثل هذا قد أشار إليه أبو الفتح بقوله: "علم بذلك قوة إنكارها وتعاضم الصورة لها، هذا مع أنك سامع لحكاية الحال، غير مشاهد لها، ولو شاهدتها لكنت بها أعرف، لعظم الحال في نفس تلك المرأة أبين"، والحال المقصود بقول ابن جني هذا ليس المصطلح النحوي، وإنما هي حال الحدث، وحال المتكلم المرأة، أي هو حال السامع لقولها: "ابعلي هذا بالرحى المتقاعس" ومشاهدها وهي تصك وجهها بيديها، "في الوقت نفسه سيكون اشد تأثراً وبحالها اكثر معرفة بفعل هذين الحدثين" (1).

وبين فيرث أن من عناصر السياق وجوب الإحاطة بالأشياء الوثيقة الصلة بالموقف، وجاء مثل هذا عند ابن جني، فيمن يضرب مثلاً في قولهم (رفع عقيرته) لمن (رفع صوته)، فما المناسبة بين (رفع العقيرة)، و (رفع الصوت)، أجد انه قد تقدم كثيراً لبيان سياق الكلام والأحوال التي قيل فيها من ضرورة، وان السامع لهذا المثل، لولا معرفته بالمناسبة أو السياق الذي قيلت به لما أمكن السامع أن يفهم العلاقة بين العبارتين، لأننا مهما أردنا الربط بين رفع الصوت، ورفع العقيرة، أو ليس لدلالة العقيرة الوضعية أو لاشتقاقهما أي صلة برقع الصوت، أي صلة برقع الصوت، ولكن السياق والسبب الذي قيل فيه المثل هو الذي الربط بين القولين، والقضية معروفة والصلة بئنة: "وإنما هو أن رجلاً قُطعت إحدى رجليه فرفعها ووضعها على الأخرى، ثم نادى وصرخ بأعلى صوته، فقال الناس: رفع عقيرته أي رجله المعقورة" (2) لما تحدثه من الألم فيصرخ وينادي.

وعرض ابن جني كذلك لسياق الحال، ومدى تعلقه بالدلالة في مواضع الحذف، وارى أن التنعيم يكون بذلك مظهراً من مظاهر السياق، إذ أورد ابن جني مقالة كنت قد وقفت عندها

(1) الدلالة اللغوية عند العرب: 161.

(2) الخصائص: 448/1.

قي موضع سالف (في التنغيم) في قوله: "وقد حذفت الصفة ودلت الحال عليها.." (1) لما كان يقصد بالحال الواردة في نصه ما يقصد به من المصطلح الحديث سياق الحال، وبذلك يمكن أن تقول انه أدرك إدراكا وافيا، أن الدلالة نستقيها من اللفظ أو من سياق الحال، فإذا انتقى سياق الحال، فلا بد في هذه الحالة من أن نذكر اللفظ، فنراه يقول: "فعلى هذا وما يجري مجراه تحذف الصفة، فأما أن عُرِيت من الدلالة من اللفظ أو من الحال فان حذفها لا يجوز" (2).

ومما ذكره ابن جني مما يمكن أن يعد من سياق الحال: حذف اللفظ، وبقاء دلالاته؛ ذلك لان السياق قد ناب مناب اللفظ المحذوف، إذ رأى الحال المشاهدة، وهو ما أطلق عليه السياقيون المحدثون نيابة ( الحدث غير الكلامي) عن اللفظ، ويكون ذا تأثير في بيان المعاني، الني تترتب عليها الدلالات على المعاني: "ومن ذلك ما أقيم من الأحوال المشاهدة مقام الأفعال الناصبة، نحو قولك: " إذا رأيت قادما: خيرَ مقدم، أي قدمت خيرَ مقدم، فنابت الحال المشاهدة مناب الفعل الناصب، وكذلك قولك للرجل يهوي بالسيف ليضرب به: عمراً، وللرامي للهدف إذا أرسل النزع فسمعت صوتا، القرطاسَ والله، أي اضرب عمراً، وأصاب القرطاس" (3)، ويقول في موضع آخر: "من ذلكا ترى رجلا قد سدد سهمها نحو الغرض ثم أرسله، فتسمع صوتا فتقول: القرطاس والله، أي اصاب القرطاس، فـ (أصاب) ألان في حكم الملفوظ به البتة، وان لم يوجد في اللفظ، غير أنّ دلالة الحال نابت مناب اللفظ به، وكذلك قولهم لرجل مُهوٍ بسيف في يده: زيدا، أي اضرب زيدا، فصارت شهادة الحال بالفعل بدلا من اللفظ به، وكذلك قولك للقاد من سفر: خير مقدم أي قدمت خير مقدم" (4)، وهو كلام على سياق الحال.

وقد تعرّف البلاغيون العرب منذ القديم السياق، وهذا يتوافق مع مقولتهم التي ردّوها في تعريف البلاغة، وطالما قالوا بها وهي أن لكل مقام مقالا، وان لكل كلمة مع صاحبها مقاما، وهكذا كانت مباحثهم تدور في فلك فكرة السياق ، وربط ذلك بالصياغة أي ربط

---

(1) الخصائص: 370/2.

(2) الخصائص: 371/2.

(3) الخصائص: 264/1.

(4) الخصائص: 284/1 - 285.

الصياغة بالسياق، وبذا يكون مقياس الكلام فيما يحسن ويقبل محكوم بمناسبة الكلام لا يليق به أي مطابقته لمقتضى الحال، "فإن كان مقتضى الحال، إطلاق الحكم فحسن الكلام تجريده من مؤكدات الحكم، وأن كان مقتضى الحال بخلاف ذلك فحسن الكلام تحليله بشيء من ذلك بحسب المقتضى إثباته ضعفا وقوة، وإن كان مقتضى الحال في ذكر المسند إليه فحسن الكلام تركه، وإن كان المقتضى إثباته على وجه من الوجوه المذكورة فحسن الكلام وروده على الاعتبار المناسب، وكذا إن كان المقتضى ترك المسند فحسن الكلام وروده عارياً من ذكره، وإن كان المقتضى إثباته مخصّصاً بشيء من التخصيصات فحسن الكلام نظمه على الوجوه المناسبة من الاعتبارات المقدم ذكرها، وكذا إن كان المقتضى عند انتظام الجملة مع أخرى فصلها أو وصلها، والإيجاز معها أو الإطناب، اعني طي جمل عن البين ولا طيها فحسن الكلام تأليفه مطابقاً لذلك" (1).

يجمل السكاكي مقتضيات الأحوال، أو هي السياقات التي فيها ترد أحوال الصياغة بما تحويه من خواص تركيبية في الجملة (المعنى، والنحو). وإن لهذه الصياغة مستويين يختلفان تبعاً لاختلاف السياق، فالمستوى الأول هو المستوى اللغوي الذي ترد فيه الصياغة، بحسب مقتضيات الإيصال، وأبينه المستوى الثاني فقد عبّر عنه بالوظيفة البيانية، لأنه يختص بصياغة أخرى تمتاز بطبيعتها الجمالية، وما تحويه من مفردات تركبت على غير المؤلف في المستوى الأول، الذي تأتي فيه الصياغة، وما يتفق دون قصد من المشاركين (2). ترتبط فكرتا الحال والمقام - في مفهوم البلاغيين - بالبعدين الزماني والمكاني للكلام، وذلك أمر يدعو المتكلم إلى تقديم صياغته على وجه من الوجوه، فاتصاله بزمان الصياغة يسمى الحال، وأما اتصاله بمجمل الكلام فيسمى المقام، لأن كل كلام لابد له من بعدين، بعد زماني، وبعد مكاني يقع فيه، لذا ارتبطت فكرتا الحال والمقام بالمقال، واختلاف صورته تعود ضرورة إلى اختلاف الحال والمقام.

(1) مفتاح العلوم - السكاكي : 80 - 81.

(2) ينظر البلاغة والأسلوبية : 229.

وتتضافر علاقات بين الكلمات، تعتمد في تسلسلها على خاصية اللغة الزمنية، وبذا يستبعد فيها إمكانية النطق بعنصرين في وقت واحد، بل يقتضي أن تتتابع العناصر بعضها إثر البعض الآخر، وتأتلف في سلسلة الكلام، ويسمى هذا التآلف (العلاقات السياقية)، ويلحظ أن التركيب لا بد من ائتلافه من عنصرين أو أكثر، مثل (الله اكبر)، و (الحياة الإنسانية)، و (الطقس جميل)، وبه تكتسب الكلمة قيمتها من مقابلتها لما يسبقها أو يلحقها من كلمات حين دخولها في تركيب ما، ومن ناحية أخرى، إذا أخذنا أي كلمة في السلسلة السياقية وجدنا أنها تثير كلمات أخرى خارجة عن القول، تشترك معها في علاقة ما بالذاكرة، وبذا تتكون مجموعة من الكلمات تتربط بينها علاقات متعددة، فكلمة (تعليم) مثلاً تتوارد معها على ذهن كلمات مثل: تربية، ومعلم، وعلم، ومدرسة، وصف، وامتحانات، ودفتر، وكتاب، وغير ذلك ممّا يشترك معها في وجه من الوجوه، يطلق عليها (سويسير) اسم العلاقات الإيحائية، ويسمّيها علماء اللغة المحدثون العلاقات الاستبدالية (1).

وتمثل فكرة المقام مركز الدلالة الوضعية، لأنها تبرز الجانب الاجتماعي لظهور العلاقات والأحداث والأحوال الموجبة لإيراد الكلام على صورة ما، لذا يؤدي افتقاد المقام إلى أن ترد مفردات مبعثرة لا تمثل عملاً إبداعياً بالمعنى اللغوي، أو المعنى البلاغي، لافتقاد السياق الرابط بين الأجزاء، لتأدية معنى معين، فإذا أريد تحليل المفردات في مستوياتها الصوتية، والصرفية، والنحوية، أو بحسب علاقة اللفظ بمدلوله، فإن الوصول إلى دلالة معنى محدد متعذر لافتقاد السياق أو المقام الذي يحدد البعد المكاني، وافتقاد الحال المفضي إلى البعد الزماني للصياغة (2).

فعدم إدراك بعض ألوان المقال سببه البعد من المقام الذي قيلت فيه، إذ من الضروري لفهم أي نص أن بعاد تصوّر المقام الأصل، ويتوقف إدراك النص وفهم علاقاته على دقة التصوّر.

(1) ينظر: نظرية البنائية في النقد الإبداع - د. صلاح فضل: 35-36.

(2) ينظر: البلاغة والأسلوبية : 230.



ويتداخل مفهوم المقام عند البلاغيين بمفهوم العلاقات السياقية عند دي سويسير، ويلحظ هذا التداخل فيما ذكره ابن الأثير حينما يتدرج من الإطار الضيق للعلاقات السياقية إلى الإطار الواسع لمفهوم السياق المتصل بالمقام، وصاحب الصناعة اللفظية، المبدع، الأديب. به حاجة إلى ثلاثة أشياء في تأليفه<sup>(1)</sup>.

- 1- اختيار الألفاظ المفردة، وحكم ذلك حكم اللألي المبددة، فأنها تتخير وتنتقى قبل النظم.
- 2- نظم كل كلمة مع أختها المشاكلة لها، لئلا يجيء الكلام قللاً نافراً عن مواضعه، وحكم ذلك حكم العقد المنظوم في اقتران كل لؤلؤة بأختها المشاكلة لها.
- 3- الغرض المقصود من ذلك الكلام على اختلاف أنواعه، وحكم ذلك حكم الموضع الذي يوضع فيه العقد المنظوم، فتارة يجعل إكليلاً على الرأس، وتارة يجعل قلادة في العنق، وتارة يجعل شنقا في الأذن ولكل موضع من هذه المواضع هياً من الحسن تخصه فهذه ثلاثة أشياء، لابد للخطيب والشاعر من العناية بها ومراعاتها، وهي الأصل المعتمد في تأليف الكلام من النظم والنثر

ويفرز ابن الأثير هذه الأشياء ليوزعها في أنماط الأداء اللغوي، ويضع كل مجموعة تحت مفهوم خاص، ويرى أن الشئيين الأول والثاني من الثلاثة التي ذكرها هي ما يراد به الفصاحة، والثلاثة مجموعة يجملها المراد بها البلاغة<sup>(2)</sup>. فالبلاغة هي ما يعرفه الدرس اللغوي الحديث السياق.

ويرتبط السياق عند الجرجاني بفكرة النظم، والنظم عنده ليس "سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض"<sup>(3)</sup> فظاهر قوله أن النظم هو سياقات الكلام على وفق أنماط معينة، لذا ارتبط المعنى بالنحو عنده، وتتكون هذه الأسلوبية من تعلق أجزاء الكلام بعضها ببعض في سياقات أطلق على ذلك مصطلح (التعليق) ليدل على النظم. ولما كان الكلام عنده منقسم على ثلاثة أقسام هي: الاسم، والفعل، والحرف، وتعلق الأقسام بعضها

(1) المثل السائر: 210/1.

(2) ينظر: المثل السائر: 211/1.

(3) دلائل الإعجاز: 48. وقد ذكرت هذا التعريف في موضع سابق.

ببعض، فهناك تعلق اسم باسم، بأن يكون خبرا عنه، أو تابعا له صفة، أو تأكيدا، أو عطف بيان، أو بدلا، وما إلى ذلك من ضروب تعلق الاسم بالاسم (1).

ويتعلق الاسم بالفعل، بأن يكون فاعلا له، أو مفعولا، فيكون مصدرا، أو مفعولا مطلقا، أو مفعولا له أو مفعولا فيه، زمانا أو مكانا، أو مفعولا معه (2).

ويتعلق الحرف بالاسم والفعل، وضروبه ثلاثة: (3)

1- توسط الحرف بين الفعل والاسم، ويكون ذلك في حروف الجر التي من شأنها أن تعدّي الأفعال إلى ما لا يتعدّى إليه بأنفسها من الأسماء.

2- يتعلق الحرف بما يتعلق به العطف "وهو أن يدخل الثاني في عمل في الأول كقولنا: جاء في زيد وعمرو".

3- يتعلق الحرف بمجموع الجملة، منه: تعلق حرف النفي، والاستفهام، والشرط والجزاء، وذلك أن هذه المعاني تتضح بعد أن تمام أركان الإسناد.

ومن هنا ارتبط التعليق بمعاني النحو (4)، هذا الارتباط بين عناصر الجملة، من شأنه أن يبين معاني الكلمة ليس في مواقع الكلم من الإعراب فاعلة أو مفعولة أو مضافة فحسب، بل في وضوح المعاني التي توّدها الكلمات في الجملة، فإن استعمالها على وجوها الصحيحة، ودقّتها من التعليق هو محصول النظم، واستعمالها كما ينبغي لها الاستعمال في مواضعها وإتقان معرفتها "وكانت حقائق لا تتبدل ولا تختلف بها الحال" (5)، والحال هنا يقصد به مقضى الحال، أو ما نعرفه في الدرس اللغوي الحديث سياق الحال أو الموقف، context of situation.

---

(1) ينظر: الدلائل: 49.

(2) نظر: الدلائل: 49.

(3) ينظر: الدلائل: 50.

(4) ينظر: الدلائل: 51.

(5) الدلائل: 51.

يرى الجرجاني أن المبدع في الأدب - أي الناظم شعرا أو نثرا - إذا رغب في نظم كلام قي أي غرض من الأغراض، فما عليه إلا أن: (1)

1- يرتب المعاني في نفسه ترتيبا يتوَحَّى فيه أن تكون المعاني موحية لما يراد منها، يقول الجرجاني: "وأما نظم الكلم فليس الأمر فيه كذلك لأنك تقتضي في نظمها آثار المعاني وترتيبها على حسب ترتيب المعاني في النفس" (2).

2- يبذل جهدا في ترتيب هذه المعاني المستقرّة في النفس "فهو أذن نظم يعتبر قي حال المنظوم بعضه مع بعض، وليس هو النظم الذي معناه ضمّ الشيء إلى الشيء كيف جاء وانتق" (3).

3- يحافظ على ترتيبها - الألفاظ - لمقتضى ما يريد بها المبدع، فان وجب لمعنى أن يتقدم على غيره من المعاني لوقوعه في النفس أولا بحسب ترتيبه وجب اللفظ الدال عليه أن يتقدم في النطق، يقول الجرجاني "ليس الغرض تنظيم الكلم إن توالى ألفاظها في النطق، بل أن تتناسقت دلالتها، وتلاقى معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل، وكيف يتصور أن يقصد به إلى توالي الأقدمين في النطق" (4).

لذا يعمل الناظم الفكر في ترتيب المعاني المستقرّة في نفسه أولا وما يليها، وتتسق دلالتها، وليس به حاجة إلى أن يستأنف فكرا جيّدا في ترتيب الأقدمين وتوالي نطقها، وعليه أن يعني أنّ النظم هو ترتيب المعاني في النفس لا توالي ألفاظها في النفس، لان النظم الذي يريده الناظم ويجعل له مزية في المكان، لا يتأتى إلا بالفكر والرؤية.

والكلام على سياق الحال كثير في تراثنا العربي، وقد حفلت به دراسات لغويينا العرب ممن أهتموا بدراسة المفردة العربية، جمعا وشرحا ودراسة وتحليلا، وكان هذا العمل من دأب البلاغيين أيضا.

---

(1) من بلاغة النظم العربي: 22/1.

(2) الدلائل: 94.

(3) الدلائل: 94.

(4) الدلائل: 94.

رابعاً: السياق الثقافي: ويظهر هذا العنصر جلياً عبر انتماء أصناف الناس إلى الثقافات المختلفة والتخصصات المختلفة، وعلى وفق هذا التقسيم السياقي تكون الكلمة واحدة بلفظها، ولكن معانيها تتعدد وتختلف بحسب المحيط الذي يتداولها <sup>(1)</sup>، ليس مما يمكن وضعه في باب تعدد المعاني في المشترك اللفظي المترادف.

بمعنى آخر أن السياق الثقافي "يقضي تحديد المحيط الثقافي أو الاجتماعي الذي يمكن أن تستخدم فيه الكلمة <sup>(2)</sup>" ويمكن تداولها في ذلك المحيط بالمعنى الذي عرفها وتعارف عليها.

يجب أذن أن يتطابق المحيط الثقافي والطبقة الاجتماعية في الاستعمال الكلامي للألفاظ - الكلمات - فكلية مثل - جذر - تعني معاني مختلفة، فهي في الطب ليست بالمعنى الذي يستعمله اللغوي، وتداولها عند المزارع معنى خاص في محيطه، وعند أهل الرياضيات له معناه الذي اقتضاه محيط التداول.

وكلمة مثل (عقيلته) تعد كلمة طبقة اجتماعية متميزة من الطبقة التي تستعمل كلمة (زوجته)، أو الطبقة التي تستعمل كلمة (حرمته) وهكذا، فالكلمات لها دلالات واحدة على المعنى لكنها تختلف باختلاف الواقع الاجتماعي الذي تتداول فيه.

لقد أطلت الكلام على سياق الحال، ذلك لأنه كان من اعتناءات اللغويين والبلاغيين العرب، لذا اقتضى الحال الإطالة والإفاضة، على أنه - سياق الحال - هو العناصر غير اللفظية في النص، فقد تمثل عند المفسرين والأصوليين بمعرفة أسباب النزول، ويتجسد في الأحداث والوقائع الملائمة للنص القرآني، فما أن عرفها المفسر يزول الإشكال في فهم كثير من النصوص <sup>(3)</sup>.

وكذلك تتعرض الألفاظ المفردة والتراكيب لألوان من التغير الدلالي، بسبب السياقات اللفظية والمقامية المختلفة، على ما أكده الأصوليون، نبهوا إلى الاستعانة بالسياقين اللفظي

(1) ينظر: علم الدلالة - نور الهدى لوشن: 9 - 100.

(2) علم الدلالة + احمد مختار عمر: 71.

(3) ينظر: دراسات في نظرية النحو الصربي: 211.

والحالي، أو ما يسميه النظر اللغوي الحديث على حسب نظرية السياق الموقف الكلامي عناصره جميعا (1).

ويرى دارسو اللغة المعاصرون أن المعنى يكون مركبا من الوظائف اللغوية، على أن ثمة عناصر غير لغوية، واللغوية منها تشتمل على الوظيفة الصوتية، فالصرفية، فالنحوية، والمعجمية. فلقد أدرك علماء التفسير قبلهم هذه الحقيقة حينما وضعوا شروطا فيمن يتصدى لتفسير النص القرآني، إتقانه لمجموعة من العلوم، تتسجم مع المراحل التي يتبعها السياقيون، فمن اشتراطاتهم أن يكون المفسر عالما بالقراءات، وهو الجانب الصوتي في الأداء الذي يرجحه كل قارئ في بعض الوجوه المحتملة، ولابد من إتقانه لعلم التصريف والاشتقاق، وعلم النحو والمعاني، والمعجم ما يتصل به من علم اللغة أو معرفة متنها، وبه يعرف شرح مفردات الألفاظ ومدلولاتها (2).

أجد أن الأصوليين قد أوضحوا بهذه الإشارات، إلى الأصل النظري لعنصر السياق ودوره في عملية الأداء اللغوي، ووظيفة اللغة الإ بلاغية، وتقدمهم في ذلك أئمة النحويين واللغويين في تنبهم المبكر إلى أثر السياق في فهم النص اللغوي، والتعامل معه، وأثره في فهم نظرية المعنى عندهم، لذا انطلقت تحليلاتهم للنص في أثناء تصوير الموقف الذي قيل فيه النص.

ويعد الزركشي - في تقديري المتواضع - أهم من وقف عند هذه الملاحظات في ذكره الأمور التي تعين على فهم المعنى عند الأشكال (3). وهو بهذا قد رسم الخط الصحيح الذي يدرس السياق فيه، ولو انه قد نبه عليه صراحة حينما ذكره، والأمور هي:

- 1- رد لكلمة لضدها (معرفة الأضداد).
- 2- ردها إلى نظيرها (معرفة المشترك اللغوي).
- 3- ما يتصل بها من خبر أو شرط أو إيضاح في معنى آخر.

(1) ينظر: دراسات في نظرية النحو العربي: 212.

(2) ينظر: البرهان في علوم القرآن: 173/2، ودراسات في نظرية النحو: 212-213.

(3) البرهان في علوم القرآن - الزركشي: 199/2 وما بعدها.

4- دلالة السياق: وهذا تصريح منه بالمصطلح، فهو يبين: فأنها ترشد إلى تبين المجمل والمقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العام، وتقييد المطلق، وتنوع الدلالة، وهو من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم "وهذا هو ما عناه اللغويون المعاصرون بمفهوم السياق في النظر الحديث.

5- ملاحظة النقل عن المعنى الأصلي (فهو للمجاز).

6- معرفة النزول أي أسباب النزول، وهذا مهم في إيضاح المعنى لأنه يدل على ما يعرف بسياق الحال أو سياق الموقف عند المعاصرين.

7- السلامة من التدافع.

أرى أن هذه إشارات واضحة إلى فهم المعنى التركيبي (السياقي) لا المعنى الافرادي، لان المعنى الافرادي لا يفيد قارئ النص فائدة يتوخى منها فهمه، فالنص كله يدل على معناه مجملاً.

إذ يحمل اللفظ معنى إفرادياً خاصاً به يدل دلالة واضحة على معناه تظهر بظهوره، وتخفي بخفائه، وهذا ليس به حاجة إلى عناء كبير في الوصول إلى ما يدل عليه معناه، ويحمل كذلك معنى تركيبياً عبر مجيئه في أسلوب، وقد يختلف معناه عن المعنى الأساسي، واللفظ إنما يوضع ليبدل على معنى متحصّل، والمعنى الإفرادي قد لا يعبا به إذا كان المعنى التركيبي مفهوماً دونه، لذا وجه الأصوليون عنايتهم إلى معرفة قصد المتكلم وتحديد مرماه للوقوف على المعنى الاستعمالي الدقيق<sup>(1)</sup>.

وأردت أن أشير إلى أمر مهم، هو أن اللغويين العرب القدماء، حينما كانوا يدرسون أثر السياق، وينوهون به رصدوا ظاهرة التحوّل الدلالي، بسبب تغيّر السياق، وفي هذا المجال سجّلوا كثيراً من الصور التي تنتقل بها دلالة التركيب النحوي ممّا هو موضوع له في الأصل إلى مفهوم آخر جديد.

---

(1) التصور اللغوي عند الأصوليين - د. السيد احمد عبد الغفار : 113.

ولغرض التثبيت من هذه النظرة نقف عند نص المبرد <sup>(1)</sup> بقوله: " قد يدخل المعنى في اللفظ، ولا يدخل في نظيره، فمن ذلك قولهم: علم الله لأفعلن: لفظه لفظ: رزق الله ومعناه القسم.

ومن ذلك قولهم: غفر الله لزيد. لفظه لفظ الخبر، ومعناه الدعاء.

ومن ذلك أنك تقول: تالله لأفعلن، فتسقم على معنى التعجب، ولا تدخل التاء على شيء من أسماء الله غير هذا الاسم، لأن الذي يوجب التعجب إنما وقع ها هنا.

بكل ما لزمه شيء على معنى لم يتصرف، لأنه إن تصرف بكل ذلك، وصار بمنزلة الأفعال التي تجري على أصولها ولم يدخلها من المعنى أكثر من ذلك"، فمعنى قوله فيما يبدو هو خروج الأساليب من معانيها الحقيقية إلى معان جديدة اقتضاها السياق، ومثل هذا كثير في كتب النحو، أي تحوّل دلالة الأسلوب من معنى إلى معنى آخر.

لقد بينت سالفاً أن الصوت اللغوي - الصادر من الإنسان - صوت إرادي مقصود به شيء ما، والألفاظ اللغوية في حقيقتها علامات أو رموز صوتية ذات دلالات محدود يميز الإنسان بها تجاربه حسية، ومعنوية، ويرتبها بناء على ذلك بحسب أصنافها وأنواعها، ويختزنها في ذاكرته ليؤلف في النهاية رصيده المعرفي، وهنا تبدو قيمة اللفظة - الكلمة - بمقدار ما لدلالاتها من شيوخ إلى حد تعسف المتحدث بالمناسبات التي به حاجة فيها إلى أداء تلك الدلالة، وإن تكون فكرة عامة مجردة تدل على معقول يمكن تصويره، نعرف جميعاً دلالة الفعل (ضرب) ومعناه المعجمي، ولكننا نستعمله بسياقات مختلفة كثيرة تبعده من دلالاته المعروفة تلك، بحسب ما يقتضيه المقام: "نقول مثلاً: \* ضرب الإسلام الجاهلية، بمعنى ابطل \* ضربوا بينهم المشورة، بمعنى تشاوروا. \* ضرب فيه عند الخليفة، بمعنى وشي واغتاب. \* ضرب على يديه، بمعنى منع وعاقب. \* ضرب بعقله، بمعنى فكر. \* ضرب المدقع، بمعنى أطلق. \* ضرب النار، بمعنى أشعل. \* ضرب البوق، بمعنى زمر. \* ضرب القرعة، بمعنى اقترع. \* ضربه كلمة، بمعنى آذاه. \* ضرب كفاً، بمعنى لطمه. \* ضرب بعينه بمعنى نظر، ضرب بعينه بمعنى حسد. \* ضرب الرمل، بمعنى كشف الطالع أو نجم. \* ضرب الخيام،

---

(1) المقتضب - المبرد: 175/4.

بمعنى أقامها".<sup>(1)</sup> ففي كل استعمال من هذه الاستعمالات للفعل، صارت له معانٍ جديدة، لا يمكن أن يستعمل غيرها ضمن هذه السياقات.

فالكلمة هي نواة الكلام الرئيسية، إذ لا يمكن فهم معناها إلا في سياق استعمالها، وتتجلى روح الكلمة في حركة أدائها الوظيفي<sup>(2)</sup>.

أما على صعيد السياق اللغوي فنجد مفهوم التساوي collection، ويعني الترابط الأفقي الطبيعي بين الكلمات، وهذه الفكرة آثارها هاليداي في منتصف الستينيات، وقد سعى فيها إلى نبذ الجانب الذهني والتجريدي في مفهوم المعنى، ويعوّل على السياق الذي تستعمل فيه الكلمة بغية الوصول إلى استعمالها الدقيق ومعناها التداولي، فالفعل (يجري) في قوله تعالى: "والشمس تجري لمستقر لها، يس 38" فالكواكب تجري بنظام دقيق، والفعل بمعنى السير أو الدوران في مدار فلكي، وتأتى الاستعمالات الآتية للفعل (يجري)، \* الزيت الكثيف يجري في الأنابيب الباردة ببطء. \* حيثما تهطل الأمطار يجر الماء في الجداول الصغيرة بسرعة كبيرة. فالفعل هنا بمعنى ينساب أو يتدفق، \* تجري الأيام بسرعة. \* يجري العمر بالإنسان. الفعل بمعنى ينسلخ أو يمضي. \* تجري الرياح بما لا تشتهي السفن. \* تجري السحب الكثيفة بسرعة. بمعنى تهب. في حين لا يمكن أن نقول: الكرسي يجري في الشارع، أو الشارع يجري. لكننا نستطيع إسناد الفعل يجري إلى الرجل، والولد، والغزال، والأسد، أي باستعمال الأرجل - أي هي صفة مادية جامعة (من ذوات الأرواح)، أدوات أما الأسماء لا تنتمي إلى فئة الروح لا تتساوق مع الفعل يجري، وكذلك الفعل (أطلق):

- أطلق عليه الرصاص = صوب إليه الرصاص باستعمال البندقية أو المسدس.
- أطلق لحيته: تركها تنمو. \* أطلق سراحه = أخلّى سبيله حرره. \* أطلق له العنان = جعله يتصرف على هواه. \* أطلق يده في الأمر = جعله يتصرف بحرية. \* أطلق عليه اسما غريبا: سماه باسم غريب. \* أطلق ساقبيه للريح: فرّ مسرعا، \* أطلق صفارة الإنذار: أعلن الإنذار باستعمال الصفارة الخاصة بذلك. فهذه المعاني التي يمكن الفعل أطلق أن

(1) اللسانيات من خلال النصوص - د. عبد السلام المسدي: 94 - 95.

(2) ينظر: الوظيفة اللغوية - لمى فائق: 105.



يؤديها قي سياقات مختلفة، ولكن من غير المعقول أن نضع كلمة مثل (محاضرة) مع الفعل (أطلق) بمعنى (ألقي) ففي أثناء التساوق نستطيع أن نقف على المعنى الدقيق للكلمة، إذ أنه يعيننا على الفهم الجيد ضمن سياقات الكلام.

فالسّياق كان وما زال من المباحث اللغوية المهمّة على مستوى الدرس الدلالي للوصول إلى ما دقّ من المعاني، ولم يكن موضوعا مهما في الدرس اللغوي العربي قديما، لكي يتلقفه المحدثون، بالدرس والتوجيه، إن اختلاف القديم عن الحديث في المنهج، والمصطلح.

إذ لم يظهر المصطلح بشكله الدقيق إلا بعد أن قطع الدرس اللغوي شوطا من الدرس والتمحيص. ففي بداية التقعيد اللغوي ظهرت تطبيقات كثيرة من الظواهر اللغوية لكنّ علماءنا لم يسمّوها، لذا جاءت تطبيقاتهم متوافقة تماما لما وضع من مصطلحات على مستوى مناهج البحث اللغوي، فكل ظاهرة ممّا درستُ يمكن أن يتناولها الباحثون المحدثون بالدرس والعناية، وتدرس بناءً على ذلك دراسة متأنية.

فما زالت في الموروث اللغوي أفكار وأنظار، لا يسمح المنهج المرسوم لهذه الدراسة بتناولها، وهي تنتظر من ينهد لتتبعها وعقد المباحث عليها.

## أهم نتائج البحث

وقف البحث على قضية صلة الصوت بالمعنى وما العلاقة بينهما، و قد كان همُّ الباحث جلاء هذه الصلة، و ربط القديم بالحديث، أو هو رؤية اللغويين القدماء، و هل كان لهم مباحث في هذا الشأن ؟ مع الأخذ بعين الاعتبار دراسة مصطلحهم، إن كانت لديهم مصطلحات فيها، عارضاً ما بحثه اللغويون القدماء على ما درسه اللغويون المحدثون، على وفق مصطلحاتهم ومناهجهم.

لقد شغلت قضية اللفظ والمعنى الدارسين من البلاغيين والنقاد، فقد انصبت دراستهم على شروط فصاحة المفردة، وما تؤدّيه المفردة من دلالات على المعنى في أثناء إبداع الأدباء شعراً ونثراً، وقد أهملوا تأثير المفردة في غيرها عدا ما يتصل بالنص القرآني. يختلف الأمر على مستوى البحث الحالي، فقد وقف البحث على مقالات اللغويين و ما يؤدّيه الصوت من دلالات على المعاني، منذ خروجه من جهاز النطق الإنساني إلى تألفه في كلمة، حتى يصير كلمة في الجملة، وجملة في السياق، و تأثيرات ذلك كله في وضوح المعنى، ودقته.

لقد كانت هذه الظاهرة ماثلة في دراسات اللغويين القدماء، دونما إشارة واضحة صريحة إليها تنبئ عنها، و لكن الدارس المتأمل يستطيع أن يصل إليها، إذا استطاع أن يحدد مواضعها، إلا أن تحديد هذه الظاهرة كان واضحاً لدى الدارسين المحدثين، لاختلاف المناهج، و اتضاح المصطلحات الداعمة للموضوع. لذا قد أبان البحث عن الأمور الآتية:

### أولاً: على المستوى المصطلحات:

فرقنا بين مصطلحي الحرف و الصوت اللذين كانا يستعملان بمعنى واحد لدى اللغويين، و كان ذلك باستقصاء هذين المصطلحين عند اللغويين العرب القدماء، و عند اللغويين المحدثين، علماً أن البعض يرى أن الحرف هو ما يكتب الرمز الكتابي، و الصوت هو المنطوق، أي أن الحرف هو رمز الصوت ، و يرى أن جنّى أن الحرف هو منقطع الصوت أي مخرجه ، و أدقّ فهم يكاد يتطابق مع ما نظر إليه الدارسون المحدثون هو تعريف إخوان الصفاء ، و هو يقسم أنواع الحروف .

ويرى المحدثون الصوت أنه حادث من اصطدام الهواء بصندوق الحنجرة محدثاً اهتزازات ليحدث الصوت، وأنها حقائق تخضع للوصف من حيث المخارج أو الحركات التي يؤدّيها جهاز الإنسان النطقي.

و لم تختلف وجهات نظر المحدثين عن وجهات نظر القدماء بسوى المنهج و المصطلح ، و هذا ما ذكرته كثيراً في أثناء الدراسة ، إذ كثيراً ما كان الدارسون العرب القدماء يستعملون الحرف محل الصوت ، و الصوت محل الحرف .  
أما في مفارقة الدلالة و المعنى فقد أنتهى البحث إلى أن الدلالة ليست هي المعنى، إذ كثير من الكتابات اللغوية تساوى بين المصطلحين فيها، فالمعنى هو الدلالة، و لكننا ذهبنا بعد عرض المصطلحين إلى أنّ الوصول إلى المعنى يه حاجة إلى الرمز أو الإشارة، و هذا الرمز أو الإشارة يمثل الدلالة، فالأصوات رموز و ترافقها يَكُون البنية ( الكلمة ) ، و هي تمثل رمزاً لغوياً كذلك ، و الكلمات هي الوحدات الدلالية الصغرى ، و تأتلف هذه الوحدات الصغرى في سياق لبيّن المعنى و يتحدّد ، فالدلالة أعمّ من المعنى .

## ثانياً: في صدد إجراءات البحث :

**1- على مستوى الصوت المفرد:** وجدنا إن ثمة أنواعاً من الأصوات تدلّ بنفسها على معانٍ تعارف عليها مستعملو اللغة و يمكن أن نطلق عليها أصوات إيحائية، و هي أصوات ربما كانت غير مقصودة لذاتها، و لكنها بمرور الزمن و الاستعمال، دلّت على ما دلّت عليه، كالأصوات التي نطقها عند الفرح، أو الحزن، أو الألم، أو التضجّر ... و غيرها.

و استنتجنا كذلك أن الدارسين العرب من القدماء و المحدثين، أوجدوا أن دلالة الصوت على المعنى قد ارتبط لديهم بنظريات نشأة اللغة، لذا كانت القضية يتعاورها أمران ، هما :  
أولاً: أن الحدث اللساني قد ارتبطت العلاقة فيه بين الصوت و ما يدل عليه علاقة اعتباطية .

ثانياً: هو أن العلاقة بينهما طبيعية، فالعلاقة الأولى منطلقة من نظرية المواضعة والاصطلاح في نشأة اللغة، وأن هذه النظرية لا تجد علاقة بين الصوت وما يدل عليه من معنى.

أما النظرة الثانية فمبنية على أساس من نظرية المحاكاة الصوتية و ترى أن العلاقة موجودة بين الصوت و ما يدل عليه من معنى ، و قالوا بافتراضات للتدليل على نظرتهم ، و قد عرضنا ذلك بالتفصيل .

## 2. على مستوى القيمة التعبيرية للحرف العربي ، أي دلالة الحرف في الكلمة :

أ. فقد وقفنا عند ثنائية الكلمة و ثلاثيها، و كانت الوقفة متأنية عند مصطلح الصوتيم (الفونيم) ونظريته من وجهة نظر اللغويين الغربيين ، و لم أكن أول من قال بالمقابل العربي للفونيم هو الحرف فقد قال به كثيرون ، لكنني رسّخت هذا المفهوم و أثبتته بنصوص عربية قديمة و حديثة ، من شأنها أن تحقق المفهوم .

ب. و وقفنا عند الإبدال اللغوي مما قال به العلماء العرب القدماء و انه في واقعه الأول يمكن أن يكون أساسه لهجي ، مع أن بعضاً منه يؤدي إلى تغيير في المعنى ، وبذا فيما أراه لا يمكن أن يكون إبدالاً ، بل هي كلمات جديدة لواقع لغوي جديد .

ج. و وجدنا كذلك أن من اللغويين العرب المحدثين من حاول إيجاد علاقة طبيعية بين الصوت، و ما يدلّ عليه من معنى ، و أنّ ثمة علاقة بين بنية الكلمة ، و أصواتها مترتبة بحسب ما تقتضيه طبيعة الكلمة، وقد بالغوا كثيراً في الأمر .

د. أما وقفتي عند المقطع، فقد أكدت، أنه مصطلح عرفه العرب و قد قال به الفارابي متأثراً بارسطو، الذي نصّ عليه بما أصطلح عليه اللغويين المحدثون ، و أن المقطع لا يعيّن الدلالة على المعنى ، لكن مما يعين على ذلك هو النبر ، Stress .

## 3. على مستوى السياق اللغويّ :

ابتدأت الكلام على التركيب، و ما يعني لدى اللغويين العرب القدماء، و عند من تابعهم من المحدثين :

أ. كانت الوقفة المتأنية عند قرائن السياق، و أهمها ظاهرة الإعراب ، إذ هي القرينة التي تعين على إيضاح المعنى الوظيفي للكلمة ، و قد خرجنا بمفهوم جديد لظاهرة الأعراب ، إلا و هو ذلك الذي يقع على مستوى الكلمة ، و حللنا أقوال القدماء في ذلك ، و صححنا أوهام كثيرين

من قالوا بغير حقيقته ، في تحليلاتهم لقسم من قضايا الباحثين ، و علقنا عليها عند من رأوا أن الإعراب هو واقع على الحرف الأخير فقط .

ب. والقرينة الثانية هي التنعيم، إذ لم نجد ما يمكن أن يكون كشفاً جديداً، إلا أنني وقفت على نصوص وردت في تطبيقات علمائنا العرب القدماء فيها إشارات واضحة له، وعمله على تغيير المعنى، وأنه من القرائن المهمة لإيضاح المعنى على مستوى أسلوب الكلام العربي.

ج. و السياق كما هو معلوم من ابرز مظاهر الدلالة على المعاني، فالصوت المفرد لا يعين المعنى الحقيقي للكلمة المفردة التي تحمل المعنى المعجمي، و بدوره - المعنى المعجمي - لا يحدد المعنى الدقيق للكلمة و هي منفردة خارج الساق، و لكن السياق هو الذي يحدد المعنى الدقيق للكلمة، و لقد ذكرت الكتب الحديثة، أقوال اللغويين القدماء، و لكنني وقفت الوقفة المتأنية عند سياق الحال الذي قال به اللغويون العرب القدماء ، و البلاغيون العرب القدماء ، إذ أنه . سياق الحال . أصلاً من تعريفات علم البلاغة .

هذا ما جال به خاطري وسطره قلبي، من الله استمد العون والقوة، وعسى أن أكون قد وفّقت. - و هذا غاية ما أبلغ - . في بحثي الذي أبغي منه أن يكون رضىاً مرضياً لدى القارئ، وأن يفيد منه طلاب العلم.

# المصادر والمراجع

## أولاً - الكتب

1. القرآن الكريم
- أ -
2. ابحاث في أصوات العربية- د.حسام سعيد النعيمي- دار الشؤون الثقافية العامة- بغداد 1998م- ط1.
3. ابحاث في اللغة العربية- داود عبدة- مكتبة لبنان- بيروت- 1973م.
4. ابحاث ونصوص في فقه اللغة- د. رشيد العبيدي- مطبعة التعليم العالي- بغداد- 1988م.
5. الابدال- ابو يوسف يعقوب بن السكيت- تحقيق د.حسين محمد محمد شرف- الهيئة العامة لشؤون المطابع- القاهرة- 1398هـ 1978م.
6. الابدال والمعاقبة والنظائر- ابو القاسم عبد الرحمن بن اسحق الزجاجي ت337هـ - تحقيق- عز الدين التتوخي- مطبوعات المجمع العلمي العربي- دمشق- 1381هـ- 1962م.
7. اتجاهات البحث اللساني- ميلكا أفيتش- ترجمة عبد العزيز مصلوح ووفاء كامل فاير- الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية- القاهرة.
8. الاتقان في علوم القرآن- جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ت911هـ- المكتبة الثقافية- بيروت- 1973م.
9. اثر النحاة في البحث البلاغي- د. عبد القادر حسين- دار قطري بن الفجاءة- قطر- ط2 د.ت.
10. الاحكام في اصول الاحكام- ابو محمد علي ابن حزم الاندلسي (456هـ)- مطبعة الامام- مصر- د.ت. ط2 8أجزاء في مجلدين.
11. إحياء النحو- ابراهيم مصطفى- لجنة التأليف والترجمة- القاهرة- 1959م.

12. ارتشاف الضرب من لسان العرب- ابو حيان الاندلسي ت745هـ— تحقيق د. مصطفى احمد النمّاس- مطبعة النسر الذهبي- 1404هـ- 1984م- ط1.
13. اسس علم اللغة- ماريو باي- د. احمد مختار عمر- عالم الكتب- القاهرة- 1403هـ- 1983م- ط3.
14. أساس البلاغة- ابو القاسم محمود بن عمر الزمخشري- دار صادر للطباعة والنشر- بيروت- 1385هـ- 1965م.
15. اسرار العربية- عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الانباري ت577هـ- تحقيق محمد حسين شمس الدين- دار الكتب العلمية- بيروت 1418هـ- 1997م- ط1.
16. الاشتقاق- عبد الله امين- مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر- القاهرة- 1376هـ- 1956م- ط1.
17. الاشتقاق والتعريب- عبد القادر بن مصطفى المغربي- مطبعة لجنة التأليف والترجمة- القاهرة- 1366هـ- 1947م- ط2.
18. إشكاليات القراءة واليات التأويل- نصر حامد ابو زيد- المركز الثقافي العربي- بيروت- 1996م- ط4.
19. إصلاح المنطق- ابن السكيت ت244هـ— شرح وتحقيق- احمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون- دار المعارف- مصر ط3.
20. الأصول في النحو- ابو بكر محمد بن سهل بن السراج ت316هـ— تحقيق د. عبد الحسين الفتلي- مؤسسة الرسالة بيروت- 1417هـ- 1996م- ط3.
21. الأصوات اللغوية- د. ياسر الملاح- مركز الابحاث الاسلامية- القدس- 1990م- ط1.
22. الأصوات اللغوية- د. ابراهيم أنيس- مكتبة الانجلوالمصرية- 1971م- ط4.
23. الأصول في اللغة العربية وادابها- د. سميح ابو مغلي ومصطفى محمد الغار- مركز غنيم للتصميم والطباعة- عمان- 1990م- ط1.
24. أصول اللغة العربية بين الثنائية والثلاثية- د. توفيق محمد شاهين- مكتبة وهبة- القاهرة- 1400هـ- 1980م- ط1.

25. أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة- د. نايف خزما- سلسلة عالم المعرفة- الكويت- 1979م. ط2.
26. اعجاز القرآن- ابو بكر محمد بن الطيب الباقلاني ت403هـ— تحقيق السيد احمد صقر- دار المعارف- مصر- ط3.
27. الأفعال- ابو القاسم علي بن جعفر السعدي ت515هـ- بيروت- 1403هـ- 1983م- ط1.
28. الألفاظ اللغوية- عبد الحميد حسن- منشورات معهد البحوث والدراسات العربية- 1971م.
29. أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة- د. فاضل مصطفى الساقى- مكتبة الخانجي/ القاهرة- 1397هـ- 1977م.
30. الألسنية (علم اللغة الحديث) المبادئ والاعلام- د. ميشال زكريا- المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع- بيروت- 1403هـ- 1983م- ط2.
31. الأمالي- ابو علي اسماعيل بن القاسم القالي البغدادي- دار الكتاب العربي/ بيروت.
32. الأنموذج في النحو- ضمن مجموعة كتب (نزهة الطرف في علم الصرف)- ابو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي ت538هـ— دار الافاق الجديدة- بيروت- 1401هـ- 1981م- ط1.
33. الإيضاح العضدي- ابو علي الفارسي- تحقيق د. حسن شاذلي فرهود- القاهرة- 1969م- ط1.
34. الإيضاح في شرح المفصل- ابو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي ت646هـ— تحقيق وتقديم + د. موسى بناي العليلي- مطبعة العاني- بغداد- 1982م.
35. الايضاح في علل النحو- ابو القاسم عبد الرحمن بن اسحق الزجاجي ت337هـ— تحقيق- مازن المبارك- مكتبة دار العروبة- القاهرة- 1378هـ- 1959م



- ب -

36. البحث اللغوي عند العرب- د. احمد مختار عمر- عالم الكتب- القاهرة- 1396هـ- 1976م- ط2.
37. البحث اللغوي عند الهنود- د. احمد مختار عمر- دار الثقافة- بيروت- 1972م.
38. البرهان في علوم القرآن- بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي- تحقيق- محمد ابو الفضل ابراهيم- دار الجيل- بيروت- 1408هـ- 1988م.
39. البلاغة والاسلوبية- د. محمد عبد المطلب- الهيئة المصرية العامة للكتب- مصر- 1984م.
40. بنية العقل العربي- د. محمد عايد الجابري- مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت- 1996م- ط5.
41. بنية اللغة الشعرية- جان كوهين- ترجمة- محمد الولي ومحمد العمري- دار توبقال- المغرب- 1986م- ط1.
42. بيان اعجاز القرآن- ابو سليمان حمد بن محمد بن ابراهيم الخطابي ضمن ثلاث رسائل في اعجاز القرآن- تحقيق- محمد خلف الله- د. محمد زغلول- دار المعارف- مصر- 1387هـ- 1968م- ط2.
43. البيان والتبيين- ابو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ 255هـ- تحقيق عبد السلام هارون- مكتبة الخانجي- مصر- 1390هـ- 1975م- ط4.

- ت -

44. تاريخ آداب العرب- مصطفى صادق الرافعي- دار الكتاب العربي- بيروت- 1394هـ- 1974م- ط4.
45. تاريخ ابن خلدون- المقدمة- عبد الرحمن بن خلدون المغربي- منشورات دار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر- بيروت- 1956م.
46. تاريخ علم اللغة- جورج مونين- ترجمة د. بدر الدين القاسم- مطبعة جامعة دمشق- 1392هـ- 1972م.

47. تاريخ اللغات السامية- اسرائيل- ولفنسون- دار القلم- بيروت- 1980م- ط1.
48. تأويل مشكل القرآن - (276هـ)- شرح ونشر- السيد احمد صقر- دار الكتب العلمية- بيروت- 1401هـ- 1981م- ط3.
49. التحديد في الاتقان والتجويد- ابو عمرو عثمان بن سعيد الداني الاندلسي ت444هـ- تحقيق- د. غانم قدوري حمد- مكتبة الانبار- العراق- 1407هـ- 1988م.
50. التشكيل الصوتي في اللغة العربية- الدكتور سلمان العاني - ترجمة د. ياسر الملاح- مراجعة د. محمد محمود غالي- النادي الادبي الثقافي- جدة- 1403هـ- 1983م- ط1.
51. التطور الدلالي بين لغة الشعر ولغة القرآن- د. عودة خليل ابو عودة- مكتبة المنار- الزرقاء- الاردن- 1405هـ- 1985م- ط1.
52. التطور النحوي للغة العربية- المستشرق برجستراسر- اخرجته وصححه د. رمضان عبد التواب- مكتبة الخانجي- القاهرة- 1402هـ- 1982م.
53. التطور اللغوي التاريخي- د. ابراهيم السامرائي- دار الاندلس- بيروت- 1401هـ- 1981م- ط2.
54. التطور اللغوي مظاهره وعلمه وقوانينه- د. رمضان عبد التواب- مكتبة الخانجي- القاهرة- 1404هـ- 1983م- ط1.
55. التصريف العربي من خلال علم الاصوات الحديث- الطيب البكوش- تقديم- صالح الفرمادي- تونس- 1973م.
56. التعريفات- الشريف الجرجاني ابو الحسن علي بن محمد بن علي- دار الشؤون الثقافية العامة- بغداد.
57. التفسير الكبير- الفخر الرازي- المطبعة البهية المصرية.
58. التفسير والمفسرون- د. محمد حسين الذهبي- دار الكتب الحديثة- القاهرة- 1381هـ- 1961م- ط1.
59. التفكير الصوتي عند الخليل- د. حلمي خليل- دار المعرفة الجامعية - الاسكندرية- 1988م- ط1.

60. تلخيص كتاب الشعر لارسطو طاليس - ابو الوليد بن رشد ت 595هـ - لجنة احياء التراث الاسلامي - القاهرة - 1391هـ - 1971م.

61. التنعيم اللغوي في القرآن الكريم - سمير ابراهيم وحيد العزاوي - دار الضياء - الاردن.

62. التهذيب في اصول التعريب - د. احمد بيك عيسى - مطبعة مصر - القاهرة - 1342هـ - 123م.

63. توطئة لدراسة علم اللغة - د. التهامي الراجي الهاشمي - دار الشؤون الثقافية العامة - بغداد - مشروع النشر المشترك.

## - ث -

64. الثنائيات اللسانية - د. التهامي الراجي الهاشمي - سلسلة الدراسات اللغوية - دار النشر المغربية.

## - ج -

65. الجمل في النحو - ابو القاسم عبد الرحمن بن اسحق الزجاجي ت 340هـ - تحقيق علي توفيق الحمد - مؤسسة الرسالة - بيروت - 1408هـ - 1988م - ط4.

الجمل - ابو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني ( 471 هـ ) تحقيق : علي حيدر ، دمشق 1392 هـ - 1972 م .

66. الجملة العربية - د. محمد ابراهيم عبادة - منشأة المعارف - الاسكندرية - 1988م.

67. الجملة العربية تأليفها واقسامها - د. فاضل السامرائي - مطبوعات المجمع العلمي العراقي - بغداد - 1998م.

68. جمهرة اللغة - ابو بكر محمد بن الحسين بن دريد ت 321هـ - تحقيق وتقديم - د. رمزي منير بعلبكي - دار العلم للملايين - 1987م - ط1.

## - ح -

69. الحروف- الخليل بن احمد الفراهيدي ت175هـ— ضمن مجموعة ثلاثة كتب في الحروف- تحقيق د. رمضان عبد التواب- مكتبة الخانجي- القاهرة- 1402هـ— 1982م- ط1.

## - خ -

70. الخصائص- ابو الفتح عثمان بن جني- تحقيق محمد علي النجار- دار الهدى للطباعة والنشر- بيروت- ط2.

## - د -

71. دائرة الابداع- مقدمة في اصول النقد- شكري محمد عياد- دار الياس العصرية- القاهرة.

72. الدراسات الصوتية عند علماء التجويد- د. غانم قدوري الحمد- مطبعة الخلود- بغداد- 1406هـ- 1986م- ط1.

73. دراسات في علم اللغة- د. كمال محمد بشر- دار المعارف- مصر- 1971م.

74. دراسات في فقه اللغة- د. صبحي الصالح- دار العلم للملايين- بيروت- 1973م- ط5.

75. دراسات في اللغة والنحو العربي- د. حسن عون- معهد البحوث والدراسات العلمية- القاهرة- 1969م.

76. دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها- د. صاحب ابو جناح- دار الفكر للطباعة والنشر- عمان- 1419هـ- 1998م- ط1.

الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث - د. محمد حسين آل ياسين - منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت 1400 هـ - 1980 م ط 1 .

77. دراسات نقدية في النحو العربي- د. عبد الرحمن ايوب- مؤسسة الصباح- الكويت.

78. دراسة السمع والكلام- د. سعد مصلوح- عالم الكتب- القاهرة- 1400هـ- 1980م.

79. دراسة الصوت اللغوي- د. احمد مختار عمر- عالم الكتب- القاهرة- 1396هـ— 1976م- ط1.

80. دروس في علم اصوات العربية- جان كانتينو- نقلة الى العربية وذيله بمعجم صوتي- صالح القرماضي- مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية- تونس- 1966م.
81. دقائق التصريف- القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب- تحقيق د. احمد ناجي العتبي- د. حاتم صالح الضامن- د. حسين تورال- مطبعة المجمع العلمي العراقي- 1407هـ- 1987م.
82. دقائق العربية- امين آل ناصر الدين- مكتبة لبنان- 1968م- ط2.
83. دلائل الاعجاز- عبد القاهر الجرجاني ت471هـ- تحقيق د. محمد رضوان الداية و د.فايز الداية- مكتبة سعد الدين- دمشق- 1407هـ- 1987م- ط2.
84. دلالة الالفاظ- د. ابراهيم انيس- مكتبة الانجلو المصرية- مصر- 1976م- ط2.
85. الدلالة الصوتية في اللغة العربية- صالح سليم عبد القادر- منشورات جامعة سبها- 1988م.
86. الدلالة اللغوية عند العرب- د. عبد الكريم مجاهد- دار الضياء للنشر والتوزيع- الاردن.
87. دور الكلمة في اللغة- ستيفن اولمان- ترجمة وتقديم د. كمال محمد بشر- مكتبة الشباب- القاهرة- 1986م- ط10.
88. ديوان الادب- ابو ابراهيم اسحق ابراهيم الفارابي ت350هـ- تحقيق د. احمد مختار عمر- مراجعة د. ابراهيم أنيس- المطابع الاميرية- القاهرة- 1314هـ- 1974م.

## - ر -

89. رسائل اخوان الصفاء وخلان الوفاء- اخوان الصفاء- بيروت- 1957- اربعة اجزاء.
90. رسالة اسباب حدوث الحروف- الشيخ الرئيس ابو علي الحسين بن عبد الله بن سينا ت428هـ- تحقيق- محمد حسان الطيان- يحيى مير علم- مطبوعات مجمع اللغة العربية- دمشق.
91. الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة- ابو محمد مكي بن ابي طالب القيسي ت437هـ- تحقيق د. احمد حسن فرحات- دار المعارف للطباعة- دمشق- 1393هـ- 1973م.

## - س -

92. ست محاضرات في الصوت والمعنى - رومان ياكوبسن - ترجمة - حسن ناظم - علي حاكم صالح - المركز الثقافي العربي - بيروت - 1994م - ط1.
93. سر صناعة الاعراب - ابو الفتح عثمان بن جني - تحقيق - حسن هنداي - دار القلم - دمشق - 1413هـ - 1993م - ط2.
94. سر الفصاحة - ابو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي الحلبي ت466هـ - شرح وتصحيح - عبد المتعال الصعيدي - مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح واولاده - مصر - 1389هـ - 1969م.

## - ش -

95. شرح التصريح على التوضيح - خالد عبد الله الازهري - دار احياء الكتب - حلب د.ت..
96. شرح الاشموني.
97. شرح الفية ابن مالك لابن الناظم - منشورات ناصر خسرو - لبنان د.ت
98. شرح جمل الزجاجي - ابن عصفور الاشيلي - تحقيق - د. صاحب ابو جناح - طبعه بمطابع مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر - جامعة الموصل.
99. شرح شافية ابن الحاجب - رضي الدين محمد بن الحسين الاسترابادي ت686هـ - تحقيق - محمد نور الحسن - محمد الزفزاف - محمد محي الدين عبد الحميد - دار الكتب العالمية - بيروت - 1395هـ - 1975م.
100. شرح شذور الذهب من كلام العرب - ابو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن احمد بن عبد الله بن هشام الانصاري المصري - ت761هـ - طبع بمصر - د.ت.
101. شرح الكافية في النحو - رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي - دار الكتب العالمية - بيروت - د.ت.
102. شرح المراح في التصريف - بدر الدين محمد بن احمد العيني ت855هـ - تحقيق د. عبد الستار جواد - مطبعة الرشيد - بغداد.

103. شرح المفصل - موفق الدين بن علي يعيش النحوي م 643هـ - عالم الكتب - بيروت. د.ت.

104. شرح المنصف على تصريف المازني - ابو الفتح عثمان ابن جني - تحقيق ابراهيم مصطفى - وعبد الله امين - دار احياء التراث القديم - مصر - 1373هـ - 1954م. ط1.

105. الشعر - ارسطو طاليس - نقله الى العربية ابو بشر متي بن يونس القنائي من السريانية - تحقيق د. شكري محمد عياد - دار الكتاب العربي للطباعة والنشر - القاهرة - 1387هـ - 1967م.

### - ص -

106. صاحب في فقه اللغة - ابو الحسن احمد بن فارس - تحقيق وتقديم - مصطفى الشويمي - مطابع بدران وشركاه - بيروت - 1964م.

107. الصحاح - اسماعيل بن حماد الجوهري - تحقيق - احمد عبد الغفور عطار - دار العلم للملايين - بيروت - 1404هـ - 1984م - ط3.

108. الصناعتين (الكتابة - الشعر) - ابو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري - تحقيق - علي محمد البجاوي - محمد ابو الفضل ابراهيم - مصر. د.ت.

109. الصوتيات - برتيل مالمبرج - ترجمة - د. محمد حلمي هليل - مركز عين للدراسات والبحوث الانسانية - مصر.

110. الصوتيات والفونولوجيا - مصطفى حركات - المكتبة العصرية رصيد - بيروت - 1418هـ - 1998م - ط1.

### - ط -

111. طبقات النحويين واللغويين - ابو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الاندلسي - تحقيق - محمد ابو الفضل ابراهيم - دار المعارف - مصر - د.ت.

### - ظ -

112. ظاهرة التأويل وصلتها باللغة- د. السيد احمد عبد الغفار- دار المعرفة الجامعية- الاسكندرية.

## - ع -

113. عبقرية اللغة العربية- محمد المبارك - دار الفكر - بيروت - د.ت
114. العربية الفصحى- هنري فليش- تعريب وتحقيق- د. عبد الصبور شاهين- دار المشرق- بيروت- 1983م- ط2.
115. العلاقة بين اللغة والفكر- د. احمد عبد الرحمن حماد- دار المعرفة الجامعية- الاسكندرية- 1985م.
116. علم الاصوات- برتيل مالمبرج- تعريب ودراسة- د. عبد الصبور شاهين- مطبعة التقدم- القاهرة. د.ت.
117. علم الاصوات العام- د. بسام بركة- مركز الانماء القومي- لبنان.
118. علم الاصوات عند ابن سينا- د. محمد صالح الضالع- دار المعرفة الجامعية- الاسكندرية. د.ت.
119. علم الدلالة- د. احمد مختار عمر- مكتبة دار العروبة للتوزيع والنشر- 1402هـ- 1982م- ط1.
120. علم الدلالة- ف. ر. بالمر- ترجمة د. صبري ابراهيم السيد- دار قطري بن الفجاءة- قطر- 1407هـ- 1986م.
121. علم الدلالة- بيرو جيرو- ترجمة منذر عياشي- تقديم مازن الوعر- مكتبة الاسد- دمشق- طبعة 1992م.
122. علم الدلالة دراسة وتطبيقاً- د. نور الهدى لوشن- منشورات جامعة قار يونس- بنغازي- ليبيا- 1995م- ط1.
123. علم الدلالة العربي- د. فايز الداية- دار الفكر- دمشق- 1405هـ- 195م- ط1.
124. علم اللغة العام- د. توفيق محمد شاهين- دار التضامن للطباعة- القاهرة- 1400هـ- 1980م- ط1.



125. علم اللغة- د. علي عبد الواحد وافي- دار نهضة مصر للطباعة والنشر - ط7- د.ت.
126. علم اللغة (مقدمة للقارئ العربي)- د. محمد السعران- دار النهضة العربية- بيروت.
127. علم اللغة بين التراث والمعاصرة- د. عاطف مذكور- دار الثقافة للنشر والتوزيع- القاهرة.
128. علم اللغة بين القديم والحديث- د. عبد الغفار حامد هلال- مطبعة الجبلاوي البولاقية- شبرا- 1406هـ- 1986م- ط2.
129. علم اللغة العام- القسم الثاني- الاصوات- د. كمال محمد بشر- دار المعارف- مصر- 1975م.
130. علم اللغة العام- فردينان دي سوسير- ترجمة نوئيل يوسف عزيز- بيت الموصل- 1988م.
131. علم اللغة المبرمج- د. كمال ابراهيم البديري- مطبعة جامعة الملك سعود- السعودية- 1402هـ- 1982م- ط1.
132. العين- ابو عبد الرحمن الخليل بن احمد الفراهيدي ت175هـ- تحقيق- د. مهدي المخزومي- د. ابراهيم السامرائي- دار الحرية للطباعة- بغداد- 1406هـ- 1985م.
- ف -
133. الفرق بين الحروف الخمسة- ابن السيد البطليوسي ت521هـ- تحقيق د. علي زوين- مطبعة العاني- بغداد- د.ت.
134. فصول في فقه العربية- د. رمضان عبد التواب- مكتبة الخانجي- القاهرة- 1404هـ- 1983م- ط2.
135. فقه اللغات السامية- كارل بروكلمان- ترجمة الى العربية- د. رمضان عبد التواب- مطبوعات جامعة الرياض- السعودية- 1397هـ- 1977م.
136. فقه اللغة في الكتب العربية- د. عبدة الراجحي- دار النهضة العربية- بيروت- 1974م.

137. فقه اللغة وخصائص العربية- محمد المبارك- دار الفكر- بيروت- 1392هـ-  
1972م- ط5.
138. الفلسفة اللغوية- جرجي زيدان- راجعه وعلق عليه د. مراد كامل- دار الهلال-  
1969م.
139. في اصول اللغة والنحو- د. فؤاد حنا ترزي- مطبعة دار الكتب- بيروت.
140. في البحث الصوتي عند العرب- د. خليل ابراهيم العطية- منشورات دار الجاحظ  
للنشر- بغداد- 1983م- الموسوعة الصغيرة.
141. في فلسفة اللغة- د. محمود فهمي زيدان- دار النهضة العربية- بيروت- 1405هـ-  
1985م.
142. في اللغة والفكر- محاضرات د. عثمان امين القاها على طلبة قسم الدراسات الادبية  
واللغوية- منشورات معهد البحوث والدراسات العربية- 1966-1967م.
143. في النحو العربي نقد وتوجيه- مهدي المخزومي- دار الرائد العربي- بيروت-  
1406هـ- 1986م- ط2.
144. في اللهجات العربية- د. ابراهيم انيس- مكتبة الانجلو المصرية- القاهرة- ط4. د. ت.

## - ق -

145. القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث- د. عبد الصبور شاهين- مكتبة  
الخانجي- القاهرة- د.ت.
146. قراءة التراث النقدي- د. جابر عصفور- مركز عين للدراسات والبحوث الانسانية  
والاجتماعية- 1994م- ط1.

## - ك -

147. الكامل- ابو العباس محمد بن يزيد المبرّد- عارضه باصوله وعلّق عليه محمد ابو  
الفضل ابراهيم- دار نهضة مصر- القاهرة.
148. الكامل في قواعد اللغة العربية نحوها وصرفها- احمد زكي صفوت- مطبعة مصطفى  
البابي الحلبي واولاه- مصر- ط4- د0ت

149. الكتاب- ابو بشر عمر الملقب بسبيويه- مطبعة الخانجي- القاهرة- بتحقيق عبد السلام محمد هارون- 1408هـ- 1988م- ط4. وطبعة بولاق - مصر 1317 هـ - ط1.
150. كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع- ابو محمد مكي بن ابي طالب القيسي 437هـ- تحقيق محي الدين رمضان- مطبوعات مجمع اللغة العربية- دمشق- 1394هـ- 1974م.
151. كتاب اعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم- ابن عبد الله الحسين بن احمد المعروف بابن خالويه ت370هـ- مطبعة دار الكتب المصرية- القاهرة- 1360هـ- 1941م.
152. كتاب الرد على النحاة- ابن مضاء القرطبي- تحقيق د. شوقي ضيف- دار المعارف- القاهرة.
153. كتاب المقتصد في شرح الإيضاح- عبد القاهر الجرجاني- تحقيق- كاظم بحر المرجان- منشورات وزارة الثقافة والاعلام- دار الرشيد- بغداد- 1982هـ.
154. كلام العرب- حسن ظاظا- مطبعة المصري- الاسكندرية- 1971م.
155. الكلام انتاجه وتحليله- د. عبد الحمن ايوب- مطبوعات جامعة الكويت- 1404هـ- 1984م- ط1.

## - ل -

156. اللغات السامية- تيودور نولدكة- ترجمة د. رمضان عبد التواب- مكتبة دار النهضة العربية- مصر.
157. اللغة- ادوار سابير- ترجمة وتقديم- المنصف عاشور- الدار العربية للكتاب- 1995م.
158. اللغة- ج. فندريس- تعريب عبد الحميد الدواخلي- محمد القصاص- مكتبة الانجلو المصرية.
159. اللغة بين المعيارية والوصفية- د. تمام حسان- دار الثقافة- المغرب- 1400هـ- 1980م.

160. اللغة العربية معناها ومبناها- د. تمام حسّان- الهيئة المصرية العامة للكتاب- القاهرة- 1980م-
161. اللغة والابداع- د. شكري محمد عيّاد- انترناشيونال- مصر- 1988م- ط1.
162. اللغة والمجتمع- د. محمود السعران- المطبعة الاهلية- بنغازي- 1958م.
163. اللغة والمعنى والسياق- جون لاينز- ترجمة د. عباس صادق الوهاب- دار الشؤون الثقافية العامة- بغداد- 1978م- ط1.
164. لسان العرب- ابو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الافريقي المصري- دار صادر- بيروت.
165. اللسان والانسان- د. حسن ظاظا- مطبعة المصري- الاسكندرية- 1971م.
166. اللسانيات من خلال النصوص- عبد السلام المسدي- الدار التونسية للنشر- تونس- 1984م.
167. اللسانيات واسسها المعرفية- د. عبد السلام المسدي- الدار التونسية للنشر- تونس- 1986م.
168. اللمع في العربية- ابو الفتح عثمان ابن جني- تحقيق- حامد المؤمن- مطبعة العاني- بغداد- 1402هـ- 1982م- ط1.
169. اللهجات العربية في التراث- د. احمد علم الدين الجندي- الدار العربية للكتاب- ليبيا- تونس- 1398هـ- 1978م.

## - م -

170. الماركسية وفلسفة اللغة- باختين- ترجمة محمد البكري ويمني البد- دار توبقال للنشر- المغرب- 1986م- ط1.
171. المثل السائر- ضياء الدين بن الاثير- تقديم وتحقيق وتعليق د. احمد الحوفي- د. بدوي طبانة- دار النهضة- مصر- القاهرة- د.ت.
172. مجمع البيان في تفسير القرآن- أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي ت548هـ- منشورات شركة المعارف الاسلامية- طهران- د.ت.

173. محاضرات في الالسنية العامة- فردينان دي سوسير - ترجمة- يوسف غازي ومجيد النصر- دار نعمان للثقافة- لبنان- د. ت.
174. محاضرات في اللغة- د. عبد الرحمن ايوب- مطبعة المعارف- بغداد- 1966م.
175. المحيط في اصوات العربية ونحوها وصرفها- محمد الانطاكي- مكتبة دار الشرق- بيروت- 1392هـ- 1972م- ط1.
176. محيط المحيط- بطرس البستاني- مكتبة لبنان- 1987م.
177. مخارج الحروف وصفاتها- عبد العزيز بن علي بن محمد بن سلمة المعروف بابن الطحان (ابو الاصبع) ت560هـ- تحقيق د. محمد يعقوب تركستاني- مركز الصف الالكتروني- د.ت.
178. المخصص- ابو الحسن علي بن اسماعيل النحوي اللغوي الاندلسي المعروف بأبن سيدة ت458هـ- دار الفكر- بيروت.
179. المدخل الى علم اللغة الحديث- د. رمضان عبد التواب- مكتبة الخانجي- 1405هـ- 1985م- ط2.
180. المدخل الى علم اللغة- د. محمود فهمي حجازي- دار الثقافة للطباعة والنشر- القاهرة- 1987م- ط2.
181. المدخل السلوكي لدراسة اللغة- د. مصطفى زكي التوني- حوليات كلية الآداب- جامعة الكويت- الحولية العاشرة- 1409هـ- 1989م.
182. مراتب النحويين- عبد الواحد بن علي ابو الطيب اللغوي ت351هـ- تحقيق- محمد ابو الفضل ابراهيم- دار نهضة مصر للطباعة والنشر- القاهرة- 1394هـ- 1974م.
183. المزهر في علوم اللغة وانواعها- عبد الرحمن جلال الدين السيوطي- شرح وضبط وتعليق على حواشيه- محمد احمد جاد المولى- علي محمد البجاوي- محمد ابو الفضل ابراهيم- دار احياء الكتب العربية- مصر- د.ت.
184. المسائل العسكرية- ابو علي الفارسي ت377هـ- تحقيق ودراسة د. محمد الشاطر احمد محمد احمد- مطبعة المدني- مصر- 1403هـ- 1982م- ط1.

185. المستقصى في علم الاصول - أبو حامد الغزالي (505 هـ) - المكتبة التجارية الكبرى - مصر 1973 - ط1 .
186. مظاهر التطور في اللغة العربية المعاصرة - د. نعمة رحيم العزاوي - دار الشؤون الثقافية العامة - بغداد - 1990م. الموسوعة الصغيرة .
187. المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر - د. عبد القادر مرعي العلي الخليل - جامعة مؤتة - 1993م - ط1.
188. مصطلح المعجمية العربية - د. انطوان عبدو - الشركة العالمية للكتاب - جدار الكتاب العالم - بيروت - 1991م - ط1.
189. معاني القرآن - ابو زكريا يحيى بن زياد الفراء ت 207هـ - عالم الكتب - بيروت - 1980م - ط2.
190. معجم علم اللغة النظري - د. محمد علي الخولي - مكتبة لبنان - بيروت.
191. معجم مصطلحات علم اللغة الحديث - نخبة من اللغويين العرب - مكتبة لبنان - بيروت - 1983 - ط1.
192. المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات - تونس - 1989م - المنظمة العربية للتربية والثقافة والفنون.
193. المعجمية العربية - أس. مرمجي الدومنيكي - مطبعة الالباء الفرنسيين في القدس - 1937م.
194. مغني اللبيب - ابو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن احمد بن عبد الله بن هشام الانصاري المصري ت 761هـ - تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد - مطبعة المدني - القاهرة.
195. المفردات في غريب القرآن - ابو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الاصفهاني ت 502هـ - تحقيق وضبط محمد سيد كيلاني - مطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر - 1961م - الطبعة الاخيرة.
196. مفهوم المعني - عزمي اسلام - حويلات كلية الاداب - جامعة الكويت - الحولية السادسة - 1405هـ - 1985م.

197. مقاييس اللغة- ابو الحسين احمد بن فارس بن زكريا بن حبيب الرازي ت395هـ—  
تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون- شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي-  
مصر - 1389هـ - 1969م - ط2.
198. المقتضب- ابو العباس محمد بن يزيد المبرد ت285هـ— تحقيق محمد عبد الخالق  
عظيمة- عالم الكتب- بيروت- مصورة عن طبعة مصر -  
199. مقدمة لدرس لغة العرب- عبد الله العلايلي- المطبعة العصرية- مصر- د.ت .  
200. المقرب- علي بن مؤمن بن عصفور ت669هـ- تحقيق عبد الستار الجواري- عبد الله  
الجبوري- مطبعة العاني- بغداد- 1391هـ - 1971م - ط1.
201. الممتع في التصريف- ابو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن احمد بن  
محمد الاشبيلي ت669هـ— تحقيق د. فخر الدين قياوة- دار القلم العربي- حلب-  
1939هـ - 1973م - ط2.
202. مناهج البحث في اللغة- د. تمام حسّان- دار الثقافة- المغرب- 1394هـ - 1974م-  
ط2.
203. من اسرار اللغة- د. ابراهيم انيس- مكتبة الانجلو المصرية- القاهرة- 1966م - ط3.
204. من بلاغة النظم العربي- د. عبد العزيز عبد المعطي عزمة- عالم الكتب- بيروت-  
1405هـ - 1984م - ط2.
205. من قضايا اللغة والنحو- د. احمد مختار عمر- عالم الكتب- القاهرة- 1394هـ—  
1974م.
206. من قضايا اللغة والنحو- علي النجدي ناصف- مكتبة نهضة مصر- الفجالة.
207. موجز تاريخ علم اللغة في الغرب- ر. هـ. روبز- ترجمة احمد عوض- سلسلة كتب  
ثقافة شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب- الكويت- 1997م.
208. الموجز في النحو- ابو بكر محمد بن السراج- تحقيق مصطفى الشويمي بن سالم  
دامرجي- مؤسسة بدران- بيروت- 1965م.
- الموسيقي الكبير - أبو نصر محمد ابن طرخان الفارابي ت ( 350 هـ ) تحقيق غطاسة  
عبد الملك خشبة - القاهرة ، د.ت .

209. الموضح في التجويد- عبد الوهاب بن محمد القرطبي ت461هـ— تقديم وتحقيق- د. غانم قدوري الحمد- مراجعة- أ.د. احمد مختار عمر- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم- الكويت.

## - ن -

210. النحو الوافي- عباس حسن- دار المعارف- مصر- ط4. د.ت.
211. النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي- محمد حماسة عبد اللطيف- 1983م- ط1.
212. نحو وعي لغوي- د. مازن المبارك- مؤسسة الرسالة- بيروت- 1399هـ- 1979م.
213. نزهة الالباء في طبقات الادباء- ابو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن الانباري ت577هـ- تحقيق د. ابراهيم السامرائي- مكتبة الاندلس- بغداد- 1970م- ط2.
214. نظرات في دلالة الالفاظ- د. عبد الحميد محمد ابو سكين- مطبعة الامانة- مصر- 1404هـ- 1984م.
215. نظريات في اللغة- د. أنيس فريحة- دار الكتاب اللبناني- بيروت- الالسننية/3- 1973م- ط1.
216. نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر العربي الحديث- د. نهاد الموسى- المؤسسة العربية للدراسات والنشر- 1400هـ- 1980م- ط1.
217. نشأة اللغة عند الانسان والطفل- د. علي عبد الواحد وافي- مكتبة دار العروبة- القاهرة- 1382هـ- 1962م- ط2.
218. نشوء اللغة العربية ونموها واكتهاها- الاب انستاس ماري الكرملی- المطبعة العصرية- مصر- 1938م.
219. النكت في اعجاز القرآن- ابو الحسن علي بن عيسى الرماني ت386هـ— تحقيق- محمد خلف الله- د. محمد زغلول سلام- دار المعارف- مصر- 1387هـ- 1968م- ط2.



220. النوادر في اللغة- ابو زيد سعيد بن أوس بن ثابت الانصاري ت215هـ- دار الكتاب العربي- بيروت- 1387هـ- 1967م- ط2.

- ه -

221. هل العربية منطقية- الاب مرمرتجي الدومنيكي- مطبعة المرسلين اللبنانيين- لبنان- 1947م.

222. همع الهوامع- جلال الدين عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي ت911هـ- صححه- محمد بدر الدين النعساني- دار المعارف- بيروت- د.ت.

- و -

223. الوجيز في فقه اللغة- محمد الانطاكي- منشورات دار الشرق- سوريا- ط2.  
224. وصف اللغة العربية دلاليًا في ضوء مفهوم الدلالة المركزية (دراسة معنى المعنى وظلال المعنى)- محمد يونس علي- جامعة الفاتح- ليبيا- 1993م.

## ثانياً. الرسائل الجامعية:

1. التقاء الساكنين والتخلص منه- صباح عطوي عبود- رسالة دكتوراه- كلية الآداب- جامعة بغداد- 1998م.

2. التأويل وقراءة النص - سرحان جفات سلمان - رسالة دكتوراه - كلية الآداب - جامعة بغداد - 1420هـ - 1999م.
3. الدرس الدلالي في ضوء الصاحبى لأبن فارس - تحسين عبد الرضا الوزان - رسالة ماجستير - كلية الآداب - جامعة الكوفة - 1417هـ - 1996م.
4. اللآلئ السنية في شرح المقدمة الجزرية بالتجويد في القرآن المجيد - احمد بن محمد بن ابي بكر القسطلاني (923هـ) - تحقيق: سامي ماضي ابراهيم - رسالة ماجستير - كلية التربية - جامعة المستنصرية - 1999م.
5. الوضع والاصطلاح في النظرية اللغوية العربية - عبد الرزاق احمد محمود الحربي - رسالة دكتوراه - كلية الآداب - الجامعة المستنصرية - 1416هـ - 1995م.
6. الوظيفة اللغوية في الدراسات العربية الحديثة - لمى فائق جميل - رسالة دكتوراه - كلية الآداب - جامعة بغداد - 1421هـ - 2000م.

### ثالثاً. الدوريات:

1. الأحرف المذلفة وتفاعلها مع الأصوات اللغوية - د. رشيد العبيدي - بحث/ مجلة الاستاذ/ العدد 2 - 1987 - 1979م.
2. الدلالة عند ابن جني - د. عبد الكريم مجاهد عبد الرحمن - بحث/ في مجلة الدارة/ الرياض/ العدد 1 - السنة التاسعة - شوال 1403هـ تموز 1983م.
3. ظاهرة التنعيم في البحث الصوتي بين القديم والحديث - آمنة بن مالك، بحث/ في مجلة كلية الآداب - جامعة قسطنطينية - العدد 2 - 1995م.
4. علل الاعراب والحركات الاعرابية في العربية - د. قيس اسماعيل الأوسي - مجلة المورد - المجلد الحادي والعشرون - العدد 1 - 1413هـ - 1993م.
5. الفونيم بين النحو العربي القديم وعلم اللغة الحديث - د. عبد المنعم الناصر - مجلة افاق عربية - العدد 8 - السنة الخامسة عشرة - آب 1990م.

6. قراءات في حرف الوصل بين القدماء والمحدثين - د. علي توفيق الحمد - مجلة مجمع اللغة العربية الاردني - العدد المزدوج 25 - 26 / تموز - كانون الأول 1984م.
7. قضية الاعراب في النحو العربي - د. عبد الحسين المبارك - بحث في مجلة الضاد - تصدر عن الهيئة العليا للعناية باللغة العربية في الجمهورية العراقية - الجزء الثالث - 1409هـ - 1989م.
8. اللغة - جون لاينز - ترجمة وتعليق - مصطفى التوني - مجلة الكاتب العربي - العدد 22 - السنة السادسة - 1988م.
9. اللغة العربية بين اللغات السامية - احمد عبد الرحيم السايح - مجلة اللسان العربي - 0 العدد السابع.
10. محاضرات الاستاذ شادة في الجامعة العربية - المنشورة في الصحيفة المصرية - 3.
11. محاضرات د. نعمة رحيم العزاوي على طلبية الدكتوراه للعام الدراسي 1999-2000 - كلية التربية / ابن رشد.
12. المقطعية في اللغة العربية - بحث منشور في مجلة المجمع العربي - القاهرة.
13. النبر وبعض مظاهره في القراءات القرآنية - د. ولاء صادق محسن - مجلة التربية الاسلامية - وزارة الاوقاف - العدد 237 السنة 23 - شعبان 1410هـ - آذار 1999م.
14. نظرة في أثر اللغويين العرب في علم الدلالة - علي توفيق الحمد - مجلة ابحات اليرموك - المجلد الثاني - العدد الأول - 1404هـ - 1984م.
15. نظريات نشأة اللغة عند العرب - د. محمد حسين آل ياسين - مجلة المورد - المجلد السابع - العدد الثالث - 1398هـ - 1978م.

